

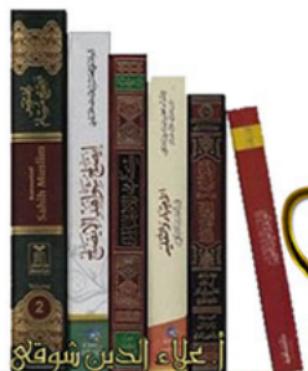
سورة العنكبوت

تألیف

الشیعی الإمام کمال الدین ابی البرکات
عبد الرحمن محمد بن ابی سعید الاساری التخویی
المولود سنه ۵۱۲ - و المیراث کتبه ۷۰۷

طبع و تدابیث
برکات یوسف فیروز





مَكْتَبَةُ
لِسَانُ الْعَرَبِ

www.lisanarab.com

لِسَانُ الْعَرَبِ

السُّرُرُ الْحَرَبِيَّةُ

تألِيفُ

الشَّيْخُ الْإِمَامُ كَمالُ الدِّينُ أَبُو الْبَرَكَاتِ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْأَنْبَارِيِّ التَّخْوِيِّ
الموْلودُ سَنَةُ ٥١٣ - وَالْمُتَوفِّى سَنَةُ ٥٧٧ مِنَ الْهِجَّةِ

نَحْفِينَ وَنَعْلَمُ بَقِيَّتَهُ
بِرَبِّكَاتِ يُوسُفِ قَبْوُدِ



مكتبة لسان العرب
www.lisanarab.com

جميع حقوق الطبع والنشر والانتاج
محفوظة لـ :

شركة دار الأرقمن ابن الأرقم
للطباعة والنشر والتوزيع
لبنان - بيروت

الطبعة الأولى
١٤٢٠ - ١٩٩٩ م

شركة دار الأرقمن ابن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع



هاتف: ٥٥٦٩٧٨ - ٥٥٦٩٧٦ - م. ب: ٢٨٧٤
fax: ١٣٠١٣ - مكتبة - حكود بيروت - ٠٩٦١

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والمصلحة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الفرز اليمامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
وبعد:

فقد أعز الله - تبارك وتعالى - هذه الأمة بأن جعل لغتها لغة القرآن المتبع بتلاؤنه إلى يوم القيمة؛ فاكرم الله - عز وجل - هذه اللغة، وأعلى من شأنها، حيث صارت علومها من علوم الدين؛ ولذا، انبرى سلفنا الصالح للقيام بالواجب تجاه هذه اللغة وقدسيتها، فقدموا قواعدها، وأرسوا أسس علوم نحوها، وصرفها، وبلافتها، وأدابها، وما يتصل بكل جانب من جوانبها، حتى تكامل بيانها، وتشعبت ميادينها، وصار لكل علم من علومها وكل فن من فنونها علماء متخصصون يدرّسون ويولّون، ويتعلّمذ على أيديهم طلّاب علم مجذون، لا يلبثون أن يصبحوا بعد فترة من الزّمن علماء عاملين مجددين ومحافظين، يتابعون طريق أساتذتهم وشيوخهم في مجال التصنيف والتدريس؛ وهكذا، تنتقل الأمانة من جيل إلى جيل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولعل أعلم ما يميّز هذا العصر مما تقدّمه من صور هو التفات أبنائه إلى نراث الآباء والأجداد، والسمعي الحيث إلى بعثه وتحقيقه؛ لما فيه من ذخائر وكنوز، قبل نظيرها عند غيرنا من الأمم مدفوعين إلى ذلك بدافع ديني، وهو الحفاظ على علوم الدين - ومنها علوم اللغة وأدابها - وبدافع قومي، وهو الحفاظ على اللغة العربية حيةً متتجددة؛ لأنها العامل الموحد والأساس من عوامل الوحدة العربية؛ فالمحافظة عليها، وعلى تراثها، ضرورة ملحة، وواجب قومي يقع على هاتق أبنائنا، إذا كانوا أمناء بحق وصدق على ما أولاهم الله - تعالى - واحتضنهم به من مقدرات هذه الأمة التي ت Sarasut أمم الأرض من كل

حدب وصوب؛ لاستنذاف خبراتها، وتدمير ما خلفه الأسلاف للأحفاد من أبنائها في مجالات الحضارة على اختلافها.

فحربي بمثني هذه الأئمة والمتخصصين من أبنائنا أن يحافظوا على تراث الآباء والأجداد، وأن يسعوا جاهدين لتجديده، وإحيائه، ودراسته، وفهمه، وشرحه، والزيادة عليه بما يتوصّلون إليه من معارف وعلوم وفنون؛ لأنَّ العلوم حلقات متصلة عبر مسيرة الحياة، وهكذا يتمُّ التراصُل بين الأجداد والأحفاد.

من هذا المنطلق، قررت أن يكون أحد تخصصاتي الجامعية في الدراسات العليا تحقيقٌ ثالثٌ من آثار سلفنا الصالح. ثم تابعت السير على طريق البحث والتحقيق، لعلّي أسهم مساهمة متواضعة في وضع لبنةٍ ما في صرح ثراثنا الشامخ.

وأثنا اختيار كتاب «أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري، فلما يتسم به هذا الكتاب من جدّة في موضوعه، وبحثه عن علل الإعراب، وأسباب تسمية كثير من المصطلحات التّخرىّة التي يعود إليها الفضل في جمعها، وإن كان التّحاجة قبله قد ذكروا شيئاً منها في ثنايا موضوعاتهم التي طرقوها.

ولم يكن أبو البركات في كتابه هذا جاماً وحسب، وإنما كان يطرح الشّازلات، ثم يجحب عنها إجابة العالم الرائق، السريع البديهة، الحاضر الذهن، في الإتيان بالشوادر المناسبة، والحجج القاطعة التي يدعم بها آراءه. كيف لا؟ وهو العالم العاذق الذي تتبع مسائل الخلاف بين البصريين والكرفّيين^(١)، وتعزّز أنس كل المذهبين، ومحجهما، فنبئ ما رأء صواباً - وفق اعتقاده - وفند الحجج التي رأها بعيدة عن الصواب بأسلوب واضح، ينمّ عن ذكاء خارق، وسعة اطلاع.

وما أريد أن أثير انتباه الدارسين والباحثين وطلّاب الدراسات العليا إليه في هذه المقالة، هو أنَّ ابن الأنباري وضع اللّبنات الأولى لفتين اثنين في غاية الأهمية من خلال كتابيه «أسرار العربية» و«الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكرفّيين» ففي الأول - أسرار العربية - شقُّ الطريق إلى إيجاد فنٍّ متكامل في مجال الدراسات التّخرىّة، يمكن أن نطلق عليه اسم: «الفلسفة التّخرىّة».

(١) الإشارة إلى كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكرفّيين» للمؤلف.

وفي الثاني - الإنصاف في مسائل الغلاف - مهد الطريق إلى إيجاد فنٍ متكملاً في المجال نفسه، يمكن أن تُطلق عليه اسم «الشحو المقارن»؛ وكلما الفتن لمن ينطرب إلى أحد حتى الآن. وعلى الباحثين والدارسين المعاصرين تقع مسؤولية معالجة هذين الفتن وتكميلهما؛ لما فيهما من الأهمية بمكان على طريق تهذيب التشو العربي، وتسهيل قواعده، واعتماد الأسهل، والأنسب، والموافق للأسس التي قام عليها، وتجاوز الآراء الغربية التي تعتمد أولة وحججاً واهية، لا داعي لأن نشنع أذهاننا بـها.

لل لهذا الكتاب - أسرار العربية - أهمية خاصة، ينبغي الانتباه إليها، ولعلها أحد الأسباب التي دعتني إلى تحقيقه والتلخيص عليه . وأماماً عملي فيه، فقد أرضحته في قسم التمهيد من هذا الكتاب الذي جاء في ثلاثة أقسام هي :

القسم الأول: قسم التمهيد: وفيه تناولت المباحث الثالثة:

أولاً - تعريف موجز بأبي البركات الأنباري .

ثانياً - منهج أبي البركات التحوي في كتاب «أسرار العربية» .

ثالثاً - عملنا في الكتاب .

القسم الثاني: الكتاب محققاً .

القسم الثالث: قسم المسارد الفنية .

وفي الختام لا بد من التقديم بأسمى آيات التقدير والاحترام إلى كل من ساهم في صفت هذا الكتاب، وإخراجه، وطبعه، وتجلديه، ونشره؛ وأخص بالذكر الصديق الحاج أحمد أكرم الطباع صاحب «دار الأرقام» للطباعة والنشر والتوزيع ومديرها؛ لما يقوم به من عمل مشكور في ميدان إحياءتراث العربي والإسلامي من خلال قيامه بطبع الكثير من الكتب الثرائية النفيسة؛ فجزاه الله - تعالى - خيراً الجزاء، وجعل ذلك في صحيفته عمله يوم القيمة .

واسأل الله - جل جلاله - أن يهبنا لهدا التراث من يقوم على خدمته بأمانة ونزاهة إلى يوم الدين. وأنصرع إليه - جل في علاه - أن يحفظ علينا جوارحنا وملائكة تفكيرنا على الدوام، وأن يجعلها الوارثة مثا، إنه هو الرحيم الرحيم .

«رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذنَا إِنْ تَسْمِنَا أَوْ أَخْطَلَنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا إِنْسِرًا كَمَا حَكَّنَا

عَلَّ الْبَرَكَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُعَذِّنَنَا مَا لَا طَائِفَةَ لَنَا بِهِ وَأَعْفُ عَنَّا وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْسَنَا أَنْكَ
مَوْلَانَا فَأَنْصُرْنَا عَلَّ الْقَوْمَ الْمُخْلِبَتِ » [البقرة: ٢٨٦].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتب

بركات يوسف هبود

بيروت في ١٥ / ذي القعده ١٤١٩ هـ

المواافق له ٣ / آذار / ١٩٩٩ م

القسم الأول

قسم التمهيد

ويشمل المباحث التالية:

- أولاً - تعريف موجز بالأنباري
- ثانياً - منهج الأنباري التحوي في كتاب «أسرار العربية»
- ثالثاً - عملنا في الكتاب

أولاً

تعريف موجز بالأنباري

- اسمه ونسبة
- المولد والنشأة
- شيوخه وطلبه للعلم
- تلاميذه
- منزلته العلمية
- تدينه وورعه
- آثاره
- شعره
- وفاته

أولاً

تعريف موجز بالأنباري

اسمها ونسبة

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري^(١)، لقبه كمال الدين، وكنية أبو البركات^(٢).

المولد والنشأة

وُلد في الأنبار، وسمع من أبيه فيها، ثم قدم بغداد في صباه، وسكن فيها إلى أن مات، وكانت ولادته سنة ٥١٣ هـ على الأرجح.

شيوخه وطلبه العلم

سمع عن أبيه في صباه في بلدة الأنبار، ولما قدم إلى بغداد، فرأى اللغة على أبي منصور الجواليفي^(٣)، وصاحب أبا السعادات، الشريف هبة الله ابن

(١) الأنباري: نسبة إلى «أنبار» وهي بلدة قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. راجع معجم البلدان ١/٣٥٥.

(٢) راجع ترجمته في:

إنباء الزواة على أنباء النها، للقططي، تحق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م) مج ٢، ص ١٦٩.

شدرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن الحماد الحنبلي (القاهرة: مك القدسى، ١٣٥١هـ) مج ٤، ص ٢٥٨.

وطيات الأعيان وإنباء إنباء الزمان، لابن حلگان، تحق د. إحسان عباس (بيروت: دار صادر، ١٩٧٨م) مج ٣، ص ١٣٩.

بنية الرواية في طبقات المغربين والنها، للشيرطني، تحق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: مطبعة عيسى الباجي الحلبي بمصر، ١٩٦٤م) مج ٢، ص ١٨٦، وغيرها.

(٣) الجواليفي: موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن الجواليفي كان إماماً بارعاً في اللغة وال نحو والأدب. درس الأدب في المدرسة النظامية ببغداد بعد الخطيب.

الشجري^(١) حتى برع في التحْوُّر. وأخذ الفقه على سعيد بن الرِّزَاز^(٢)، وتفقه على مذهب الشافعى بالمدرسة الظَّامِنَة. وسمع الحديث من أبي منصور، محمد بن عبد الملك بن خيرون^(٣)، وأبي البركات، عبد الوهاب ابن المبارك الأنطاطي^(٤)، وغيرهما.

تلاميذه

لم تذكر كتب التراجم من تلاميذه أحداً يذكر سوى الحافظ أبي بكر العازمي^(٥) الذي روى عنه؛ والرواية غير الثلمنة كما هو معلوم. ولعل سبب ذلك هو انصراف أبي البركات إلى التأليف، واعتزاله الناس أكثر أوقاته كما سرى.

منزلته العلمية

كان ابن الأباري إماماً ثقة، غزير العلم في اللُّغَة والأدب وتاريخ الرجال^(٦). درس التحْوُّر في المدرسة الظَّامِنَة ببغداد، وصار معيلاً فيها. وكان يعقد مجلس الوعظ، ثم قرأ الأدب، وحدث باليسر، لكن روى الكثير من كتب

- الشيرازي؛ من آثاره: شرح أدب الكتاب، وغيره. مات سنة ٥٤٩هـ. راجع إباء الرواية ٣٣٥/٣.

(١) ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد العسیني الشریف المعروف بابن الشجري؛ كان إماماً في اللُّغَة والأدب. مات ببغداد سنة ٥٤٢هـ.

(٢) ابن الرِّزَاز: سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرِّزَاز، كان إماماً في الفقه والأصول ومسائل الخلاف، وتفقه على الفرزائِي، وغيره. ودرس مدة في المدرسة الظَّامِنَة، ثم هُزِلَّ. مات سنة ٥٣٩هـ.

(٣) ابن خيرون: أبو منصور، محمد بن عبد الملك بن خيرون، البغدادي، المفرىء من آثاره: المفتاح، والمعرض في القراءات. مات سنة ٥٣٩هـ.

(٤) الأنطاطي: أبو البركات، عبد الوهاب بن المبارك الأنطاطي الحنبلي، كان حافظاً، متقدماً، كثير السَّماع، ثقة، لم يتزوج في حياته، وكان واسع الرواية متفرغاً للحديث. مات سنة ٥٣٨هـ.

(٥) أبو بكر العازمي: محمد بن موسى المعروف بالعازمي، المهداني، الشافعى، الملقب زين الدين، كان فقيهاً حافظاً، زاهداً، من آثاره: النَّاسِخ والمنسخ، وغيره. مات سنة ٥٨١هـ.

(٦) راجع: الوسيط في تاريخ التحْوُّر العربي، د. عبد الكريم محمد الأسعد (ط. أولى الرياض: دار الشُّورَاف للنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ص ١٣٧.

الأدب. وصفه الشيخ موفق الدين البغدادي (ـ٦٢٩هـ) فاتلاً: «لم أر في العباد والمنقطعين أقرى منه في طريقه، ولا أصدق منه في أسلوبه، جذ محض لا يعزى تصنع، ولا يعرف الترور، ولا أحوال العالم...»^(١).

تدينه وورعه

كان أبو البركات الأنباري متدينًا ورعاً، تفقه في المدرسة النظامية على مذهب الشافعى - كما أسلفنا - ثم حدث فيها. وكان إماماً ثقة صدوقاً، وفقيها مُناظراً غزير العلم، وعنيفًا لا يقبل عطايا الخلفاء والأمراء، وكان يرضى بالكافاف من العيش، ويلبس الخشن من الثياب. وكان يعيش حياة الزاهدين معتمداً على أجرة دار وحانوت؛ مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر.

وذكر بعض من ترجم لأبي البركات أن المستضي^(٢) أرسل إليه خمسمائة دينار، فردها؛ فقالوا له: اجعلها لولدك؛ فقال: «إن كنت خلقته فأنا أرزقه».

وكان رحمة الله - تعالى - يلبس في بيته ثوباً خلقاً، وكان له ثوب وعمامة من قطن يلبسها يوم الجمعة.

وقبيل: إنه انقطع في آخر عمره في بيته مُشتغلًا بالعلم والعبادة، وترك الدنيا، ومجالسة أهلها، ولم يكن يخرج إلا لصلاة الجمعة^(٣).

آثاره

صنف أبو البركات الأنباري كثيراً من الكتب والكتيبات والرسائل في المجالات اللغوية، والتلخورية، والفقهية، والأصولية، والكلامية، والتاريخية، وغيرها. وذكر بعضهم له ديوان شعر، والأرجح أن يكوننظم الآيات أو المقاطعات على غرار العلماء والأدباء الذين ينظمون بعض القصائد أو المقاطعات في مناسبات مختلفة.

(١) أسرار العربية، لابن الأباري؛ تحقق محمد بهجة البيطار (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م)، ص ١٢.

(٢) المستضي: أبو محمد، الحسن بن يوسف المستجد، ابن المقفع كان خليفة محمود السيرة، توفي سنة ٥٧٥هـ.

(٣) راجع المصادر المذكورة في ترجمته، والأعلام للزرکلي (الطبعة الثانية)، مجل ٤، ص ١٠٤.

وأنا مؤلفاته: فقد ذكر السُّبْكِيُّ في كتابه: «طبقات الشافعية الكبرى» أنَّ لأبي البركات في اللُّغة والشُّعُور ما يزيد على خمسين مُصْنَفاً. وجاء بعده السُّبْطُونِيُّ، ليرصلها في كتابه «بغية الوعاة» إلى سبعين مُصْنَفاً. وأما ابن العماد، فقد أوصلها في كتابه «أشذرات الذهب» إلى ثمانين مُصْنَفاً ومائة مُصْنَفٍ. وتتجدر الإشارة - هنا - إلى أنَّ المُصْنَف قد يحتوي عدداً من الأوراق والصفحات، وقد يتجاوز ذلك إلى العشرات، والمتان. وسنكتفي في هذه المجالة بذكر أهم مُصْنَفاته اللُّغوية والتُّحْوِيَّة؛ وهي:

١ - أسرار العربية.

٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين التُّحْوِيَّين البصريين والكرنيين.

٣ - البلقة في أساليب اللغة.

٤ - تفسير غريب المقامات الحسينية.

٥ - الزاهر في اللغة.

٦ - شرح النَّسْعَ الطَّوَال.

٧ - كتاب اللُّمَعَة في صنعة الشعر.

٨ - نزهة الالباء في طبقات الأدباء.

شعره

كان رحمة الله - تعالى - ينظم الشعر كثيرة من العلماء الذين رزقوا فريحة شعرية وأغلبظنّ أنه كان مُقلّاً، لأنشغاله بعلوم الدين واللغة والأدب من جهة، ولترؤُّسه الذي يربّيه عن الانسياق وراء شيطان الشعر، وتنبييع الوقت فيما لافائدة تُرجمى منه يوم المعاد من جهة ثانية؛ ومن شعره: [الكامل]

العلم أوفى حلبة ولباس والعقل أوثق جنة الأكباس
والعلم ثوب والعنفاف طرازه ومطامع الإنسان كالأنسas
والعلم ثوب يهتدى بضيائه وبه يسود النّاس فوق النّاس^(١)
وذكر السُّبْطُونِيُّ في «بغية الوعاة»:

إذا ذكرتكم كاد السوق يقتلني وأرقني أحزان وأوجاع
وصار كلّي ثلوجاً فيك دامية للشّقم فيها وللام إسراع

(١) لوات الوفيات (ط مصر، ١٩٩١م)، مج ١، ص ٢٦٢.

فَلَمْ نُطِقْ فَكُلِيْ فِيْكَ أَلْبَةَ
وَلَمْ سُمِتْ فَكُلِيْ فِيْكَ أَسْمَاعَ^(١)
وَفَاتَهُ

توفي أبو البركات الأنباري - رحمه الله تعالى - ليلة الجمعة في التاسع من
شعبان سنة سبع وسبعين وخمسماة هجرية ٥٧٧هـ / ١١٨١م، ودفن بتربة الشيخ
أبي إسحاق الشيرازي ^(٢).

(١) بذرة الوعاء (ط. مصر، ١٣٢٦هـ)، ص ٣٠١ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه.

منهج الأنباري التحوي في كتاب «أسرار العربية»

يُعدُّ ابن الأنباري من متأخري النحاة، وهو أحد أعلام المدرسة البغدادية - كما هو معلوم - فطبععن أن يكون هذا الرجل - بناخره، وذكائه، وإخلاصه في طلب العلم، وباستقامة التي عُرف بها طول حياته - أن يتحرر من الأهواء، وأن ينهج النهج الذي يتفق مع فناعاته، واستنتاجاته التي توصل إليها بعد طول مدارسة ومعاناة. وقد رأينا ابن الأنباري في كتابه المشهور:

«مسائل الغلاف بين البصريين والковفيين»

ذا عين بصيرة، وقوّة في عرض حجج كُلٌّ من البصريين والkovفيين، وغيرهم، ومن ثم تفتيت الحجج التي يراها بعيدة عن العُسُوب، وتأييد الحجج التي يقنع بها، مبيناً في كثير من الأحيان سبب تبنيه لرأي دون رأي، ولحججه دون أخرى، بطريقة علمية موضوعية مقتنة. وهو إذ وافق البصريين في أكثر مسائل الخلاف، لا لانحيازه إليهم - كما يرى بعض الدارسين⁽¹⁾ - بل لأنَّه رأى آراءهم أكثر سداداً، وحجتهم أكثر إقناعاً، وعلى كُلٍّ فإليه يعود الفضل في إظهار أنس كُلٍّ مذهب من المذهبين؛ ولا يُضيره بعد ذلك افتئاهه بأراء أحد الفريقين، ولا سبما إذا وجده الأنسب، والأقرب إلى العُسُوب وفق اعتقاده.

وقد سار أبو البركات في كتاب «أسرار العربية» على النهج نفسه من حيث العرض، والتنبيه، والتأييد، وإن كان في أكثر الأبواب يؤيد آراء البصريين؛ لكونها أكثر إقناعاً، وأقل تكلفاً.

وأما موضوع كتاب «أسرار العربية» بشكل عام، فهو العلل التحوية والإعرابية، وأسباب تسمية مسنيمات كثيرة من المصطلحات التحوية، وأسباب تسمية العركات، وصيغة الجموع، وغير ذلك. وكان ابن الأنباري في منتهى

(1) راجع: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ١٣٧.

الذكاء والعبقرية في توليد الشسائلات والإجابة عنها حتى يقرب المادة من نفوس الناشئة، ويُسرّ سهل دخولها إلى الأذهان.

ووجه هذا الكتاب في أربعة وستين باباً، تناولت ما له صلة في موضوع بحثه في أبواب كتب التحاة. ولم يكن أبو البركات يستطرد على عادة التحاة، بل كان يطرح الشسائل، ثم يجيب عنها مباشرة بعبارات مركزة واضحة؛ كما جاء في باب «ما الكلم؟» على سبيل المثال: «فما الفرق بين الكلم والكلام؟ قبل: الفرق بينهما أنَّ الكلم ينطلق على المفید، وعلى غير المفید؛ وأما الكلام، فلا ينطلق إلَّا على المفید خاصَّة»^(١).

وأحياناً، كان يولد الشسائلات التي قد تدور على ألسنة الناشئة والمتبخررين على حد سواء، ثم ينبعري للإجابة عنها مستطرداً استطراداً مرتكزاً هو أقرب إلى الشرح منه إلى الاستطراد ليوضح الفكرة، ويعمل صفة ما ذهب إليه بشاهد من الشعر، أو الشِّر، كما جاء في باب «الثنية» على سبيل المثال:

«إن قال قائل: ما الثنوية؟ قبل: الثنوية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين؛ وأصل الثنوية العطف؛ تقول: قام الزيدان، وذهب العمزان؛ والأصل: قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو إلَّا أنَّهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على الثنوية للإيجاز والاختصار؛ والذي يدلُّ على أنَّ الأصل هو العطف أنَّهم ينفكُون الثنوية في حال الاضطرار، ويعدولون عنها إلى التكرار؛ كقول القائل:

كأنَّ فَكْهَا وَالثَّكْ فَارَةٌ مُسْكِ ذُبْحَتْ فِي سُكْ^(٢)

وأحياناً، كان يصل إلى التعليل من دون استشهاد يذكر بآية من القرآن الكريم، أو من الحديث الشريف، أو من الشعر، وإنما يلجأ إلى الاستنتاج والمنطق، كما نلحظ ذلك في باب «العطف» على سبيل الذكر لا الحصر:

«إن قال قائل: كم حروف العطف؟ قبل: تسعه؛ الواو، والفاء، وأو، ولا، وئم، ويل، ولكن، وأم، وحتى. فإن قيل: فلَمْ كان أصل حروف العطف الواو؟ قبل: لأنَّ الواو لا تدلُّ على أكثر من الاشتراك فقط، وأما غيرها من الحروف، فتدلُّ على الاشتراك، وعلى معنى زائد على ما سبَّبَن. وإذا كانت هذه الحروف تدلُّ على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الثنوية»

(١) أسرار العربية، ص ٦١.

(٢) أسرار العربية، ص ٣٥.

المفرد، والباقي بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب»^(١).

وأما طرق كتاب «أسرار العربية» فقد استقى أبو البركات كثيراً من مادته من كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» الذي أشرنا إليه، ومن كتب البصريين والكوفيين على السواء؛ وكثيراً ما كان يشير إلى ذلك بقوله: «وقد أوضحنا ذلك في مسائل الخلاف»^(٢) أو «وقد أوضحنا ذلك في المسائل الخلافية»^(٣)، ونحو ذلك.

وأما أسلوبه في كتابه، فكان أسلوباً سلساً، سهلاً، واضحاً، بعيداً عن التعميد، شبيهاً إلى حدٍ ما بأسلوب أبي محمد الحريري^(٤) في كتابه «شرح ملحة الإعراب» فلا تoccus بالجفاف التحوي والمنطقى الذي تجده في كثير من كتب التحوى التي كُتبت في ذلك العصر. والقارئ في كتاب أبي البركات الأنباري - أسرار العربية - لا يشعر بالملل والشأام الذي يساور من يقرأ أكثر تلك الكتب المشار إليها، والمذكورة في ذلك العصر وما قبله، وما بعده؛ لأنها محشزة بالغريب، مثمرة بالتعقيد، متممة بكثرة الاستطرادات التي تجعل القارئ بعيداً عن التركيز والاستيعاب.

وخلاصة القول: إن كتاب «أسرار العربية» كتابٌ متميزٌ في موضوعه، متميزٌ في طريقة عرضه لمادته، متميزٌ، فيوضوحه، وسهولته، متميزٌ في حاجة المبتدئين والمتخصصين إليه - على حد سواء - نظراً لأهميته. ويمكن أن يكون هذا الكتاب وما شابهه باكورة فنٍ جديد يمكن أن يطلق عليه اسم: «الفلسفة التحوية» قوامه البحث في العلل التحوية وتأنيلاتها وتمحيصها وبيان الراجع من المرجوح من حجاج الشاهة، وإياده الرأي في تلك العلل، وبيان الأسس التي قامت عليها، وهل هي أسس منطقية أو لغوية في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة. ويكون لهذا الفن من الفائدة ما فيه على طريق توحيد المصطلحات التحوية، وإزالة الخلافات القائمة بين أصحاب المذاهب التحوية بعد اعتماد الراجع، وتجاوز المرجوح، ولا سيما ونحن نسعى إلى خدمة لفتنا، وتسهيل سبل تعلمها وإنقاذها على مختلف الأصعدة.

(١) أسرار العربية، ص ٢١٩.

(٢) أسرار العربية، ص ٧٣.

(٣) أسرار العربية، ص ١٠٥.

(٤) الحريري: هو القاسم بن علي الحريري البصري ولد سنة ٤٤٦هـ من آثاره: ملحة الإعراب، وشرح ملحة الإعراب، ودرة الغرائب في أوصاف الخواص، والمقامات، وغيرها. مات سنة ٥١٦هـ. نزهة الآباء، ٣٨١، رابطه الزواة، ٢٧/٣.

ثالثاً

عملنا في الكتاب

- أولاً - في المتن
- ثانياً - في الحاشية
- ثالثاً - في المسارد الفنية

ثالثاً

عملنا في الكتاب

ينجلي عملنا في الكتاب في الجوانب التالية:

أولاً - في المتن. ثانياً - في الحاشية. ثالثاً - في المسارد الفنية، وستنقى الفتوه على كل منها بشيء من الإيجاز.

أولاً - في المتن

أ - التحقيق والمقابلة:

حيث ثمننا بمقابلة **النسخة المطبوعة** بدمشق بتحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار عضو مجمع اللغة العربية بدمشق^١، والنسخة من مطبوعات ذلك المجمع لعام ١٩٥٧م، بنسخة خطية محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية برقم [١٧٥٦] عام.

[وصف المخطوط]

وأهميتها في التحقيق

عدد أوراقها ٩٠ ورقة؛ قياس الورقة: ٢١،٥ × ١٥ سم. وتنصاوت الصفحات في عدد الأسطر غير أنها تزيد على العشرين.

وكذلك ين الصفاوت عدد الكلمات في الأسطر غير أنها لا تقل عن تسعة كلمات، ولا تزيد على ثلاث عشرة كلمة؛ والأغلب بين عشر إلى اثنين عشرة كلمة في السطر الواحد.

أول المخطوط قوله: «الحمد لله كاشف الغطاء ومانع العطاء ذي الجرود والأنداء والإعادة والإبداء...».

وآخر المخطوط قوله في شرح قول الشاعر:

غدا طفت علماء بكر بن وايل وعيينا صدور الخيل نحو نعيم
يريدون: على الماء، وهذا كله ليس بمطرد على القياس، وإنما دعاهم
إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه^٢. يلي ذلك اسم

الناسخ محمد بن خلف بن راجع بن بلال المقدسي، فتاریخ الفراغ من النسخ
سنة ٦٦٦هـ، ولم يذكر مكانه.

وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخن قدیم جميل مقرئ، أهل الناسخ
نقط بعض كلماتها. وقد كتبت كلمة «باب» في أول كل بحث بخط كبير، وترك
للمخطوط هامش بعرض ٢/٥ سم، ندر أن علق عليه. وقد أثرت الرطوبة فيه،
فاخترق المداد في معظم الصفحات، فأثرت في المخطوط، وأفسخ.

وقد جاءت هذه النسخة كاملة، أفادتنا كثيراً في تصويب بعض الهمورات
والسقفات التي وقعت في النسخة المطبوعة سواء أكانت سهواً من الناسخ، أو
غلطها من الطابع. وقد أثبتنا في المتن الكلمات الساقطة من المطبوعة
والمستدركة من النسخة الخطية، وفي الوقت نفسه، أشرنا إلى مواضع الزيادة أو
النقص في النسخة الخطية زيادة في الفائدة. وحاولنا قدر المستطاع أن نخرج
نهض المتن كما أراده مؤلفه، وبما تسع به المنهجية العلمية في مجال التحقيق
ومقابلة التصوّص. وقد أشرنا إلى النسخة الخطية بحرف «س»؛ كنایة عن نسخة
مكتبة الأسد، ويعرف «ط» للنسخة المطبوعة المعتمدة.

ب - وضعنا عناوين فرعية في أعلى المباحث، تُبَشِّر على الدارسين سبيل
الوصول إلى مبنيناهم من دون عناء يذكر زيادة في الخدمة، وتتوخى للفائدنة
المرجوة؛ وأثبتنا هذه العناوين بين مرئتين في متصرف السطر.

ج - ضبطنا من العروض ما يجب ضبطه بالحركات المناسبة، ووضعنا
علامات الترقيم في مواضعها المناسبة، لأن كثيراً من الدارسين يعانون كثيراً في
أثناء دراسة التصوّص، واستبعابها؛ سواء أكانت نحويةً أو غير نحوية، إذا لم
تكن علامات الترقيم مثبتة في مواضعها بشكل صحيح. وبات معلوماً لدى
الدارسين أن علامات الترقيم تؤدي دوراً مهمّاً في ضبط المتن، وتسهل على
الطالب فهمه واستيعابه من دون عناء يذكر إذا كان من ذوي الاختصاص.

د - قمنا بتغيير الأبيات الشعرية، وأثبتنا اسم البحر بين مرئتين فوق البيت
إلى جهة اليسار.

هـ - أكملنا الأبيات الشعرية التي لم يثبت المؤلف في المتن إلا صدرها،
أو جزءها، وأثبتنا ذلك بين مرئتين وأشارنا إلى ذلك في العاشرة.

ثانياً - في العاشرة

أ - قمنا بتخريج الآيات القرآنية تخريجاً كاملاً، ذاكرین رقم السورة، ثم
اسمها، ثم رقم الآية، وهل هي كاملة أو جزء من آية، وأخيراً مكتبة هي أم

- مدينة، واستعملنا الرموز التالية لمثل هذه الآية: «الْحَكْمُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».
- س: ١ (الفاتحة: ١، مك): سورة: الفاتحة؛ الآية الأولى، مكتبة.
- ب - قمنا بتخريج الأحاديث الشريفة الواردة في المتن، وذكرنا المصادر المعتمدة في التخريج.
- ج - نسبنا الشواهد الشعرية إلى قائلها، إذا توصلنا إلى معرفة القائل، وإنما ذكرنا عبارة «لم ينسب إلى قائل معين».
- د - ذكرنا ترجمة مختصرة للأعلام الواردة أسماؤهم في المتن؛ سواء أ كانوا شعراء، أم أدباء أم نحاة، أم لغوين، أم مفسرين، أم إخباريين، وإذا لم نجد له ترجمة وافية، ذكرنا عبارة «لم نصطد له ترجمة وافية».
- ه - شرحنا المفردات الغريبة في الشاهد الشعري، ثم عقبنا بذكر موطن الشاهد - في البيت - لوجه الاستشهاد بشيء من الإيجاز الذي يغطي بالغرض الذي قصد إليه المؤلف من دون التوسيع في ذكر مختلف الآراء التي لا يشغى المقام - هنا - لسردها.

ثالثاً - في المسارد الفئية

صنمنا للكتاب عشرة مسارات كل منها مختصّ بجانب محدد؛ لتمكن الباحث أو الدارس من المودة إلى ما هو بحاجة إليه، بسرعة وسهولة؛ وهذه المسارد هي:

- أولاً - مسرد الآيات القرآنية الكريمة.
- ثانياً - مسرد الأحاديث التربية الشريفة.
- ثالثاً - مسرد الأمثال.
- رابعاً - مسرد الأشعار.
- خامساً - مسرد الأعلام.
- سادساً - مسرد القبائل والجماعات.
- سابعاً - مسرد البلدان.
- ثامناً - مسرد المصادر والمراجع.
- تاسعاً - مسرد الموسوعات.
- عاشرأ - مسرد المسارد.

مصطلحات ورموز معتمدة في التحقيق والتعليق

س: سورة، ورمزنا بها في العاشرة لنسخة مكتبة الأسد الخطيئة.
ط: رمزنا بها إلى النسخة المطبوعة المعتمدة في التحقيق.
تحق: اختصار لكلمة تحقيق.

مد: مدينة.

مك: مكتبة.

﴿﴾ المزهران لحصر الآيات القرآنية.

() لحصر رقم الهاشم، للتعليق عليه.

« » لحصر الأقوال والأمثال التوضيحية التي ذكرها المؤلف.

[] المرئان لحصر اسم البحر الشعري، والمعاونين الفرعية.

// لحصر أي زيادة أو نقص في النسخة «ط» والنسخة «س».

() لحصر أكثر من كلمتين زيادة أو نقصاً في السنتين المذكورتين.

[] لحصر زيادة بذلة عبارات في السنتين المذكورتين أو نقصها.

وفي الختام أنسفنا إلى الله - عزوجل - أن يرفقنا إلى ما فيه خيراً وصلاحنا في الدنيا والآخرة، وأن يتقبل منا صالح أعمالنا خالصة ابتغاء مرضاته، وأن يمنّ علينا بدوام الصحة والعافية؛ لنتتمكن من مواصلة المشوار على طريق تحقيق كنوز الآباء والأجداد وبعثتها على أنس علمية، ومنهجية واضحة في زمن غدت فيه كتب التراث عرضة للتثنوية، والتحريف، والتصحيف على أيدي كثير من المراهقين الذين يلهثون وراء الشهرة، أو يبتغون لقمة العيش بتكليف من بعض أصحاب دور النشر الذين يستغلون حاجتهم المادية، فيبعثون بهم، كما يبعثون هم بهذه التراث الخالد. فيسارعون إلى إعادة صنف «الشيخ» المطبوعة، أو المخطوطة منه صنفاً ممسوحاً مملوءاً بالأغلاط المطبعية، فضلاً عن التصحيف والتحريف الذين يقعان في نسخهم التي تحمل أسماءهم، وهو يظلون أنهم يحسنون شيئاً، همهم القليل من المال الذي يحصلون عليه، وروقية أسمائهم على أغلفة تلك الكتب التي ستكون شاهدة عليهم لا لهم يوم القيمة. والأمثلة على ما ذكرت أكثر من تُحصى، ولا رأي لمن لا يطاع، والحمد لله أولاً وأخراً.

الفسم الثاني

الكتاب محققًا

تسمى بأبيه
 من يحيى الراوي
 الإثنا عشر الذي تحدى أبا الحسن محمد بن سعيد الراوي
 سلسلة حكايات الفطاحل قماح الخطاب
 ذي المجد والذى يأبى الا عادة والآباء المتوفى والأحرار الذين مدد
 المقدسه على لغتها ولسانها ولنشرد بالقصصات الأزلية المترفة
 عن الزوال والبقاء والخلاء على محمد مستدلاً على آباءه وعلى آله وأهله
 حجابة الأدقائق ورتوه فقد ذكرت في هذا الكتاب كما
 من رواه الحسن بن مقدير والمناشر زهر التصريح والمحفوظ
 وتحفته ذاته التي منها ما حصل به شنا العليل وأو خفاصه
 ما عداه مواخيم انخليل وترجمت في ذلك على الدليل وأعفيت
 من الآسقاب والتضليل وبيانها على مبنיהם غالباً يشهدوا له
 شفاعة في نفع بعدهم وحيثي ونعم الوكيل

أولاً ما رواه الحسن بن مقدير أحراره كلامه كقوله
 سبقه وسبقه أبنته ولبر وليته وليته وما شبهه ذلك قوله
 قبلوا الكلام فلما طرزا المحرف في ذلك عليه على تخفي
 خسر السكون بكلية فازق على الفرق بين الكلمة والكلام
 قبل الفرق منها أن الكلمة طرزاً على المفهود وخلافه المفهود
 وما الكلمة فطرزاً على المفهود خاصة هنار فـ
 فهم كلهم إلهاً فهم ملائكة لا يارتفاعون عن حكمهم
 الأقسام بعضها غير جميعها خضراء بالبر وسوهم في كلها

مِلْوَكَازْهَا دَهْنَارٌ تِرْبَاجْلَسْتِرْ لِمَدَلْ لِتُجَيْرُعْنَهُ
بَازَرِعَمَاسْتَقْتَلَ الْأَزْرَانَعَلَوْسَفَطْ أَجِدَهُنَهُ الْقَسْطَامُ الْقَشْعَ
لِبَقِيفِ الْغَمْبَرْشَلَا بَشَلِلِ التِّجَيْرُعَنَهُ بَازَرِمَاسْتَقْتَلَ الْمَلِعَبِعَنَهُ
لِلْأَقْسَامِعَزْ جَمِيعٌ بَسْبَاعَذَلَ عَلَىَنَهُ لِيَرَالْأَقْنَهُ الْأَقْتَامُ
الْأَنْكَلَهُ دَهَارَفَسْلَلِلِشَهِ الْأَنْمَرَ سَاقِتَ الْأَخْنَافُ الْخَوَ
بُوزِونَدَ لَكَفَادَهُ السَّمْرَوْلَكَانَهُ سَمَّا لَوْجَهِزِ اَحَدَ
هَاَنَهُ سَمِّيَ عَلَمَتَهُ وَهَطَتِلَ مَانَخَتَهُ مَرْصَغَنَاهُ فَسَمَّيَ
اَشْكَوَالْشَّالِيَزَهُ الْأَقْسَامُ الْأَنْكَلَهُ الْأَنْكَلَهُ فَنَهَانَهُ
لَخْبِرَهُ وَلَخْبِرَتَهُ وَصَوَالِسَمْلُخُوزَتَعَامِمَ وَمَضَلَّهُ مَا
لَخْبِرَهُ وَلَخْبِرَتَهُ وَهَوَالْفَعِلَلَهُو نَامَرَزَهُ وَمَنَّهُ مَالَهُ
لَخْبِرَهُ وَلَخْبِرَتَهُ وَهَوَالْفَعِلَلَهُو نَامَرَزَهُ وَمَنَّهُ مَالَهُ
حَدَّ دَهَرَسْ سَمِّيَرَهُ وَلَخْبِرَتَهُ وَلَخْبِرَهُ
وَلَأَنَخَتَهُنَهُ وَالْأَخْوَهُ لَهُجَيَهُ وَلَكَهُهُ فَقَدَسَاعِلَيَ
الْفَعِلَلَهُلَلَرِفَ اَشَرَّتَنَعَهُ وَلَهَهُ حَلَفَهُ بِسَمُوُّ الْأَنْقَمَ
حَذَذَوُالْأَنْوَرَ وَمِنَالْأَخْرِهِ وَلَخَضَوَالْمَهْزَهُ فِي الْمَيْوَقَهَارَاسَهُ
وَزَوَّنَهُ اَفَجَّ لَاهَهُ قَدَهُ وَسَسَهُ اَمَهُ الَّتِي هُوَالْأَوَّلُ فِي سَمَوَهُ
وَذَهَبَ الْكَوْفُورَ الْأَنْسَمَيَ سَهَالَانَهُ سَهَهُ عَلَىَالْسَّمَرَهُلَلَرِفَ
بَهَقَالْتَهُبَهُ الْخَلَامَهُ وَأَهَلَفَهُأَهَلَفَهُ شَمَالَهُمَسَكَهُو الْأَرَوَ
مَرَلَهُهُ وَعَوَّهُضَوَامَهُ بَهَالَهُمَهُهُ فَهَازَهُا تَهَازَهُو رَوَهُمَهُ
لَاهَهُ كَهَذَذَفَ مِنَهُ غَاوَهُ الْكَهُيَهُ لَواَرَجَيَهُ سَهَهُ

ما ذهبت اليه البصرة وما ذهب اليه الكوفة وفؤاده يصححها
 من وجده الجنبي انه ما يذكر جهه التصرف وذلك من
 ازره وآوجه والوجوه الا وانكما نقول في تصريحه
 سمعك بخواصيرو وجسيرو قنواته ولو كان ما خود امن التمهي
 لوجب ان تدرك سمعك بما تقول وتنص على شرعيته وحقائقه
 وفي تصريحاته او رسالته ملخص سمعك لكي ان من السمع لغير السمع
 وحال الاصلاق سمعك الا انما احتجت اليه الواو والى
 يومها ما يكتب فليه الواو وتحطوا ما يمشدة كذا كذا
 كذا سمعك وتصير ميتاً والاصلاق سمعك وتصير ميتاً
 ان لما احتجت اليه الواو والى ان منها ما يكتب فليه الواو
 الواو الى الميم وتحطوا ما يمشدة وقليل الواو الى الميم
 ولتفليوا الى الميم الواو لا انما احتجت اليه الواو والى الميم
 فليه الواو الى الميم التي يكتب
 انقل الى الميم التي يخلف اولى والوحيد الملفي
 اينك تقول في تصريحه اسلحيه حسنه واحناه وفينوفها
 فليه ولو كان ما خود امن التمهي لوجب ان تدرك في ذلك سمعك
 او سلام على اقل اسفل حلاته من الشعور لام التمهي وحال
 الاصلاق سمعك الا انه لما وقعت الواو طرفا وفتحها الف مدارها
 على شرعيتها كما قال احسانا وكتبه وسلام على الاصلاق كلام
 وجسيرو وسلام الا انه ما وقعت الواو طرفا وفتحها الف مدارها

طبت هنئ و/or قبضت الف لدنها لما كان سخرته و/or الا
 لفت فتحه لازمه مدرزو انها تحركت و/or فتح ما قبل الان
 الات لما كانت خشية زاده شاشهه والحرف السادس
 حا حز غير حصى لم تجدوا ما فتحوا الواو انما اجتمع
 الفاء المفتوحة زاده والفصيلة والا لامان ما علقة هلا
 بفتح حازن قلبني المتقلب هنئ لا يدنا التاجير و/or
 قلبها الى اهنئ او لانها اقرت الحروف اليماني والوجه المافق
 لش انها تقر السمية ولما كان طحونه لم يتم ولو جان
 سوا لو سمته طلاق السمية ذلك هي انها لم تمر بالمرأة
 و/or الاصغر فيها سوت الا انه لما وقعت الواو زاده
 قلبك شاء كي افالوا دعويتها واخربت واشتقت و/or
 شافت زمان ما وفتحت
 الواو زاده تمثلت ما تقو و/or ملئت ما تقو حلا على المداعع
 خوده شئ غيري قبيسي في الاخر فيه يدعوا و/or تغزو
 و/or شفوا و/or ملئت ما في المخبار المكسور فلن فاما
 زخاريف و/or حيت قابلت الواو به ما ياما و/or المتقلب
 ما اعمول نفع المصارع لان الامر في تفاحت ما هلت وفي
 تفاحت فتحت ما هلت و/or ملئت ما يعلى الواو
 فيما ياؤ كذا كشيء من فتحه و/or ملئت ما يعلى الواو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكُ حُلُومَ الْمُرْتَدِينَ

رب يسر ونعم بالغیر^(١)

قال الشیخ الفقیہ الإمام العالی^(٢) کمال الدین (ابو البرکات)^(٣) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعید الأنباری التھوری (رحمه الله)^(٤): الحمد لله كاشف الغطاء، ومانع العطاء، ذي الجود والإباء^(٥)، والإعادة والإباء، المترحد بالأحادیث القدیمة المقدسة عن الحین^(٦) والفناء، أهل^(٧) الصفات الأزلیة المنزهة عن الزوال والفناء، والصلة على محمد سید الأنبياء، وعلى آله، وأصحابه الأصیلین.

وبعد، فقد ذکرت في هذا الكتاب (الموسوم بـ «أسرار العربیة»)^(٨)، كثيراً من مذاهب التھویین المتقدمین والمتاخرین، من البصریین والکوفیین، وصححت ما ذہبَ إلیه منها بما يحصل به شفاء الغلیل^(٩)، وأوضحت فساد ما عداه بواضع التعلیل، ورجعت في ذلك کله إلى الذلیل، وأعفته من الإسهاب والتطویل وسهّلته على المتعلم غایة التسهیل، والله - تعالى - ينفع به، وهو حسبي ونعم الوکيل.

(١) في (س) وأمن.

(٢) تالفة في (س).

(٣) ما بين الفرسین سقط في (س).

(٤) تالفة في (س).

(٥) الإباء المعونة.

(٦) الحین: الھلاک.

(٧) في (س) المتفزد بالصفات.

(٨) سقطت من (س).

(٩) الغلیل: شدة العطش، والمراد - هنا - ما يجد الإنسان فيه بغيته.

الباب الأول

باب علم: ما الكلم؟

إن قال قائل: ما الكلم؟ قيل: الكلم اسم جنس؛ واحده^(١) «كلمة»؛ كقولك: ثِيقَةٌ^(٢) وثِيق، وثِيقَةٌ وثِيقَةٌ وثِيقَةٌ، وما أشبه ذلك. فلن قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من المعروض دالاً بتأليفه على معنى يحسن السُّكُوت عليه، فإن قيل: فما الفرق بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أن الكلم ينطلق على المفید، وعلى غير المفید، وأما الكلام، فلا ينطلق إلا على المفید خاصّة، فإن قيل: فلِمَ قلتم: إنّ الأقسام الكلام ثلاثة، لا رابع لها؟ قيل: لأنّا وجدنا هذه الأقسام/ الثلاثة/^(٣) يُعتبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال ولو كان ها هنا قسم رابع؛ لبني في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه، الا ترى الله لو سقط أحد^(٤) هذه الأقسام الثلاثة؛ لبني في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلئن عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء؛ دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة.

فإن قيل: ليَمْ سُنَّي الاسم اسمًا؟ قيل: اختلف فيه التحريريون، فذهب البعض إلى الله سُنَّي اسمًا لوجهين؛ أحدهما: الله سما على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه؛ فسُنَّي اسمًا / لذلك/^(٥). والوجه الثاني: أنّ هذه الأقسام الثلاثة، لها ثلاثة مراتب؛ فمنها ما يُخبر به، ويُخبار عنه، وهو الاسم؛ نحو: «زيد قائم»، ومنها ما يُخبر به، ولا يُخبار عنه، وهو الفعل؛ نحو: «قام زيد»، ومنها ما لا يُخبر به، ولا يُخبار عنه، وهو الحرف؛ نحو: «هل ويل» وما أشبه ذلك، فلئن كان الاسم يُخبر به، ويُخبار عنه، والفعل يُخبر به، ولا يُخبار عنه،

(١) في (س) واحدته.

(٢) ثِيقَةٌ: مفردة ثِيق؛ وهو دقيق يخرج من لب جذع الثلة، وحمل الدر.

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (ط) آخر، والضوابط ما ذكرنا من (س).

(٥) سقطت من (س).

والحرف لا يُخبر به، ولا يُخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف؛ أي ارتفع.
والأصل فيه «سموا» إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعُزّضوا المهمزة في
أوله، فصار اسمًا وزنه «فتح»؛ لأنَّه قد حُذف منه لامه التي هي الواو في
«سموا». وذهب الكوفيون إلى الله سُمِّي اسمًا، لأنَّه سمة على المسمى يعرف
بها؛ والسمة العلامة؛ والأصل فيه^(١) «وسِم» إلا أنهم حذفوا الواو من أوله،
وعُزّضوا مكانها المهمزة، فصار اسمًا وزنه «إغلاق»؛ لأنَّه قد حُذف منه فاءُه التي
هي الواو في «وسِم».

والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وما ذهب إليه الكوفيون، وإن كان
صحيحاً من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف، وذلك من أربعة
أوجه:

الوجه الأول: إنك تقول في تصغيره «سُمِّي»؛ نحو: (جثو^(٢) وحَنَنَ)،
وبثُور^(٣) وفُتَنَ) ولو كان مأخوذاً من السمة؛ لوجب أن تقول: «وُسِّمِي» كما تقول
في تصغير «عَدَة»: «وُعَيْدَة»، وفي تصغير «زَنَة»: «وُزَيْنَة». فلما قيل «سُمِّي» دل
على الله من السُّمُّرَ، لا من السمة، وكان الأصل فيه: «سُمِّيَنَ» إلا أنه لما
اجتمعت الياء والواو، والسابق منها ساكن؛ قلبا الواو ياء، وجعلوها ياء
مشددة، كما قالوا: سيد وهيئ ومت، والأصل فيه: سيد و وهيئ و مت، إلا
أنَّه لما اجتمعت الواو والياء، والسابق منها ساكن؛ قلبا الواو ياء، وجعلوها
ياء مشددة، وقلبا الواو إلى الياء، ولم يقلبا الياء إلى الواو؛ لأنَّ الياء أخفُّ
والواو أثقل، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر، كان قلب الواو التي هي
أثقل، إلى الياء التي هي أخفُّ أولى.

والوجه الثاني: أنك تقول في تكسيره: «أَسْمَاء»؛ نحو: جثو وأحنان،
وبثُور وأفتاء، ولو كان مأخوذاً من السمة؛ لوجب أن تقول في تكسيره: «أَوْسَام»
فلما قيل «أَسْمَاء» دل على الله من السُّمُّرَ لا من السمة، وكان الأصل فيه:
«اسْمَار» إلا أنه لَمَا وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة؛ قلبت همزة، كما
قالوا: حذاء، وكساء، وسماء؛ والأصل فيه: حذاؤ، وكساؤ، وسماؤ، إلا أنه
لَمَا وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة؛ قلبت همزة؛ وقبل: قلبت ألفاً، لأنَّها

(١) في (س) فيها.

(٢) جثو: كلُّ ما فيه اعرجاج من البدن، ويجمع على أحنان، وحنن.

(٣) القثار: العندق من التخل، وهو كالعنقرد من العنبر، ومثلها: القناه.

لما كانت متعرّكة، وقبل الألف فتحة لازمة، قدرّوا لها قد تحرّكت، وافتتح ما قبلها، لأنّ الألف لما كانت خفية زائدة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدّوا بها، فقلبوا الواو ألفاً، فاجتمع الفان؛ ألف زائدة، وألف منتبطة، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان، فقلبت المتنبطة همزة؛ لالتقاء الساكنين، وكان قلبها إلى الهمزة أولى؛ لأنّها أقرب الحروف إليها.

والوجه الثالث: أثك تقول: أسمـيـهـ، ولو كان مأخوذاً من السـمـةـ؛ لوجب أن تقول: وسـمـتـ^(١)؛ فـلـمـاـ قـيلـ: أـسـمـيـهـ، دـلـ علىـ اللهـ منـ السـمـةـ، لاـ منـ السـمـةـ، وـكـانـ الأـصـلـ فـيـهـ: أـسـمـوتـ، إـلـاـ اللهـ لـمـاـ وـقـعـتـ الواـوـ رـابـعـةـ؛ قـلـبـتـ يـاءـ، وـإـنـماـ قـلـبـتـ يـاءـ حـمـلاـ عـلـيـ المـضـارـعـ؛ نـحـوـ يـدـهـ، وـيـغـزـىـ، وـيـشـقـىـ؛ وـالـأـصـلـ: يـدـهـ، وـيـغـزـوـ، وـيـشـقـرـ، كـمـاـ قـالـواـ: أـدـعـيـتـ، وـأـغـزـيـتـ، وـأـشـقـيـتـ؛ وـالـأـصـلـ: أـدـعـتـ، وـأـغـزـوـتـ، وـأـشـقـوـتـ، إـلـاـ اللهـ لـمـاـ وـقـعـتـ الواـوـ رـابـعـةـ؛ قـلـبـتـ يـاءـ، وـإـنـماـ قـلـبـتـ فـيـ المـضـارـعـ يـاءـ لـلـكـسـرـةـ قـبـلـهاـ، فـأـمـاـ: تـغـازـيـتـ وـتـرـجـيـتـ، فـإـنـماـ قـلـبـتـ الواـوـ فـيـهـماـ يـاءـ، وـإـنـ لمـ تـقـلـبـ فـيـ لـفـظـ المـضـارـعـ؛ إـلـاـ الأـصـلـ فـيـ تـفـاعـلـتـ: فـاعـلـتـ، وـفـيـ تـفـعـلـتـ: فـعـلـتـ، وـفـاعـلـتـ، وـفـعـلـتـ يـجـبـ قـلـبـ الواـوـ فـيـهـماـ يـاءـ وـكـذـلـكـ^(٢) تـفـاعـلـتـ وـتـفـعـلـتـ.

والوجه الرابع: أثك تجد في أوله همزة التّعريض، وهمزة التّعويض إنّما تكون في ما حذف منه لام لا فاء، ألا ترى أنّهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من «بنو» عرّضوا الهمزة في أوله، فقالوا: «ابن»، ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من «عبدة» ونحو ذلك، لم يعرّضوا الهمزة في أوله؟ فـلـمـاـ عـرـّضـواـ الـهـمـزـةـ فـيـ أـلـهـلـهـ، دـلـ علىـ أـنـ الأـصـلـ فـيـهـ: أـسـنـوـ كـمـاـ أـنـ الأـصـلـ فـيـ اـبـنـ: بـنـوـ، إـلـاـ أنـهـ لـمـاـ حـذـفـواـ الواـوـ التيـ هيـ الـلـامـ عـرـّضـواـ الـهـمـزـةـ فـيـ أـلـهـلـهـ، قـالـلـوـاـ: اـسـمـ، فـدـلـ علىـ اللهـ مشـقـىـ منـ السـمـوـ لـاـ منـ السـمـةـ.

ومـاـ يـؤـيدـ اللهـ مشـقـىـ منـ السـمـوـ لـاـ منـ السـمـةـ الـهـ قدـ جـاهـ فـيـ «اسـمـ»؛ سـنـىـ علىـ وزـنـ «هـذـىـ» وـالـأـصـلـ فـيـهـ: «سـمـتـ» إـلـاـ اللهـ لـمـاـ تـحـرـكـتـ الواـوـ، وـافتـتحـ ما قبلـهاـ، قـلـبـواـ الـفـاءـ، وـحـذـفـواـ الـأـلـفـ؛ لـسـكـونـهاـ وـسـكـونـ الشـوـءـ، فـصـارـ: «سـنـىـ». وـفـيـ الـاسـمـ خـمـسـ لـغـاتـ: «اسـمـ»، وـ«أـسـمـ»، وـ«سـمـ» وـ«سـنـىـ» وـ«سـنـىـ».

(١) في (س) أو سـمـةـ.

(٢) في (س) وكذلك في .

قال الشاعر :^(١)

[الجزء]

باسم الذي في كل سورة سمة^(٢)

وقال الآخر^(٣) :

[الجزء]

واعمنا أعجبنا مقدمة يذعن أبا الشماع وقرضاب سمة^(٤)

[الجزء]

وقال الآخر^(٥) :

والله أسماؤك سمي مباراكا آثرك الله به إشارتك^(٦)
وكبرت الهمزة في «اسم» لمحأ لكسرة سينه في «سم»؛ لأنّه الأصل،
وضفت الهمزة في «اسم» لمحأ لضمة سينه في «سم»؛ لأنّه أصل ثانٍ، والذى
يدلّ على ذلك اللغتان الأخرىان وهما «سم» و «سم» فإنّهما حذفت لامهما،
وبقيت فاءهما على حركتها في الأصلين. وزن «اسم» بضم الهمزة: فع،
وزن «سم»: فع، وزن «سم»: فع، وزن «سم»: فعل.

[تعريف الاسم]

فإن قيل: ما حدُّ الاسم؟ قيل: كلُّ لفظة دلتُ على معنى تحتها غير مقترن
بزمان محصل^(٧)، وقيل: ما دلَّ على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير
شخص، وقيل: ما استحقَ الإعراب أولاً وضعه. وقد ذكر فيه التّحوثيون حدوداً
كثيرة، تrief على سبعين حدّاً، [واحصرها أن تقول: «كلُّ لفظ دلَّ على معنى
مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلُّ ببنائه لا بالغرض على الزمان

(١) رواه الكسائي عن رجلٍ من بنى قضاوة بضم السين، ويروى عن غير قضاوة بضم بكسر
السين.

(٢) في (س) بضم.

(٣) لم يتب إلى قائل معين.

(٤) القرضاب: اسم للشيف. ويقال: قرضاب الرجل: إذا أكل شيئاً يابساً، وهو قرضاب.
راجع لسان العرب: مادة (قرضاب).

(٥) موطن الشاهد: سمه. وجه الاستشهاد: مجيء «اسم» على صيغة «سم» وهي لغة فيه.
تُسبِّبُ البيت إلى أبي خالد القناني الأسدي، والظاهر أنه هبان بن خالد الأسدي المُلقب
بالثوار لحسن مرانيه. راجع المقاديد التّحوية: ١٥٤/١، وإصلاح المنطق: ١٣٤،
ومعجم الشعراء: ٣٠.

(٦) موطن الشاهد: «سم». وجه الاستشهاد: مجيء «اسم» على صيغة «سم» وهي لغة فيه.

(٧) أي: غير مقترن بزمان معبر عنه في الماضي والحاضر والمستقبل كالفعل.

المحصل الذي فيه ذلك المعنى»^(١). ومنهم من قال: لا حد له، ولهذا، لم يحد سببيوه، وإنما اكتفى فيه بالمثال؛ فقال: الاسم: «رجل وفرس».

[علامات الاسم]

فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة، فمنها الألف واللام؛ نحو: الرجل والغلام، ومنها الثنين؛ نحو: رجل وغلام، ومنها حروف الجر؛ نحو: من زيد إلى عمرو، ومنها الثنانية؛ نحو: الرؤيدان والعمران، ومنها الجمجم؛ نحو: الزيandon والعمرون، ومنها الثداء؛ نحو: يا زيد، ويا عمرو ومنها الترخيم؛ نحو: يا حار ويا مال في ترخيم «حارث ومالك» وقد قرأ بعض السلف: (ونادوا يا مال ليُقضِ عَلَيْنَا رُبُك)^(٢). ومنها التصغير؛ نحو: زيد وخفير في تصغير «زيد وعمرو»، ومنها التسب؛ نحو: زيدني وعمري في التسب إلى زيد وعمرو، ومنها الوصف؛ نحو: زيد العاقل، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولاً؛ نحو: ضرب زيد عمراً، ومنها أن يكون مضافاً إليه؛ نحو: غلام زيد، وثوب خز، ومنها أن يكون معتبراً عنه، كما بيتهاته؛ فهذه معظم علامات الأسماء.

فإن قيل: لِمَ سُمِّيَ الفعل فعلاً؟ قيل: لأنَّه يدلُّ على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنت إذا قلت: «ضرب» دلَّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دلَّ عليه سُمِّيَ به؛ لأنَّهم يُسمون الشيء بالشيء، إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم.

[تعريف الفعل]

فإن قيل: فما حدُّ الفعل؟ قيل: حدُّ الفعل كُلُّ لفظة دلتُ على معنى تحتها مقتن بزمان مُحصل^(٣)؛ وقيل: ما أُشيد إلى شيء، ولم يُسند إلى شيء، وقد حدَّه السحريون - أيضاً - حدوداً كثيرة؛ فإن قيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة؛ فمنها: قد، والسيئ، وسوف؛ نحو: قد قام، وسيقوم،

(١) سقط ما بين المرئتين من (ط).

(٢) س: ٤٣ (الزُّخْرُف)، ن: ٧٧، مك.

موطن الشاهد: «يا مال» وجه الاستشهاد؛ مجيء «مالك» مُرخماً في الآية الكريمة؛

ومجيء الأسماء مرخمة في الثداء كثير شائع.

(٣) أي معين بخلاف الاسم، كما بيته.

وسوف يقُول؛ ومنها: تاءِ الضمير، وألفه وواوه؛ نحو: قمت، وقاما، وقاموا،
ومنها تاءِ التأكيد الساكنة؛ نحو: قات، وقدمت؛ ومنها أنَّ الخفيفة
المصدرية؛ نحو: أريد أنْ تفعل؛ ومنها إنَّ الخفيفة الشرطية؛ نحو: إنْ تَفعَلْ
أفعل؛ ومنها لَمْ؛ نحو: لَمْ يَفعَلْ، وما أشَبَ ذلك؛ ومنها الشَّرْفَةُ؛ نحو:
فَعَلَ يَفعَلْ وكلُّ الأفعال تتصَرَّف إلَّا ستةُ أفعال.

[الأفعال غير المتصَرِّفة]

وهي: نعم، وبس، وعس، ولبس، و فعل التَّعجُّب، وحَبْذا، وفيها كلُّها
خلاف، ولها كلُّها أبوابٌ نذكرها^(١) فيها إن شاءَ الله تعالى.

[سبُب تسمية الحرف]

فإنْ قيل: لَمْ سُنِي الحرف حرفًا؟ قيل: لأنَّ الحرف في اللُّغة هو الطرف؛
ومنه يقال: حرف الجبل؛ أي طرفه؛ لَسْتُمْي حرفًا؛ لأنَّه يأتِي في طرف الكلام؛
فإنْ قيل: فما خَدْه؟ قيل: ما جاءَ لِمعنِي في غيره، وقد خَدَه التَّحوينون - أيضًا -
بحدوِّ كثيرة، لا يليق ذكرها بهذا المختصر؛ فإنْ قيل: فما كُم ينقسمُ الحرف؟
قيل: إلى قسمين؛ مُفعَلٌ ومُهمَلٌ.

[انقسامُ الحروف إلى معملةٍ ومهملةٍ]

المعامل: هو الحرف المختص؛ كحرف الجزء، وحرف الجزم؛
والمهمل: غير المختص؛ كحرف الاستفهام، وحرف العطف.

[انقسامُ الحروف إلى ستةِ أقسامٍ]

ثمَّ الحروف المعاملة، والمهملة كلُّها، تنقسمُ إلى ستةِ أقسامٍ؛ فمنها: ما
يغيِّرُ اللُّفظَ والمعنى؛ ومنها: ما يغيِّرُ اللُّفظَ دونَ المعنى؛ ومنها: ما يغيِّرُ المعنى
دونَ اللُّفظ؛ ومنها: ما يغيِّرُ اللُّفظَ والمعنى، ولا يغيِّرُ الحكم؛ ومنها ما يغيِّرُ
الحكم، ولا يغيِّرُ لفظًا، ولا معنًى؛ ومنها ما لا يغيِّرُ لفظًا، ولا معنًى، ولا
حكمًا.

فأمَّا ما يغيِّرُ اللُّفظَ والمعنى؛ فنحو: «البيت» فنقول: لبيت زيدًا منطلقاً،
فليست قد غيرت اللُّفظ، وغيَّرت المعنى، أمَّا تغيير اللُّفظ؛ فلأنَّها نصبتَ الاسم،
ورفتَ الخبر، وأمَّا تغيير المعنى؛ فلأنَّها أدخلتَ في الكلام معنَى الشَّئْيِ. وأمَّا

(١) في (ط) نذكر ما فيها، والضوابط ما أثبتناه من (س).

ما يغير اللفظ دون المعنى، فهو أن تقول: «إنَّ زيداً قائم» فـ«إنَّ» قد غيرت اللفظ؛ لأنها نسبت الاسم، ورفعت الخبر، ولم تغير المعنى؛ لأنَّ معناها التأكيد والتحقق؛ وتأكيد الشيء لا يغير معناه. وأما ما يغير المعنى دون اللفظ؛ فنحو: «هل زيد قائم؟» فـ«هل» قد غيرت المعنى؛ لأنها نقلت الكلام من الخبر الذي يتحمل الصدق والكذب، إلى الاستخاري الذي لا يتحمل صدقاً، ولا كذباً، ولم يغير اللفظ؛ لأنَّ الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء، كما كان يرتفع به قبل دخولها. وأما ما يغير اللفظ والممعنى، ولا يغير الحكم؛ فنحو^(١): اللام في قولهم: «لا يدي لزيد» فاللام - ه هنا - غيرت اللفظ؛ لجزها الاسم، وغيرت المعنى؛ للدخول معنى الاختصاص، ولم تغير الحكم؛ لأنَّ الحكم حذف الثون للإضافة، وقد بقي الحذف بعد دخولها - كما كان قبل دخولها - فلم تغير الحكم، وأما ما يغير الحكم، ولا يغير^(٢) (الـ) لفظاً، ولا معنى؛ فنحو اللام في قوله تعالى: «إِنَّمَا يَعْلَمُ الْمُتَّقِنُونَ قَالُوا نَتَهَىٰ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ يَتَهَىٰ إِنَّ الشَّيْقِينَ لَكَذِيرُونَ»^(٣). فاللام - هنا - ما غيرت للفظاً، ولا معنى، ولكن غيرت الحكم؛ لأنها خلقت الفعل عن العمل؛ وأما ما لا يغير لا لفظاً، ولا معنى، ولا حكمًا؛ فنحو «اما» في قوله تعالى: «فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ يَسْأَلُهُمْ»^(٤). فـ«اما» ه هنا ما غيرت للفظاً، ولا معنى، ولا حكمًا؛ لأنَّ التقدير: فبرحمة من الله لنت لهم.

[اختلافهم في اسمية كيف]

فإن قيل: «كيف» اسم أو فعل أو حرف؟ قيل: اسم؛ والدليل على ذلك من وجهين؛ أحدهما: الله قد جاء عن بعض العرب أنه قال: «على كيف نبيع الأحمررين»^(٥)؟ ودخول حرف الجز إِنْما جاء شادداً؛ والوجه الصحيح هو الوجه

(١) في (ط) نحو، والصواب ما ذكرنا من (س).

(٢) سقطت من (س).

(٣) س: ٦٣ (المنافقون: ١، مد).

موطن الشاهد: «الرسول»، وجء الاستشهاد: مجيء اللام في الآية الكريمة مغيرةً للحكم، ولكنها لم تغير اللفظ، أو المعنى.

(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٩، مد).

موطن الشاهد: «فبما»، وجء الاستشهاد: مجيء «اما» زالدة، لم تغير شيئاً يذكر كما جاء في المتن.

(٥) موطن الشاهد: «على كيف»، وجء الاستشهاد: مجيء «كيف» اسمًا للدخول حرف الجز -

الثاني؛ وهو أنّا نقول: لا تخلو كيف من أن تكون اسمًا، أو فعلًا، أو حرفاً، فبطل أن يقال هي حرف؛ لأنّ الحرف لا ينفي مع الكلمة واحدة، و «كيف» تُنفي مع الكلمة واحدة، ألا ترى أنت تقول: كيف زيد؟ فيكون كلامًا مفيدةً، فإن قيل: فقد أفاد الحرف الواحد مع الكلمة واحدة في النداء؛ نحو: يا زيد، قبل: إنما حصلت الفائدة في النداء مع الكلمة واحدة؛ لأنّ التقدير في قوله يا زيد: أدعوك زيدًا، وأنادي زيدًا؛ فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة، لا باعتبار الحرف مع الكلمة واحدة، فبطل أن يكون حرفاً، وبطل - أيضًا - أن يكون فعلًا؛ لأنّه لا يخلو إنما أن يكون فعلًا ماضيًّا، أو مضارعًا، أو أمراً، فبطل أن يكون فعلًا ماضيًّا، لأنّ أمثلة الفعل الماضي، لا تخلو إنما أن تكون على مثال فعل **كَ** «ضربَ» أو على فعل **كَ** «مُكثَ» أو على فعل **كَ** «سَمِعَ» و **كَ** «عَلِمَ» وكيف على وزن فعل؛ فبطل أن يكون فعلًا ماضيًّا، وبطل أن يكون فعلًا مضارعًا؛ لأنّ الفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزواائد الأربع؛ وهي الهمزة، والنون، والثاء، والياء، و «كيف» ليس في أوله إحدى الزواائد الأربع؛ فبطل أن يكون فعلًا مضارعًا، وبطل أن يكون أمراً؛ لأنّه ينفي الاستفهام؛ وفعل الأمر لا ينفي الاستفهام؛ فبطل أن يكون أمراً. وإذا بطل أن يكون فعلًا ماضيًّا، أو مضارعًا، أو أمراً بطل أن يكون فعلًا، والذي يدلُّ - أيضًا - على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل في نحو قوله: كيف تفعل كذا؟ ولو كان فعلًا لما دخل على الفعل؛ لأنّ الفعل، لا يدخل على الفعل. وإذا بطل أن يكون فعلًا، أو حرفاً؛ وجب أن يكون اسمًا، فإن قيل: فعلاًمة الاسم لا تحسن فيه، كما لا يحسن فيه علامات الفعل والحرف، فلِم جعلتموه اسمًا، ولم يجعلوه فعلًا، أو حرفاً؟ قيل: لأنّ الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرع، فلِمًا وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة؛ كان حمله على الاسم - الذي هو الأصل - أولى من حمله على ما هو فرع.

فإن قيل: فلِم قُدِّم الاسم على الفعل، والفعل على الحرف؟ قيل: إنما قُدِّم الاسم على الفعل؛ لأنّه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل؛ نحو قوله: زيد قائم، وأخر الفعل عن الاسم؛ لأنّ فرع عليه، لا يستغني عنه، فلِمًا كان الاسم، هو الأصل، ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه، ومنفتر إليه؛ كان

- عليه، غير أنّ هذا دليل ضعيف؛ لأنّ دخول **«على»** على كيف شاء، يحفظ، ولا يُناقش عليه. والأحمران: اللحم والخمر.

الاسم مقدماً عليه، وإنما قدم الفعل على المعرف؛ لأن الفعل يفيد مع الاسم؛ نحو: قام زيد، وأخر الحرف عن الفعل؛ لأنه لا يفيد مع اسم واحد؛ لأنك لو قلت: بزيد، أو لزيد من غير أن تغلق الحرف بشيء، لم يكن مفيداً، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسم؛ كان الفعل مقدماً عليه، فاعرفة / تصبب/^(١) إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (س).

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

[لِمْ سُنْتَ الْإِعْرَابَ إِعْرَابًا]

إن قال قائل: لِمْ سُنْتَ الْإِعْرَابَ إِعْرَابًا، وَالبِنَاءُ بِنَاءٌ؟ قَبْلَ: أَنَا الْإِعْرَابُ فَنِيهِ ثَلَاثَةُ أُوْجَهٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ سُنْتَ بِذَلِكَ، لَأَنَّهُ بَيْنَ الْمَعْنَى، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ؛ أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حُجَّتِهِ، إِذَا بَيْنَهَا، وَمِنْ قَوْلِهِ مَلِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَمَ: «الْيَئِبُ تُعَرِّبُ عَنْ نَفْسِهَا»^(١)، أيَّ ثَبَّيْنَ وَتَوْضُعَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢): [الْغُوْلِ]

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمِ آيَةً نَازِلَهَا مَثَانِقِي وَمَغْرِبِ فَلَمَّا كَانَ الْإِعْرَابُ بَيْنَ الْمَعْنَى، سُنْتَ إِعْرَابًا.

وَالوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ سُنْتَ إِعْرَابًا، لَأَنَّهُ تَغْيِيرٌ يَلْمَحُ أَوْ أَخْرَى الْكَلِمَاتِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «غَرِبَتْ مَعْدَةُ الْفَصِيلِ» إِذَا تَغْيِيرٌ؛ فَإِنْ قَبْلَ: «الْغَرَبُ» فِي قَوْلِهِمْ: غَرِبَتْ مَعْدَةُ الْفَصِيلِ؛ مَعْنَاهُ: الْفَسَادُ؛ وَكَيْفَ يَكُونُ الْإِعْرَابُ مَأْخُوذًا مِنْهُ؟ قَبْلَ: مَعْنَى قَوْلِكَ: أَعْرَبْتَ الْكَلَامَ؛ أَيِّ: أَزْلَتْ غَرَبَهُ، وَهُوَ فَسَادُهُ، وَصَارَ هَذَا كَفُولُكَ: أَعْجَمْتَ الْكِتَابَ، إِذَا أَزْلَتْ عَجَمَتِهِ، وَأَشْكَبْتَ الرَّجُلَ، إِذَا أَزْلَتْ شَكَابِتِهِ، وَعَلَى هَذَا، خَمِلَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنَّ أَنْكَامَةَ مَائِيَّةَ أَكَادَ أَنْتَيَا»^(٣)؛ أَيِّ: أَزْيَلَ خَنَاءَهَا؛ وَهَذِهِ الْهِمْزَةُ تُسَمِّى: هِمْزَةُ التَّلْبِ. وَالوَجْهُ

(١) حديث: أخرجه أحمد وابن ماجه، ورواه مسلم والنسائي بلفظ: «الْيَئِبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهِ مِنْ وَلَيْهَا». الجامع الصغير، للسيوطى؛ تحقيق محمد محي الدين عبد العميد (ط. أولى). القاهرة: مكتبة مصطفى محمد، ١٣٥٢هـ؛ ميج ١، ص ٤٨٧.

(٢) الشاعر هو: أبو المستهل، الكمبت بن زيد الأسدى، شاعر مقدم عالم بلغات العرب وأخبارها، وخطيب فارس. وكان منضداً لمصر ولأهل الكوفة ولآل البيت من مختارات شعره الهاشمتيات. مات سنة ١٢٦هـ. الشعر والشعراء ٥٨١/٢. ومعنى البيت واضح، لا لبس فيه.

(٣) س: ٢٠ (طه، ن: ١٥، مك).

الثالث: أن يكون سُمِّي إعراباً، لأن المعرب للكلام كأنه ينتحب إلى السادس بإعرابه؛ من قولهم: امرأة غروب، إذا كانت مُتحببة إلى زوجها، قال الله تعالى: «مَرْأَةُ أَزْرَابِي»^(١)، أي: مُتَحَبِّباتٌ إلى أزواجهنَّ، فلما كان المعرب للكلام، كأنه ينتحب إلى السادس بإعرابه؛ سُمِّي إعراباً.

[لَمْ سُمِّي البناء بِنَاءٌ]

وأما البناء: فهو منقول من هذا البناء المعروف، للزومه وثبوته.

[تعريف الإعراب]

فإن قيل: فما خُذِ الإعراب والبناء؟ قيل:

أنا الإعراب، نحْذه اختلاف أواخر الكلِيم باختلاف العوامل لفظاً، أو
تقديراً.

وأما البناء: فنحْذه لزوم أواخر الكلِيم بحركة وسكون.

[القاب الإعراب والبناء]

فإن قيل: كم القاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية / القاب/^(٢)، فاربعة
للإعراب وأربعة للبناء.

[القاب الإعراب والبناء]

فالقاب^(٣) الإعراب: رفع، ونصب، وجز، وجذم، وألقاب البناء: ضم،
ونفخ، وكسر، ووقف، وهي وإن كانت ثمانية في المعنى، فهي أربعة في
الصورة؛ فإن قيل: فلِمَ كانت أربعة؟ قيل: لأنَّه ليس إلا حركة، أو سكون،
فالحركة ثلاثة أنواع: الضم، والفتح، الكسر.

[مخارات الحركات]

فالضم من التخفين والفتح من الفتح من أقصى العنق، والجر من وسط الفم،
والسكون هو الرابع.

[أصل الحركات وخلالهم في ذلك]

فإن قيل: هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء، أو حركات البناء

(٢) سقطت من (ط)..

(١) س: ٥٦ (الواقعة: ٣٧، مك).

(٣) في (ط) والقاب.

أصل لحركات الإعراب؟ قيل: اختلف التحويتون في ذلك؟ فذهب بعض التحويتون إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليها؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون لالاسماء، وهي الأصل، فكانت أصلاً؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال، والجروف، وهي الفرع؛ فكانت فرعاً. وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل، / وأن^(١) حركات الإعراب فرع عليها؛ لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير من حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أرلى بان يكون أصلاً مما يتغير.

[هل الإعراب والبناء حركات أو غيرها؟]

فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات، أو عن غيرها؟ قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنian يُعرفان بالقلب، ليس للفظ فيما حظ، إلا ترى أنك تقول في حد الإعراب: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل، وفي حد البناء: لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف والتزوم ليسا باللفظين، وإنما هما معنian يُعرفان بالقلب، ليس للفظ فيما حظ، والذي يدل على ذلك، أن هذه الحركات، إذا وُجدت بغير صفة الاختلاف، لم تكن للإعراب، وإذا وُجدت بغير صفة التزوم، لم تكن للبناء؛ فدل على أن الإعراب: هو الاختلاف، والبناء: هو التزوم، والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء؛ فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ولو كانت الحركات نفسها هي الإعراب، أو البناء؛ لما جاز أن تضاف^(٢) إليه؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه، لا تجوز، إلا ترى أنك لو قلت: حركات الحركات لم يجز؟ فلما جاز أن يُقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، دل على أنهما غيرها^(٣)؛ فاعرفه ثُمِّب، إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط) يضاف إليه، والضوابط ما ذكرنا.

(٣) في (ط) أنهما غيرهما، والضوابط ما ذكرنا، لأن ضميرهما يعود إلى الإعراب والبناء، وضمير «ها» يعود إلى الحركات. وفي (س) أنها غيرها.

الباب الثالث

باب المَعْرُب والمَبْنِي

إن قال قائل: ما المَعْرُب والمَبْنِي؟ قيل: أنا المَعْرُب، فهو ما تغيّر آخره بـتغّير العامل فيه لفظاً، أو محلّاً؛ وهو على ضربين: اسْمَ مُشْكِنٍ، وفِعل مضارع؛ فـالاسم المُشْكِنُ: ما لم يشابه الحرف، ولم يتضمن معناه، والفعل المضارع: ما كانت في أوله إحدى الرُّوَانِدُ الْأَرْبَعُ، وهي: الْهَمْزَةُ، والثُّوْنُ، والثَّاءُ، والياءُ. فإن قيل: لِمَ زَيَّدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دُونَ غَيْرِهَا؟ قيل: الأصل أن تَرْزَادَ حُرُوفَ الْمَدِّ وَالْلَّيْنِ، وَهِيَ الْوَao وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ، إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ لَنَا لَمْ يُمْكِن زِيادَتِهَا أَوْلَأَ، لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً؛ وَالْابْتِداءُ بِالسَّاِكِنِ مُحَالٌ، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا الْهَمْزَةَ لِقَرْبِ مُخْرِجِيهِمَا؛ لَأَنَّهُمَا هَوَانِيَّانِ يَخْرُجُانِ مِنْ أَقْصِيِ الْحَلْقِ، وَكَذَلِكَ الْوَao - أَيْضًا - لَنَا لَمْ يُمْكِن زِيادَتِهَا أَوْلَأَ، لَأَنَّهُ لَيْسُ فِي كَلَامِ الْمَعْرُبِ وَao؛ زَيَّدَتْ أَوْلَأَ، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا الثَّاءَ؛ لَأَنَّهَا تَبْدِلُ مِنْهَا كَثِيرًا، إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: ثَرَاثُ، وَثَجَاهُ، وَثَخَمَةُ، وَثَهْمَةُ، وَثَقَورٌ^(١)، وَثَلْوَجٌ قَالَ الشَّاعِرُ^(٢): [الْرِّجَزُ]

مُشْخَداً فِي ضَقَّوَاتِ ثَلْوَجَا [أَرْذَى بْنِي مُجَاجِيْعِ وَمَائِجاً]^(٣)
وَهُوَ بَيْتُ الصَّانِدَ، وَالْأَصْلُ: وَارِثٌ، وَوَجَاهٌ، وَوَخْمَةٌ، وَوَهْمَةٌ، وَوَيْقَرَرٌ
لَأَنَّهُ مِنْ الْوَقَارِ، وَوَلْوَجٌ؛ لَأَنَّهُ مِنْ الْوَلْوَجِ؛ فَأَبْدَلُوا الثَّاءَ مِنْ الْوَao فِي هَذِهِ
الْمَوَاضِعِ كُلُّهَا، وَكَذَلِكَ هُنَّا. وَأَنَّا الْيَاءُ، فَزَيَّدَتْ؛ لَأَنَّهَا لَمْ يُعْرِضْ فِيهَا مَا

(١) ثَقَور: (فيَمُول) الْوَقَارِ؛ وَالثَّاءُ فِيهِ مُبَدِّلةٌ مِنْ الْوَao.

(٢) الشَّاعِرُ: هو جرير بن عطية الخطفني، ثالث أشهر أشعاراء العصر الأموي، مع الفرزدق والأخطل، وكان أشدَّهُما ماجحة، وأكثرَهُمَا مِيقَةً؛ له ديوان شعر مطبوع، مات سنة ١١٠هـ.

(٣) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ يَهْجُو فِيهَا الْبَيْتِ الْمَاجَشِيْنِ.

المفردات الْفَرِيبَةُ: ضَفَرَاتٌ: جَمِيعُ ضَعَّةٍ، وَهِيَ شَجَرَةُ الْبَادِيَةِ. وَالثَّلْوَجُ: فِي شَرْحِ دِيَوَانِ جَرِيرٍ: الثَّلْوَجُ وَالثَّلْوَجُ: مَا انْكَرَسَ فِيهِ أَيُّ: دَخْلٌ. شَرْحُ دِيَوَانِ جَرِيرٍ.
مَوْطَنُ الشَّاهِدَةِ: [ثَلْوَجٌ] وَجْهُ الْاسْتِهَادَةِ: إِبْدَالُ الثَّاءَ مِنْ الْوَao فِي ثَلْوَجٌ؛ لَأَنَّ ثَلْوَجٌ
ثَلْوَجٌ؛ لَأَنَّهَا مِنْ الْوَلْوَجِ؛ أيُّ الدَّخْلُ.

يمنع / من /^(١) زياقتها، كما عرض في الألف والواو، وأئمَّا اللُّون فائماً زيدت؛ لأنَّها تشبه حروف المد واللين، وتزداد معها في باب: الزَّيدين، / والزَّيدين /^(٢).

[ترتيب أحرف الزيادة]

والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف أن تقدم الهمزة، ثُمَّ اللُّون، ثُمَّ النَّاء، ثُمَّ الياء، وذلك لأنَّ الهمزة للمتكلِّم وحده، واللُّون للمتكلِّم، ولمن معه، والنَّاء للمخاطب، والياء للغائب، والأصل: أن يُخيِّر الإنسانُ عن نفسه، ثُمَّ عن نفسه، وغفَّنَ معه، ثُمَّ المخاطب، ثُمَّ الغائب؛ فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف في أول الفعل المضارع.

[الفعل محمول على الاسم في الإعراب]

فإنْ قيل: هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل؟ قيل: لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب، وليس بأصل فيه؛ لأنَّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحراف، وذلك لأنَّ الأسماء تتضمن معاني مختلفة؛ نحو: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب؛ لا تبُتْ هذه المعانِي بعضها ببعض، يدلُّك على ذلك أنك لو قلت: ما أحسن زيداً! لكنت متعجباً، ولو قلت: ما أَخْسَنَ زيداً؛ لكنك نافياً، ولو قلت: ما أحسن زيداً؟؛ لكنت مستفهمأ (عن أي شيء منه حسن)^(٣)، فلو لم تعرب في هذه المواقف؛ لالتبس التَّعجُّب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعانِي بعضها ببعض؛ وإزالة الالتباس واجب. وأئمَّا الأفعال والحراف؛ فإنَّها تدلُّ على ما وُضِعَتْ له بصفتها؛ فعدم الإعراب، لا يخلُّ بمعانِيها، ولا يورث لبساً فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يزيد زيادة^(٤) لغير فائدة.

[حمل المضارع على الاسم لمشابهته له]

فإنْ قيل: فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً، فلِمْ خُبِّل على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنما خُبِّل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب؛ لأنَّه ضارع الاسم؛ ولهذا، سُمِّي مضارعاً، والمضارعة: المشابهة، ومنها سُمِّي الفرع ضرعاً؛ لأنَّه يشابه أحاه.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (س) لا يزيد شيئاً، وكلاماً جائز.

(٣) سقطت من (س).

(٤) سقطت من (س).

[أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم]

ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه:

الوجه الأول: الله يكون شائعاً فيتخصّص^(١)، كما أنّ الاسم / يكون /^(٢) شائعاً، فيتخصّص؛ لا ترى أثك تقول: «يقوم» فيصلح للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه السين، أو سوف، اختصر بالاستقبال، كما أثك تقول: «رجل» فيصلح لجميع الرجال، فإذا دخلت عليه الألف واللام اختصر بـرجل يعنيه؟ فلما اختصر هذا الفعل بعد شياعه، كما أنّ الاسم اختصر بعد شياعه؛ فقد شابهه من هذا الوجه.

الوجه الثاني: الله تدخل^(٣) عليه لام الابتداء، كما تدخل^(٤) على الاسم، لا ترى أثك تقول: إن زيداً ليقوم كما تقول: إن زيداً لقائم؟ ولام الابتداء تخصّص بالأسماء، ثلما دخلت على هذا الفعل، دل على مشابهة بينهما؛ والذي يدل على ذلك أن فعل الأمر، والفعل الماضي لـما ينعدا عن شبه الاسم، لم تدخل هذه اللام عليهم^(٥)؛ لا ترى أثك لو قلت: لأكرم زيداً يا عمرو، أو إن زيداً لقام؛ لكن / ذلك/^(٦) خلطاً من الكلام.

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين تتعلق على العين الباقرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك.

والوجه الرابع: أن يكون صفة، كما يكون الاسم، كذلك؛ تقول: مررت برجل يضرب؛ كما تقول: مررت برجل ضارب؛ فقد قام بضرب مقام ضارب.

والوجه الخامس: هو^(٧) أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته، لا ترى أن «يضرب» على وزن «ضارب» في حركاته وسكناته؛ ولهذا يعمل اسم^(٨) الفاعل عمل الفعل؛ فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه؛ استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع، والنصب، والجزم؛ ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختص به.

(١) في (س) فيتخصّص. (٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) يدخل، والضواب ما ذكرناه نقلأً عن نسخة مرمز لها بـ(ق)، في حاشية النسخة المطبوعة.

(٤) في (س) عليها، وما أثبت هو الضواب. (٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (س). (٧) في (ط) الاسم الفاعل.

[عامل الرفع واختلاف الثعامة فيه]

وأما عامل الرفع، فاختلَفَ فيه التحويتون^١ فذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع لقبامِ مقامِ الاسم، وهو عامل معنوي لا لغطي، فأشبه الابتداء، فكما أنَّ الابتداء يُوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه. فإنْ قيل: هذا ينقض بالفعل الماضي، فإنه يقوم مقام الاسم، ولا يرتفع؟ قيل: إنما لم يرتفع؛ لأنَّه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع؛ لأنَّه نوع منه؛ بخلاف الفعل المضارع؛ فإنه يستحقُّ جملة الإعراب للمناسبة التي ذكرناها قبيل، فبيان الفرق بينهما. وأما الكوفييون^(١) فذهبوا إلى أنَّه يرتفع بالزُّائد الذي في قوله^(٢)، وهو قول الكساني^(٣)، وذهب الفراء^(٤) إلى أنَّه يرتفع لسلامته من العوامل النَّاصبة والجازمة؛ فأثنا قول الكساني ظاهر الفساد؛ لأنَّ لو كان الزُّائد/في قوله^(٤) هو الموجب للرفع؛ لوجب ألا يجوز نصب الفعل، ولا جزمه، مع وجوده؛ لأنَّ عامل التصب والجزم، لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول الشواصِب، وجزمه بدخول الجوازم؛ دلَّ على أنَّ الزُّائد ليس هو العامل. وأثنا قول الفراء، فلا ينفكُ من ضعفه، وذلك لأنَّه يؤدي إلى أن يكون التصب والجزم قبل الرفع؛ لأنَّ قال: لسلامته من العوامل النَّاصبة والجازمة؛ والرفع قبل التصب والجزم؛ فلهذا، كان هذا القول ضعيفاً. وأثنا عوامل التصب؛ فنحو: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذْنْ، وَحْشَى. وأثنا عوامل الجزم؛ فنحو: لَمْ، وَلَمَا، وَلَمْ، وَلَامَ الْأَمْرْ، وَلَامَ فِي

(١) ذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنَّ الرافع لل فعل هو تجرُّده من الناصبة والجازم، وقد أخذ بهذا الرأي ابن هشام الأنصاري من المتأخرین. وأثنا البصريون فقالوا: يرتفع لوقوعه موقع الاسم؛ وما ذهب إليه الفراء والكوفيون ومن تابعهم من المتأخرین هو الصواب.

(٢) الكساني: هو مليء بن حمزة الأسدي الكوفي^(١) مولده بالكرفة، وسكنه ببغداد، ووفاته بالرَّقَّي، وهو مؤذن الرشيد، وابنه الآمين. وهو أحد الفراء الشيعة، واحد أشهر أئمَّة اللَّغَة والتَّحْمُو. مات سنة ١٨٩ هـ البلينة في تاريخ أئمَّة اللَّغَة ١٥٦ - ١٥٧.

(٣) الفراء: هو يحيى بن زياد الأسلمي الذهبي^(٢) المعروف بالفراء، إمام نحاة الكوفة وأعلمهم في اللَّغَة، وفنون الأدب. قال فيه ثعلب: «لولا الفراء ما كانت اللَّغَة». مات سنة ٢٠٧ هـ. بقية الوعاء ٢/٣٣٣.

(٤) سقطت من (ط).

الثبي؛ ولعوامل التصب والجزم موضع، نذكرها فيه إن شاء الله تعالى.

[تعريف المبني وأقسامه]

وأما المبني فهو ضد المعرف، وهو ما لم يتغير آخره بتغيير العامل فيه؛ فمن ذلك: الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع^(١)؛ فاما الاسم غير المتمكن؛ فنحو: من، وكم، وقبل، ويند، وأين، وكيف وأني، وهلاك.

[الأسماء غير المتمكنة وملة بناتها]

ولائماً بنيت هذه الأسماء؛ لأنها أشبئت الحروف، وتضمنت معناها؛ فاما: «من» فإنها بنيت؛ لأنها لا تخلو: إما أن تكون استفهامية، أو شرطية، أو اسمًا موصولاً، أو نكرة موصوفة، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية، فقد تضمنت معنى حرف الشرط، وإن كانت اسمًا موصولاً، فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيٌ، وإن كانت نكرة موصوفة، فقد تنزلت منزلة الموصوفة^(٢). وأما «كم» فإنها بنيت؛ لأنها لا تخلو: إما أن تكون استفهامية، أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيبة «رب»؛ لأن «رب» للتكليل، و «كم» للتكلير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره. وأما «من» و «كم»، بنيت على السكون؛ لأن الأصل في البناء، ولم يعرض فيها ما يوجب بنادها على حركة؛ فبقيا على الأصل. وأما: قبل ويند فإلائماً بنيا؛ لأن الأصل فيها أن يستعملا مضارفين إلى ما بعدهما، فلائماً اقتطعا عن الإضافة - والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تزللاً منزلة بعض الكلمة، وبعض المضاف إليه بمنزلة كلمة مبنيٌ قال الله تعالى: «يَئُو الْأَسْرُرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ وَيُؤَمِّدِ»^(٣)، ولائماً بنيا على حركة؛ لأن كل واحد منها كان له حالة إعراب قبل البناء فوجب أن يبنتا على حركة تميّزاً لها على ما بني، وليس له حالة إعراب؛ نحو: «من» و «كم»، وقبل: إلائماً بنيا على حركة؛ لالتقاء الساكنين؛ والقول الصحيح هو الأول. فإن قيل: فلم كانت الحركة ضمة؟ قيل: لوجهين؛ أحدهما: أنه لانا خليف المضاف إليه بنيا على أقوى العركات؛ وهي الضمة^(٤)،

(١) في (من) والفعل المضارع، وهو سهو. (٢) في (من) الموصولة.

(٣) س: ٣٠ (الزوم، ن: ٤، مك).

(٤) في (س) وهو الضمة، وفي إحدى السخن: وهو الضمة - وهو الضواب - لأن خذاف -

تعرضاً عن المحذوف، وتقرية لهما؛ والوجه الثاني: إنما ينوهما على الضمة؛ لأن التنصب والجز يدخلهما نحو: جئت قبلك ومن قبلك، وأما الرفع فلا يدخلهما الباء؛ فلو ينوهما على الفتح والكسر؛ لالتبت حرقة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما على حركة، لا تدخلهما وهي الضمة؛ لئلا تلتبس حرقة الإعراب بحركة البناء. وأما أين وكيف فإنما ينويها على الفتح؛ لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام؛ لأن «أين» سؤال عن المكان، و«كيف» سؤال عن الحال، فلم تضمنا معنى حرف الاستفهام، وجب أن يُنبئنا، وإنما يُنبئنا على حركة لالتفاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة؛ لأنها أخفُّ الحركات. وأما « أمس» فإنما يُبَيِّنُ؛ لأنها تضمنت معنى لام التعريف؛ لأن الأصل في «أمس» الأمس، فلما تضمنت معنى اللام، تضمنت معنى الحرف؛ فوجب أن تُبني. وإنما يُبَيِّنُ على حركة لالتفاء الساكنين، وإنما كانت الحركة كسرة؛ لأنها الأصل في التحريك لالتفاء الساكنين. ومن العرب من يجعل «أمس» معدولة عن لام التعريف، فيجعلها غير مصروفة^(١)؛ قال الشاعر^(٢):

[الجزء]

لقد رأيت فجباً مذ أنا ماجازاً مثل الشعالي فجباً
يا كل من مالي رحيلهِ همساً لا تزك الله لهنْ همساً^(٣)

وأنا «هولاً»، فإنما يُبَيِّنُ لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطلي به؛ لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط، والثني، التمثي، والعطف، إلى غير ذلك من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك؛ ضمّنوا «هولاً» معنى حرف الإشارة، فبنوها، ونظير «هولاً» «ما» التي في التمتعجُب، فإنها يُبَيِّنُ. لتضمنها معنى حرف التمتعجُب، وإن لم يكن له^(٤) حرف يُشَطَّطُ به؛ لأن الأصل في التمتعجُب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك،

- التحاة يستون الضمة والفتح عندما تكونان علامات بناء، والضمة والفتحة عندما تكونان علامات رفع ونصب؛ أي حين تكون الضمة علامة رفع، والفتحة علامة نصب.

(١) أي علامة الرفع فيها الضمة، وعلامة التنصب والجز الفتحة.

(٢) لم يُنسِب هذهان البيتان إلى شاعير معين.

(٣) الشعالي: جمع سعلاة؛ وهي الغول، أو ساحرة الجن كما يزعمون. ورُوري: «خمساً» بدل «قمساً» في بعض الكتب التحوية.

موطن الشاهد: «أمساً» وجه الاستشهاد: مجيء «أمس» غير منصرفة، فكانت علامة الجز فيها الفتحة بدل الكسرة، والألف للإطلاق.

(٤) في (ط) لها، وما أثبتناه من (س) وهو الصواب.

ضُمِّنوا «ما» معنى حرف التَّعْجُب، فبنوها كما بنوا «ما» إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط، وكذلك هنَا.

وأَمَّا الفعل غير المضارع، فهو على ضربين؛ أحدهما الفعل الماضي، والآخر فعل الأمر، فلأنَّ الفعل الماضي؛ فنحو: ذَقْتَ، وَعَلِمْتَ، وَشَرَفْتَ، وَاسْتَخْرَجْتَ، وَذَخَرْتَ، وَاحْرَجْتَ^(١) وأَمَّا فعل الأمر؛ فنحو: اذْهَبْتَ، وَاهْلَمْتَ، وَاشْرَفْتَ، وَاسْتَخْرَجْتَ وَذَخَرْتَ، وَاحْرَجْتَ نَجْمَ، وَسَنْدَرْكَرَ^(٢) لِمَ بَنَى فعل الماضي على الفتح، ولِمَ بَنَى فعل الأمر على الوقف، وخلاف التحويتين فيه، في بابه إن شاء الله تعالى. وأَمَّا الحروف؛ فكُلُّها مبنية لم يعرب منها شيء؛ لبقائها على أصلها في البناء، فاعرفه ثُصُبْتَ إن شاء الله تعالى.

(١) احرنجم: يقال: احرنجم الرجل، إذا هُم بالامر، ثم تراجع عنه. واحرنجمت الإبل: إذا ازدحمت واجتمع بعضها إلى بعض، القاموس المحيط (ط. دار الفكر بيروت) مادة: (حرنجم) ص ٩٨٦.

(٢) في (ط) وسندركر، والضواب ما ذكرنا من (س).

الباب الرابع

باب إعراب الاسم المفرد

[الاسم المفرد على ضربين]

إن قال قائل: على كم ضرباً الاسم المفرد؟ قيل: على ضربين؛ صحيح، ومعتله؛ فالمعنى في عُرف النحوين: ما لم يكن آخره الفاء، ولا ياء قبلها كسرة؛ نحو: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك؛ وهو على ضربين: منصرف، وغير منصرف.

[علامات الاسم المنصرف]

فالمنصرف: ما دخله الحركات الثلاث مع الثنويين؛ نحو: هذا زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد؛ وهذا الفرق يسمى «الأمكن» وقد يسمى أيضاً «معتمدنا».

[الثنويين علامات الصرف]

فإن قيل: لم جعلوا الثنويين علامات للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى ما يزداد حروف المد واللتين؛ وهي الألف، والياء، والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلى الثنويين، لما يلزم من احتلالها وانتقالها^(١)، إلا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف؛ لانقلبت ياء في الجزء؛ لأنكسار ما قبلها؟ وكذلك، حكم الياء والألف في الاعتلاء، والانتقال من حال إلى حال؛ وكان الثنويين أولى من غيره؛ لأنّه خفيف يُضارع حروف العلة، إلا ترى أنه غثة في الخيشوم، والله لا معتمد له في الحال، فأشبه الألف إذا كان حرفاً هوائياً.

[خلالنهم في أسباب دخول الثنويين في الكلام]

فإن قيل: فلماذا دخل الثنويين الكلام؟ قيل: اختلف النحوين في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أنه دخل الكلام علامة للأخفف عليهم، والأمكن عندهم،

(١) سقطت من (ط) والزيادة من (س).

وذهب بعضهم إلى الله دخل فرقاً بين الاسم والفعل، وذهب آخرون إلى الله دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف.

[علامات غير المنصرف]

وأما غير المنصرف: فما لم يدخله الجر مع الثنويين، وكان ثانياً من وجهين؛ نحو: مررت بأحمد وإبراهيم، وما أشبه ذلك. وإنما مبني هذا الضرب من الأسماء الضرف؛ لأنّه يشبه الفعل، فممن من الثنويين، ومن الجر تبعاً للثنويين لما بينهما من المصاحبة، وذهب بعضهم إلى الله مبني الجر؛ لأنّه أشبه الفعل؛ والفعل لا يدخله جر، ولا تثنين، فكذلك ما أشبهه، وهذا الضرب سُمي «المتمكن» ولا يُسمى «امكناً» وكلّ أمكناً متمنكاً، وليس كلّ متمنكاً أمكناً.

[دخول الجز على المعرف]

فإن قيل: فللم يدخل الجر مع الألف واللام، أو الإضافة؟ قيل: للأمن من دخول الثنويين مع الألف واللام والإضافة، وسترى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى.

[تعريف الاسم المعتل]

والمعنى: ما كان آخره الفاء، أو ياء قبلها كسرة.

[الاسم المعتل على ضريبين]

وهو على ضريبين؛ منقوص، ومقصور؛ فالمقصوص: ما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة؛ وذلك نحو: القاضي، والداعي؛ فإن قيل: فللم سُمي منقوصاً؟ قيل: لأنّه نفس الرفع والجز؛ تقول: هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ والأصل: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، إلا استقلوا الفتحة والكسرة على الياء، فحنفوهما؛ فبقيت الياء سائنة، والثنويين سائناً، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وكان حذف الياء أولى من حذف الثنويين لوجهين؛

أحددهما: أنّ الياء إذا خلقت بقى في اللفظ ما يدلّ عليها، وهي الكسرة، بخلاف الثنويين، فإنه لو حذف، لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه، فلما وجب حذف أحددهما؛ كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى.

والثاني: أنّ الثنويين دخل لمعنى وهو الضرف، وأما الياء، فليست كذلك، فلما وجب حذف أحددهما؛ كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى. وأما إذا كان منصوباً، فهو بمنزلة الصحيح؛ لخفة الفتحة؛ فإن قيل: الحركات كلّها تستقل على حرف العلة؛ بدليل قولهم:

باب وناب، والأصل فيهما: بَبْ، وَتِبْ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْلُوا الْفُتْحَةَ عَلَى الْوَارِدِ^(١) والباء؛ فَقَلَبُوا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَلْفًا، قَبْلَ الْفُتْحَةِ فِي هَذَا التَّحْرِيرِ^(٢) لَازِمَةً، لَيْسَ بِعَارِضَةٍ، بِخَلْفِ الْفُتْحَةِ الَّتِي عَلَى يَاه «قَاضِي» فَإِنَّهَا عَارِضَةٌ وَلَيْسَ بِلَازِمَةٍ؛ فَلِهَذَا الْمَعْنَى، اسْتَقْلُوا الْفُتْحَةَ /فِي/^(٣) نَحْوٍ: بَابٌ وَنَابٌ وَلَمْ يَسْتَقْلُوهَا فِي نَحْوٍ: قَاضِيٌّ.

[الوقف على الاسم المتفوض]

فَإِنْ رَفِقَتْ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، كَانَ لَكَ فِيهِ مَذْهَبٌ: إِسْقَاطُ الْيَاهِ، وَإِثْبَاتُهَا. وَأَخْتَلَفَ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْأَجُودِ مِنْهُمَا؛ فَذَهَبَ سَيِّدُهُمْ إِلَى أَنَّ حَذْفَ الْيَاهِ أَجُودٌ إِجْرَاءً لِلْوُقْفِ عَلَى الْوَصْلِ؛ لَأَنَّ الْوَصْلَ هُوَ الْأَصْلُ، وَذَهَبَ يُونُسُ إِلَى أَنَّ إِثْبَاتَ الْيَاهِ أَجُودٌ؛ لَأَنَّ الْيَاهِ إِثْمًا حَذَفَتْ لِأَجْلِ الشُّنُونِ، وَلَا تُشَوِّهُ فِي الْوَقْفِ، فَوَرَجَبَ رَدُّ الْيَاهِ، وَقَدْ قَرَا بَعْضُ الْقُرَاءِ قَوْلَهُ تَعَالَى: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْقُضُ وَمَا عِنْدَكُمْ أَئْتُهُ بِأَيْمَانِكُمْ»^(٤) بِغَيْرِ يَاهٍ، وَقَدْ قَرَا بَعْضُهُمْ بِالْيَاهِ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا، أَبْدَلَتْ مِنْ تُشَوِّهِهِ الْفَاءُ كُسَائِرُ الْأَسْمَاءِ الْمُنْصَرِفَةِ الصَّحِيحَةِ؛ فَقَوْلُهُ: «رَأَيْتَ قَاضِيًّا» كَمَا تَقُولُ: «رَأَيْتَ ضَارِبًا». وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَلَامُ، كَانَ حَكْمُهُ فِي الْوَصْلِ حَكْمُ مَا لَيْسَ فِيهِ الْأَلْفُ وَلَامُ فِي حَذْفِ الْفُسْنَةِ وَالْكَسْرَةِ، وَدُخُولِ الْفُتْحَةِ، وَكَانَ لَكَ أَيْضًا فِي الْوَقْفِ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ وَالْجُزِّ إِثْبَاتُ الْيَاهِ وَحْدَهَا، وَإِثْبَاتُهَا أَجُودُ الْوَجَهَيْنِ؛ لَأَنَّ الشُّنُونَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُثْبِتَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، إِنْذَا زَالَ عَلَيْهِ إِسْقَاطُ الْيَاهِ؛ وَجَبَ أَنْ تُثْبِتَ؛ وَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَقْفَ بِغَيْرِ يَاهٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَنْطَرَ حَذْفَ الْيَاهِ فِي «قَاضِي» وَنَحْوِهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَبَقَى الْحَذْفُ عَلَى حَالِهِ؛ وَهَذَا ضَعِيفٌ جُدًّا، وَقَدْ قَرَا بَعْضُ الْقُرَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَتَجِئُ بِمَغْوِيَةِ الدَّلَاعِ إِذَا دَعَانِي»^(٥). فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْيَاهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا إِذَا بَلَّتِي الْأَلْفَيْنِ»^(٦)، وَذَلِكُو لِأَنَّهُ تَنْزَلُ بِالْحُرْكَةِ مِنْزَلَةَ الْحُرْكَةِ الصَّحِيحَ، فَتَحْصَنُ^(٧) بِهَا مِنَ الْحَذْفِ.

[تعريف الاسم المقصور]

وَأَنَّا الْمَقْصُورُ فِيهِ الرَّمْلُ الْمُخْتَصِّ بِالْأَلْفِ مَفْرَدَةٍ فِي آخِرِهِ؛ نَحْوُ الْهَوَى، وَالْهُدَى، وَالْدُّنْيَا، وَالْأَخْرَى، وَسُنْنَى مَقْصُورًا؛ لَأَنَّ حُرْكَاتِ الْإِعْرَابِ قَصَرَتْ عَنْهُ؛ أَيْ:

(١) فِي (ط) الْبَحْرِ وَرِبَّمَا كَانَ خَطَأً مُطْبِعَيْنَ. (٢) سَفَطَتْ فِي (ط).

(٣) س: ١٦ (الْتَّحْلِيلُ، ن: ٩٦، مك). (٤) س: ٢ (الْبَقْرَةُ، ن: ١٨٦، مك).

(٥) س: ٧٥ (الْقِيَامَةُ، ٢٦، مك).

(٦) فِي (ط) فَيَخْصُّ وَالضَّوَابُ مَا أَبْتَنَاهُ مِنْ (س).

خُبِّسَتْ وَالْقَصْرُ : الْجَبْسُ وَمِنْهُ يُقَالُ : امْرَأٌ مَقْصُورَةٌ ، وَقَصِيرَةٌ ، وَقَصُورَةٌ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «خُرُّ مَقْصُورَتٍ فِي الْبَيْرَ»^(١) ، أَيْ مَحْبُوسَاتٌ ؛ وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢) : [الظَّرِيلُ]
 وَأَلَّتِ النَّيْ خَبَبَتِ ثُلُّ قَصِيرَةٍ إِلَيْهِ لَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ الْقَصَاصَاتِ
 عَنْبَتِ قَصِيرَاتِ الْجَعَالِ لَمْ أَرَدْ قَصَازَ الْخَطَا ، شَرَّ النَّسَاءِ الْبَعَاثَرِ^(٣)
 وَبِرُوْيِ : قَصُورَةٌ ، وَالْبَهَائِرِ : الْقَصَارُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

[الاسم المقصور ضربان]

وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ ؛ مَنْصُوفٌ ، وَغَيْرُ مَنْصُوفٍ ؛ فَالْمَنْصُوفُ : مَا دَخَلَهُ
 التَّثْوِينُ نَحْوُهُ : هَذِهِ عَصَمًا وَرَحْنٌ ، وَرَأَيْتَ عَصَمًا وَرَحْنٌ ، وَمَرَرْتُ بِعَصَمًا وَرَحْنٌ ،
 وَالْأَصْلُ فِيهِ : عَصَمٌ ، وَرَحْنٌ ، إِلَّا أَنَّ الرَّاوِي وَالْيَاءَ ، لَنَا تَحْرِزَكَا ، وَانْفَتَحَ مَا
 قَبْلَهُمَا ؛ قَبْلَيَا الْفَيْنِ ، وَحَدَّفَتِ الْأَلْفُ مِنْهُمَا ؛ لَسْكُونُهَا وَسَكُونُ التَّثْوِينِ ، وَكَانَ
 حَذَنْهَا أَوْلَى لَمَّا ذَكَرْنَاهَا فِي حَذْفِ الْيَاءِ ؛ نَحْوُهُ : قَاضِيِّنِ .

[الوقف على الاسم المقصور]

فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْقَضَرِ ، فَنَقْدَ اخْتَلَفَ الشَّحْوَيُونَ فِيهِ عَلَى
 مَذَاهِبٍ ؛ فَذَهَبَ سَبِيُّوهُ^(٤) إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ وَالْجُزِّ عَلَى الْأَلْفِ الْمُبَدَّلةِ
 مِنَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ ، وَفِي حَالَةِ التَّصْبِيبِ عَلَى الْأَلْفِ الْمُبَدَّلةِ مِنَ التَّثْوِينِ خَمْلًا^(٥)
 لِلْمُعْتَلِ عَلَى الْصَّحِيحِ ، وَذَهَبَ أَبُو عَثَمَانَ الْمَازَنِيُّ^(٦) إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْأَحْوَالِ

(١) س: ٥٥ (الرَّحْمَن: ٧٢، مد).

(٢) الشَّاهِرُ : كَثِيرٌ عَزَّةٌ وَهُوَ كَثِيرٌ بْنُ عَبْدِ الزَّحْمِنِ الْخَزَاعِيِّ ، صَاحِبُ عَزَّةٍ ، أَحَدُ الشُّعَرَاءِ الْعَثَاقَ
 فِي الْعَصْرِ الْأَمْرِيِّ ، لَهُ دِيْوَانٌ شِعْرٌ مُطَبَّعٌ . مَاتَ سَنَةً ١٠٥ هـ . الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ١/٥٠٣ .

(٣) الْمَفَرَّهَاتُ الْفَرِيَّةُ : الْقَصَارُ : جَمْعُ قَصِيرَةٍ . الْجَمَالُ : إِنَّا جَمَعْنَا خَمْلَةً ، كَالْقَيْثَةِ ، وَمَوْضِعِ
 يَزِينُ بِالثَّيَابِ وَالسُّتُورِ لِلْمَرْوَسِ ، وَإِنَّا الْخَلْخَالَ .

الْبَحَاثَرُ : جَمْعُ بَحْثٍ ، وَهُوَ الْقَصِيرُ الْمُجَتمِعُ الْخَلْقُ^(٧) وَبِرُوْيِ الْبَهَائِرِ - كَمَا جَاءَ فِي الْسُّنْنَةِ
 س: - وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ . جَاءَ فِي الْقَامِسَةِ الْمُحيَطِ: وَالْبَهَثَةُ - بِالْفَضْمِ - الْقَصِيرَةُ ،
 كَالْبَهَثُ . وَبِالْفَتْحِ الْكَلْبُ . الْقَامِسَةُ الْمُحيَطُ: مَادَةُ «بَهَثٌ» س: ٣٢٠ .

(٤) سَبِيُّوهُ: عَمْرُو بْنُ قَنْبَرٍ ، أَخْذَ التَّحْوِرَ مِنَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِهِ
 بَعْدَهُ لِهِ الْكِتَابُ الَّذِي سَمِّيَّ لِأَمْهِنَتِهِ «قُرْآنُ التَّحْوِرِ» . مَاتَ بِشِيرَازَ سَنَةَ ١٨١
 هـ . مَرَاتِبُ الشَّحْوَيِّينَ ٦٤ .

(٥) فِي (ط) عَمْلًا وَرَبِّيَّا كَانَ غَلْطًا مُطَبِّيَّا .

(٦) الْمَازَنِيُّ: أَبُو عَثَمَانَ ، بَكْرٌ بْنُ مُحَمَّدٍ ، مِنْ مُنْقَذِي الْمُحَاجَةِ؛ أَخْذَ عَنْهُ الْمِبْرَدُ ، وَغَيْرُهُ مِنْ

الثلاثة، على الألف المبدلة من الثنين لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال التنصب في الصحيح؛ لأنه يؤدي إلى الألف التي هي أخف الحروف، ولم يبدلوا في حالة الرفع والجز؛ لأنها ينافي إلى التقليل والتبسيط؛ وذلك غير موجود هنا؛ لأن ما قبل الثنين - ههنا - لا يكون إلا مفتوحاً، فابدلوا منه ألفاً؛ لأنها لا يجعل ثقلاً، ولا يجعل لبساً، وذهب أبو سعيد السيرافي^(١) إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي، وذلك؛ لأن بعض الفراء يمليونها في قوله تعالى: «أَرَأَيْتَ أَنَّا نَحْنُ نَعْلَمُ هُدًى»^(٢) ولو كانت مبدلة من الثنين؛ لما جازت - ههنا - إماتتها، إلا ترى ذلك لو أملت الألف في نحو: رأيت عمراً، لكن غير جائز؟ فلما جازت الإماتة - ههنا - دل على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لا من الثنين.

[المقصور غير المنصرف]

وغير المنصرف: ما لم يلحقه الثنين، وذلك؛ نحو: حبلٌ، وبشري، وسكري، وتثبت فيه الألف وصلاً ووقفاً، إذ ليس يلحقها ثنين، تُحذف من أجله، فإن لففيها ساكن من كلمة أخرى؛ حذفت لالتقاء الساكين.

[صلة إعراب الأسماء الستة بالعرف]

فإن قيل: فلئيم أعربت الأسماء الستة المعتمدة بالعرف وهي أسماء مفردة؟ قيل: إنما أعربت بالعرف نوطة لها يأتي من باب الشبيهة والجمع. فإن قيل: فلئيم كانت هذه الأسماء أولى بالشوطة^(٣) من غيرها؟ قيل: لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة؛ ومنها ما تلزم الإضافة، فما تغلب عليه: أبوك، وأخوك، وحموك، ومتوك؛ وما تلزم الإضافة: فوك، وذو مال؛ والإضافة فرع على الإفراد، كما أن الشبيهة والجمع فرع على المفرد، فلئما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ كانت أولى من غيرها؛ ولئما وجب أن تعرب بالعرف لهذه المشابهة، أقاموا كُل حرف مقام ما يجاهسه من الحركات؛ فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للتنصب، والياء علامة للجز؛ وذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للتنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجز، فجعلوه معرباً من مكانين، وقد بيّنا فساده في

- آثار: التصريف الملوكي. مات سنة ٢٤٩ هـ. إحياء الوزارة ١/٢٤٦، ويفيد الوعاء ١/٤٦٣.

(١) السيرافي: أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، نحوبي، متقدّم، وروج من مؤلفاته: أخبار التحررين البصريين، وشرح كتاب سيوريه. مات سنة ٣٦٨ هـ. البغية ١/٥٠٧ - ٥١٩.

(٢) م: ٤٠ (ط، ن: ١٠، مك). (٣) في (س) بالثواب.

مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وذهب بعض الشعريين إلى أن هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع، كان فيها نقل بلا قلب، وإذا كانت في موضع نصب، كان فيها قلب بلا نقل، وإذا كانت في موضع جزء كان فيها نقل وقلب؛ إلا ترى أئنك إذا قلت: هذا أبوك، كان الأصل فيه: هذا أبوك؛ فنقلت الفضة من الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب، وإذا قلت: رأيت أبيك، كان الأصل فيه: رأيت أبوك، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفاً، فكان فيه قلب بلا نقل، وإذا قلت: مررت بأبيك، كان الأصل فيه: مررت بأبوبك؛ فنقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياءً لسكونها وإنكار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب؛ وذهب بعض الشعريين إلى أن الباء والواو والألف، نشأت عن إشباع العرفات كقول الشاعر^(١): [البسيط]

الله يعلم أنا في تلتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور
وأنني حبّش المهرى بصرى من حيث مسلكوا أدنو فأنظور^(٢)
أراد: فأنظر، فأشعّ الفضة؛ نشأت الواو. وكما قال الآخر^(٣) في إشباع
الكسرة: [الواو]

وأنت من الغوايل حيبن ترمي ومن ذم الرجال بمنتزح^(٤)
أراد: بمنتزح، فأشعّ الفضة؛ نشأت الألف؛ وقال الآخر^(٥) في إشباع
الكسرة: [البسيط]

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدُّرَاهِيمْ تنقادُ الصُّبَارِيفِ^(٦)

(١) لم ينسب إلى قاتل معين.

(٢) المفردات الغربية: صور: جمع أضوره وهو المثال المعنق.

موطن الشاهد: [فأنظر] وجه الاستشهاد: أشعّ الشاعر فضة الظاء - مراعاة للوزن - نشأت الواو وهذا جائز في الشعر لإقامة الوزن.

(٣) ينسب البيت إلى إبراهيم بن هرمة، وهو شاعر هزل من مخصوصي الدولتين الأمورية والعباسية، وهو آخر من يُفتح بـشعره من الشعراء؛ له ديوان شعر مطبوع. مات حوالي ١٥٠ هـ. الشعر والشعراء ٧٥٣٤/٢.

(٤) المفردات الغربية: الغوايل: نوازل الذهور. متنزح: متنزح؛ وهو البعيد. موطن الشاهد: [بمنتزح]. وجه الاستشهاد: أشعّ الشاعر فضة الزّأي - مراعاة للوزن - نشأت الألف؛ وحكم هذا الجواز في الشعر لإقامة الوزن.

(٥) القاتل: الفرزدق، وهو همام بن خالب الشيباني، أحد ثالوث الشعر في مصر الأموي؛ جريراً، والأخطل، والفرزدق، وكان أكثر ما ياخراً له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١١٠ هـ.

(٦) المفردات الغربية: تنفي: تدفع. الحصى: جمع حصاء. الهاجرة: وقت اشتداد العزف.

أراد: **الصيَارِف**، فأشبَعَ الْكُسْرَةَ؛ فنَشَّاتُ الْيَاءَ، وَالشُواهدُ عَلَى^(١) إشباعِ
الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ كثيرةً جدًا؛ وهذا القول ضعيفٌ، لأنَّ إشباعَ الحركاتِ
إِنما يَكُونُ فِي ضرورةِ الشِّعرِ كهُذهِ الأبياتِ؛ وأَنما فِي حَالَةِ الْأَخْبَارِ، فَلَا يَجُوزُ
ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَمَّا جَازَ - هَهُنَا - فِي حَالَةِ الْأَخْبَارِ أَنْ تَقُولَ: هَذَا أَبُوهُ،
وَرَأَيْتُ أَبَاهُ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاهِي، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحَرْفَ مَا نَشَّاتَ عَنِ إِشباعِ
الْحُرْكَاتِ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «هَذَا أَبُكَ، وَرَأَيْتُ أَبُكَ،
وَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ» مِنْ غَيْرِ وَأَوْ، وَلَا أَلْفَ، وَلَا يَاءَ؛ وَيَحْكى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ
يَقُولُونَ: «هَذَا أَبَاكَ، وَرَأَيْتُ أَبَاكَ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ» بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ
وَالْأَنْصَبِ وَالْجَرِّ؛ كَفَولَهُ^(٢): [الرُّجُز]

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [فَدَبَلَغَ فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا]
وَالَّذِي يَعْتَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ الْأَزْلِيُّ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ مُسْتَقْصِنَ فِي كِتَابِنَا
الْمَرْسُومِ: بِـ«الْأَسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ».

- هُنَدَمَا يَنْتَصِفُ الْتَّهَارُ. تَنْقادُ: مُصْدَرُ نَفْدِ الدِّرَاهِمِ - مِيزَ رَدِينَاهَا مِنْ جِينَهَا. الصِّيَارِيفُ:
جَمْعُ «صَيْرِفٍ» وَهُوَ الْخَيْرُ بِالْقُدْرَةِ الَّتِي يَيَادُ بَعْضَهُ بِيَعْضِهِ.
موطنُ الشَّاهَدِ: «الْدُّرَاهِيمُ، الصِّيَارِيفُ». وجَهُ الْاسْتِشَاهَدِ: الأَصْلُ فِيهِمَا: الدِّرَاهِمُ وَالصِّيَارِيفُ؛ فأشبَعَ كُسْرَةَ الْيَاءِ فِي الدِّرَاهِمِ،
وَكُسْرَةَ الرَّاءِ فِي الصِّيَارِيفِ؛ فَتَرَلَدَتْ عَنْ كُلِّ إشباعٍ مِنْهُمَا يَاءٌ وَحَكَمَ هَذِهِ الْإِشباعِ الْجُوازُ
لِلضَّرُورَةِ الشُّعُورِيَّةِ. وَقَبْلِ: إِنَّ «دُرَاهِيمَ» جَمْعُ «دِرْهَمٍ» لَا جَمْعُ دِرْهَمٍ، وَلَا شَاهَدُ فِيهِ،
جِبْتُ لَا زِيادةً وَلَا حَذْفَ.

(١) فِي (ط) فِي، وَالضَّوْبَ مَا أَثَبَنَا مِنْ (س).

(٢) الْفَالِلُ: أَبُو الْجَمْعِ الْمَجْلِنِ؛ وَهُوَ الْفَضْلُ بْنُ قَدَّامَةَ، مِنْ بَنِي بَكْرٍ بْنُ وَالِيلِ، مِنْ أَشْهَرِ
الرِّجَالِ وَأَحْسَنَهُمْ إِشَادَةً لِلشِّعُورِ. مَاتَ سَنَةُ ١٣٠ هـ. الْأَحْلَامُ: ٣٥٧/٥.
موطنُ الشَّاهَدِ: «أَبَا أَبَاهَا».

وجَهُ الْاسْتِشَاهَدِ: أَنْزَمَ قَوْلَهُ «أَبَا» وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّنَةِ الْأَلْفِ فِي حَالَةِ الْجَزِّ عَلَى لِغَةِ مِنْ
يَلْزَمُونَهُ الْأَلْفَ فِي الْحَالَاتِ كُلُّهَا؛ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ، وَمَا ثَلَلَ إِلَيْنَا بِالثَّوَارِ: أَبَا أَبِيهَا؛
لَاَنَّ الْأَسْمَاءِ السَّنَةَ عَلَمَةٌ جَرِحَهَا الْيَاءُ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ. وَفِي الْبَيْتِ شَاهَدَ آخِرَ لِيَ
«بَلَغَا.. غَايَاتِهَا» حِيثُ أَنْزَمَ الْمَثْنَى الْأَلْفَ فِي حَالَةِ الْأَنْصَبِ عَلَى لِغَةِ مِنْ يَلْزَمُونَهُ ذَلِكَ؛
وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ، وَمَا ثَلَلَ إِلَيْنَا بِالثَّوَارِ عَلَمَةٌ نَصَبَ الْمَثْنَى الْيَاءِ.

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

إن قال قائل: ما التثنية؟ قيل: التثنية صيغة مبنية للذلة على الاثنين؛ وأصل التثنية العطف؛ تقول: قام الزيدان، وذهب العمران؛ والأصل: قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار، والذي يدل على أن الأصل هو العطف، أنهم يفكرون التثنية في حال الأضطرار، ويعدولون عنها إلى التكرار؛ كقول الشاعر^(١): [الزجز] :

كأن بين فنّها والفك فارة مسلك ذبحت في سك^(٢)
وقال الآخر: [الزجز]
كأن بين خلفها والخلف كثة أفعى في يبليس ثف^(٣)

(١) لم ينسب إلى قائل معين.

(٢) المفردات الفريبة: الفك: اللهي، وفي الرأس فنكان؛ أعلى وأسفل. القاموس المحيط: مادة (فكك)، ص ٨٥٥. فارة السك: وجاد. السك: ضرب من الطيب.

موطن الشاهد: «فنّها والفك». وجه الاستشهاد: الأصل أن يقول: كأن بين فنّها، ولكنه مدل من ثنية الفك مراعاة للوزن؛ وهذا كثير شائع.

(٤) لم ينسب إلى قائل معين.

(٤) المفردات الفريبة: كثة أفعى: يقال: كشكشت الحبة، إذا صارت من جلدتها لا من فيها، بيس ثف: يقال: ثفت المشب قفروأ إذا بيس. وقف: إذا انضم بعضه إلى بعض حتى صار كالثفنة. والفك: ما ارتفع من الأرض. ويطلق على الشجرة اليابسة البالية. القاموس المحيط: مادة (قف)، ص ٧٦١.

موطن الشاهد: «كأن بين خلفها والخلف» وجه الاستشهاد: فك الشاعر التثنية للغزورة الشعرية - كما في الشاهد السابق - لأن الأصل في هذا الاستعمال: كأن بين خلفها.

وقال الراجز^(١):

لبيث ولبيث في مجالِ ضنك^(٢)

أراد «بيان»، إِلَّا أَنْ هُدِلَ إِلَى التَّكْرَارِ فِي حَالَةِ الاضطْرَارِ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ.

فَإِنْ قَبِيلَ: مَا الْجَمْعُ؟ قَبِيلٌ: صِيغَةٌ مِبْنَةٌ لِلذِّلَالَةِ عَلَى الْمَعْدِ الزَّائِدِ عَلَى
الْأَثْنَيْنِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ - أَيْضًا - الْعَطْفُ كَالثَّنِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْدُوا عَنِ التَّكْرَارِ
فِي الثَّنِيَّةِ طَلَبًا لِلاختِصارِ، كَانَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ أَوَّلِيًّا.

فَإِنْ قَبِيلَ: فَلِمَ كَانَ إِعْرَابُ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعُ بِالْحَرُوفِ دُونَ الْحَرْكَاتِ؟ قَبِيلٌ:
لَأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعُ فَرْعٌ عَلَى الْمُفْرَدِ، (وَالْإِعْرَابُ بِالْحَرُوفِ فَرْعٌ عَلَى الْحَرْكَاتِ)،
فَكَمَا أَعْرَبَ الْمُفْرَدُ^(٣) الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْحَرْكَاتِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ، فَكَذَلِكَ،
أَعْرَبَ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ الْلَّذَانِ هُما فَرْعٌ بِالْحَرُوفِ الَّتِي هِيَ فَرْعٌ، فَأُعْطِيَ الْفَرْعُ
الْفَرْعُ، كَمَا أُعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلُ؛ وَكَانَتِ الْأَلْفُ وَالْوَاءُ وَالْيَاءُ أُولَئِكُنَّ مِنْ غَيْرِهَا؛
لَأَنَّهَا أَشْبَهُ الْحَرُوفَ بِالْحَرْكَاتِ. فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ خَصُّوا الثَّنِيَّةَ فِي حَالِ الرُّفْعِ
بِالْأَلْفِ، وَالْجَمْعُ السَّالِمُ بِالْوَاءِ، وَأَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْجَرْ وَالْتَّصْبِ؟ قَبِيلٌ: إِنَّمَا
خَصُّوا الثَّنِيَّةَ بِالْأَلْفِ، وَالْجَمْعُ بِالْوَاءِ؛ لَأَنَّ الثَّنِيَّةَ أَكْثَرُ مِنَ الْجَمْعِ؛ لَأَنَّهَا تَدْخُلُ
عَلَى مَنْ يَعْقُلُ، وَعَلَى مَا لَا يَعْقُلُ، وَعَلَى الْحَيَاةِ، وَعَلَى غَيْرِ الْحَيَاةِ مِنَ
الْجَمَادَاتِ وَالثَّيَّاتِ، بِخَلَافِ الْجَمْعِ السَّالِمِ، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِأُولَئِي الْعِلْمِ
خَاصَّةً، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّنِيَّةُ أَكْثَرُ، وَالْجَمْعُ أَقْلَى، جَعَلُوا الْأَخْفَى، وَهُوَ الْأَلْفُ
لِلْأَكْثَرِ، وَالْأَنْقَلُ وَهُوَ الْوَاءُ لِلْأَقْلَى؛ لِيَعَادُوا بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ؛ إِنَّمَا أَشْرَكُوا
بَيْنَهُمَا فِي التَّصْبِ وَالْجَرِّ؛ لَأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعُ لَهُمَا سَتَةُ أَحْوَالٍ وَلَيْسُ إِلَّا ثَلَاثَةُ
أَحْرَفٍ، فَوَقَعَتِ الشَّرْكَةُ ضَرُورَةً.

(١) يُنْسَبُ الشَّاهَدُ إِلَى وَالِلَّهِ بْنِ الْأَسْقَعِ، أَوْ لِجَعْدَرِ بْنِ مَالِكٍ، كَمَا فِي خِزَانَةِ الْأَدْبَرِ ٤٦١ - ٤٦٤ / ٧.

(٢) المفردات الْفَرِيقَةُ: الْلَّبِيثُ: الْأَسْدُ. وَعَنِ الْلَّبِيثِ الْأَرْبَلَ - هَنَا - نَفْسُهُ، وَبِالْلَّبِيثِ الثَّانِي
بِطَرِيقًا مِنْ بَطَارِقَةِ الرُّومِ؛ إِذَا كَانَ الشَّمْرُ لِوَالِلَّهِ.

موطن الشَّاهَدِ: «لَبِيثٌ وَلَبِيثٌ»، وَجَهِ الْاسْتِهْمَاءِ: تَرْكُ الثَّنِيَّةِ وَالْمَدُولِ عَنْهَا إِلَى التَّكْرَارِ كَمَا
فِي الشَّاهَدِيْنِ السَّابِقَيْنِ. وَفِي الشَّاهَدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْمُشَدِّدِ الْعَطْفُ بِالْوَاءِ.

(٣) سَقَطَ مِنْ (س) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ.

[حمل النصب على الجزء]

فإن قيل: هل النصب محمول على الجر، أو الجر محمول على النصب؟
قيل: النصب محمول على الجزء؛ لأن دلالة الياء على الجزء، أشبه من دلالتها
على النصب؛ لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل، تدل على
الجزء، فكذلك ما أشبهها.

فإن قيل: فلمن حمل النصب على الجزء دون الرفع؟ قيل: لخمسة أوجه:
الوجه الأول: أن الجزء ألزم للأسماء من الرفع؛ لأنه لا يدخل على الفعل،
فلما وجب العمل على أحدهما، كان حمله على الآخر أولى من حمله على
غيره.

والوجه الثاني: أنهما يقعن في الكلام فصلة، إلا ترى ذلك تقول:
«مررت» فلا تفتقر إلى أن تقول: بزيـد أو نحوه، كما أنه إذا قلت: رأيت، فلا
تفتقر إلى أن تقول: زيداً، أو نحوه.

والوجه الثالث: أنهما يشتركان في الكتابة؛ نحو: رأيـك، ومررتـ بك.
والوجه الرابع: أنهما يشتركان في المعنى؛ تقول: مررت بـ زيد، فيكون في
معنى: جزـت زـيداً.

والوجه الخامس: أن الجزء أخف من الرفع، فلما أرادوا العمل على
أحدهما؛ كان العمل على الأخف أولى من العمل على الآخر. ويحتمل
ـ هندي - وجهاً سادساً^(١): وهو أن النصب من أقصى الحلق، والجزء من
وسط الفم، والرفع من الشفتين، وكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع؛
لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل
النصب على أحدهما؛ كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد،
والجائز أحق بـ صفة^(٢)، والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما، أنهم
لما حملوا النصب على الجزء في باب الثنوية والجمع؛ حملوا الجزء على
النصب في باب ما لا ينصرف.

فإن قيل: فما حرف الإعراب في الثنوية والجمع؟ قيل: اختلف الشعريون
في ذلك؛ فذهب سيبويه^(٣) إلى أن الألف، والواو، والباء، هي حروف

(١) في (ط) وجه سادس؛ والضوابط ما أثبتناه من (س).

(٢) بـ صفة: أي بما جاوره، واقترب منه.

(٣) مرت ترجمته.

الإعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش^(١)، وأبو العباس المبزد^(٢)، ومن تابعهما، إلى أنها تدل على الإعراب، وليس باءُرَبَّ، ولا حروف إعراب، وذهب أبو عمر الجرمي^(٣) إلى أن انقلابها هو الإعراب، وذهب قطرب^(٤)، والفراء^(٥)، والزيادي إلى أنها هي الإعراب، والضجيع هو الأزل؛ وأنا من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب، وليس بحروف إعراب فاسدة؛ لأنَّه لا يخلو إلَّا أن تدل على الإعراب في الكلمة، أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة، فلا بد من تقديره فيها، فيرجع هذا القول إلى القول الأول، وهو مذهب سيبويه، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة، فليس بصحيح؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون الشتيبة والجمع مبنيين، وليس بمذهب لقائل هذا القول، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال، وأنا من ذهب إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب، فقد ضمَّنَه بعض التحويَّين؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون الشتيبة والجمع مبنيين في حالة الرفع؛ لأنَّه لم ينقلب عن غيره، إذ أُولُّ أحوال الاسم الرفع، وليس من مذهب هذا القائل بناءً الشتيبة والجمع في حال من الأحوال؛ وأنا من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب ظاهر الفساد، وذلك؛ لأنَّ الإعراب لا يخلُّ سقوطه ببناء الكلمة، ولو أسلقنا هذه الأحرف؛ بطل^(٦) معنى الشتيبة والجمع، واختلَّ معنى الكلمة، فدلَّ ذلك على أنها ليست باءُرَبَّ، وإنَّما هي حروف إعراب على ما بيَّنا.

(١) الأخفش: هو الأخفش الأrostط، سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي، أخذ اللحو عن سيبويه؛ صفت كتاباً، وزاد في العروض بحر «الخطب» فصار مجموعها ستة عشر بحراً. مات سنة ٢١٥ هـ.

(٢) المبزد: أبو العباس، محمد بن يزيد، إمام أهل البصرة في العربية؛ من آثاره: «الكامل في اللغة والأدب واللحو التصريف» و«المقتضب في اللحو»، وغيرهما. مات سنة ٢٨٥ هـ. بفتح الواواة ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٣) الجرمي: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجزمي، أخذ اللحو عن الأخفش، وهو نسخ حبيب، وغيرهما. مات سنة ٢٢٥ هـ. بفتح الواواة ٨/٢.

(٤) قطرب: هو محمد بن المستieri، لقبه أستاذ، سيبويه يُقطرب - دربية تذكر في السمعي طلاقاً للرزق - لنشاطه في تحصيل العلم والسمعي إلى قبل غيره. كان عالماً في اللغة، واللحو، والأدب، وهو أول من وضع المثلثات اللغوية؛ من آثاره: معانٰ القرآن، والتوادر، والأزمنة، وغريب الحديث، وغيرها. مات سنة ٢٠٦ هـ. إحياء الرواية ٣/٢١٩.

(٥) الفراء: سبق ترجمته.

(٦) في (س) بطلَّ الصواب ما أثبتَ في المتن؛ لوقوع بطل في جواب «لو».

[أسباب فتح ما قبل ياء الشبيبة]

فإن قيل: فلِمَ فتحوا ما قبل ياء الشبيبة دون ياء الجمع؟ قيل ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: أن الشبيبة أكثر من الجمع على ما بینا، فلما كانت الشبيبة
أكثر من الجمع، والجمع أقل، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة، وهي الفتح،
والاقل الحركة القليلة، وهي الكسرة.

والوجه الثاني: أن حرف الشبيبة لما زيد على الواحد للدلالة على الشبيبة،
أشبه تاء الشبيبة التي تزداد على الواحد للدلالة على الشبيبة، وتأهيل الشبيبة يفتح
ما قبلها، وكذلك ما أشبهها، وكانت الشبيبة أولى بالفتح، لهذا المعنى من
الجمع؛ لأنها قبل الجمع.

والوجه الثالث: أن بعض علامات الشبيبة الألف، والألف لا يكون ما قبلها
إلا مفتوناً، ففتحوا ما قبل الياء لشأن يختلف، إذ لا علة - ه هنا - توجب
المخالفة.

فإن قيل: فلِمَ أدخلت اللون في الشبيبة والجمع؟ قيل: اختلف التحريفون
في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والثربين؛ وذهب بعضاً
التحريفين إلى أنها تكون على ثلاثة أضرب، فتارة تكون بدلًا من الحركة
والثربين، وتارة بدلًا من الحركة دون الثربين، وثالثة تكون بدلًا من الثربين
دون الحركة، وأمثالاً كونها بدلًا من الحركة والثربين ففي نحو: رجلان،
وفرسان، وأمثالاً كونها بدلًا من الحركة دون الثربين ففي نحو: الرُّجلان،
والفرسان، وأمثالاً كونها بدلًا من الثربين فقط ففي نحو: رحيان، وعصوان.
وذهب بعض الكوفيّين إلى أنها زيدت لفرق بين الشبيبة، والواحد المنصوب
في نحو قوله: رأيت زيداً.

[انكسار نون الشبيبة وافتتاح نون الجمع]

فإن قيل: فلِمَ كسروا نون الشبيبة، وفتحوا نون الجمع؟ قيل: للفرق
بينهما.

فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما؟ قيل: لأنهم
لو لم يكسروا نون الشبيبة، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس جمع المقصور في حالة
الجر والتصبب، بتشبيه الصحيح، إلا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: رأيت
مُصطفئين، ومررت بِمُصطفئين؛ قال الله تعالى: «وَلَمْ يَرَنَا لِيَنَ الْمُصْطَفَى

الْأَكْبَارِ^(١)) فلما حظ مُضطهدين؛ كلفظ: زَيْدَيْنَ، فلو لم يكسروا نون الثنوية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس هذا الجمع بهذه الثنوية.

فإن قيل: فهلا عكسوا، ففتحوا نون الثنوية، وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حacula؟ قيل: ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون الثنوية تقع بعد الفاء، أو ياء مفتاح ما قبلها، فلم يستقلوا الكسرة فيها، وأماماً نون الجمع، فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة؛ ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك؛ لأذى ذلك إلى الاستقال، إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج من الصم إلى الكسر.

والوجه الثاني: أن الثنوية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون الثنوية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأن الفتح أخف من الصم.

والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من الثنوية، والكسر أثقل من الفتح، فاعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف؛ ليعادلوا بينهما.

[الأصل في الجمع السالم لمن يعقل]

فإن قيل: فلهم قلتم: إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟ قيل: تفضيلاً لهم؛ لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله - تعالى - لهم، وتفضيله إليهم؛ قال الله تعالى: «وَلَئِنْ كُرْتَنَا بَعْنَادَمْ وَعَنْتَمْ فِي الْأَرْضِ وَالْأَخْرَى وَلَئِنْتُمْ مِنَ الْأَقْيَمِ فَلَمَّا كَثَرُ مِنْ حَقْنَا تَفَضَّلُوا»^(٢).

[اللفاظ المعقود الملحة بجمع المذكر السالم]

فإن قيل: فللم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى الشعين؟ قيل: إنما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى الشعين؛ لأن الأعداد لما كان يقع على من يعقل نحو: «عشرين رجلاً» وعلى ما لا يعقل نحو «عشرين ثوباً» وكذلك إلى الشعين، غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل، كما يغلب جانب المذكر على المؤثر في نحو: آخران هن وزيد، وما أشبه ذلك.

(١) س: ٣٨ (ص: ٤٧، مك).

(٢) س: ١٧ (الإسراء: ٧٠، مك).

فإن قيل: فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى: «فَقَالَ لَهَا فَلَا لَذْنَعَ لِتَبَيَّنَ طَرْقًا أَوْ كَرْمًا فَأَكَلَتْ أَنْتَا طَاهِيْنَ»^(١)? قيل: لأنّه لـنا وصفـها بالقول؛ والقول من صفات من يعقل، أـجراـها مـجـرى من يـعـقل؛ وعلى هـذا قولـه تعالى: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَتَّارَ كَوَافِيْكَ وَالثَّئِنَ وَالقَرْنَ رَأَيْتُهُمْ لِسَيِّدِيْنَ»^(٢) لأنّه لـنا وصفـها بالسـجـود، وهو من صـفات من يـعـقل، أـجراـها مـجـرى من يـعـقل؛ فـلـيـهـذا، جـمـعـتـ جـمـعـ من يـعـقل.

[قولـهم في جـمـعـ أـرـضـ وـسـنةـ]

فـلـانـ قـيلـ: فـلـمـ جاءـ هـذا جـمـعـ في قولـهم في جـمـعـ أـرـضـ؟ وفي جـمـعـ سـنةـ؟ قـيلـ: لأنـ الأـصـلـ في أـرـضـ: «أـرـضـونـ» بـدـلـيلـ قولـهم في التـصـفـيرـ: أـرـيـضـةـ، وـكـانـ الـقـيـاسـ يـقـضـيـ أنـ تـجـمـعـ بـالـأـلـفـ وـالـثـاءـ، إـلـاـ أـنـهـمـ لـنـا حـذـفـواـ الثـاءـ مـنـ أـرـضـ؛ جـمـعـهـ بـالـوـاـوـ وـالـثـونـ تـعـرـيـضـاـ عـنـ حـذـفـ الثـاءـ، وـتـخـصـيـصـاـ لـهـ بـشـيـءـ؛ لـاـ يـكـونـ فـيـ سـائـرـ أـخـوـاتـهـ؛ وـكـلـكـ الأـصـلـ فيـ سـنةـ: «سـنةـ» بـدـلـيلـ قولـهم فيـ جـمـعـ: «سـنـوـاتـ» وـ«سـنـهـةـ» عـلـىـ قولـ بـعـضـهـمـ، إـلـاـ أـنـهـمـ لـنـا حـذـفـواـ الـلـامـ، جـمـعـهـ بـالـوـاـوـ وـالـثـونـ تـعـرـيـضـاـ عـنـ حـذـفـ الـلـامـ، وـتـخـصـيـصـاـ لـهـ بـشـيـءـ؛ لـاـ يـكـونـ فـيـ /ـالأـمـرـ/ـ(٣)ـ الثـامـ، وـهـذـا التـعـرـيـضـ تـعـرـيـضـ جـوـازـ، لـاـ تـعـرـيـضـ وـجـوبـ، لـاـنـهـمـ لـاـ يـقـولـونـ فـيـ جـمـعـ: شـمـسـونـ»، وـلـاـ /ـفـيـ(٤)ـ جـمـعـ غـيـرـ «غـدـونـ» فـلـيـهـذاـ، لـنـاـ كـانـ هـذـا جـمـعـ فيـ أـرـضـ، وـسـنةـ، عـلـىـ خـلـافـ الأـصـلـ، أـدـخـلـ فـيـهـ ضـرـبـ منـ التـكـبـيرـ، فـفـتـحـتـ(٥)ـ الزـاهـ مـنـ «أـرـضـونـ» وـكـبـيرـ السـيـنـ مـنـ «سـنـونـ» إـشـعـارـاـ بـالـهـ جـمـعـ السـلـامـةـ عـلـىـ خـلـافـ الأـصـلـ؛ فـاعـرـفـهـ /ـنـصـبـ(٦)ـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ.

(١) سـ: ٤١ (الـصـلـتـ (حـمـ السـجـدةـ)، نـ: ١١، مـكـ).

(٢) سـ: ١٢ (يوـسـفـ، نـ: ٤، مـكـ).

(٣) سـقطـتـ مـنـ (سـ).

(٤) سـقطـتـ مـنـ (سـ).

(٥) فـيـ (طـ) وـفـتـحـتـ، وـمـاـ أـبـتـاهـ مـنـ (سـ) وـهـوـ الـأـفـلـ.

(٦) سـقطـتـ مـنـ (سـ).

الباب السادس

باب جمع التأبٍث

[زيادة الألف والثاء في جمع التأبٍث]

إن قال قائل: لِمَ زادوا في آخر هذا الجمع الفاء وتأة؟ نحو: مسلمات صالحات؟ قبل: لأن أولى ما يزداد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو، لأنها أخفُّ منها، ولم تجز زيادة أحدهما معها؛ لأنَّه كان يؤدي إلى أن يتقلب من أصله؛ لأنَّه كان يقع طرفاً، وقبله ألف زائدة فيتقلب همسة، فزادوا الثاء بدلاً عن الواوا؛ لأنها تبدل منها كثيراً؛ نحو: تراث، وتجاه، وتهمة، وتكلة، وما أشبه ذلك، والأصل في مسلمات صالحات: مسلمات، صالحات، إلا أنهم حذفوا الثاء لشأوا يجمعوا بين علامتي تأبٍث في الكلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا الثاء مع المذكر في نحو قولهم: رجل بصري وكوفني، في التسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: بصريني وكوفوني؛ لئلا يقولوا في المؤوث: امرأة بصرية، وكوفية، نجمعوا بين علامتي تأبٍث، فلأنَّه يحذفوا - ههنا - مع تحقق الجمع، كان ذلك من طريق الأولى.

فإن قيل: فلِمْ كان حذف الثاء الأولى أولى؟ قبل: لأنها تدلُّ على التأبٍث فقط، والثانية تدلُّ على الجمع والتأبٍث، فلما كان في الثانية زيادة معنى، كان تبيتها، وحذف الأولى أولى.

فإن قيل: فلِمْ لم يحذفوا الألف في جمع: حبلى، كما حذفوا الثاء، فبقرلو: حبلات، كما قالوا مسلمات؟ قبل: لأنَّ الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة؛ لأنَّها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وأئمَّا الثاء، فإنَّما هي بمنزلة اسمٍ ضمَّ إلى اسمٍ كحضرموت، وبعلبك، وما أشبه ذلك. فإنَّ قيل: فلِمْ وجَبَ قلب الألف؟ قبل: لأنَّها لو لم تقلب، لكان ذلك يؤدي إلى حذفها؛ لأنَّها

ساكنة، وألف الجمع بعدها ساكن^(١)، وساكنان لا يجتمعان؛ فنجيب حذفها لأنقاهم الساكنين. فإن قيل: فللم ثلثة الألف ياء، فقليل: حبليات، ولم تقلب واوا؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن الياء تكون حلامة للثانية، والواو ليست كذلك، فلمنا وجوب قلب الألف إلى أحدهما، كان قلبهما إلى الياء أولى من قلبهما إلى الواو.

والوجه الثاني: أن الياء أخف من الواو، والواو أثقل، فلمنا وجوب قلبها إلى أحدهما، كان قلبهما إلى الأخف أولى من قلبهما إلى الأثقل.

فإن قيل: فللم قلبوا الهمزة واوا في جمع صراء، فقالوا: سحراء؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: إنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: أثنت، وأجره، أبدلت الهمزة - ههنا - واواً من التناقض والتصریف.

والوجه الثاني: إنهم / إنما/ ^(٢) أبدلواها واواً، ولم يبدلواها ياء؛ لأن الواو أبعد من الألف، والياء أقرب إليه منها، فلو أبدلواها ياء؛ لأدى ذلك إلى أن تقع ياه بين الفين، فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال، وهو إنما قلبوا الهمزة فراراً من اجتماع الأمثال؛ لأنها تشبه الألف، وقد وقعت بين الفين، وإذا كانت الهمزة إنما وجوب قلبها فراراً من اجتماع الأمثال، وجوب قلبها واواً؛ لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال.

فإن قيل: فللم حمل التنصب على الجر في هذا الجمع، قيل: لأن لما وجوب حمل التنصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الأصل، وجوب - أيضاً - حمل التنصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملأ للمفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: أعد، ونعد، وتعد، على بعد في الاعتدال، وإن لم يكن فرعاً عليه، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المؤنث وهو فرع عليه؛ كان ذلك من طريق الأولى، فاعرفه تنصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) ساكنة؛ وكلاهما صحيح.

(٢) سقطت من (س).

الباب السّابع

باب جمع التّكبير

[جمع التّكبير وسبب تسميته]

إن قال قائل: لِمَ سُنِّي جَمِيعُ التّكبيرِ تَكْبِيرًا^(١)? قيل: إِنَّمَا سُنَّتِي بِذَلِكِ عَلَى الشَّيْبَه^(٢) بِتَكْبِيرِ الْآتِيَةِ؛ لَأَنَّ تَكْبِيرَهَا إِنَّمَا هُوَ إِزَالَةُ النَّتَامِ أَجْزَائِهَا، فَلَمَّا أُزِيلَ نَظَمُ الْوَاحِدِ فَلَمْ يَنْصُدْ^(٣) فِي هَذَا الْجَمِيعِ؛ فَسُنِّي جَمِيعُ التّكبيرِ. وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ:

[أضرب جمع التّكبير]

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ لِفَظُ الْجَمِيعِ أَكْثَرُ مِنْ لِفَظِ الْوَاحِدِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِفَظُ الْوَاحِدِ أَكْثَرُ مِنْ لِفَظِ الْجَمِيعِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي الْحَرْوَفِ دُونَ الْحَرْكَاتِ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي الْحَرْوَفِ وَالْحَرْكَاتِ؛ فَإِنَّمَا لِفَظُ الْجَمِيعِ أَكْثَرُ مِنْ لِفَظِ الْوَاحِدِ؛ فَنَحُوا: رَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَدِرْهَمٌ وَدِرَاهِمٌ، وَأَنَّمَا مَا لِفَظُ الْوَاحِدِ أَكْثَرُ مِنْ لِفَظِ الْجَمِيعِ؛ فَنَحُوا: كِتَابٌ وَكَتَبٌ، دِرَازٌ وَأَدَرَّ، وَأَنَّمَا مَا لِفَظُ الْجَمِيعِ كُلُّ لِفَظُ الْوَاحِدِ فِي الْحَرْوَفِ (دُونَ الْحَرْكَاتِ)؛^(٤) فَنَحُوا: أَسْدٌ وَأَسْدٌ، وَوَئِنْ وَوَئِنْ، وَأَنَّمَا مَا لِفَظُ الْجَمِيعِ مِثْلُ /لِفَظِ/^(٥) الْوَاحِدِ فِي الْحَرْوَفِ وَالْحَرْكَاتِ؛ فَنَحُوا: الْفُلُكُ، فَلَأَنَّهُ يَكُونُ وَاحِدًا، وَيَكُونُ جَمِيعًا، فَإِنَّمَا كُونَهُ وَاحِدًا؛ فَنَحُوا قُولَهُ

(١) فِي (س) لَمْ سُنِّي جَمِيعُ التّكبيرِ.

(٢) فِي (س) عَلَى الشَّيْبَهِ؛ وَكِلَاهُما صَبِيعٌ.

(٣) نَصْدُهُ: النَّفْدُ - نَخْرَكَهُ - مَا تَبْيَضُ مِنْ مَنَاعٍ وَالْمَرَادُ - هُنَا - الْنَّتَامُ، أَيْ فَلَمَّا أُزِيلَ النَّتَامُ الْحَرْوَفُ وَأَسْنَاقُهَا فِي هَذَا الْجَمِيعِ؛ سُنِّي جَمِيعُ التّكبيرِ.

(٤) سَقْطَتْ مِنْ (س).

(٥) سَقْطَتْ مِنْ (ط).

تعالى: **﴿فِي الْقَلْبِ الشُّحُونُ﴾**^(١) فاراد به الواحد؛ ولو أراد به الجمع؛ لقال: المشحونة، وأما كونه جمعاً، فنحو قوله تعالى: **﴿حَتَّىٰ إِذَا كَثُرَ فِي الْقَلْبِ وَجَرَىٰ بِهِمْ﴾**^(٢). وقال تعالى: **﴿وَالْقَلْبُ الَّذِي يُبَشِّرُ فِي الْبَغْرِيْبَاتِ يَنْكُثُ النَّاسُ﴾**^(٣) فاراد به الجمع؛ لقوله: وجرين، والتي تجري؛ غير أن الصفة فيه إذا كان واحداً، غير الصفة فيه إذا كان جمعاً، وإن كان اللفظ واحداً، لأن الصفة فيه إذا كان واحداً كالضمة في: قُلْ، وَقُلْ^(٤)، وإذا كان جمعاً، كانت الضمة فيه كالضمة في: كُتُبْ، وَأَزْرَ، وكذلك قولهم: هجان ودلاص، يكون واحداً ويكون جمعاً؛ تقول: ناقه هجان، ونوق هجان، وبرع دلاص، ودروع دلاص، فإذا كان واحداً، كانت الكسرة فيه كالكسرة في: كِتَابْ، وإذا كان جمعاً، كانت الكسرة فيه؛ كالكسرة في: كِلَامْ، والهِجَانْ: الكريم من الإبل، والدَّلَاصْ: الذروع البرائفة، ويقال: دلاص، ودَلَامِصْ، ودمالص ودملس، ودَلَمِصْ، بمعنى واحد؛ فاعرفه ثُمِّيْبْ، إن شاء الله تعالى.

(١) س: ٣٦ (بس، ن: ٤١، مك).

(٢) س: ١٠ (يونس، ن: ٢٢، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٦٤، مه).

(٤) القلب: بسوار المرأة، والحياة البيضاء، وشحمة التخل أو أجود خرسها. القاموس المحجوط: (مادة قلب) ص ١١٧.

الباب الثامن

باب المبتدأ

[تعريف المبتدأ]

إن قال قائل: ما المبتدأ؟ قيل: كُلُّ اسم عَرِيَّته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديرأً، فقولنا: الْلُّفْظِيَّة احْتِرَازٌ^(١)، لأنَّ العوامل تنقسم إلى قسمين؛ إلى عامل لفظي، وإلى عامل معنوي، فأما اللفظي، فنحو: كان وأخواتها، وإنْ وأخواتها، وظنت وأخواتها، وقولنا: احْتِرَازٌ من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى: «إِذَا أَتَيْتَهُ أَنْشَأْتَهُ»^(٢) وما أشبه ذلك؛ وأما المعنوي، فلم يأت إلا في موضوعين عند سيبويه^(٣)، وأكثر البصريين؛ هذا أحدهما، وهو الابتداء؛ والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم / في/^(٤) نحو: مررت بـرجل يكتب، فارتفع **يكتب** لوقوعه موقع **كاتب**. وأضاف أبو الحسن الأخفش^(٥) إليهما موضعاً ثالثاً، وهو عامل الصفة، فذهب إلى أنَّ الاسم يرتفع لكونه صفة لمعرف، ويتنصب لكونه صفة لمنصوب، وينجر لكونه صفة لمجرور، وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب، ليس لللفظ فيه حظ. وسيبوه وأكثر البصريين يذهبون إلى أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف؛ ولهذا، موضوع ذكره فيه، إن شاء الله تعالى.

[هلة ارتفاع المبتدأ عند البصريين]

فإن قيل: فبماذا يرتفع الاسم المبتدأ؟ قيل اختلاف الشعريين في ذلك؛ فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعرِيَّته من العوامل اللفظية. وذهب بعض البصريين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه، وقد صنفه بعض الشعريين، وقال: لو كان الأمر كما زعمت؛ لوجب ألا يتنصب إذا

(١) في (س) احتراز.

(٢) س: ٨٤ (الاشتقاق: ١، مك).

(٤) سقطت من (س).

(٥) سبقة ترجمته.

دخل عليه عامل التصب؛ لأن دخوله عليه، لم يغير معن الإخبار عنه، ولو جب
الآن بدخول عليه مع بقائه، فلئنما جاز ذلك؛ دل على فساد ما ذهب إليه.

[عملة ارتفاع المبتدأ عند الكوفيين]

وأما الكوفيون، فذهبوا إلى أنه يرفع بالخبر^(١)، وذعنوا أنهم يترافقان،
وأن كل واحد منهما يرفع الآخر، وقد بينا فساده في «مسائل الخلاف بين
البصريين والكوفيين».

[عملة جمل التعرّي عاملاً]

فإن قيل: فلِمَ جعلتم التعرّي عاملاً، وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل:
لأن العوامل اللفظية، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات
وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات؛
فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، إلا نرى الله لو كان معت
ثوابان، وأردت أن تميّز أحدهما عن^(٢) الآخر؛ لكنه تصبح أحدهما مثلاً،
وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر؛ ففي^(٣) بهذا
أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا؛ جاز أن
يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً.

[اختصاص المبتدأ بالرفع]

فإن قيل: فلِمَ حُصِّنَ المبتدأ بالرُّفع دون غيره؟ قيل: ثلاثة أوجه:
أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطيتُ أنواعي
الحركات، وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرُّفع أزل، فأعطيتُ الأول الأول.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مُخبر عنـه، كما أن الفاعل مخبر عنـه، والفاعل
مرفوع، فكذلك ما أشبهـه.

فإن قيل: لـمـاذا لا يـكونـ المـبـتدـأـ فيـ الـأـمـرـ العـامـ إـلـاـ مـعـرـفـةـ؟ـ قـيلـ:ـ لأنـ
المـبـتدـأـ مـخـبـرـ عنـهـ،ـ وـالـإـخـبـارـ هـنـاـ^(٤)ـ لـاـ يـعـرـفـ لـاـ فـاتـدـةـ مـنـهـ^(٥).

(١) راجع: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٢٥.

(٢) في (ط) على، والصواب ما أثبتنا من (س).

(٣) في (ط) فبيّن؛ وكلامما صحيح.

(٤) في (س) عنـ.

(٥) في (س) فيه.

[تقديم خبر المبتدأ عليه]

فإن قيل: فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ نحو: قائم زيد؟ قيل: اختلف التحريرون فيه^(١)؛ فذهب البصريون إلى أنه جائز، وذهب الكوفيون إلى أنه غير جائز، وأنه إذا تقدم عليه الخبر، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله^(٢)، وقالوا: لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه؛ لأدّى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، وذلك لأنّ اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل؛ لأنّه فرع عليه، فلا يعمل حتى يعتمد، ولم يوجد - مهنا - فوجب ألا يعمل. وقولهم: إنّ هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد - أيضاً - لأنّه وإن كان مقدماً لفظاً، إلا أنّه مؤخراً تقديراً، وإذا كان مقدماً في اللفظ، مؤخراً في التقدير^(٣)، كان تقديمها جائزاً؛ قال الله تعالى: «قَاتَنَّ فِي شَيْءٍ، يُجْنَّ مُؤْتَمِ»^(٤) فالهاء في «نفسه» ضمير موسى، وإن كان في اللفظ مقدماً على موسى، إلا أنّه لما كان موسى مقدماً في التقدير؛ والضمير في تقدير^(٥) التأخير؛ كان ذلك جائزاً، فكذلك مهنا، والذي يدل على / جواز/^(٦) ذلك وقوع الإجماع على جوازه؛ ضرب غلامه زيد؛ وهذا بين؛ وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ؛ نحو: «عندك زيد» فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر، كما لو كان متأخراً، وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالظرف^(٧)، ويخرج عن كونه مبتدأ، ووافقوه على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوله؛ وفي هذه المسألة كلام طويل بيته في: «مسائل الخلاف بين البصريين والковيين» لا يليق ذكره^(٨) بهذا المختصر.

(١) في (س) في ذلك.

(٢) والضواب: يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر «قائم» لا بالخبر.

(٣) في (ط) مقدماً في التقدير، مؤخراً في اللفظ، وما أثبتناه من (س) وهو الضواب.

(٤) س: ٢٠ (ط: ٦٧، مك).

(٥) في (ط) تقديم، وما أثبتناه من (س) وهو الضواب.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) أي من غير اعتماد على الاستفهام، أو الثاني، ويكون إعراب الاسم في مثل قولنا: «في
الستان ثمرة» فاعلاً للظرف في مذهبهم.

(٨) في (ط) ذكرها، والضواب ما أثبتناه من (س).

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

[الخبر مفرد وجملة]

إن قال قائل: على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ؟ قيل: على ضربين؛ مفرد، وجملة. فلن قيل: على كم ضرباً ينقسم المفرد؟ قيل على ضربين؛ أحدهما: أن يكون اسمًا غير صفة، والآخر أن يكون صفة؛ أما الاسم غير الصفة؛ فنحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك؛ فزيد مبتدأ، وأخوك خبره، وكذلك عمرو مبتدأ، وغلامك خبره، وليس في شيء من هذا التحoso ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، وبه قال علي بن عيسى الرثائي^(١) من البصريين؛ والأول هو الصحيح؛ لأن هذه أسماء محضة، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر، وأما ما كان صفة؛ فنحو: زيد ضارب، وعمرو حسن، وما أشبه ذلك، ولا خلاف بين التحويين في أن هذا التحoso يحتمل^(٢) ضميرًا يرجع إلى المبتدأ؛ لانه يتنزل^(٣) منزلة الفعل، ويتنضم معناه.

[القسام الجملة إلى اسمية وفعلية]

فلن قيل: على كم ضرباً تنقسم الجملة؟ قيل: على ضربين؛ / جملة/^(٤) اسمية، وجملة فعلية؛ فأما الجملة الاسمية، فما كان الجزء^(٥) الأول منها اسمًا؛ وذلك نحو: «زيد أبوه منطلق»؛ فزيد: مبتدأ أول، وأبواه: مبتدأ ثان،

(١) الرثائي: أبو الحسن، علي بن عيسى، عالم في اللغة والشعر والبلاغة والفسير؛ من آثاره: شرح كتاب سيبويه، والأنفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف، والحدود، والنكت في إعجاز القرآن، وغيرها. مات سنة ٣٨٤ هـ.

(٢) في (س) يتحمّل.

(٣) في (س) يتنزل.

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (ط) الخبر.

ومنطلق: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني، وخبره: خبر عن المبتدأ الأول. وأما الجملة الفعلية فما كان الجزء^(١) الأول منها فعلاً، نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو إن تكريمه يكرمنك، وما أشبه ذلك؛ أما الطرف وحرف الجزء، فاختلاف التحوّيون فيما، فذهب سبويه وجماعة من التحوّيين إلى أنهما يعُدآن من الجمل؛ لأنّهما يقدّر معهما الفعل، فإذا قال: زيد عندك، وعمرو في الدار؛ كان التقدير: زيد استقرّ عندك، وعمرو استقرّ في الدار؛ وذهب بعض التحوّيين إلى أنهما يعُدآن من المفردات؛ لأنّه يقدّر معهما: مستقرّ؛ وهو اسم الفاعل، واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة، والصحيح: ما ذهب إليه سبويه، ومن تابعه، والدليل على ذلك: أنا وجدنا الطرف، وحرف الجزء يقعان في صلة الأسماء الموصولة؛ نحو: الذي، والتي، ومن، وما، وما أشبه ذلك؛ تقول: الذي عندك زيد، والذي في الدار عمرو، وكذلك سائرها، وعلمون أنّ الصلة لا تكون إلا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة، دلّنا ذلك على أنهما يعُدآن من الجمل، لا من المفردات، وأن التقدير: «استقرّ» دون «مستقرّ»؛ لأن «استقرّ» يصلح أن يكون صلة لأنّه جملة، و«مستقرّ» لا يصلح أن يكون صلة؛ لأنّه مفرد، ولا بدّ في هذا التّعو - أعني الجملة - من ضمير يعود إلى المبتدأ، تقول: زيد أبوه منطلق، فيكون العائد إلى المبتدأ «الباء» في أبوه؛ فاما قولهم: «السُّمْنُ مِنْوَانٌ»^(٢) بدرهم؛ ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ، والتّقدير فيه: «منوان منه بدرهم» وإنما حذف منه تخفيفاً للعلم به، ولو قلت: «زيد انطلق عمرو» لم يجز / قوله واحداً^(٣) فهو أضفت إلى ذلك: إليه، أو معه؛ صحت المسألة؛ لأنّه قد رجع من: إليه، أو معه، ضمير إلى المبتدأ، وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خير المبتدأ^(٤)، وإنما وجب ذلك ليرتبط^(٥) الكلام الثاني بالأول، ولو لم يرجع منه ضمير / إلى/^(٦) الأول؛ لم يكن أولى به من غيره، فتبطل فائدة الخبر.

فإن قيل: فلِمَ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأْ جُمْلَةً، جَازَ أَنْ يَقْعُدَ فِي خَبْرِهِ ظَرْفُ الْمَكَانِ دُونَ ظَرْفِ الرَّزْمَانِ؟ قيل: إِنَّمَا جَازَ أَنْ يَقْعُدَ فِي خَبْرِهِ ظَرْفُ الْمَكَانِ دُونَ ظَرْفِ

(١) في (ط) الخبر.

(٢) مِنْ وَمِنَة: كيل أو ميزان وينش على «منوان ومبان»، وجمع على «أمناء».

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (س) خيراً للمبتدأ، وكلامها صريح.

(٥) في (ط) ليرتبط، وما أثبتناه من (س) وهو الأفضل.

(٦) سقطت من (ط).

الزَّمَانِ؛ لَانَّ فِي وقْعِ ظَرْفِ المَكَانِ خَبْرًا عَنْ فَائِدَةٍ، وَلَيْسَ فِي وقْعِ ظَرْفِ الزَّمَانِ خَبْرًا عَنْ فَائِدَةٍ، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي ظَرْفِ المَكَانِ: زَيْدٌ أَمَامُكَ فَيَكُونُ مُفْهِيدًا؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَلَا يَكُونَ أَمَامُكَ، وَلَوْ قَلَتْ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ: زَيْدٌ يَوْمُ الْجَمْعَةِ لَمْ يَكُنْ مُفْهِيدًا؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُو عَنْ يَوْمِ الْجَمْعَةِ، وَحُكْمُ الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ مُفْهِيدًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَكِيفَ جَازَ الْأَخْبَارُ هُنَّ بِظَرْفِ الزَّمَانِ فِي قَوْلِهِمْ «اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ»؟ قَبْلُ: إِنَّمَا جَازَ؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ «اللَّيْلَةُ حَدُوثُ الْهَلَالِ»، أَوْ طَلْوَعَهُ؟ فَحُذِفَ الْمَضَافُ، وَأَتَيْمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَالْحَدُوثُ وَالظُّلُوعُ حَدُوثٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرُ الْمُبْتَدَأْ ظَرْفَ زَمَانٍ، إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأْ حَدُوثًا؛ كَقُولُكَ: «الصُّلْحُ يَوْمُ الْجَمْعَةِ، وَالْقَتْالُ يَوْمَ السَّبْتِ» وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِي وقْعِهِ خَبْرًا عَنْ فَائِدَةٍ.

[[العامل في خبر المبتدأ]]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْعَاملُ فِي خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ؟ قَبْلُ: اخْتَلَفَ الْحُجَّوْيُونَ فِي ذَلِكَ؛ فَذَهَبَ الْكُوفَيْنُ إِلَى أَنَّ عَامِلَهُ الْمُبْتَدَأُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَذَهَبَ الْبَصَرَيْنُ^(١) إِلَى أَنَّ الْابْتِدَاءَ وَحْدَهُ هُوَ الْعَاملُ فِي الْخَبْرِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَجُوزْ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي الْمُبْتَدَأِ، وَجُبَّ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي الْخَبْرِ، قِيَاسًا عَلَى الْعِوَالَاتِ الْتَّنْفِذِيَّةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ (وَهُوَ عَلَى رَأِيِّ بَعْضِهِمْ)^(٢). وَذَهَبَ قَوْمٌ / مِنْهُمْ أَيْضًا/^(٣) إِلَى أَنَّ الْابْتِدَاءَ عَمَلٌ فِي الْمُبْتَدَأِ، وَالْمُبْتَدَأُ عَمَلٌ فِي الْخَبْرِ، وَذَهَبَ سَبِيبُوهُ وَجَمَاعَةُ مَعِهِ إِلَى أَنَّ الْعَاملَ فِي الْخَبْرِ، هُوَ الْابْتِدَاءُ وَالْمُبْتَدَأُ جَمِيعًا؛ لَأَنَّ الْابْتِدَاءَ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَا يَصْحُّ لِلْخَبْرِ مَعْنَى أَلَا يَبْهَمَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا الْعَامِلَانِ فِيهِ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَنَّ الْعَاملَ فِي الْحَقِيقَةِ، هُوَ الْابْتِدَاءُ وَحْدَهُ دُونَ الْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ أَلَا تَعْمَلُ، وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْابْتِدَاءَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي الْعَمَلِ، فَإِضَافَةُ مَا لَا تَأْثِيرٌ لَهُ إِلَى مَا لَهُ تَأْثِيرٌ، لَا تَأْثِيرٌ لَهُ، وَالْتَّحْقِيقُ فِيهِ أَنْ تَقُولُ: إِنَّ الْابْتِدَاءَ أَعْبَلُ^(٤) فِي الْخَبْرِ بِوَاسِطَةِ الْمُبْتَدَأِ؛ لَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْعَمَلِ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذاهِبِ كَلَامٌ لَا يَلْبِقُ ذَكْرَهُ بِهَذَا الْمُخْتَصِّرِ، (فَاعْرُفْهُ ثُمَّ صُبِّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى)^(٥).

(١) فِي (س)، وَأَنَّا الْبَصَرَيْنُ فَاخْتَلَفُوا، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ..

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٤) فِي (س) عَمَلٌ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (س).

الباب العاشر

باب الفاعل

[تعريف الفاعل]

إن قال قائل: ما الفاعل؟ قيل: /كُلَّ/ ^(١) اسم ذكره بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه نحو: «قام زيد، وذهب عمرو».

[الفاعل مرفوع وأوجه ذلك]

فإن قيل: فلِمْ كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقاً بينه وبين المفعول.

فإن قيل: فهلا عكسوا، وكان الفرق واقعاً؟ قيل: لخمسة أوجه:
الوجه الأول ^(٢): وهو أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة؛ ف منه ما يتعذر إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعذر إلى مفعولين، ومنه ما يتعذر إلى ثلاثة مفعولين، مع أنه يتعذر إلى خمسة أشياء؛ وهي: المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول /له^(٣)، والحال، وليس له إلا فاعل واحد، وكذلك كل فعل لازم يتعذر إلى هذه الخمسة، وليس له - أيضاً - إلا فاعل واحد، فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقل من المفعول، فالرفع ^(٤) أثقل، والفتح أخف، فاعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفق الفتح موازية لكثره المفعول.

والوجه الثاني: أن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه بينهما: أن الفاعل يكون هو الفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع؛ حُمل الفاعل عليه.

(١) سقطت من (س). (٢) في (ط) أحدهما.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) والرفع، والعصواب ما أثبتناه من (س).

والوجه الثالث: أن الفاعل أقوى من المفعول؛ فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى، الأقوى وهو الرفع، وأعطي المفعول الذي هو الأضعف، الأضعف وهو الثعب.

والوجه الرابع: أن الفاعل أُول، والرُفع أُول، والمفعول آخر، والثصب /آخر/^(١)؛ فأعطي الأول الأول، والآخر الآخر.

والوجه الخامس: أن هذا السؤال، لا يلزم؛ لأن لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق، وقد حصل، وبيان أن هذا السؤال لا يلزم: لأن لو عكستنا على ما أورده السائل، فتصبنا الفاعل، ورفقنا المفعول؛ لقال الآخر: فهلا عكست؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب، كان مردوداً؛ وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد، وإنما أخرناه؛ لأنه بعيد من التحقيق.

[بِمَ يرتفع الفاعل]

فإن قيل: بماذا يرتفع الفاعل؟ قيل: يرتفع بإسناد الفعل إليه؛ لا لأنه أحدث فعلًا على الحقيقة، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في الثنائي، كما يرتفع في الإيجاب؛ تقول: ما قام زيد، ولم يذهب عمرو؛ فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب، كما لو أوجبته له؛ نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وما أشبه ذلك^(٢).

[الفاعل لا يتقدم على الفعل]

فإن قيل: قيلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة؛ وهو الفعل^(٣) والدليل على ذلك من سبعة أوجه: أحدها: ألم يسكنون لام الفعل، إذا أثقل به ضمير الفاعل؛ قال الله تعالى: «وَإِذَا وَكَفَّنَا مَوْتَى أَرْجُونَ لَيْلَةً»^(٤) لثلا يتوازن أربعة متعرّفات^(٥) لوازن في كلمة واحدة^(٦) إلا أن يُحذف من الكلمة /شيء/^(٧) للتشخيص؛ نحو:

(١) سقطت من (س). (٢) في (ط) وأشباه ذلك؛ وكلاهما صحيح.

(٣) في (س) تنزل منزلة الجزء من الفعل. (٤) س: ٢ (القراءة، ن: ٥١، مد).

(٥) في (ط) يتوازن إلى أربع حركات.

(٦) لأنه لم يجيء في الكلام توازي أربعة متعرّفات في كلمة واحدة.

(٧) سقطت من (س).

عجلط^(١)، وعَجْلَطْ، وغَلْطْ، فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سين^(٢) الفعل /إلا/^(٣) لما سُكِّنوا لامه، إلا ترى أن ضمير المفعول لا شُكْنَ^(٤) له لام الفعل إذا أتصل به؛ لأن الله في نية الانفصال؛ قال الله تعالى: «وَلَهُ يَقُولُ الْمُتَقْبَلُونَ رَأَيْنَاهُ فِي قَلْبِهِمْ مَرْقُومٌ تَمَّا وَقَدَّنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غَرْبَادًا»^(٥) فلم يُسْكُنْ لام الفعل إذ^(٦) كان في نية الانفصال؛ بخلاف قوله تعالى: «وَلَذَّ وَقَدَّنَا مُؤْمِنَ»؛ لأنَّه /ليس/^(٧) في نية الانفصال.

والوجه الثاني: أنهم جعلوا اللون في الخمسة الأمثلة علامه للرفع، وخذلها علامه للجزم والتصب، فلو لم يفعلوا هذه الضمانات التي هي: الألف، والواو، والباء في: يفعلان، وتفعلان ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين يا امرأة، بمنزلة حرف من سينخ الكلمة، وإلا لما جعلوا الإعراب بهذه.

والوجه الثالث: أنهم قالوا: «قامت هذه فأحقوا الثاء بالفعل، والفعل لا يؤتُثُ، وإنما الثانية للاسم»، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وإنما جاز الحق /علامة/^(٨) الثانية به.

والوجه الرابع: أنهم قالوا في اللقب إلى كُنتَ «كتني»؛ قال الشاعر: [القويل]
فاصبحت كُنتيناً وأصبحت عاجناً وشَرَّ خصال المرء كت وعاجن^(٩)

(١) عجلط وعَجْلَطْ، وعَجْلَطْ وعَكَالِطْ، وغَلْطْ وغَلَبِطْ صفة للبن؛ وهو كُلُّ بن خابر ثعيب، راجع القاموس، مادة: (عَلْبَط)، ص ٦١٠.

(٢) من سين: من أصل.

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (ط) يسكن.

(٥) س: ٣٣ (الأحزاب: ١٢، مد).

(٦) في (ط) يسكن.

(٧) في (ط) إذا، والضواب ما أثبتنا من (س).

(٨) سقطت من (س).

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) المفردات الغربية: الكُنْتِيُّ: الكبير السنُّ والشَّدِيد؛ سُمِّي بذلك لكثرة قوله في شبابه: كنت في شبابي كذا وكذا. راجع القاموس (مادة كنت): ١٤٦.

هاجر: شيخ كبير، يقال: هعن الرِّجل: إذا نهض معمداً بيده على الأرض كبيرة أو بُدنًا، فهو

عاجن، ويقال: فلان عجن وخنز، إذا شاخ وكبز. (أسرار العربية: ٨٢ / ح٢).

موطن الشاهد: كُنْتِيًّا وجه الاستشهاد: نسب الشاهد إلى كُنْتَ؛ فقال: كُنْتِيًّا.

فأبتوا الثاء، ولو لم يتنزل^(١) منزلة حرف من ستخ الكلمة، وإنما جاز إثباتها.

والوجه الخامس: أنهم قالوا: حبذا، وهي مرئية^(٢) من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

والوجه السادس: أنهم قالوا: «زيد ظنت قائم» فالغواه، والإلغاء: إنما يكون للمفردات، لا للجمل، ولو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة الكلمة واحدة، وإنما جاز الإلغاء.

والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد: «فنا» على التثنية؛ لأن المعنى: قف فن، قال الله تعالى: «أَتَيْتَهُ دُجَّةً كُلَّ مَكَانٍ عِنْدَهُ»^(٣) فتشى وإن كان الخطاب لملك واحد؛ لأن المراد / به^(٤): أنت أنت، والتثنية ليست للأفعال، وإنما هي للأسماء، ولو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل، وإنما جازت تثنيته باعتباره.

وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل؛ لم يجز تقديميه عليه.

فإن قيل: لم زعمتم أن قول القائل: زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل، ولا فصل بين قولهما: زيد ضرب، وضرب زيد؟ قيل لوجهين؛ أحدهما: الله من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مُقامة مع وجوده؛ نحو قوله: قام زيد، ولو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره، لاستحال قوله: زيد قام آخره، وعمرو انطلق غلامه؛ ولما جاز ذلك، دل على الله لم يرتفع بالفعل، بل بالابتداء.

والوجه الثاني: الله لو كان الأمر على ما زعمتم؛ لوجب ألا يختلف حال الفعل؛ فكان^(٥) ينبغي أن يقال: الزيدان قام، والزيدون قام؛ كما تقول: قام الزيدان، وقام الزيتون؛ فلن لم يقل ألا: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا، دل على الله يرتفع بالابتداء دون الفعل.

فإن قيل: فلئم استتر ضمير الواحد؛ نحو: «زيد قام» وظاهر ضمير الاثنين؛

(١) في (ط) يتنزل.

(٢) في (س) وهو مرئي؛ وكلامها صحيح.

(٣) س: ٥٠ (ق: ٢٤، مك).

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (س) وكان.

نحو: الزَّيْدَان قاماً وضمير الجماعة؛ نحو: الْزَّيْدُون قاموا؟ قيل: لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من الاثنين وجماعة، فإذا قدَّمتَ اسمًا مفرداً على الفعل؛ نحو: زيد قام، لم تَحتج^(١) معه إلى إظهار ضميره؛ لإحاطة العلم بأنَّه لا يخلو من فاعل واحد، فإذا قدَّمنا^(٢) اسمًا مثنى على الفعل؛ نحو: «الزَّيْدَان قاماً» أو مجموعاً؛ نحو: «الْزَّيْدُون قاموا» وجب إظهار ضمير الثنوية والجمع؛ لأنَّه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرها؛ لوقع الالتباس، ولم يعلم أنَّ الفعل لاثنين، أو جماعة؛ فافهمه ثُمَّ بِرَبِّكَ، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) لم يتحجج، والضوابط ما أثبنا من (س) لمناسبة الخطاب.

(٢) في (س) قدَّمتَ؛ وكلامها صحيح.

الباب الحادي عشر

باب المفعول به

[تعريف المفعول به]

إن قال فائل: ما المفعول / به /^(١) قيل: كُلُّ اسم يتعذى إليه فعل.

[العامل في المفعول به]

فإن قيل؟ فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف الشعريون في ذلك، فذهب أكثرهم^(٢) إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعدهم^(٣) إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً، والقول الصحيح هو الأول، وهذا القول ليس بصحيح^(٤)، وذلك لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استريا في الأسمية؛ والأصل في الاسم لا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا، وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، فاضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدل على أن العامل هو الفعل فقط، وهو على ضربين؛ فعل متعد بغيره، وفعل متعد بنفسه؛ فأماماً ما يتعدى بغيره، فهو الفعل اللازم، ويتمدّى بثلاثة أشياء؛ وهي: الهمزة، والتضعيف، وحرف الجر؛ فالهمزة؛ نحو: «خرج زيد وأخرجته»، والتضعيف؛ نحو: «خرج المتاع وخرّجته» وحرف الجر؛ نحو: «خرج زيد وخرجت به» وكذلك: «فرح زيد، وأفرحته، وفرحت، وفرحت به» وما أشبه ذلك. وأنا المتعمدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب؛ ضرب يتعدى إلى مفعول واحد؛ كقولك: «ضرب زيد عمراً، وأكرم عمراً بشراً» وضرب يتعدى إلى مفعولين؛ كقولك:

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (س) أكثر الشعريين.

(٣) في (س) بعض الشعريين.

(٤) أي أن قولهم: إن العامل في المفعول، الفعل والفاعل، ليس صحيحاً، وإنما العامل هو الفعل وحده.

«أعطيت زيداً درهماً، وظننت زيداً قائماً، وضرب يتعذر إلى ثلاثة مفعولين؛ كقولك: «أعلم الله زيداً عمراً خير الناس، وئنا الله عمراً بشراً كريماً» وهذا الضرب منقول بالهمزة والتصعيف مما يتعذر إلى مفعولين لا^(١) يجوز الافتصار على أحدهما؛ لأن كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة المعدنة، التي هي: الهمزة، والتصعيف، وحرف الجر، كما أنها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعذر، فكذلك إذا دخلت على الفعل المتعذر، فإنما تزيده مفعولاً؛ فإن^(٢) كان يتعذر إلى مفعول واحد، صار يتعذر إلى مفعولين؛ كقولك في ضرب زيد عمراً: أضربت زيداً عمراً وفي «حفر زيد بشراً، أحفرت زيداً بشراً» وما أشبه ذلك، فإن^(٣) كان متعذراً إلى مفعولين، صار متعذراً إلى ثلاثة مفعولين، ونحوه على/^(٤) ما قدمناه. فاحرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) ولا.

(٢) في (ط) وإن.

(٣) في (ط) وإن، والعقواب ما أثبنا من (س).

(٤) زيادة من (ط).

الباب الثاني عشر

باب ما لم يُسمّ فاعله

[لَمْ لِمْ يُذَكِّرِ الْفَاعِلُ]

إن قال قائل: لَمْ لِمْ يُسمّ الفاعل؟ قيل: لأنّ المناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجملة بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار،^(١) أو /إلى/ غير ذلك.

[عِلْمَة رفع نائب الفاعل]

فإن قيل: فَلِمَ^(٢) كَانَ مَا لَمْ يُسمّ فاعلَهُ مرفوحاً؟ قيل: لِأَنَّهُمْ لَمَّا حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بأسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل.

[عِلْمَة ذكر نائب الفاعل]

فإن قيل: فَلِمَ إِذَا حُذِفَ الفاعل، وجب أن يقام اسم آخر مقامه؟ قيل: لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، لِئَلَّا يبقى الفعل حديثاً من غير محدث عنه، فلما حُذِفَ الفاعل - ههنا - وجب أن يُقام اسم آخر مقامه؛ ليكون الفعل حديثاً عنه، وهو المفعول.

[قيام المفعول مقام الفاعل]

فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل، وهو ضده في المعنى؟ قيل: هذا غير غريب في الاستعمال، فلِمَ إذا جاز أن يُقال: «مات زيد» وسُمي زيد فاعلاً، ولم يحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى، جاز أن يُقام المفعول - ههنا - مقام الفاعل، وإن كان مفعولاً في المعنى؛ والذي يدلُّ على أن المفعول - ههنا - أقيمت مقام الفاعل، أنّ الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد، لم يتمدّ إلى

(٢) في (س) زلِم.

(١) سقطت من (س).

مفعول البُتْهَةِ؛ كقولك في «ضرب زيد عمرأ، وأكرم بكر بشراً»: (ضرب عمرو، وأكرم بشر»)^(١) وإن كان يتعدى إلى مفعولين، صار يتعدى إلى مفعول واحد؛ كقولك في: «اعطيت زيداً درهماً، وظننت عمرأ قائمًا: أغطي زيد درهماً، وظنّ عمرأ قائمًا» ولو قلت: «ظنّ قائم عمرأ» جاز^(٢)؛ لزوال اللبس، ولو قلت في: «ظننت زيداً أباك؛ ظنّ أبوك زيداً» لم يجز، وذلك؛ لأنّ قولك: ظنت زيداً أباك يؤذن بأنّ زيداً معلوم، والأبُرْهَة مظنونة، فلو أقيمت الأب مقام الفاعل؛ لأنعكس المعنى، فصارت الأبُرْهَة معلومة، وزيد مظنوناً، وذلك لا يجوز، وكذلك تقول: «اعطى زيد درهماً، وأعطي درهم زيداً» فيكون جائزًا؛ لعدم الالتباس، فلو قلت في «اعطيت زيداً غلامًا: أعطي غلام زيداً» لم يجز؛ لأنّ كلَّ واحد منها يصبح أن يكون هو الآخذ، فلو أقيمت غلام مقام الفاعل، لم يعلم الآخذ من المأخوذ؛ فلهذا، كان ممتنعًا؛ وكذلك، إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، صار يتعدى إلى مفعولين كقولك في: «أعلم الله زيداً عمرأ خير الناس»: «أعلم زيد عمرأ خير الناس»^(٣): لقيام المفعول الأول مقام الفاعل، وكان هو الأولى؛ لأنّه فاعل في المعنى؛ فدلل على أنّ المفعول - ه هنا - أقيم مقام الفاعل. وإذا كان الأمر على هذا، فبناء الفعل للمفعول به، تقىض^(٤) نقله بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجز، إلا ترى أنّ الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد، صار يتعدى بها إلى مفعولين، وإذا كان يتعدى إلى مفعولين، صار يتعدى بها إلى ثلاثة مفعولين، وذلك؛ لأنّ بناء الفعل للمفعول به، يجعل المفعول فاعلاً، والنقل بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجز، يجعل الفاعل مفعولاً، وإذا ثبت هذا، فلا بد أن تزيد بنقله بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجز مفعولاً، وتقتضي بناته^(٥) للمفعول مفعولاً.

[وجوب تغيير الفعل عند بنائه للمجهول وعنة ذلك]

فإن قيل: فليم وجب تغيير الفعل إذا بني للمفعول؟ قيل: لأنّ المفعول، يصح أن يكون هو الفاعل، فلو لم يغير الفعل، لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة، أو^(٦) قائم مقامه؟

(١) سقطت من (س). (٢) في (س) كان جائزًا، وكلامها صحيح.

(٣) سقطت من (ط) وما أثبتنا من (س).

(٤) في (ط) يقتضي، والعقواب ما أثبتنا من (س) لمناسبة السياق.

(٥) في (ط) وينقص بناته، وما أثبتنا من (س) أفضل.

(٦) في (ط) أم، والصواب ما أثبتنا من (س).

فإن قيل: فلِمْ ضَنُوا الْأَوْلُ، وَكَسَرُوا الثَّانِي؟ نحو: «ضرب زيد» وما أشبه ذلك؟ قيل: إِنَّمَا ضَمُّوا الْأَوْلُ؛ ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذ^(١) كان من علاماته، وإنما كسروا الثانِي؛ لأنهم لَمْ حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشرك فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة، فكسرها الثاني؛ لأنهم لو ضمموه لكان على وزن: طَبْ^(٢)، وجُمْلَ^(٣)، ولو فتحوه؛ لكان على وزن: نَفَرْ^(٤) وصَرَدْ^(٥)، ولو أَسْكَنْتُه لكان على وزن: قَلْبَ^(٦) وَقَلْنَ، فلم يبق إلا الكسر؛ فحرّكوه به.

فإن قيل: فلِمْ كَسَرُوا أَوْلَ المُعْتَلَ؛ نحو: قَبْلَ، وَبَعْدَ، وَلَمْ يَضْمُّوه كالصحيح؟ قيل: كان القياس يقتضي أن يُجْرِي المُعْتَلُ مجرى الصحيح في ضم أَوْلَه، وكسر ثانية، إلا أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة، فنقلوها إلى القاف، فانقلب الواو ياءً لسكنونها وانكسار ما قبلها، كما قلبوها في: ميعاد، وميقات، وميزان؛ وأصلها: موعد، وموقات، ووزان؛ لأنها من الوعد، والورقة، الوزن، وأمّا الياء، فثبتت؛ لأنكسار ما قبلها؛ على أنه من العرب من يشير إلى القسم تبيها على أن الأصل في هذا التحوار، هو الفضم، ومن العرب - أيضاً - من يحذف الكسرة، ولا ينقلها، ويقر الواو؛ لأنقسام ما قبلها، وتقلب الياء واواً، لسكنونها وانقسام ما قبلها؛ كما قال الشاعر^(٧): [الجزء]

لَيْتْ وَهْلَ يَلْقَعْ شَبَاباً بُرْعَ فَاشْتَرِيتْ

(١) في (ط) إذا، والصواب ما أثبتنا من (س).

(٢) طَبْ: (بضم أوله وثانية) حبل طويلاً يشد به سرادر البيت أو الوند، وجمعه أطباب، القاموس: مادة (طب) ص ١٠٢.

(٣) جُمْلَ: جمع جُمْلَ.

(٤) نَفَرْ: البليل والمصغور الصغير، القاموس: مادة (نفر) ص ٤٣٧.

(٥) صَرَدْ: طائر ضخم الرأس يصطاد المصايف، أو هو أَوْلَ طائر صَرَدَ صَرَدَ اللَّهُ تَعَالَى، القاموس: مادة (صرد) ص ٢٦٥.

(٦) قَلْبَ: ب سور المرأة، وقد سبقت الاشارة إليه.

(٧) الشاعر: رؤبة بن العجاج الرنجاز المشهور، كان من أفنون الرنجاز في عصره، وكان العلماء يحتجّون بشعره ولغته، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي يوم موته: «دقنا اللّغة، والشعر، والفصاحة». مات سنة ١٤٥ هـ. الشعر والشعراء ٢/٥٩٤.

موطن الشاهد: (برع) وجه الاستشهاد: وقوع البرع على لغة بعض العرب والمشهور فيها: برع.

أراد: بيع، فقلب الياء واواً، لسكونها، وانضمام ما قبلها، كما قلبتها في نحو: موسر، وموفن؛ والأصل: نَيْسِر، وَمُبْنِي؛ لأنهما من البِنْسِر والبِنْبِين، إلا أنه لِمَا وقعت الياء ساكنة مضمومةً ما قبلها، قلبتها واواً، فكذلك هما.

[ال فعل اللازم لا يبني للمجهول]

فإن قيل: فهل يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعول به؟ قيل: لا يجوز ذلك على القول الصحيح، وقد زعم بعضهم أنه يجوز، وليس بصحيح، إلا أنك^(١) لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به، لكنك تحذف الفاعل، فيبني الفعل غير مستند^(٢) إلى شيء، وذلك محال، فإن اتصل به ظرف الزمان، أو ظرف المكان، أو المصدر، أو الجاز والمجرور، جاز أن تبنيه عليه، ولا يجوز أن تبنيه على الحال؛ لأنها لا تقع إلا نكرة، فلو أقيمت مقام الفاعل؛ لجاز إضمارها^(٣) كالفاعل، فكانت تقع معرفة، والحال لا تقع إلا نكرة.

فإن قيل: قلِّيم إذا أقيمت الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفية، ويحمل مفعولاً، كزيد وعمر و ما أشبه ذلك؟ قيل: لأنَّه يتضمن معنى حرف الجز، فلو لم ينقل، لعلقته بالفعل مع تضمن حرف الجر، فالفاعل لا يتضمن حرف الجز، فكذلك ما قام مقامه.

فإن قيل: فال مصدر لا يتضمن حرف الجر، فهل يُنقل أو لا؟ قيل: اختلف الشعوبون في ذلك؛ فذهب بعضهم إلى أنه لا يُنقل؛ لأنَّه ليس بينه وبين الفعل واسطة، وذهب آخرون إلى أنه يُنقل، واستدللوا على ذلك من وجهين: أحدهما: أنَّ الفعل لا بدُّ له من الفاعل، والمصدر لو لم يُذكر؛ لكان الفعل دالاً عليه بصيغته، فصار وجوده وعدمه سواء، والفاعل لا بدُّ له/^(٤) منه، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة المفعول الذي لا يستثنى بالفعل عنه.

والوجه الثاني: أنَّ المصدر إنما يُذكر تأكيداً لل فعل، لا ترى أن قوله: «سرت سيرأ» بمنزلة قوله/^(٥): «سرت سرت» فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل، فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلته؛ فلهذا، وجب نقل المصدر.

(١) في (س) لأنك، وكلامها صحيح. (٢) في (س) مستد.

(٣) في (ط) إظهارها، والصواب ما أثبتناه من (س).

(٤) سقطت من (س).

(٥) سقطت من (س).

فَإِنْ قَبِيلَ: فَإِنْ اجْتَمَعَ ظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْمَصْدَرُ، وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ، فَأَيُّهَا يُقَامُ مَقَامُ الْفَاعِلِ؟ قَبِيلٌ: أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِيهَا كُلُّهَا، أَيُّهَا شَتَّتَ
أَقْمَتَ^(۱) مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَزَعَمَ بِعِصْمِهِمْ أَنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ تَقْيِيمَ الْإِسْمِ الْمَجْرُورِ مَقَامَ
الْفَاعِلِ؛ لَأَنَّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ حَرْفُ الْجَزِّ، لَمْ تَقْمِ^(۲) مَقَامَ الْفَاعِلِ نَبِيرَةً؛ فَاعْرَفْهُ
ثُبِيبٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(۱) لِي (س) أَقْمَتَهُ وَكَلَامًا صَحِيفًا.

(۲) لِي (س) يَقْمِنُ وَكَلَامًا صَحِيفًا.

الباب الثالث عشر

باب نعم ويش

[خلافهم في نعم ويش]

إن قال قائل: هل نعم ويش اسمان أو فعلان؟ قبل: اختلف التحويرون في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الضمير يتعلّم بهما على حد اتصاله بالأفعال، فإنّهم قالوا: نعما رجلىن، ونعموا رجالاً، كما قالوا: قاما، وقاموا.

والوجه الثاني: أن تاء الثانية الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف، تتعلّم بهما، كما تتعلّم بالأفعال؛ نحو: نعمت المرأة، ويشت الجارية.

والوجه الثالث: أنّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة.

وذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان، واستدلّوا على ذلك من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّهم قالوا: الذليل على أنّهما اسمان دخول حرف الجرّ عليهما، وحرف الجرّ يختصّ بالاسماء، قال الشاعر^(١): [الذليل]

أَنْثَى يُنْعِمُ الْجَارِ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخْفَلَهُ أَوْ مُعَدِّمَ الْمَالِ مُضْرِبَهُ^(٢)

(١) الشاعر هو: حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر الرسول ﷺ، وهو من المخضرمين؛ له ديوان شعر مطبوع، مات سنة ٥٤ هـ. الشمر والشمراء، ١٠٤.

(٢) يؤلف: يحمل الفداء وفن انقطعت بهم السبل بالفنون بيته. معدم المال: فاقد المال. ضريراً: مقطعاً.

موطن الشاهد: (ينعم الجار).

وجه الاستشهاد: احتجّ الكوفيون بظاهر العبارة، فزعموا أن «نعم» اسم يمعنى المدحور بدليل دخول حرف الجرّ عليه؛ وحرف الجرّ لا تدخل إلا على الأسماء، راجع الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٧/١ - ٩٦.

وَحْكِيَ عن بعض العرب أَنَّهُ يُشَرِّبُ مَوْلُودَةً، فَقَيلَ: نَعَمُ الْمَوْلُودَةَ مَوْلُودَتُكَ؛ فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعْمِ الْمَوْلُودَةِ، نَصَرْتَهَا بِكَاهٍ، وَبِرَّهَا سُرْقَةً»^(١) وَحْكِيَ عن بعض العرب أَنَّهُ قَالَ: نَعَمُ السُّبِيرَ عَلَى بَشْسِ الْعِبْرِ؛ فَأَدْخَلُوا عَلَيْهِمَا حَرْفَ الْجَزِّ وَحْرَفَ الْجَزِّ يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا اسْمَانٌ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: «بَا نَعَمُ الْمَوْلَى وَبِإِيمَانِ الْمَوْلَى» فَنَدَأُوهُمْ «نَعَمْ» يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُمَا إِسْمٌ^(٢)؛ لَأَنَّ النَّدَاءَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ.

وَالْوَجْهُ الْثَّالِثُ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ، أَنَّهُ لَا يَحْسَنُ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ بِهِمَا كَسَائِرُ الْأَفْعَالِ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ: «نَعَمُ الرَّجُلِ أَمْسَ» وَلَا «بَشْسِ الرَّجُلِ غَدَّاً» فَلَمَّا لَمْ يَحْسَنُ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ بِهِمَا؛ دَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ.

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّهُمَا لَا يَنْتَصِرُفُانِ، وَلَوْ كَانَا فَعْلَيْنِ؛ لِكَانَا يَنْتَصِرُفُانِ؛ لَأَنَّ التَّصْرِيفَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَفْعَالِ، فَلَمَّا لَمْ يَنْتَصِرُفُانِ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ.

وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ، أَنَّهُمْ قَالُوا: نَعِيمُ الرَّجُلِ زِيدٌ، وَلَيْسُ فِي أَمْثَالِ الْأَفْعَالِ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ: فَعِيلٌ؛ فَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؛ وَهُوَ مَذَهَبُ الْبَصَرِيِّينَ^(٤)، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْكُوفَيُّونَ فَفَاسِدٌ؛ أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُمَا اسْمَانٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَزِّ عَلَيْهِمَا، فَقُلْنَا^(٥): هَذَا فَاسِدٌ؛ لَأَنَّ حَرْفَ الْجَزِّ إِنَّهُمَا دَخَلُوا عَلَيْهِمَا عَلَى تَقْدِيرِ الْحَكَايَةِ، فَلَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُمَا اسْمَانٌ؛ لَأَنَّ حِروْفَ الْجَزِّ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَكَايَةِ عَلَى مَا هُوَ فَعْلٌ فِي

(١) مِثْلُ حَكَاهَ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، مِنْ أَبْيِ الْعَنَاسِ، أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى (تَعْلِبٌ) مِنْ سَلَمَةَ، عَنِ الْفَرَاءِ، عَنِ أَحَدِ الْعَرَبِ، وَقَدْ أَورَدَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ» ٩٨/١ - ٩٩. مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (بِنِعْمَ).

وَجْهُ الْإِسْتِهْدَادِ: احْتِجاجُ الْكُوفَيْنِ بِهِذَا الْمَثَلَ عَلَى اسْبُوْبَةِ (بِنِعْمَ) بَدِيلِ دُخُولِ الْبَاءِ الْجَازِيَّةِ عَلَيْهَا، كَمَا فِي الشَّاهِدِ الشَّابِقِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (طِ).

(٣) فِي (طِ) اسْمَانٌ؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَنَا مِنْ (سِ).

(٤) فِي (سِ) وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيِّينَ.

(٥) فِي (سِ) قُلْنَا.

الحقيقة؛ كقوله^(١):

[الجزء]

وَاللَّهُ مَا لِي لِي بِئَمْ صَاجِبَةٌ [وَلَا مُخَالِطُ الْلَّيْلَنَجَابِيَّةِ]^(٢)

ولا خلاف أن «نام» فعل ماض، ولا يجوز أن يقال: إنما هو اسم لدخول حرف الجز عليه، فكذلك - هنا - ولو لا تقدير الحكاية، لم يحسن دخول حرف الجز على: نعم، وبش، ونام؛ والتقدير في قوله: «أَلَسْتَ بِنَعْمَ الْجَارِ» يزلف بيته؛ «أَلَسْتَ بِجَارٍ مَقْوُلٍ فِيهِ: نَعْمَ الْجَارِ» وكذلك التقدير في قول بعض العرب: «وَاللَّهُ مَا هِي بِنَعْمَ الْمَوْلُودَةِ؛ وَاللَّهُ مَا هِي بِمَوْلُودَةِ، فِيهَا: نَعْمَ الْمَوْلُودَةِ» وكذلك التقدير في قول الآخر: «نَعْمَ السَّيْرُ عَلَى غَيْرِ^(٣) مَقْوُلٍ فِيهِ بَشْ الْعِيرِ» وكذلك التقدير في قول الشاعر:

وَاللَّهُ مَا لِي لِي بِئَمْ صَاجِبَةٌ

«وَاللَّهُ مَا لِي لِي بِدَلِيلٍ مَقْوُلٍ فِيهِ نَامٌ صَاحِبٌ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْمَوْصِرَفِ، وَأَقَامُوا الصُّفَّةَ مَقَامَهُ؛ كَتُولَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «أَنْ أَهْلَ سَيْفَتِي»^(٤) أي: دروعاً سَابِغَاتٍ؛ فَصَارَ التَّقْدِيرُ فِيهِ: «أَلَسْتَ بِمَقْوُلٍ فِيهِ: نَعْمَ الْجَارِ، وَمَا هِي بِمَقْوُلٍ فِيهَا: نَعْمَ الْمَوْلُودَةِ؛ وَنَعْمَ السَّيْرِ عَلَى مَقْوُلٍ فِيهِ بَشْ الْعِيرِ، وَمَا لِي لِي بِمَقْوُلٍ فِيهِ^(٥): نَامٌ صَاحِبٌ» ثُمَّ حَذَفُوا الصُّفَّةَ الَّتِي هِي: مَقْوُلٍ فِيهِ، فَأَوْقَعُوا الْمَحْكَى بِهَا

(١) القائل: أبو خالد القناني، أو غيره على الأرجح.

(٢) المفردات العربية: اللَّيْلَنَجَابِيَّةِ: السُّهُولَةُ وَالرُّحَاهُ فِي الْعِيشِ.

موطن الشاهد (بيان).

ووجه الاستشهاد: دخول حرف الجز على الفعل الماضي لفظاً، ومعلوم أن حرف الجز، لا يدخل في النَّفَظِ والتَّقْدِيرِ عَلَى الْأَفْعَالِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ اخْتَصَاصِ الْأَسْمَاءِ، فِيمَا أَنْتَ شَهَادَةً، هَلَّنَا دَخْلُ الْبَاءِ - هَنَا - بِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى اسْمِ مَحْذُوفٍ؛ وَدَخْلُ حِرْفِ الْجَزِّ عَلَى الْكَلِمَةِ - إِذَا - لَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنِ الْفَعْلِيَّةِ إِلَى الْأَسْمَاءِ. وَرَوَى الْبَصْرَيُّونَ هَذَا الْبَيْتَ؛ لِيَرْدُوا عَلَى الْكَوَافِيَّيْنَ الْقَائِلَيْنَ: إِنْ «نَام» اسْمٌ بِدَلِيلٍ دَخْلُ حِرْفِ الْجَزِّ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ دَخْلِ حِرْفِ الْجَزِّ فِي النَّفَظِ عَلَى كَلِمَةٍ مَا أَنْ تَكُونَ اسْمًا؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ - هَنَا - أَنْ حِرْفَ الْجَزِّ دَاخِلٌ عَلَى كَلِمَةٍ أُخْرَى مَحْذُوفَةٍ مِنِ النَّفَظِ - كَمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ - وَمِنْ هَنَا نَدْرُكُ أَنْ دَخْلُ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: «بِنَعْمَ الْوَلَدِ، وَعَلَى بَشْ الْعِيرِ» غَيْرَ دَالٍ عَلَى اسْمَةِ نَعْمَ وَبَشْ.

(٣) فِي (ط) بَشْ الْعِيرِ؛ وَالضَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ (س) لِحَوْافِقِ السَّيَّانِ.

(٤) س: ٣٤ (بـ، ن: ١١، مـ).

(٥) فِي (ط) فِيهَا؛ وَالضَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ.

موقعها، وحذف القول /بها/^(١) في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، وأشعارهم أكثر من أن يحصل، فدخل حرف الجر على هذه الأفعال لفظاً، ولكن إن كان حرف الجر داخلاً على هذه الأفعال في اللُّفْظِ، إِلَّا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى غَيْرِهَا فِي التَّقْدِيرِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْأَسْبَبِيةِ.

وأما قولهم: إِنَّ الْعَرَبَ نَقُولُ: يَا نَعِمُ الْمُولَى، و/يَا/^(٢) نَعِمُ التَّصِيرِ، والنَّدَاءُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ، فنقول: المقصود بالنَّدَاءِ مَحْذُوفٌ لِلْعُلُومِ بِهِ، والتَّقْدِيرُ فِيهِ: يَا إِنَّهُ، نَعِمُ الْمُولَى، ونَعِمُ التَّصِيرُ أَنْتَ. وأَنَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَحْسُنُ اقْتَرَانَ الزَّمَانِ بِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ تَصْرِيفُهُمَا؛ فنقول: إِنَّا امْتَنَعْنَا مِنْ اقْتَرَانِ الزَّمَانِ الْمَاضِيِّ وَالْمُسْتَقْبِلِ بِهِمَا، وَسُلْبَا التَّصِيرَ؛ لِأَنَّ نَعِمَ مَوْضِعَةً لِغَايَةِ الْمَدْحِ، وَبِشَّ مَوْضِعَةً لِغَايَةِ الدَّمْ، فَجَعَلَ دَلَالَتَهُمَا عَلَى الزَّمَانِ مَفْسُورَةً عَلَى الْآنِ؛ لِأَنَّ إِنَّا تَمْدَحُ /أَنَّهُ/^(٣) تَذَمُّ بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمَدْحُوفِ /أَنَّهُ/^(٤) الْمَذْمُومُ لَا بِمَا كَانَ فَزَالَ، وَلَا بِمَا سَيْكُونُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ. وأَنَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا: نَعِيمُ الرَّجُلِ زَيْدٌ، فنقول: هَذِهِ رَوَايَةُ شَادَّةٍ تَقْرَدُ بِهَا قُطْرَبُ وَحْدَهُ، وَلِنَّ صَحَّتْ فَلَبِسُ فِيهَا حَجَّةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْبَيَانَ نَشَأَتْ عَنِ إِثْبَاعِ الْكَسْرَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي: نَعِيمَ: نَعِيمٌ بِفَتْحِ الثُّوْنَ وَكَسْرِ الْعَيْنِ، وَأَشْبَعَتِ الْكَسْرَةُ؛ فَنَشَأَتِ الْبَيَانُ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، فَلَمَّا^(٥) كُلُّ مَا كَانَ عَلَى /وَزَنَ/^(٦) «فَقِيلُ» مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَثَانِيَهُ حَرْفُ مِنْ حُرُوفِ الْحُلْقَنِ؛ فَفِيهِ أَرْبَعَةُ أُوْجَهٍ:

أَحَدُهَا: اسْتِعْمَالُهُ عَلَى أَصْلِهِ؛ كَقُولُكَ: فَيَخْذُ، وَقَدْ ضَبْجَكَ.

وَالثَّانِي: إِسْكَانُ عَيْنِهِ تَخْفِيَةً؛ كَقُولُكَ: فَخَذُ، وَقَدْ ضَبْخَكَ.

وَالثَّالِثُ: إِتْبَاعُ فَائِهِ عَيْنِهِ فِي الْكَسْرَةِ؛ كَقُولُكَ: (فَيَخْذُ، وَقَدْ ضَبْجَكَ).

وَالرَّابِعُ: كَسْرُ فَائِهِ، وَاسْكَانُ عَيْنِهِ لِتَقْلِيلِ كَسْرَتِهَا إِلَى الْفَاءِ؛ نَحْوُ قَوْلُكَ: (فَيَخْذُ، وَقَدْ ضَبْخَكَ) فَكَذَلِكَ يَنْفَعُ فِيهَا أَرْبَعُ لِغَاتٍ: «نَعِيمُ» بِفَتْحِ الثُّوْنَ وَكَسْرِ الْعَيْنِ؛ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَ«نَفِيمُ» بِفَتْحِ الْلُّؤْنَ وَسَكُونِ الْعَيْنِ، وَ«نَعِيمُ» بِكَسْرِ الثُّوْنَ وَالْعَيْنِ، وَ«نَيْفِيمُ» بِكَسْرِ الثُّوْنَ وَسَكُونِ الْعَيْنِ، وَأَنَّا «نَعِيمُ» بِالْبَيَانِ، فَإِنَّا نَشَأَتْ

(١) سقطتْ مِنْ (س).

(٢) سقطتْ مِنْ (ط).

(٣) فِي (ط) فَلَبِسٌ.

(٤) سقطتْ مِنْ (س).

(٥) سقطتْ مِنْ (ط).

(٦) سقطتْ مِنْ (س).

في الياء عن إشاع الكسرة؛ كما قال الشاعر^(١): [الطبول]

كأني بفتخاء الجنابين لفوة على مجلب مئي أطاطى شimali^(٢)
و / كما /^(٣) قال الآخر^(٤): [منهوك المنسج]

لأعْهَذْ لِي بِشِمالِي أَضْبَخْتُ الْثَّنْ البَالِي^(٥)
و / كما /^(٦) قال الآخر^(٧):

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالآبَاءَ تَشَمِّي بِمَا لَأْتَ لِبُونَ بَنِي زِيَادَ^(٨)

(١) لم يُنسب إلى قاتل معين.

(٢) المفردات الغربية: الفتخاء من العقبان: الأبيّة الجناب، لفوة: خفيقة سريعة. شimali: شمالى.

موطن الشاهد: (شimali).

وجه الاستشهاد: أشبع الشاعر كسرة الشين؛ فتركت منها الياء؛ وهذا جائز في الشعر
لإقامة الوزن، غير أن الإشاع هنا يكسر الوزن؛ ولذا، فالزراية الصحيحة للشطر الثاني
- في هذا البيت - كما جاءت في «سان العرب».

[لفوف من العقبان طاطأت شimali].

والعقاب الذوق: التي تدنو من الأرض إذا انقضت. والشمال: الشمال. ولا شاهد في
البيت على الإشاع في هذه الرواية.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) لم يُنسب إلى قاتل معين.

(٥) المفردات الغربية: يضارى: يقال، يقال: ناحله مناقلة وينصارى: إذا بارأه في الرمي،
ونصله: إذا سقه في الرماية. والثُّن: القرية الخلق الصغيرة.
موطن الشاهد: (بنضارى).

وجه الاستشهاد: أشبع الشاعر كسرة اللون؛ فتركت منها الياء.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) القاتل هو: قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، أمير عبس وداميها، وكان يلقب بقبس
الرأي؛ لجوادة رأيه، وينصرن المثل بدهائه وشجاعته له شعر وكلام مأثور. مات سنة
١٠ هـ. المروي: ٣٢٢، والأغاني: ١٩٨/٩ - ٢٠٦/١٢.

(٨) المفردات الغربية: تنسى: تذكر وتشيع وتبلغ: اللبون: جماعة الإبل ذات اللبن.
بن زياد: هم الكلمة من الرجال الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس بن زياد بن سفيان بن
عبد الله العبسي وأمهن فاطمة بنت الخرشب الأنمارية.
موطن الشاهد: (الم يأتيك).

وجه الاستشهاد: مجيء يأتيك مجزوماً بلم وهو معنى الآخر، فُحُلِفَ منه حرف العلة، -

وهذا أكثر من أن يُحصى، وقد ذكرناه مستقرين في المسائل الخلافية،
فلا نعبد هننا.

[فأهل نعم وبش اسم جنس]

فإن قيل: فلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ نَعْمَ وَبَشِّ اسْمَ جِنْسٍ؟ قَيْلٌ: لِوَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ نَعْمَ لِمَا وَضَعْتَ لِلْمَدْحُ الْعَامِ، وَبَشِّ لِلَّذْمُ الْعَامِ، حُصْنُ
فَاعِلِهِمَا بِالْلُّفْظِ الْعَامِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ اسْمَ جِنْسٍ، لِيَدْلُّ عَلَى أَنَّ الْمَدْحُ الْعَامِ
وَالْمَذْمُومُ مُسْتَحْقُّ لِلْمَدْحُ وَاللَّذْمُ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ.

[جواز الإضمار في نعم وبش قبل ذكرهما]

فإن قيل: فلِمَ جَازَ الْإِضْمَارُ فِيهِمَا^(۱) قَبْلَ الذِّكْرِ؟ قَيْلٌ: إِنَّمَا جَازَ الْإِضْمَارُ
فِيهِمَا قَبْلَ الذِّكْرِ، لِأَنَّ الْمَضْمُرَ قَبْلَ الذِّكْرِ يُشَبِّهُ التَّكْرَةَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ إِلَى أَيِّ
شَيْءٍ يَعُودُ حَتَّى يَقْتَرُ، وَنَعْمَ وَبَشٌ لَا يَكُونُ فَاعِلِهِمَا مَعْرِفَةً مُحْضَةً، فَلِمَّا ضَارَعَ
الْمَضْمُرُ فَاعِلِهِمَا، جَازَ الْإِضْمَارُ فِيهِمَا.

فإن قيل: فلِمَ فَعَلُوا ذَلِكَ؟ قَيْلٌ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ طَلَباً لِلتَّخْفِيفِ وَالْإِبْجَازِ؛
لَا تَهُمْ أَبَدًا يَتَرَوَّحُونَ الْإِبْجَازَ وَالْأَخْتَصَارَ فِي كَلَامِهِمْ.

فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف، والإضمار على شريطة التفسير؟ قَيْلٌ:
لِأَنَّ التَّفْسِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَكْرَةٍ مُنْصَوبَةٍ؛ نَحْرٌ: نَعْمَ رَجُلًا زِيدًا وَالنَّكْرَةُ أَخْفَى مِنَ
الْمَعْرِفَةِ.

فإن قيل: فعلى ماذا انتصبت النكارة؟ قَيْلٌ: عَلَى التَّمْيِيزِ.

- غير أن الشامر احضر لإقامة الوزن، فأشيع كسرة الثالث، فتحولت حنها الياء، وهذه الياء ياء
الإشباع، وليس لام الكلمة - وهذا هو المراد من الاستشهاد بهذا البيت - ولكن للنحو
آراء أخرى في هذا الشاهد وهي:

أ - زينما أجرى الشامر الفعل المعتل مجرى الفعل الصحيح، فجعل علامة الجزم السكون
خلالاً للقايدة.

ب - نقل البغدادي في خزانة الأدب أن سبب وجدة هذا البيت في باب الضرورات، ورواه
بـ «الم يأثث» بحذف الياء.

ج - وقال ابن جعبي: «أشهد أبو العباس الحبزد، عن الأصمعي: ألا ملأ أناكك»؛ ورواه
بعضهم: «الم يبلغلك» ثم قال: ولا شاهد فيه في الزراياات الثلاث. خزانة الأدب: ۵۳۴ / ۳.

(۱) في (س) في نعم وبش.

فَلَمْ قَيْلَ : فَلِمْ رُفِعَ زَيْدٌ فِي قَوْلِهِمْ : «نَعَمُ الرَّجُلُ زَيْدٌ؟» قَيْلَ : فِيهِ^(١)
وَجْهَانَ ; أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِالْأَبْتِدَاءِ وَنَعَمُ الرَّجُلُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَهُوَ مَقْدُمٌ
عَلَى الْمُبْتَدَأِ ; وَالشَّدِيرُ فِيهِ : زَيْدٌ نَعَمُ الرَّجُلُ ، إِلَّا أَنَّهُ مَقْدُمٌ^(٢) عَلَيْهِ كَوْلِهِمْ :
مَرَرَتْ بِهِ الْمَسْكِنَةُ ; وَالشَّدِيرُ فِيهِ : الْمَسْكِنَةُ مَرَرَتْ بِهِ .

فَلَمْ قَيْلَ : فَأَيْنَ الْعَائِدُ هُنَا مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ؟ قَيْلَ : لَأَنَّ الرَّجُلَ لَمْ
كَانَ شَائِعًا فِي الْجِنْسِ ، كَانَ زَيْدٌ دَاخِلًا تَحْتَهُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْعَائِدِ الَّذِي يَعُودُ إِلَيْهِ
مِنْهُ ; فَصَارَ هَذَا كَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) : [الْفَوْلِ]
[الْفَوْلِ]

فَأَمَّا الْقَتَالُ لِاقْتَالٍ لَدِيْكُمْ وَلَكُنْ سِيرًا فِي جَرَاضِ الْمَوَابِ^(٤)
فَلَأَنَّ الْقَتَالَ مُبْتَدَأٌ ، وَقُولُهُ : لَا قَتَالَ لَدِيْكُمْ خَبْرُهُ ، وَلَيْسُ فِيهِ عَائِدٌ ، لَأَنَّ
قُولُهُ : لَا قَتَالَ لَدِيْكُمْ ، نَفِي عَامٌ ; لَأَنَّ «لَا» تَنْفِي الْجِنْسَ ، فَاشْتَمِلَ عَلَى جَمِيعِ
الْقَتَالِ ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْعَائِدِ / إِلَيْهِ^(٥) ، وَكَذَلِكَ قُولُهُ الشَّاعِرِ^(٦) : [الْفَوْلِ]
فَأَمَّا الصُّدُورُ ، لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكُنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا^(٧)

(١) فِيهِ (س) فِي ذَلِكَ . (٢) فِيهِ (س) قَدْمَ .

(٣) هُوَ الْحَارِثُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ الْعَاصِ الْمَخْزُومِيُّ ، وَدَدَ عَلَى مَدِ الْمَلِكِ بْنِ مُوَانَ بِالشَّامِ ،
فَرْلَاهُ إِمَارَةً مَكَّةَ ، وَتَرَفَّيَ فِيهَا سَنَةُ ٨٠ هـ .

(٤) الْمَفَرَدَاتُ الْفَرِيقِيَّةُ : سِيرًا فِي جَرَاضِ الْمَوَابِ : سِيرًا مَعَ رُكَابِ الْإِيلِ الَّذِينَ لَا يَقَاتِلُونَ .
مَوْطِنُ الشَّاهِدِ : (الْقَتَالُ ، لَا قَتَالَ لَدِيْكُمْ) .

وَجَهُ الْاسْتِهْدَادُ : عُودَةُ الْخَبَرِ (لَا قَتَالَ لَدِيْكُمْ) عَلَى الْمُبْتَدَأِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَائِدٌ
لَأَنَّهُ مَقْتَرٌ بِلَا الثَّانِيَةِ لِلْجِنْسِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْمُنْتَهَى .

(٥) سَقْطَتْ مِنْ (س) .

(٦) نَسْبَةُ الْبَغْدَادِيِّ فِي «جَزِيَّةِ الْأَدْبِ» إِلَى رَجُلٍ مِنْ ضَبَابِ ، وَلَمْ يَنْسَبْ غَيْرُهُ مِنَ الْمُحَمَّدَةِ
الَّذِينَ اسْتَشَهَدُوا بِهِ .

(٧) الْمَفَرَدَاتُ الْفَرِيقِيَّةُ : الْتَّهْرُ الصُّفَيْرُ ، وَبِهِ شُتُّ الرَّجُلُ ; وَجَعْفَرُ : أَبُو قَبِيلَةِ مِنَ
هَامِرٍ ، وَهُمُ الْجَعَالِرَةُ . الْصَّرِيرُ : أَشْدُ الصَّبَيَاحِ . وَرُوْيِ الْبَيْتُ : صَرِيرُهَا بَدْلٌ صَرِيرُهَا
وَالْصَّرِيرُ : الْمَرِيشُ الْمَهْزُولُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ خَالِطَهُ فُسُرُ ، فَهُوَ صَرِيرٌ ، وَمَصْرُورٌ . راجِع
«الْسَّانُ الْعَرَبُ» مَادَةُ (صَرِير) ٤/٤٤٥ .

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ : (الصُّدُورُ ، لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ) .
وَجَهُ الْاسْتِهْدَادُ : اقْتَرَانُ الْجَملَةِ بِـ (لَا) الثَّانِيَةِ لِلْجِنْسِ الَّتِي أَفَادَتِ الْعُوْمَمُ ، فَأَعْنَى ذَلِكَ مِنْ
الْصَّسِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجَملَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ (الصُّدُورُ) ، وَهُوَ كَثِيرٌ شَائِعٌ .

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ شَاهِدٌ آخَرٌ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ فِي جَوابِ (أَمَّا) لِلْفَضْرُورَةِ الشَّعْرَةِ .

والوجه الثاني: أن يكون زيد مرفوعاً، لأنَّه خبر مبتدأ محلّوف، كأنَّه لما
قيل: نعم الرجل، قيل: مَنْ هذا المدحُون؟ قيل: زيدٌ؛ أي: هو زيد، وحذف
المبتدأ كثير في كلامهم، فاعرفه تُصبِّ، إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع عشر

باب حبذا

[الأصل في حبذا]

إن قال قائل: ما الأصل في «حبذا»؟ قيل: الأصل في «حبذا»: حبّذ ذا؛ إلا أنه لما اجتمع حرفان متخرّكان من جنس واحد، استثقلوا اجتماعهما متخرّكين، فعذفوا حرقة العرف الأول، وأدغموا في الثاني؛ فصار: حبـ، ورثـبوـ مع ذـ، فصار بمنزلة كلمة واحدة؛ ومعناها المدح، وتقريب المدوح من القلب.

فإن قيل: فلِمْ قلت إنَّ الأصل: حبـ؛ على فعل، دون فعل وفعل^(١)؟ قيل: لوجهين؛ أحدهما: أنَّ اسم الفاعل منه حبيب، على وزن: فعـل؛ وفـيل أكثر ما يجيء في ما فعله: فعل؛ نحو: شـرف فهو شـريف، وظـرف فهو ظـريف، ولطفـ فهو لطيف، وما أشبه ذلك. والوجه الثاني: أنه قد حـكـي عن بعض العرب: الله نـقلـ الضـئـةـ من الـباءـ إلى الـحـاءـ؛ كما قال الشـاعـرـ^(٢): [الطـوـيلـ]

فـقـلـتـ اـقـتـلـوـهـاـ عـنـكـمـ بـمـزـاجـهـاـ وـحـبـ بـهـاـ مـفـتـولـهـ حـينـ تـقـتـلـ^(٣)

فدلـ على أنَّ أصلـهـ: فعلـ.

فإن قيل: فلِمْ جـعلـوهـماـ بـمـنـزـلـةـ كـلـمـةـ وـاحـدـةـ؟ قـيلـ: إـنـمـاـ جـعلـوهـماـ بـمـنـزـلـةـ كـلـمـةـ وـاحـدـةـ طـلـباـ لـلـتـخـفـيفـ عـلـىـ مـاـ جـرـتـ بـهـ عـادـتـهـمـ فـيـ كـلـامـهـ.

(١) في (س) حـبـ على وزن فعلـ وفـيلـ.

(٢) هو الأخطلـ: غـيـاثـ بـنـ غـرـثـ؛ أحدـ شـهـرـ ثـلـاثـةـ شـعـرـاءـ فـيـ الـعـصـرـ الـأـمـوـيـ معـ جـرـيرـ وـالـفـرزـدقـ؛ لـهـ دـبـيـانـ شـعـرـ مـطـبـرـ. مـاتـ سـنـ ٩٠ـ هـ. الشـعـرـ وـالـشـعـرـ ٤٨٣/١ـ.

(٣) المفردات الغـريبـةـ: اـقـتـلـهـاـ؛ الفـسـيرـ هـائـلـ إـلـىـ الـخـمـرـ؛ وـقـتـلـهـاـ؛ أيـ مـزـجـهـاـ بـالـمـاءـ. موطنـ الشـاهـدـ: (حبـ)، وجهـ الاـسـتـهـادـ: فـتـمـ الـحـاءـ فـيـ (حبـ)؛ وـذـكـرـ الشـاهـدـ لـلـفـيـاسـ عليهـ. وـفيـ الـبـيـتـ شـاهـدـ آخـرـ، وـهـوـ مـجـيـهـ فـاعـلـ (حبـ) أوـ (حبـ)، غـيـرـ (ذـاـ)؛ وـلـكـنـ يـشـرـطـ إـذـاـ كانـ (سـاعـلـ (ذـاـ)) فـتـحـ الـحـاءـ فـيـ (حبـ).

فإن قيل: فلِمَ رَكِبَهُ مَعَ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ دُونَ الْمَوْئِثِ وَالْمَثَنِيِّ وَالْمَجْمُرِ؟
قيل: لأن المفرد المذكور هو الأصل، والثانية والثنية والجمع كُلُّها فرع عليه، وهي أُنْقَلَتْ مِنْهُ، فلِمَا أَرَادُوا التُّرْكِيبَ؛ كَانَ تَرْكِيبَهُ مَعَ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْأَخْفَ، أَوْلَى مِنْ تَرْكِيبِهِ مَعَ الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ الْأَنْقَلَ.

[جَبْدًا فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ بِلِفْظٍ وَاحِدٍ]

فإن قيل: فلِمَ كَانَتْ «جَبْدًا» فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى لِفْظٍ وَاحِدٍ؟
قيل: إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ؛ نَحْرُ جَبْدًا الرَّيْدَانَ، وَجَبْدًا الرَّيْدُونَ، وَجَبْدًا هَنَدَ لِأَنَّهَا جَرَتْ فِي كَلَامِهِمْ مُجْرِيُ الْمُمْثَلِ، وَالْمُمْثَلُ لَا تَغْيِيرُ، بَلْ تَلْزِمُ سَنَةً وَاحِدَةً، وَطَرِيقَةً وَاحِدَةً.

[فإن قيل: فما الغالب على «جَبْدًا» الاسمية أو الفعلية؟
قيل: اختلاف الشُّعُورِيُّونَ فِي ذَلِكَ؛ فَذَهَبُ أَكْثَرُهُمْ إِلَى أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا الاسمية، وَذَلِكَ لِأَنَّ الاسم أَقْوَى مِنَ الْفَعْلِ، فَلِمَا رَكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ، كَانَ التَّشْبِيبُ لِأَقْوَى الْذِي هُوَ الاسم دُونَ الْأَضْعَفِ الَّذِي هُوَ الْفَعْلُ؛ وَفَهُبَ يَعْصُمُ إِلَى أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا الفَعْلِية / وَذَلِكَ /^(۱) لِأَنَّ الْجَزْءَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا فَعْلٌ، فَغَلَبَ عَلَيْهَا الفَعْلِية؛ لِأَنَّ الْقُوَّةَ لِلْجَزْءِ الْأَوَّلِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا لَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا اسْمِيَّةً وَلَا فَعْلِيَّةً، بَلْ هِيَ جَمْلَةٌ مُرْكَبَةٌ مِنْ فَعْلٍ ماضٍ، وَاسْمٍ هُوَ فَاعِلٌ، فَلَا يَغْلِبُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.]

[بَمْ يَرْتَفِعُ الْاسْمُ الْمُعْرَفَةُ بَعْدَ جَبْدًا؟]

فإن قيل: فلِمَاذا^(۲) يَرْتَفِعُ الْمُعْرَفَةُ بَعْدَهُ؛ نَحْرُ: «جَبْدًا زَيْدًا»؟
قال: لِخَمْسَةَ أَوْجَهٍ:

الوجه الأول: أَنْ يَجْعَلْ حَبْدًا مُبْتَدَأً، وَزَيْدٌ خَبْرٌ.

والوجه الثاني: أَنْ يَجْعَلْ: ذَا مَرْفُوعًا بِـ«حَبْدٌ» ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ، وَتَجْعَلْ زَيْدًا بَدْلًا مِنْهُ.

والوجه الثالث: أَنْ تَجْعَلْ زَيْدًا خَبْرًا مُبْتَداً مَحْذُوفًا، كَأَنَّهُ لَنَا قيل: مَنْ هُوَ؟
قال: زَيْدٌ؛ أَيْ: هُوَ زَيْدٌ.

والوجه الرابع: أَنْ تَجْعَلْ زَيْدًا مُبْتَداً، وَجَبْدًا خَبْرًا.

(۲) فِي (ط) فِيمَاذَا.

(۱) سَطَعَتْ مِنْ (س).

والوجه الخامس: أن تجعل: ذا زائدة، فيرتفع زيد بـ «حب» لأنّه فاعل؛
وهو أضعف الأوجه^(١).

فإن قيل: فعلى ماذا تنتصب التكراة بعده؟ قيل: / إنما/ ^(٢) تنتصب التكراة
بعده على التمييز، لا ترى ألاك إذا قلت: حبذا زيد رجلاً، وحبذا عمرو
راكباً يحسن فيه تقدير «من» كأنك قلت: من رجل، ومن راكب؛ كما قال
الشاعر^(٣): [البسيط]

يا حبذا جبلُ الرِّيَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحْبُذَا سَاكِنُ الرِّيَانِ مِنْ كَانَ
فذهب بعض الّغورين إلى الله إن كان الاسم غير مشتق؛ نحو: حبذا زيد
رجلاً؛ كان منصوباً على التمييز، وإن كان مشتقاً؛ نحو: حبذا عمرو راكباً؛ كان
منصوباً على الحال؛ فاعرفه تنصيب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) الوجوه: والأفضل ما أثبنا من (س).

(٢) سقطت من (س).

(٣) الشاعر: جرير، وقد سبقت ترجمته.

موطن الشاهد: (من جبل).

وجه الاستشهاد: التصریح بـ «من» قبل جبل؛ وهذا ما يرجح انتساب الاسم التكراة بعد حبذا على التمييز.

الباب الخامس عشر

باب التَّعْجُب

[علة زيادة ما في التَّعْجُب]

إن قال قائل: لمزيدت «ما» في التَّعْجُب؛ نحو: «ما أحسن زيداً» دون غيرها؟ قيل: لأن «ما» في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مُهِمَاً، كان أعظم في النفس^(١)؛ لاحتماله أموراً كثيرة؛ فلهذا كانت زيادةها في التَّعْجُب أولى من غيرها. فإن قيل: فما معناها؟ قيل: اختلف التَّحْوِيُون في ذلك؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء، «وأحسن» خبره؛ تقديره: شيء أحسن زيداً؛ وذهب بعض التَّحْوِيُون من البصريين إلى أنها بمعنى الذي، وهو موضع رفع بالابتداء، و«أحسن» صله، وخبره ممحوف؛ وتقديره: الذي أحسن زيداً شيئاً؛ وما ذهب إليه سيبويه والأكثر من أولى؛ لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه، لا يفتقر إلى تقدير شيء، وعلى القول الآخر، يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه، مستغنباً عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير.

[خلافهم في فعلية حبذا]

فإن قيل: هل: «أحسن» فعل أو اسم؟ قيل: اختلف التَّحْوِيُون في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

[استدلالات البصريين على فعلية حبذا]

/الوجه/ ^(٢) الأول: إنهم قالوا: الدليل على الله فعل، الله إذا وصل بباء الضمير، فإن نون الرقاية تصحبه؛ نحو: «ما أحسنتني» وما أشبه ذلك، وهذه النون إنما تصحب /باء/ ^(٣) الضمير في الفعل خاصة؛ لتنiego من الكسر، إلا ترى أنك تقول: أكرمني، وأعطياني، وما أشبه ذلك؟ ولو قلت في نحر /غلامي

(١) في (س) في الترس. (٢) سقطت من (ط). (٣) سقطت من (ط).

وصاحبي^(١): غلامني، وصاحبني، لم يجز، فلما دخلت هذه الثُّون عليه، دلأ على الله فعل.

والوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل على أنه فعل، الله ينصب المعرف والنكرات، و «أفعل» إذا كان اسمًا، إنما ينصب النكرات خاصةً على التمييز نحو: هذا أكبر منك ستًا، وأكثر منك علمًا، وما أشبه ذلك، فلما نصب - ههنا - المعرف، دل على الله فعل ماض.

والوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على الله فعل ماض، الله مفتوح الآخر؛ فلو لم يكن فعلًا، لما كان لبنيه على الفتح وجه، إذ لو كان اسمًا لكان يجب أن يكون مرفوعاً لوقوعه خبرًا لـ «ما» قبله بالإجماع، فلما وجب أن يكون مفتوحاً، دل على الله فعل ماض.

[استدلالات الكوفيين على اسمية حِدَا]

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنهم قالوا: الدليل على الله اسم الله لا يتصرف، ولو كان فعلًا، لوجب^(٢) أن يكون متصرفاً لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف، ذل على الله ليس بفعل؛ فوجب أن يلحق الأسماء.

والوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل على الله اسم أنه يدخله التصغير؛ والتصغير من خصائص الأسماء؛ قال الشاعر^(٣):

ياماً أُمْبَلَعَ فِرْزَلَانَ شَدَنَ لَنَا مِنْ هُؤُلَيَا يَكُنُ الضَّالِّ وَالشَّرِّ^(٤)

والوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على الله يصح نحو: ما

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (س) لكان يجب، وكلامها صحيح.

(٣) ثُبَّ الْبَيْتُ إِلَى عَدْدِ مِنَ الشُّعَرَاءِ مِنْهُمُ الْمُجَنَّوْنُ وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٣٠ وَالْمَرْجِنِيُّ، وَذُو الرَّامَةُ، وَالْحَسَنِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

(٤) المفردات الفريدة شَدَنْ: يقال شَدَنْ الطَّبِي: إذا قرني، وطلع قرناء، واستثنى عن أنه. هُولَيَا يَكُنْ: تصغير هُولَاءِ. الضَّالِّ: شجر التدر البزي. الشَّرِّ: شجر الطُّلْح. راجع القاموس: مادة (سر) ص ٣٦٩.

موطن الشاهد: (أُمْبَلَعَ). وجه الاستشهاد: تصغير فعل الشُّعُبُ، واستدل به الكوفيون على أنه اسم لأن التصغير من خصائص الأسماء؛ والضواب ما ذهب إليه البصريون. - وفي البيت شاهد آخر على تصغير اسم الإشارة «أَوْلَادَ» مع اقتراه بالهاء.

أقومة، وما أبعدا، كما يصح الاسم في نحو: هذا أقوم منك، وأبشع منك، ولو أنه فعل؛ لوجب أن يعتل كالفعل؛ نحو: أقام وأباع في قولهم: «أباع الشيء»، إذا عرضه للبيع، فلما لم يعتل، وصح كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير، دل على أنه اسم.

[رجحان مذهب البصريين]

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأنا ما استدل به الكوفيون ففاسد؛ أنا قولهم: إنه لا يتصرف، فلا حجّة فيه، ولا أنا أجمعنا على أن: عسى وليس فعلان، ومع هذا لا يتصرفان وكذلك - ه هنا - وإنما لم يتصرف فعل الشعّب لوجهين: أحدهما: إنهم لما لم يصوغوا للشّعّب حرفاً يدل عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوا، والله يضمن معنٍ ليس في أصله، والوجه الثاني: إنما لم يتصرف؛ لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، والشّعّب إنما يكون مما هو موجود في الحال، أو كان فيما مضى، ولا يكون الشّعّب مما لم يقع، فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال، كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع الشّعّب منه.

[الرّد على قولهم: يدخله التّصغير]

وأما قولهم: إنه يدخله التّصغير، وهو من خصائص الأسماء؛ فلنا: الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن التّصغير - ه هنا - لفظي؛ والمراد به: تصغير المصدر، لا تصغير الفعل؛ لأن هذا الفعل مبني من التّصريف، والفعل متى منع من التّصريف، لا يوكل بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر، صيّروه بتصغير فعله؛ لأنّه يقوم مقامه، ويدل عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر، لا للفعل.

والوجه الثاني: أن التّصغير إنما حُسِنَ في فعل الشّعّب؛ لأنّه لما لزم طريقة واحدة، أشبه الأسماء، فدخله بعض أحكامها، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه، لا يخرج بذلك عن أصله، كما أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، فلم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، والفعل محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج عن كونه فعلًا؛ فكذلك ه هنا.

والوجه الثالث: أنه إنما دخله التّصغير حملًا على باب أ فعل الذي

للتفضيل والمبالغة؛ لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: «ما أحسن زيداً»، إلا لم يبلغ غاية الحسن كما لا تقول: «زيد أحسن القوم»، إلا من كان أفضليهم في الحسن؟ فلهذه المشابهة بينهما، جاز التصغير في قوله: «يا أميبلغ غزلاناً» كما تقول: غزلانك أميبلغ الغزلان، وما أشبه ذلك، والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما، أنهم حملوا: «أفعل منك»، وهو أفعل القوم على قولهم: «ما أفعله»، فجاز فيما ما جاز فيه، وامتنع فيما ما امتنع فيه، فلم يقولوا: «هذا أهور منك»، ولا: «أعور القوم» لأنهم لم يقولوا: «ما أهوره»، وقالوا: هو أقبع عوراً منك، وأقبع القوم عوراً، كما قالوا: «ما أقبع عوره» وكذلك لم يقولوا «هو أحسن منك حسناً» فيؤكدا، كما لم يقولوا: «ما أحسن زيداً حسناً» فلما كانت بينهما هذه المشابهة، دخله التصغير حملأ على: «أفعل» الذي للتفضيل والمبالغة.

وأما قولهم: إنه يصح كما يصح الاسم، فلنا: التصحح حصل من حيث حصل التصغير، وذلك لحمله على باب: «أفعل» الذي للمفاصلة، ولأنه أشبه الأسماء؛ لأنّه لزم طريقة واحدة، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين، وجّب أن يصح كما يصح الاسم؛ وشبهه الاسم من هذين الوجهين، لا يخرجه / ذلك /^(١) عن كونه فعلًا، كما أنّ ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين، ولم يخرجه / ذلك /^(٢) عن كونه اسمًا، فكذلك - ه هنا - هذا الفعل، وإن أشبه الاسم من وجهين، لا يخرجه عن كونه فعلًا، على أن تصحّحه غير مستنكر، فإنّ كثيراً من الأفعال المتصرفة جاءت مصححة؛ فقل لهم: «أغبت^(٣) المرأة، واستنوق^(٤) الجمل، واستبيست الشاة^(٥)، واستحوذ عليهم^(٦)» قال الله تعالى: «أَسْتَحْوِدُ عَيْهِمُ الْئَيْطَانُ»^(٧) وهذا كثير^(٨) في كلامهم، والذي يدل على أن تصحّحه لا يدل على كونه اسمًا أن «أفعل به» جاء في التعجب مصححًا مع كونه فعلًا، نحو: أقوم به، وابع به، فكما أن التصحح في: أفعل به، لا يخرجه عن كونه فعلًا، فكذلك التصحح^(٩) في اما

(١) سقطت من (س).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) أغبت المرأة: إذا حملت وهي ترضع طفلها؛ ومثلها: استغبت.

(٤) استنوق الجمل: إذا ذُلّ، وصار كالثاقبة في ذلها.

(٥) استبيست الشاة: إذا صارت كالثقب في عنادها.

(٦) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ١٩، مد) ومن استحوذ عليهم: غلب عليهم وسيطر.

(٧) في (ط) أكثر، وما أثبتاه من (س) وهو الأفضل.

(٨) في (ط) التصحح.

أعمله» لا يخرجه عن كونه فعلاً، وقد ذكرنا هذه المسألة مستوفاة في المسائل الخلافية^(١).

[فعل التمجّب منقول من الفعل الثلاثي وعنة ذلك]

فإن قيل: فلِمْ كان فعل التمجّب منقولاً من الثلاثي دون غيره؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن الأفعال على ضربين؛ ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ لأنك تنقله من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخامس؛ لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل؛ لأن الخامس ليس بأصل.

والوجه الثاني: أن الثلاثي أخفٌ من غيره، فلِمَّا كان أخفٌ من غيره، احتمل زيادة المهمزة، وأثنا ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم يتحمل الزيادة.

[لمْ كانت المهمزة أولى بالزيادة]

فإن قيل: فلِمْ كانت المهمزة أولى بالزيادة؟ قيل: لأن الأصل في الزيادة حروف المد واللين؛ وهي: الراء، والياء، والآلف، فأقاموا المهمزة مقام الآلف، لأنها قريبة من الآلف، وإنما أقاموها مقام الآلف، لأن الآلف لا يتضمن الابتداء بها؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال، فكان تقدير زيادة الآلف - ههنا - أولى؛ لأنها أخفٌ حروف العلة، وقد كثُرت زيادتها في هذا التحرر؛ نحو: أبيض، وأسود، وما أشبه ذلك.

[انتصاب الاسم بفعل التمجّب وعنة ذلك]

فإن قيل: فبماذا ينتصب الاسم في قوله: «ما أحسن زيداً»؟ قيل: ينتصب لأنّه مفعول أحسن؛ لأن «أحسن» لذا ثقل بالهمزة، صار متعدياً، بعد أن كان لازماً، فتعدى إلى زيد، فصار زيد منصوباً بوقوع الفعل عليه.

[عدم اشتراق فعل التمجّب من الألوان والخلق وعنة ذلك]

فإن قيل: فلِمْ لا يشترق فعل التمجّب من الألوان والخلق؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يُبيّن منه فعل التمجّب.

(١) راجع هذه المسألة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصرىين والkovfien» .٨١ - ٩٥

والوجه الثاني: أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص، لا تكاد تتغير، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها، كاليد والرجل وما أشبه ذلك، فكما لا يجوز أن يقال: ما أيداه، ولا ما أرجله من اليد والرجل، فكذلك لا يجوز أن يقال: ما أحمره و/لا ما/^(١) أسوده؛ فإن كان المراد بقوله: ما أيداه من اليد بمعنى الثعنة، وما أرجله من الرجل^(٢) جاز، وكذلك إن كان المراد بقوله: ما أحمره من صفة البلادة، لا من الحمرة، وما أسوده، من السودة، لا من السواد جاز^(٣)، وإنما جاز في هذه الأشياء لأنها ليست بالوان ولا خلق.

[عمل استعمال لفظ الأمر في التعبّب]

فإن قيل: فلم استعملوا لفظ الأمر في التعبّب نحو «أحسّن بزيد» وما أشبه؟ قيل: إنما فعلوا ذلك لضرب من العبرة في المدح.

[الدليل على أن «أفْعِل» ليس بفعل أمر]

فإن قيل: فما الدليل على أنه ليس بفعل أمر؟ قيل: الدليل على ذلك أنه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال^(٤)، تقول: «يا رجل أحسن بزيد»، ويما رجلان أحسن بزيد، ويما رجال أحسن بزيد، ويما هناد أحسن بزيد، ويما هنادان أحسن بزيد، ويما هنادات أحسن بزيد؛ فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤثر على صيغة واحدة؛ لأنّه لا ضمير فيه، ولو كان أمراً، لكن ينبغي أن يختلف في الشيئ فتقول: «أحسنا بزيداً» وفي جمع المؤثر: «أحسنا» وفي إفراد المؤثر: «أحسني» وفي جمع المؤثر: «أحسنُ» فنأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤثر، فلما كان على صيغة واحدة؛ دل على أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الغير.

(١) سقطت من (ط).

(٢) الرجلة: الفزة على المشيء. القاموس: مادة (رجل) ص ٩٠٣.

(٣) في (س) كان جائزأ.

(٤) التزم إفراده؛ لأنّه كلام جرى مجرى المثل، وصار معنى «أفعِل به» كمعنى «ما أعلم به» وهو يفيد محض التعبّب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى، ويجمع، وبؤثر باعتبار تتبّع المخاطب، وجملته، وثانيته. أسرار العربية، ص ١٢٢ / حـ٤ نقلأً من «الموفي في التحو الكروني» ص ١٣١.

فَإِنْ قَبِيلَ: فَمَا مَوْضِعُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قُولِهِمْ: «أَحْسَنْ بِزِيدٍ»؟ قَبِيلَ: مَوْضِعُ الرُّفْعِ؛ لَأَنَّهُ فَاعِلٌ «أَحْسَنْ»، لَأَنَّهُ كَانَ فَعْلًا، وَالْفَعْلُ لَا يَبْدُلُهُ مِنْ فَاعِلٍ، جَعْلُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ؛ لَأَنَّهُ فَاعِلٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَكُنْ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكُنْ بِاللَّهِ تَعَبِّرًا»^(١) أَيْ: وَكَفَى اللَّهُ وَلِيًّا، وَكَفَى اللَّهُ تَعَبِّرًا / وَالْبَاءُ زَانَةً/^(٢)، فَكَذَلِكَ - هُنَّا - الْبَاءُ زَانَةً؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي: «أَحْسَنْ بِزِيدٍ: أَحْسَنْ زِيدً» أَيْ: صَارَ ذَاهِنًا، ثُمَّ تَقَلَّلَ إِلَى لَفْظِ الْأَمْرِ، وَزَيَّدَتِ الْبَاءُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَبِيلَ: فَلِمَ زَيَّدَ الْبَاءُ / عَلَيْهِ/^(٣)؟ قَبِيلَ: لِوَجْهِيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ لَفْظُ فَعْلِ التَّشَجُّبِ لَفْظًا لِلْأَمْرِ، فَزَادُوا الْبَاءَ فَرْقًا بَيْنَ لَفْظِ الْأَمْرِ الَّذِي لَلَّتَشَجَّبَ، وَبَيْنَ لَفْظِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يَرَادُ بِهِ التَّشَجُّبَ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ مَعْنَى الْكَلَامِ «يَا حَسْنَ اثْبِتْ بِزِيدٍ» أَدْخَلُوا الْبَاءَ؛ لَأَنَّ «اثْبِتْ» يَتَعَدَّدُ بِعْرَفِ الْجُزْءِ؛ فَلَذِلِكَ، أَدْخَلُوا الْبَاءَ. وَقَدْ ذَهَبَ بِعْضُ الشَّحْرُونَ إِلَى أَنَّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ الْمُصْبِبِ؛ لَأَنَّهُ يُقْدَرُ فِي الْفَعْلِ ضَمِيرًا هُوَ^(٤) الْفَاعِلُ، كَمَا يُقْدَرُ فِي: «مَا أَحْسَنَ زِيدًا» وَإِذَا ثَلَرَ - هُنَّا - فِي الْفَعْلِ ضَمِيرًا، هُوَ الْفَاعِلُ، وَقَعَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، فَكَانَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشَّحْرُونَ هُوَ الْأُولُ، وَكَانَ الْأُولُ هُوَ الْأُولِي^(٥)؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ مُسْتَقْلًا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ، كَانَ أُولِيَّ بِهَا يَفْتَرُ إِلَى إِضْمَارٍ، ثُمَّ خَنَّلُ: «أَحْسَنْ بِزِيدٍ» عَلَى: «مَا أَحْسَنَ زِيدًا» فِي تَقْدِيرِ الْإِضْمَارِ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لَأَنَّ «أَحْسَنَ» إِنَّمَا أَضْمِيرُهُ فِي لَتَقْدِيرِ «مَا» عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ «مَا» مُبْنِدًا، وَ«أَحْسَنَ» خَبْرٌ، وَلَا يَبْدُلُهُ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْنِدِ، بِخَلْفِ: «أَحْسَنْ بِزِيدٍ» فَإِنَّهُ لَمْ يَتَقْدِمْ مَا يَوْجِبُ تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ، فَبَيْانُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا؛ فَاعْرَفْهُ ثَمِيبُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) س: ٤ (الثَّسَاءُ، ن: ٤٥، م: ٦).

(٢) سقطتْ مِنْ (س).

(٤) لِي (س) وَهُوَ.

(٥) فِي (س) الْأُولُ الْأَوْلِ.

(٣) سقطتْ مِنْ (س).

الباب السادس عشر

باب عسى

[عسى فعل جامد من أفعال المقاربة]

إن قال قائل: ما «عسى» من الكلام^(١)؟ قيل: فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف، وقد حكى^(٢) عن ابن الترماج^(٣) أنه حرف، وهو قول شاذ لا يُعرّج عليه، وال الصحيح أنّه فعل، والدليل على ذلك، أنه يتصل به ناه^(٤) الشمير، وألفه، وواووه، نحو: «عسيت، وعسيا، وعسوا»؛ قال الله تعالى: «فَهَلْ عَيْتَنِي إِنْ تَوَلَّنِي»^(٥) فلنـا دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل؛ نحو: قمت، وقاما، وقاموا، وقمنـ، دلـ على أنه فعل، وكذلك - أيضاً - تلحـة ناه التأيـث السـاكتـ التي تختصـ بالفعل؛ نحو: عـتـ المرأةـ كما تقول: قـامتـ وقـعدـتـ؛ فـدلـ على أنه فعل.

[علـة عدم تصرـف عـسى]

فـإنـ قـيلـ: فـلـمـ لا يتصرـفـ؟ قـيلـ: لـأنـ أـشـبهـ الـعـرـفـ، لـأنـ لـمـاـ كـانـ فـيـ مـعـنىـ الـطـمعـ أـشـبهـ لـعـلـ، وـلـعـلـ حـرـفـ لا يتصرـفـ، فـكـذـلـكـ ماـ أـشـبهـ.

[عمل عـسى]

فـإـنـ قـيلـ: فـمـاـذـاـ تـعـملـ^(٦) عـسىـ؟ قـيلـ: تـرـفـ الـاسـمـ، وـتـنـصـبـ الـغـيـرـ مـثـلـ كـانـ، إـلـأـ أـنـ خـبـرـهاـ لـاـ يـكـونـ إـلـأـ مـعـ الـفـعـلـ الـمـسـتـقـلـ؛ نحو: عـسىـ زـيدـ أـنـ يـقـومـ.

(١) في (س) الكلم.

(٢) في (س) يُعـكـنـ.

(٣) ابن الترماج: أبو بكر، محمدـ بنـ الترمـاجـ، أخذـ التـحـرـ عنـ العـبـرـ، وـخـلـفـ فيـ إـمـاـةـ الـثـحـورـ، وـأـخـذـ عـنـ الرـجـاحـيـ، وـالـسـيرـافـيـ، وـالـفـارـسـيـ، وـغـيـرـهـ. مـاتـ سـنةـ ٣١٦ـ هـ. إـنـيـاهـ الرـوـاـةـ ١٥٤ـ /ـ ٤ـ.

(٤) سـ: ٤٧ـ (مـحـمـدـ، نـ: ٢٢ـ، مـدـ).

(٥) في (ط) تـفـعـلـ.

[عِلْمَة إِدْخَالُ أَنْ فِي خَبْرِ عَسْنِي]

فإن قيل فلئن أدخلت في خبره أَنْ؟ قيل: لأنَّ «عَسْنِي» وضعت لمقارنة الاستقبال، و «أَنْ» إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلئن كانت «عَسْنِي» موضوعة لمقارنة الاستقبال، و «أَنْ» تخلص الفعل للاستقبال؛ ألمزوا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال «أَنْ» التي هي علم الاستقبال.

[دليل انتساب أن وصلتها في خبر عَسْنِي]

فإن قيل: فما^(١) الدليل على أنَّ موضع «أَنْ» وصلتها التنصيب؟ قيل: لأنَّ معنى «عَسْنِي زيد أَنْ يَقُومُ»: قارب زيد القيام والذى يدلُّ على ذلك قوله: «عَسْنِي الغَوَّيْرِ أَبُوسَأْ»^(٢)، وكان القياس أن يقال: عَسْنِي الغَوَّيْرِ أَنْ يَبَاسْ» إِلَّا أَنَّهُم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: «عَسْنِي الغَوَّيْرِ أَبُوسَأْ» فنصبوا بعْسَ؛ لأنَّهم أجروها مجرى قارب، فكانه قيل: «قارب الغَوَّيْرِ أَبُوسَأْ»؛ وهو جمع بَاسْ، أو بُوسْ.

[عِلْمَة حَذْفُ أَنْ فِي خَبْرِ عَسْنِي أَحْيَانًا]

فإن قيل فلئن حذفوا «أَنْ» / من خبره^(٣) في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض أشعارهم لأجل الاختصار تشبيهاً لها بـ «كَادَ»، فإنَّ كاد من أفعال المقاربة، كما أَنْ عَسْنِي من أفعال المقاربة؛ وللهذا^(٤) الشبه بينهما، جاز أن يُحمل عليها في حذف «أَنْ» من خبرها / في^(٥) نحو قوله^(٦): [الوالـر]

عَسْنِي الْهَمُ الَّذِي أَسْبَيْتَ فِيهِ يَكُونُ زَرَاءَ فَرَزَقْ قَرِيبٌ

(١) في (س) وما.

(٢) يُنسب هذا المثل إلى الزباء، ويقال: إنها قالت حين علمت أَنْ تصيرأً بات مع رجاله في غار صغير في طريق عودته من العزف؛ فانهار عليهم، أو أثأهم أحداً لهم، فقتلواهم فيه، فصار مثلاً لكل شئ يُخاف أَنْ يأتي منه شرّ؛ وقيل غير ذلك. والغَوَّيْر: تصغير الفار. راجع مجمع الأمثال (ط مصر، ١٣٥٢ هـ)، ٤٧٧ / ١، واللسان: مادة (عَسْنِي).

(٣) في (ط) في خبرها.

(٤) في (س) قوله.

(٥) سقطت من (س).

(٦) القائل: هو الشاعر مُذَہَّبَةُ بْنُ خَشْرَمَ، كان راوية للخطابة، وكان جميل بن معمر العذري راوية له. مات نحو سنة ٥٠ هـ. الشعر والشعراء ٦٩١ / ٢، والأغانى ١٦٩ / ٢١. موطن الشاهد: (يكون وراءه).

وجه الاستشهاد: حذف «أَنْ» في خبر «عَسْنِي» للضرورة الشعرية؛ لأنَّ الأصل: عَسْنِي الكرب... أَنْ يكون.

وكما أنّ عسى ثُبَّةً بـ «كاد» في حذف «أنّ» معها، فكذلك كاد ثُبَّةً بـ «عسى» في إثباتها معها، قال الشاعر^(١): [الزجز]

[رَبِيعَ عَفَّاهُ الدُّفَرُ طَوْرَا ظَاهِخَنْ] ثُدَّ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلْيَنْ أَنْ يَنْصَحَا^(٢)
فأثبتت (أنّ) مع كاد، وإن كان الاختيار حذفها، حملًا على عسى؛ فدلل على وجود المشابهة بينهما.

جِلْهَةُ حَذْفِ أَنْ مِنْ خَبْرِ كَادَ

فإن قيل: ولِمَ كَانَ الاختِيَارُ مَعَ كَادَ حَذْفُ «أَنْ» وَهِيَ كَعْسٌ فِي المقارنةِ؟
قيل: هَمَّا وَإِنْ اشْتَرَكَ فِي الدِّلَالَةِ عَلَى المقارنةِ إِلَّا أَنْ كَادَ أَبْلَغَ فِي تَقْرِيبِ الشَّيْءِ
مِنَ الْحَالِ، وَعَسِّيَ أَذْهَبَ فِي الْاسْتِبَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ: «كَادَ زَيْدٌ بِذَهَبِ
بَعْدِ عَامٍ» لَمْ يَجِزْ؛ لَأَنَّ «كَادَ» تَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ شَدِيدُ الْقَرْبِ مِنَ الْحَالِ،
وَلَوْ قَلْتَ: عَسِّيَ اللَّهُ أَنْ يَدْخُلَنِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ؛ لَكَانَ جَانِزًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَدِيدُ
الْقَرْبِ مِنَ الْحَالِ، فَلَمَّا كَانَتْ كَادَ أَبْلَغَ فِي تَقْرِيبِ الشَّيْءِ مِنَ الْحَالِ، حَذْفُ مَعْهَا
«أَنْ» الَّتِي هِيَ عِلْمُ الْاسْتِبَالِ، وَلَمَّا كَانَتْ عَسِّيَ أَذْهَبَ فِي الْاسْتِبَالِ؛ أَنَّ مَعَهَا
بَأَنَّ الَّتِي هِيَ عِلْمُ الْاسْتِبَالِ.

فإن قيل: فَمَا مَوْضِعُ «أَنْ» مَعَ صَلْتَهَا / فِي /^(٣) نَحْوِ: «عَسِّيَ أَنْ يَخْرُجَ
زَيْدٌ»؟ قيل، مَوْضِعُهَا^(٤) مَعَ صَلْتَهَا^(٥) الرُّفْعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ كَمَا كَانَ زَيْدٌ مَرْفُوعًا بِأَنَّهُ
فَاعِلٌ فِي نَحْوِ: «عَسِّيَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ».

عَدْمُ جُوازِ حَذْفِ أَنْ حَالَ كَوْنَهَا مَعَ صَلْتَهَا فِي مَحْلِ رُفْعِ فَاعِلٍ

فإن قيل: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ «أَنْ» إِذَا كَانَتْ مَعَ صَلْتَهَا فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ؟
قيل: لَا يَجُوزُ ذَلِكُ؛ لَأَنَّ^(٦) مِنْ شَرْطِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِفَظًا وَمَعْنَى، وَإِذَا
قَلَّتْ: عَسِّي يَخْرُجَ زَيْدٌ، فَلَقَدْ جَعَلَتِ الْفَعْلُ فَاعِلًا، وَالْفَعْلُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا لَأَنَّ

(١) تَسْبِّبُ هَذَا الشَّاهَدُ إِلَى رَوْبَةَ بْنِ العَجَاجَ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجِمَتِهِ.

(٢) الْمَفَرِّدَاتُ الْفَرِّيَّةُ: الرُّبِيعُ: الْمُنْتَزَلُ. عَفَّاهُ: دَرَسَهُ. الْبَلْيَنُ: الْدُّرُوسُ وَالْأَنْدَافُ. أَمْصَحُ: أَخْلَقَ.

مَوْطِنُ الشَّاهَدِ: (كَادَ... أَنْ يَمْصَحَا).

وَجَهُ الْاسْتِهْمَاءُ: أَثْبَتَ الشَّاعِرَ «أَنْ» فِي خَبْرِ «كَادَ» حَمْلًا لَهَا عَلَى «عَسِّي» لِلضَّرُورةِ
الشَّفَّرِيَّةِ؛ لَأَنَّهُ الشَّهُورَ إِسْقاطُهَا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (طِ).

(٤) فِي (سِ) مَوْضِعِهِ.

(٥) فِي (سِ) صَلْتِهِ.

(٦) فِي (سِ) لَأَنَّهُ.

الفاعل مُخبر عنه، والإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل، بلى إن جعل زيد في نحو: «عَسَى يَخْرُجُ زِيَادًا» فاعل عس، وجعل يخرج في موضع التصب جازت المسألة؛ لأن المفعول لا يبلغ /في/^(١) اقتضاء الأساسية مبلغ الفاعل، إلا ترى الله قد يقوم مقام المفعول /الثاني/^(٢) ما ليس باسم؛ نحو: «ظَنَّتْ زِيَادًا قَامَ أَبُوهُ جَمْلَةً فَعْلَيْهَا، وَقَدْ قَامَتْ مَقْعِدَةً لِمَنْ لَمْ يَظْنُّنْتْ، وَأَنَا الْفَاعِلُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْعُدْ قَطُّ إِلَّا اسْمًا لِفَظًا وَمَعْنَى /إِنَّمَا/^(٣) بَيْنَاهُ، فَاعْرُفْهُ تَصْبَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) كما.

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

[كان وأخواتها أفعال وأدلة ذلك]

إن قال قائل: أي شيء كان وأخواتها من الكلم؟ قيل: أفعال، وذهب بعض التحريين إلى أنها حروف وليس أفعالاً، لأنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً، لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولما كانت لا تدل على المصدر، دل على أنها حروف^(١)؛ والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواووه نحو: كنت، وكان، وكانتوا^(٢)، كما تقول: قمت، وقاما، وقاموا، وما أشبه ذلك.

والوجه الثاني: أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة نحو: كانت المرأة، كما تقول: قامت المرأة، وهذه الثناء تختص بالأفعال.

والوجه الثالث: أنها تتصرف نحو: كان يكون، وصار يصبر، وأصبح يصبح، وأمسى يمسي، وكذلك سائرها ما عدا «ليس» وإنما لم يدخلها التصرف؛ لأنها أشبئت «ما» وهي^(٣) تبني الحال (كما أن «ما» تبني الحال)^(٤)، ولهذا تجري «ما» مجرى «ليس» في لغة أهل الحجاز، فلئن أشبئت «ما» وهي حرف لا يتصرف، وجب ألا تتصرف^(٥). وأنا تقولهم: إنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً، لدلت على المصدر، فلئن: هذا إنما يكون في الأفعال الحقيقة، وهذه الأفعال غير حقيقة؛ ولهذا المعنى تُسمى^(٦) أفعال

(١) في (س) دل على أنها ليست أفعالاً. (٢) في (س) تقول: كانت، وكان، وكانتا.

(٣) في (س) لأنها.

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (ط) يتصرف.

(٦) في (ط) يُسمى، والضوابط ما أثبتناه من (س).

العبارة، فما ذكرناه (يدل على أنها أفعال)^(۱)، وما ذكرتoso يدل على أنها أفعال غير حقيقة، فقد عملنا بمقتضى الدليلين، على أنهم قد جبروا هذا الكسر، وألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر، وإذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم المرجود الثابت.

[انقسام كان على خمسة أوجه]

فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أما كان فتنقسم على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو «كان زيد قائماً» ولزمها الخبر^(۲) لما بيئنا.

والوجه الثاني: أنها تكون تامة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقة، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: كان زيد، وهي بمعنى: حدث ووقع؛ قال الله تعالى: «وَإِنْ كَانَتْ ذُرْعَةً فَنَظِرْهُ إِلَّا مُبَسِّرٌ»^(۳) أي: حدث ووقع، وقال تعالى: «إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ يَمْكُرَةً مَنْ تَرَوْنَ مِنْكُمْ»^(۴) وقال تعالى: «وَإِنْ تَكُنْ حَسَنَةً يُعْتَقِفُهَا»^(۵) في قراءة من قرأ بالرفع، وقال تعالى: «كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَهْوَاءِ صَيْبَأِ»^(۶)، أي: وجد وحدث؛ وصيبيأ: منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون / كان/^(۷) هبنا الناقصة؛ لأنّه/^(۸) لا اختصاص لعيسي في ذلك؛ لأنّ كلاً قد كان في المهد صبيأ، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي^(۹)، فدلل على أنها - هبنا - بمعنى: وجد وحدث، وعلى هذا قولهم: «أنا مذ كنت صديبك؛ أي وجدت/^(۱۰)؛ قال الشاعر^(۱۱): [الطويل]

فَدَائِي لِبْنِي ذُهْلِي بْنِ شَبَيْبَأَ ثَائِبِي إِذَا كَانَ يَوْمُ ذِرْكَوَاتِ أَشَهَبْ^(۱۲)

(۱) سقطت من (س). (۲) في (س) الجزء، وهو سهو من الناسخ.

(۳) س: ۲ (البقرة، ن: ۲۸۰، مد). (۴) س: ۴ (النساء، ن: ۲۹، مد).

(۵) س: ۴ (النساء، ن: ۴۰، مد). (۶) س: ۱۹ (مريم، ن: ۲۹، مك).

(۷) سقطت من (ط).

(۸) في (ط) لأنّها والضواب ما أثبتنا من (س) لموافقة السياق.

(۹) سقطت من (س). (۱۰) سقطت من (ط).

(۱۱) نسب صاحب «الأزية» في علم الحروف؛ هذا البيت إلى مقاس العاذلي، ولم أصدده له ترجمة وافية.

(۱۲) المفردات الغربية: ذهل بن شيبان: جذ جاهلين، وبنه بطن من بكر بن وايل.

أي حدث يوم، وقال الآخر^(١):
إذا كان الشأن فاذفوني فلأن الشبح يهدم الشأن
أي: حدث الشأن.

والوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها نحو: «كان زيد قائم»، أي: كان الشأن والحديث^(٢) زيد قائم، قال الشاعر^(٣):

إذا مث كأن الناس ملئان شايب وآخر مثن بالذى كثت أضئع
أي: كان الشأن والحديث الناس صنفان.

والوجه الرابع: أن تكون زائدة (غير عاملة)^(٤) نحو: «زيد كان قائم»، أي: زيد قائم، قال الشاعر^(٥):

سرأة بني أبي بكر ثسامي فلى كأن المسؤمة العزاب^(٦)

- موطن الشاهد: «كان يوم».
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «كان» ذاتاً بمعنى وقع أو حصل، ومجبه بهذا المعنى كثير شائع.

(١) ثب هذا البيت إلى الربيع بن ضبع، ولم أصطد له ترجمة وافية.
موطن الشاهد: (كان الشأن).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «كان» بمعنى «حدث»، ومجبه بهذا المعنى كثير شائع.
(٢) في (من) والحدث.

(٣) الشاعر هو العجbir بن عبد الله السلواني، شاعر إسلامي مقل، من شعراء الدولة الأمورية، ومن طبقه أبي زيد الطائي. تجريد الأغاني ١٤٥٨/٤.
موطن الشاهد: (كان الناس صنفان).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «كان» ضمير الشأن، وخبرها الجملة الاسمية: (الناس صنفان)، ويروى: كان الناس صنفين؛ وعلم هذه الرواية يكون «الناس» اسماً له «كان» و«صنفين» خبرها.

(٤) سقطت من (من).

(٥) لم يُنسب إلى شاعر معين.

(٦) المفردات للفربيبة: سراة: جمع سري، وهو السيد الشريف، ثسamen: أصله ثسامون، من التسمى والرقة، المسؤمة: المعلنة؛ لترك في المرعن، وتعرف من هبرها، الغراب: العربية.

موطن الشاهد: (على كان المسؤمة).

وجه الاستشهاد: وقع «كان» زالدة بين الجاز والمجرور.

(أي: على المسئمة)^(١) وقال الآخر^(٢):
لَكَبِّفْ إِذَا مَرَزَثُ بَدَارْ قَوْمٍ وَجِيرَانَ لَئَانَسَا كِرَامٍ
 (أي: جيران كرام)^(٣).

والوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار؛ قال الله تعالى: «وَكَانَ يَنْكِبُ الْكُفَّارُينَ»^(٤)، «كَانَ يَنْكِبُ الْمُشْرِكُونَ»^(٥)؛ أي: صار، وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى: «كَفَ لِكَلِمٌ مَّنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ سَيِّئًا»^(٦) أي: صار، وقال الشاعر^(٧):

بِتِيهَاءَ ثَفِرِ وَالْمُطْبِيَّ ئَلَيْهَا قَطَا الْحُزْنَ فَذَكَرَتْ فَرَاحَةً بِيُوضُّهَا
 أي: صارت فرحةً بوضاحتها.

[صار ناقصة وناتمة]

وأنا صار، فستعمل ناقصة وناتمة، فأنا الناقصة، فتدلُّ / أيضًا/^(٨)، على الزمان المجرد عن الحدث، ويقتصر^(٩) إلى الخبر؛ نحو: «صار زيد عالماً» مثل

(١) ساقطة من (ط).

(٢) القائل: الفرزدق، وقد سبقت ترجمته.

موطن الشاهد: (وجيران لنا كانوا كرام).

وجه الاستشهاد: وقع (اكانتوا) زائدة بين الصفة والموصوف.

(٣) سقطت من (س).

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٤، مد).

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٤٣، مك) وفي (ط) وكان من المغرقين.

(٦) س: ١٩ (مرim، ن: ٢٩، مك).

(٧) القائل: عمرو بن أحمر، ولم أصطد له ترجمة وافية.

(٨) المفردات الفربية: تيهـا قـفرـ: صحراء مبـلـة يـصلـ فيها السـارـيـ عن طـرـيقـهـ.

القطـاـ: نوع من الطـيـورـ، مـفـرـدهـ: قـطاـ، وأـصـافـ القـطاـ إـلـىـ الحـزـنـ؛ لـيـبـيـنـ مـدـىـ عـطـشـهاـ.

وـشـبـهـ الثـوـقـ بـهـ؛ لـأـلـهـ أـشـبـهـ القـطاـ التـيـ فـارـقـتـ فـرـاخـهـ؛ لـتـحـمـلـ إـلـيـهاـ الـمـاءـ لـتـسـبـقـهـ؛

وـذـلـكـ أـسـعـ لـطـيـرـانـهاـ (أـسـرـارـ الـعـرـبـيـةـ: ١٣٧ـ /ـ حـاـ).ـ

موطن الشاهد: (كانت).

(٩) وجه الاستشهاد: مجيـ، (كـانـ) بـمعـنىـ (صـارـ) وـقدـ جـاءـتـ بـعـنىـ صـارـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ حـيثـ قالـ تـعـالـيـ: (كـثـيـرـ لـخـيـزـ أـلـهـ أـخـرـجـتـ لـلـائـسـ) سـ: ٣ (آلـ عـمـرانـ، نـ: ١١٠ـ، مدـ).

(١٠) زـيـادـةـ مـنـ (سـ).

(١١) لـيـ (طـ) وـيـقـنـ.

«كان» إذا كانت ناقصة، وأئمّا الثانية، فتدل على الزمان والحدث، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: «صار زيد إلى عمرو» مثل كان إذا كانت تامة، وكذلك سائر آخراتها تستعمل ناقصة وتامة، إلا: ظل، ولبس، ومازال، وما فتئ، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

[عمل الأفعال الناقصة في شبيهين وعِلْة ذلك]

فإن قيل: ثُلِيمَ عملت هذه الأفعال في شبيهين؟ قيل: لأنها عبارة عن العمل لا عن^(١) المفردات، فلما اقتضت شبيهين، وجب أن تعمل فيما^(٢).

[عِلْة رفعها للاسم ونصبها للخبر]

فإن قيل: ثُلِيمَ رفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهاً بالأفعال الحقيقة، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً /له/^(٣) بالفعل.

[جواز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها]

فإن قيل: فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوز، وإنما جاز /ذلك/^(٤) لأنها لما كانت أخبارها مُشبّهة بالفعل، وأسماؤها مُشبّهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمها على الفاعل؛ فكذلك ما كان مُشبّهاً به.

[جواز تقديم خبر بعض الأفعال الناقصة عليها وعِلْة ذلك]

فإن قيل: فهل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها؟ قيل: يجوز ذلك في ما لم يكن في أوله «اما»؛ نحو: «قائماً كان زيد» وإنما جاز ذلك؛ لأنَّها لما كانت مُشبّهاً بالفعل، والعامل فيه متصرف؛ جاز تقديمها عليه كالمحض؛ نحو: «عمراً ضرب زيد».

[عد تقديم اسم الأفعال الناقصة عليها وعِلْة ذلك]

فإن قيل: فلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها، كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأنَّ أسماءها مُشبّهة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمها على الفعل، فكذلك ما كان مُشبّهاً به، وجاز

(١) في (س) دون المفردات. (٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) فيها، والصواب ما أثبنا من (س). (٤) سقطت من (ط).

تقديم أخبارها عليها؛ لأنها مُشَبَّهَةٌ بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمها على الفعل، كما بيّنا.

[عَلَّةُ عَدْمِ تَقْدِيمِ خَبْرِ مَا فِي أَوْلَهُ «مَا» عَلَيْهِ]

فَلَيْنَ قَيْلُ: فَلِمْ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمَ خَبَرٍ مَا فِي أَوْلَهُ «مَا» عَلَيْهِ؟ قَيْلُ: لَاَنَّ مَا فِي أَوْلَهُ «مَا» مَا عَدَ «مَا دَامَ» لِتَنْفِي، / وَالثَّنْي/ ^(١) لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَالْاسْتِفَاهَ، فَكَمَا أَنَّ الْاسْتِفَاهَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِي مَا قَبْلَهُ؛ نَحْوُ: «أَعْصَرَأَضْرَبَ زِيدَ» ^(٢) فَكَذَلِكَ التَّنْيُ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِي مَا قَبْلَهُ؛ نَحْوُ: «قَانَّا مَا زَالَ زِيدَ».

[جوائز تقديم خبر ما زال عليها حنف بعضهم]

وقد ذهب بعض التحريين إلى أنه يجوز تقديم خبر «ما زال» عليها، وذلك لأنَّ «ما» للثني، و«زال» فيها معنى الثني، / والثني /^(٣) إذا دخل على الثني صار إيجاباً، / وإذا صار إيجاباً /^(٤) صار قوله: «ما زال زيد قائماً» بمتنزلة: «كان زيد قائماً» وكما يجوز أن تقول: «قائماً كان زيد» فكذلك يجوز أن تقول: «قائماً ما زال زيد» وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها، وذلك؛ لأنَّ «ما» فيها من الفعل بمتنزلة المصدر، ومعمول المصدر، لا يتقدم عليه.

[خلافهم في تقديم خبر ليس عليها وجنة ذلك]

فَإِنْ قَبِيلَ: فَهُلْ يَجُوزْ تَقْدِيمُ خَبْرِ «لَيْسَ عَلَيْهَا؟» قَبِيلَ: اخْتَلَفَ الشَّحْوَيْنُ فِي ذَلِكَ؛ فَذَهَبَ الْكَرْفَيْنُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزْ تَقْدِيمُ خَبْرِهَا عَلَيْهَا / نَفْسَهَا/^(٦) وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْبَصَرَيْنَ إِلَى جَوَازِهِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا جَازَ تَقْدِيمُ خَبْرِهَا عَلَى اسْمَهَا، جَازَ تَقْدِيمُ خَبْرِهَا عَلَيْهَا نَفْسَهَا، وَالاِخْتِيَارُ عِنْدِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَوْفَيْنُ؛ لِأَنَّ «لَيْسَ» فَعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ، وَالْفَعْلُ إِنْمَا يَتَصَرَّفُ حَمْلَهُ إِذَا كَانَ مَتَصَرِّفًا فِي نَفْسِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَتَصَرِّفًا فِي نَفْسِهِ، لَمْ يَتَصَرَّفْ حَمْلَهُ، وَأَنَّمَا قُولُهُمْ: إِنَّهُ كَمَا جَازَ تَقْدِيمُ خَبْرِهَا عَلَى اسْمَهَا، جَازَ تَقْدِيمُ خَبْرِهَا عَلَيْهَا فَفَاسِدٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ خَبْرِهَا عَلَى اسْمَهَا، لَا يَخْرُجُهُ عَنْ كُونِهِ مَتَخَرِّبًا عَنْهَا، وَتَقْدِيمُ خَبْرِهَا عَلَيْهَا، يَوْجِبُ كُونَهُ مَتَقْدِمًا عَلَيْها، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ أَنْ يَعْمَلَ الْفَعْلُ فِي مَا بَعْدِهِ، يَجْبُ^(٧) أَنْ يَعْمَلَ فِي مَا قَبْلِهِ؛

(٤) في (س) عمراً، والضوابط ما في المتن.

(١) سقطت من (س).

(٤) سقطت من (ط).

(٣) سقطت م: (ط).

ساخته و نیز

١٥٩

ثم نقول: إنما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أضعف من «كان» لأنها تصرّف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من «ما» لأنها حرف، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فجعل لها منزلة بين المترتبتين، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحط عن درجة «كان» وجوزوا^(١) تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة «ما».

[امتناع استعمال ما زال مع إلا]

فإن قيل: لم جاز: «ما كان زيد إلا قائماً» ولم يجز: «ما زال زيد إلا قائماً؟ قيل: لأن «إلا» إذا دخلت في الكلام، أبطلت معنى النفي، فإذا قلت: «ما كان زيد إلا قائماً» كان التقدير فيه: «كان زيد قائماً» وإذا قلت: ^(٢) «ما زال زيد إلا قائماً» صار التقدير: «زال زيد قائماً» و«زال» لا تستعمل إلا بحرف النفي، فلما كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي، و«كان» يجوز استعمالها من غير حرف النفي، و«زال» لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف ^(٣) النفي، جاز: «ما كان زيد إلا قائماً» ولم يجز «ما زال زيد إلا قائماً»؛ وإنما قول الشاعر: ^(٤) [الغوبل]

خَرَاجِيْجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَزَمِيْ بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٥)
فالخبر قوله: على الخسف، وتقديره: ما تنفك على الخسف إلا أن تanax
أو نرمي ^(٦) بها بلدا قفراً؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) ويجوز.

(٢) في (س) يعرف.

(٣) الشاعر: ذر الرؤء، غبلان بن عقبة بن بهش، من فحول الشعراء العثماني وشعره يعجب أهل البايدية، ويدل على فطنة وذكاء ليس في غيره؛ له ديوان شعر مطبوع. مات بمحظى من رمال الدنهنه سنة ١١٧ هـ. الشعر والشعر ٥٢٤/١.

(٤) المفردات للمربي: حراجيج: جمع حرجيج أو حرجيج، وهي الثالثة الجسمية الطربولة. الخسف: الجروح، وهو أن تبكي الثالثة على غير علف. موطن الشاهد: (ما تنفك إلا مناخة).

وجه الاستشهاد: مجيء خبر «تنفك» مفرونا بـ«إلا» على وجه الشدود. رقيل: «تنفك» تامة لا خبر لها؛ أي: لا تنفصل من التسرب إلا في حال إناختها؛ أو يكون خبرها: «على الخسف» و«مناخة»: متصورة على الحال في الوجهين.

(٦) في (س) ترمي.

الباب الثامن عشر

باب ما

[عِلْمُ إِعْمَالِ مَا الْحَجَازَةِ]

إن قال قائل: لَمْ عَمِلْتَ «ما» فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، فَرَفِعْتُ الْاِسْمَ، وَنَصَبَتِ الْخَبْرَ؟ قيل: لَأَنَّ «ما» أَشْبَهَتْ «لَيْسَ» وَوَجَهَ الشَّبَهُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجَهٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «ما» تَنْفِي الْحَالَ، كَمَا أَنَّ «لَيْسَ» تَنْفِي الْحَالَ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ «ما» تَدْخُلُ عَلَى الْمُبَدَّدِ وَالْخَبْرِ، كَمَا أَنَّ «لَيْسَ» تَدْخُلُ عَلَى الْمُبَدَّدِ وَالْخَبْرِ؛ وَيَقُولُ هَذِهِ الشَّابَهَةُ بَيْنَهُمَا دُخُولُ الْبَاءِ فِي خَبْرِهَا، كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبْرِ «لَيْسَ» (فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَشْبَهَتْ «لَيْسَ»)^(١) لِوَجْبِ أَنْ تَعْمَلْ عَلَيْهَا، فَتَرْفَعُ الْاِسْمُ، وَتَنْصَبُ الْخَبْرُ، وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَا هَذَا بَيْتَرَاهُ»^(٢)، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْخَبْرَ مُنْصَبٌ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجُزِّ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لَأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجُزِّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَذْفُ حَرْفِ الْجُزِّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَلَا خَلَافٌ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْأَسْمَاءِ يَحْذَفُ مِنْهَا حَرْفُ الْجُزِّ وَلَا تَنْصَبُ^(٣) بِحَذْفِهِ؛ كَفَوْلَهُ تَعَالَى: «وَكَنْ يَأْتُو وَلِيَا وَكَنْ يَأْتُو نَصِيرًا»^(٤)، وَلَوْ حَذَفَ حَرْفُ الْجُزِّ لَكَانَ: وَكَفَى اللَّهُ وَلِيَا، وَكَفَى اللَّهُ نَصِيرًا / بِالرُّفْعِ / كَفُولُ الشَّاعِرِ^(٥): [الطَّوْبِل]

عَمَيْرَةُ وَدَعَ إِنْ تَجْهَزْتَ غَادِيَاً كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلمرءِ نَاهِيَا

(١) سقطت من (س).

(٢) س: ١٢ (پرسف، ن: ٣١، مك).

(٣) في (ط) يتصب.

(٤) س: ٤ (الستاء، ن: ٤٥، مد).

(٥) سقطت من (س).

(٦) الشاعر هو: شعيم عبد بن الحسّاح، كان عبداً نوبياً، فاشترأه بنو الحسّاح، فنا فيهم، رأى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَكَانَ يَعْجِبُ بِشَعْرِهِ، فَلَدَّ مِيَّدَهُ، وَقَبِيلَ بْنَ الْحَسَّاحَ، لِتَشْبِيهِ بِشَالِهِمْ سَنَةَ ٤٠ هـ. موطن الشاعر: (كفى الشيب).

وجه الاستشهاد: سقوط الباء من فاعل «كفن» فدلل ذلك على أن هذه الباء، ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل.

وكذلك قولهم: «بحسبك زيد، وما جاءني من أحدا / و/ (١) لو حذفت حرف الجزء، لفلت: «حسبك زيد، وما جاءني أحد» بالرُّفع؛ فدلل على أن حذف حرف الجزء، لا يوجب التَّنصب.

[عِلْمُ إِهْمَالِ مَا الْمُبَيِّنَةِ]

فإن قيل: لم لم تعمل على لغةبني نسيم؟ قيل: لأنَّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم، كحرف الجزء، أو بالفعل كحرف الجزم [و] (٢) إذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف، و «ما» تدخل على الاسم والفعل، ألا ترى أنت تقول: «ما زيد قائم، وما يقوم زيد» فتدخل عليهما، فلما كانت غير مخصصة؛ وجب أن تكون غير عاملة.

فإن قيل: فليم (٣) دخلت الباء في خبرها؛ نحو: «ما زيد بقائم»؟ قيل: لوجهين؛ أحدهما: أنها أدخلت (٤) توكيداً للثني، والثاني: أن يُقدّر لها جواب لمن قال: «إنَّ زيداً لقائماً» فأدخلت الباء في خبرها؛ لتكون بإزاء اللام في خبر إن.

[إِهْمَالُ مَا الْحَجَازِيَّةِ إِذَا تَوَسَّطَتْ إِلَّا بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَبْرَهَا وَعِلْمُ ذَلِكَ]

فإن قيل: فليم (٥) بطل عملها في لغة أهل العجاز، إذا فصلت (٦) بين اسمها وخبرها بـ إلا؟ قيل: لأنَّ ما إنما عملت؛ لأنَّها أشبهت «ليس» من جهة المعنى وهو، الثني، وإن إلا بـ بطل معنى الثني، فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة؛ وجب إلا تعمل.

[إِهْمَالُ مَا الْحَجَازِيَّةِ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا وَخَبْرَهَا بـ «إن» الْخَفِيفَةِ وَعِلْمُ ذَلِكَ]

فإن قيل: فلماذا بطل عملها - أيضاً - إذا فصلت (٧) بينها وبين اسمها وخبرها بـ «إن» الخفيفية؟ قيل: لأنَّ ما ضعيفة في العمل؛ لأنَّها إنما عملت لأنَّها أشبهت فعلًا لا ينصرف شبيهاً ضعيفاً من جهة المعنى؛ فلما كان عملها ضعيفاً، بطل عملها مع الفصل؛ ولهذا المعنى، ببطل (٨) عملها - أيضاً - إذا

(١) سقطت الواو بين (س).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في (س) لم.

(٤) في (س) دخلت.

(٥) في (س) فصل.

(٦) في (س) فإذا وكلاهما صحيح.

(٧) في (س) بطل.

تقىدُ الخبر على الاسم؛ نحو: «ما قاتم زيد» لصعفها في العمل؛ فألزمت طريقة واحدة، وأنا قول الشاعر^(١):

فأصبحوا قد أهاد الله بِعْثَمَهُمْ إِذْ هُنْ قَرِيبُهُمْ وَإِذَا مَثَلُوهُمْ بَشَرٌ

فمن التحويين من قال: هو منصوب على الحال؛ لأن التقدير فيه: وإذا ما بشر مثلهم، فلما قدم مثلهم الذي هو صفة التكراة، انتصب على الحال؛ لأن صفة التكراة إذا تقدّمت، انتصبت على الحال؛ كقول الشاعر^(٢): [مجزو الوافر]

بِمَيْهَ مُوْجَشًا طَلَلْ يَلْوُحُ ئَاهَ خَلَلْ^(٣)

/و/ ^(٤) التقدير فيه: طلل موحش؛ وكقول الآخر^(٥): [البسيط]

والصالحات عليهما مُعْلِّقاً باب

والتقدير فيه: باب مغلق؛ إلا الله لما قدم الصفة على التكراة^(٦)، نصبهما على الحال؛ ومنهم من قال: هو منصوب على الطرف؛ لأن قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: «فوقهم»^(٧) ومنهم من حمله على الغلط؛ لأن^(٨) هذا البيت للفرزدق، وكان تعيمياً، وليس من /لغته/ ^(٩) إعمال «ما» سواه تقدّم الخبر، أو تأخر، فلما استعمل لغة غيره غلط، فظن أنها تعمل مع تقدّم الخبر، كما تعمل مع تأخيره، فلم يكن في ذلك خبرة؛ ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يعتذر بها، فاهرفه تنصب، إن شاء الله تعالى.

(١) الشاعر: الفرزدق، وقد سبقت ترجمته.

وقد أوضح المؤلف في المتن مراده من ذكر الشاهد بما يعني من الإهادة.

(٢) الشاعر هو: ثكثير بن عبد الرحمن، المعروف بـثكثير هزة، وقد سبقت ترجمته.

(٣) المفردات العربية: الطلل: ما يبني شاخساً من آثار الديار. البخل: جمع جلة، وهي بطانة تُنشئ بها أحجاماً الشيفوف.

موطن الشاهد: (موحشاً طللاً).

وجه الاستشهاد: تقدّمت الصفة على الموصوف التكراة؛ فانتصب على الحال وفق القاعدة.

(٤) زيادة من (س).

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

موطن الشاهد: (معلقاً باب).

وجه الاستشهاد: تقدّمت الصفة على الموصوف التكراة «باب» فانتصب على الحال، كما في الشاهد السابق.

(٦) في (س) صفة التكراة نصبهما، وكلامها صحيح.

(٧) في (س) فإنـ. (٨) في (ط) لفظه؛ والأفضل ما أثبتنا من (س).

الباب التاسع عشر

باب إِنْ وأخواتها

[إِلَهَةُ إِعْمَالِ الْأَحْرَفِ الْمُشَبِّهَةِ]

إن قال قائل: لِمَ أَعْمَلْتَ^(١) هَذِهِ الْأَحْرَفَ؟ قيل: لِأَنَّهَا أَشَبَّهَتِ الْفَعْلَ،
وَرَجَهَ الشَّيْءَ بَيْنَهُمَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجَهٍ:
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، كَمَا أَنَّ الْفَعْلَ الْمَاضِي مَبْنِيٌ عَلَى
الْفَتْحِ.

وَالْوَجْهُ الْثَّانِي: أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَمَا أَنَّ الْفَعْلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

وَالْوَجْهُ الْثَّالِثُ: أَنَّهَا تَلْزِمُ الْأَسْمَاءَ، كَمَا أَنَّ الْفَعْلَ يَلْزِمُ الْأَسْمَاءَ.

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا نُونُ الْوَقَائِيَّةِ، كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلِ
نُونُ «إِنِّي» وَ«كَانِي» وَ«لَكَنِّي».

وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْأَفْعَالِ، فَمَعْنَى إِنْ وَأَنْ: حَفَّتْ، وَمَعْنَى
«كَانَ»: شَبَّهَتْ، وَمَعْنَى «الْكَنْ»: اسْتَدْرَكَتْ، وَمَعْنَى «الْبَيْتُ»: تَعْتَيَّتْ، وَمَعْنَى
«الْعَلْمُ»: تَرَجَّيَتْ، فَلِمَّا أَشَبَّهَتْ هَذِهِ الْعُرُوفِ الْفَعْلَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجَهَيْنِ^(٢)؛
وَجَبَ أَنْ تَعْمَلْ عَمَلَهُ؛ وَإِنَّمَا عَمِلَتْ فِي شَيْئَيْنِ؛ لِأَنَّهَا عَبَارَةٌ عَنِ الْجَمْلِ، لَا عَنِ
الْمَفْرَدَاتِ، كَمَا بَيَّنَا فِي «كَانَ».

[إِلَهَةُ نَصْبِ الْأَحْرَفِ الْمُشَبِّهَةِ لِلْأَسْمَاءِ وَرَفْعِهَا لِلْخَبْرِ]

فَإِنْ قَيلَ: فَلِمَ تَصْبِطُ الْأَسْمَاءُ، وَرَفَعْتُ الْخَبْرَ؟ قيل: لِأَنَّهَا /لَهَا/^(٣)
أَشَبَّهَتِ الْفَعْلَ، وَهُوَ يَرْفَعُ وَيَنْصَبُ، شَبَّهَتْ /بِهِ/^(٤) فَصَبَطَتِ الْأَسْمَاءُ تَشْبِيَّهًا
بِالْمَفْعُولِ، وَرَفَعَتِ الْخَبْرُ تَشْبِيَّهًا بِالْفَاعِلِ.

(١) فِي (س) عَمِلَتْ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

[عِلْمَةٌ وَجُوبٌ تَقْدِيمٌ مَنْصُوبٌ لِأَحْرَفٍ مُشَبِّهٍ عَلَى مَرْفُوهِهَا]

فإن قيل: فَلِمَ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ؟ قيل لِوجهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الْعُرُوفُ، نَسْبَةُ الْفَعْلِ لِفَعْلًا وَمَعْنَى؛ فَلَوْ قُطِّعَ الْمَرْفُوعُ
عَلَى الْمَنْصُوبِ، لَمْ يَعْلَمْ هُلْ هِيَ حُرُوفٌ، أَوْ أَفْعَالٌ؟
فإن قيل: الْأَفْعَالُ تَنْصَرِفُ، وَالْحُرُوفُ لَا تَنْصَرِفُ، قيل: عَدْمُ
الْتَّنْصَرِفِ، لَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهَا حُرُوفٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَوْجِدُ أَفْعَالاً لَا تَنْصَرِفُ؛ وَهِيَ:
يَعْمَلُ، وَيَشْنَ، وَيَعْسَى، وَلَيْسُ، وَفَعْلُ التَّعْجِبِ، وَجَبَذَانِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ يَؤْذِي
إِلَى الالتباسِ بِالْأَفْعَالِ، وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ رَفِيعًا لِهَذَا
الالتباسِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الْعُرُوفُ لَغَةً أَشَبَّهَتِ الْفَعْلَ الْحَقِيقِيَّ لِفَظَاهُ
وَمَعْنَى، حَجَبَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ، فَكَانَتْ فَرِعًا عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ، وَتَقْدِيمُ^(١)
الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ فَرْعٌ؛ فَالْتَّزَمُوا الْفَرْعُ الْفَرْعُ، وَتَخَرَّجَ عَلَى هَذَا «مَا»
فَلَمَّا أَشَبَّهَتِ الْفَعْلُ مِنْ جَهَةِ الْلُّفْظِ، وَإِنَّمَا أَشَبَّهَتْهُ مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى، ثُمَّ
الْفَعْلُ الَّذِي أَشَبَّهَتْهُ لَيْسَ فَعْلًا حَقِيقَيَّاً، وَفِي فَعْلِيَّتِهِ خَلَافٌ، بِخَلَافِ هَذِهِ
الْحُرُوفِ، فَلَمَّا أَشَبَّهَتِ الْفَعْلَ الْحَقِيقِيَّ مِنْ جَهَةِ الْلُّفْظِ وَالْمَعْنَى مِنَ الْخَمْسَةِ
الْأَوْجَهِ الَّتِي بَيَّنَاهَا، فَبَيَّنَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا. وَفَدَ ذَهَبُ الْكُوفَيْنُ إِلَى أَنَّ «إِنَّ»
وَأَخْرَاتِهَا / إِنَّا /^(٢) تَنْصُبُ الْأَسْمَاءُ، وَلَا تَرْفَعُ الْخَبَرُ إِنَّمَا الْخَبَرُ يَرْتَفَعُ بِمَا كَانَ
يَرْتَفَعُ بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا؛ لَأَنَّهَا فَرْعٌ عَلَى الْفَعْلِ فِي الْعَمَلِ، فَلَا تَعْلَمُ عَمْلَهُ؛ لَأَنَّ
الْفَرْعَ - أَبْدَأَ - أَضَعَفَ مِنَ الْأَصْلِ، فَيَنْبَغِي أَلَا تَعْلَمُ فِي الْخَبَرِ؛ وَهَذَا لَيْسَ
بِصَحِيحٍ؛ لَأَنَّ كُونَهُ فَرِعًا عَلَى الْفَعْلِ فِي الْعَمَلِ، لَا يَوْجِبُ أَلَا يَعْلَمُ عَمْلَهُ،
فَلَمَّا اسْمَ الْفَاعِلِ فَرْعٌ عَلَى الْفَعْلِ فِي الْعَمَلِ، وَيَعْلَمُ عَمْلَهُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ عَمَلَنَا
بِمَقْنَصِ كُونِهِ فَرِعًا، فَلَمَّا الْزَّمَنَاهُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَأَوْجَبَنَا فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ
عَلَى الْمَرْفُوعِ، وَلَمْ يُجُوزْ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ مَعَ الْفَعْلِ؛ لَثُلَّا^(٣)
يَجْرِي مَجْرِي الْأَصْلِ، فَلَمَّا أَوْجَبَنَا فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ، بَانَ
ضَعْفُ هَذِهِ الْعُرُوفِ (عِنْ رَتْبَةِ الْفَعْلِ)^(٤)، وَانْحَاطَتْهَا مِنْ رَتْبَةِ الْفَعْلِ؛ فَرَوْقَعَ
الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ؛ ثُمَّ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا، وَأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ؛
لَكَانَ الْأَسْمَاءُ الْمُبْتَدَأُ أَوْلَى بِذَلِكَ، فَلَمَّا وَجَبَ نَصْبُ الْمُبْتَدَأِ بِهَا؛ وَجَبَ رَفعُ

(١) فِي (س) وَتَقْدِيمٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) فِي (س) لَكِيلًا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (س).

الخبر بها؛ لأنَّه ليس في كلام العرب عامل يُعمل في الأسماء النَّصب، ولا يُعمل الرفع، فما ذهبا إلَيْه بِزُورٍ إلَى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

[ج] جواز المطف على موضع إِنْ ولكن]

فإن قيل: فَلِمَ جاز المطف على موضع إِنْ ولكنْ؟ دون سائر آخراتها؟
قيل: لأنَّها لم يُغيِّرَا معنى الابتداء، بخلاف سائر العروض؛ لأنَّها غيرت معنى الابتداء، لأنَّ «كَانَ» أفادت معنى التَّشبُّه، و«بَلْ» أفادت معنى التَّمْثِيل، و«الْعَلْمُ» / أفادت / ^(١) معنى التَّرجُح.

[خلالفهم في المطف على الموضع قبل ذكر الخبر]

فإن قيل: فهل يجوز المطف على الموضع قبل ذكر الخبر؟
قيل: اختلف البُحْرَانيُّون في ذلك؛ فذهب أهل البصرة ^(٢) إلى أنَّه لا يجوز ذلك على الإطلاق، وذلك لأنَّك إذا قلت: «إِنْكَ وَزِيدَ قَانِمٌ» وجب أن يكون / زيد / ^(٣) مرفوعاً
بالابتداء، ووجب أن يكون عاماً في خبر زيد، وتكون إِنْ عاملة في خبر
الكاف، وقد اجتمعا معاً، وذلك لا يجوز؛ وأما الكوفيون فاختلُّفوا / في
ذلك / ^(٤)؛ فذهب الكسائي إلى أنَّه يجوز ذلك على الإطلاق؛ سواء تبيَّن فيه
عمل إِنْ أو لم يتبَّئِنْ؛ نحو: «إِنْ زِيداً وَعَمِرُو قَانِمٌ، وَإِنْكَ وَبَكَ مُنْظَلِقٌ».
وذهب الفراء إلى أنَّه لا يجوز ذلك إِلَّا في ما لم ^(٥) يتبَّئِنْ فيه عمل إِنْ، واستدلوا
على ذلك بقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْكَافِرُونَ وَالْمُسْرِفُونَ» ^(٦) فمطف
الصابرين على موضع إِنْ قبل تمام الخبر؛ وهو قوله: «مَنْ ظَاهَرَ فَأَكُوَّ وَالْيَوْمُ
الْآخِرُ» ومنها حُكْمُ عن بعض العرب أنَّه قال: «إِنْكَ وَزِيدَ ذَاهِبٌ»، وقد ذكره
سيبوه في الكتاب.

والصَّحيح: ما ذهب إليه البصريُّون. وما استدل ^(٧) به الكوفيون، فلا خُجْة

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (س) البصريون.

(٣) زيادة من (س).

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (س) مالا.

(٦) س: ٥ (المالدة، ن: ٦٩، مد).
(٧) في (ط) استدلوا والضواب ما أثبتناه من (س) لأنَّه لا يلتقي فاعلان لفعل واحد كما هو معلوم.

لهم فيه، وأنا قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَالظَّاهِرُونَ» فلا حجّة لهم
فيه من وجهين:

أحدّها: أنا نقول: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيه^(١): إنّ الذين
آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر، فلا خوف عليهم ولا هم
يحزنون، والصابرون والثمارى كذلك.

والوجه الثاني: أن تجعل^(٢) قوله: «مَنْ مَاءَتْ إِيمَانُهُ وَالْبَيْوْرُ الْأَغْزِرُ» خبر
الصابرين والثمارى، وتصير للذين آمنوا والذين هادوا / خبراً^(٣) مثل الذي
أظهرت للصابرين والثمارى، الا ترى أنت تقول: «زيد عمرو قائم» فتجعل:
قائماً خبراً لعمرو، وتصير لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت
جعلته خبراً لزيد، وأضمرت لعمرو خبراً، كما قال الشاعر^(٤): [الواز]

إِلَّا فَاعْلَمُوا أَلَا وَأَنْسَمْ بُعْدَاهُ مَا بَقِيَنَا فِي شَقَاقٍ^(٥)
إن شئت جعلت قوله «بُعْدَاهُ» خبراً للثاني، وأضمرت للأول خبراً، وإن
شت جعلته خبراً للأول، وأضمرت للثاني خبراً على ما يبتدا.

وأنا قول بعض العرب «إِنْكَ وَزِيدَ ذَاهِبَانْ» فقد ذكره^(٦) سيبويه أنه غلط
من بعض العرب، وجعله بمنزلة قول الشاعر^(٧): [الغول]
بَدَا لِي أَنِّي لَشَتْ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَابِيا

(١) في (س) فيها.

(٢) في (ط) يجعل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) الشاعر هو: بشر بن أبي خازم الأسدي، شاعر فعل شجاع من أهل نجد. مات سنة ٩٢ هـ.

(٥) المفردات الفربية: بُعْدَاهُ: جمع باغٌ وهو من تجاوز الحد في المدوان. الشقاق: الشّرّاع
والخصومة.

موطن الشاهد: (الآن وأنت باغ).

وجه الاستشهاد: جواز كون «بُعْدَاهُ» خبراً لـ «أنت» على إضمار خبر الـ «أنت»، والتقدير: أنا باغ
وأنت باغ. وجواز كونه خبراً لـ «الآن» على إضمار خبر أنت، وكلامًا جائز. وأجاز
الأعلم الشنيري أن يكون خبر «إِنْ» محدودًا، دل عليه خبر البpedia الذي بعدها، وأجاز
الفرزاء وشيخه الكساي أن يعطى بالرُّفع على اسم «إِنْ» قبل أن يذكر الخبر.

(٦) في (ط) ذكره.

(٧) الشاعر هو: زهير بن أبي سلمى العزنى، شاعر جاهلى حكيم، من المعثرين، ومن أصحاب
المحلقات، له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٣ ق. هـ. الشمر والشعراء ١٣٧/١.

موطن الشاهد: (ولا سابق).

فقال: «سابق» بالجز على المعرف، وإن كان المعطوف عليه منصوباً لترفع^(١) حرف الجز فيه؛ وكذلك قول الآخر^(٢):

مُشَائِبُمْ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَنِيْنَ غَرَابَهَا^(٣)

فقال: «ناعب» / بالجز^(٤) بالمعطف على «مصلحين»؛ لأن ترفع أن الباء في مصلحين موجودة، ثم عطف عليه مجروراً وإن كان منصوباً، ولا خلاف أن هذا نادر، ولا يقتضى عليه، وكذلك ههنا؛ فاعرفه ثقباً، إن شاء الله تعالى.

- وجه الاستشهاد: جز «سابق» عطفاً على خبر ليس «مدرك»؛ لترفعه أن الخبر مجروراً لكتلة مجتبيه مجروراً بالياء الزائدة، ويروى: ولا سابقاً، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(١) في (ط) بالترفع وـ ما أثبتناه من (س) هو الضواب.

(٢) الشاعر هو: الأحرص، عبد الله بن محمد الأنباري، من شعراء العصر الأموي، كان صاحب نسب، من طيبة جميل بن معمر، وكان محبة له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٠٥ هـ. الشعر والشعراء: ٥١٨/١، وطبقات فحول الشعراء: ١٣٧/١.

(٣) المفردات الغربية: مشابه: أهل شرم. ناعب: من نسب الغراب: [إذا صاح] والمعنى: لا يصيغ غرائبهم إلأ بالشوم والفرق.

موطن الشاهد: (ولا ناعب).

وجه الاستشهاد: عطف «ناعب» بالجز على «مصلحين» لترفع زيادة الباء في خبر «ليس» كما في الشاهد السابق.

(٤) سقطت من (س).

الباب العشرون

باب ظنت وأخواتها

[استعمالات ظنٌ وأخواتها]

إن قال قائل: على كم ضرباً تستعمل / فيه^(١) هذه الأفعال؟ قيل: أنا
«ظنت» فتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: بمعنى الظنُّ وهو ترجيع أحد الاحتمالين على الآخر.

والثاني: بمعنى اليقين؛ قال الله سبحانه وتعالى: «الَّذِينَ يَظْلَمُونَ أَهْلَمْ مُلْكَوْنَا رَبِّهِمْ وَأَهْلَمْ إِلَيْهِ دَيْمُونَ»^(٢) / أي: يوقنون /^(٣) وقال الله تعالى: «فَظَلَّمُوا أَهْلَمْ مُوَاقِعُهُمَا»^(٤). وقال الشاعر^(٥):

فَقُلْتُ لَهُمْ: ظَلَّوا بِالْفِي مَدْجِع سَرَائِهِمْ فِي الْفَارَسِيِّ الْمَسْرُدِ^(٦)
وَهُذَا يَتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولِينَ.

والثالث: بمعنى التهمة؛ كقوله تعالى: «وَتَاهُوا عَلَى الْقَبِيْبِ يَتَبَيَّنُ»^(٧) في
قراءة من قرأ بالظاء؛ أي: بيمتهم، وهذا يتعدى^(٨) إلى مفعول واحد.

(١) زيادة من (س).

(٢) س: ٢ (البقرة: ٤٦، مد).

(٣) زيادة من (س).

(٤) س: ١٨ (الكمف، ن: ٥٣، مك).

(٥) الشاعر هو: دريد بن الصنة الجشمي البكري من هوازن، كان من الشعراة الأبطال
ومن المعززين المحفوظين. مات سنة ٨ هـ.

(٦) المفردات الغربية: ظلوا: استيقنوا. مدجع: الشك في السلاح. المسرد: الدرع
المثبتة، أو ذات الحلق.

موطن الشاهد: (ظلوا) وجه الاستشهاد: مجيء فعل «ظنٌ» مفيداً معنى اليقين لا الشك.

(٧) س: ٨١ (التوكير: ٢٤، مك).

(٨) في (س) وهذه تتعدى.

[استعمال حال وحسب]

وأما: «خلت، وحسبت» فتستعملان بمعنى الظنّ. وأما «زعمت» فتستعمل في القول عن غير صحة، قال الله تعالى: «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُ يَسْتَوِي»^(١).

[استعمال «علم»]

وأما «علمت» فتستعمل على أصلها، فتتعذر إلى مفعولين، وتستعمل بمعنى: «عرفت» فتتعذر إلى مفعول واحد؛ قال الله تعالى: «لَا تَلْمَهُنَّ نَّهَمْ»^(٢).

[استعمال رأى]

وأما «رأيت» فتكون من رؤية القلب، فتتعذر إلى مفعولين؛ نحو: «رأيت الله غالباً»، وتكون من رؤية البصر، فتتعذر إلى مفعول واحد؛ نحو «رأيت زيداً» أي: أبصرت زيداً.

[استعمال وجدت]

وأما «وجدت» فت تكون بمعنى: علمت، فتتعذر إلى مفعولين؛ نحو «وجدت زيداً عالماً» وتكون بمعنى: أصبت، فتتعذر إلى مفعول واحد؛ نحو: «وجدت الضالة وجداناً»، وقد تكون لازمة في نحو قولهم: «وجدت في الحزن وجداً»، ووجدت في المال وجداً، ووجدت في الخصب موجودة؛ ولكن بعضهم: «وجداناً» قال الشاعر^(٣).

كَلَّا رَأَدَ صَاحِبَةَ بَيْتِيْ عَلَى حَقْ وَوِجْدَانَ شَدِيدَ^(٤)

[صلة إعمال هذه الأفعال]

فإن قيل: لمْ أعملت^(٥) هذه الأفعال، وليس مؤثرة في المفعول؟ قيل:

(١) س: ٦٤ (الثوابين، ن: ٧، مد). (٢) س: ٩ (الثوبان، ن: ١٠١، مد).

(٣) الشاعر هو: صخر الغن، وهو صخر بن جمد الخضرمي، من مخضري الدولةين؛ الأموية والعباسية له ديوان شعر مطبع. مات سنة ١٤٠ هـ.

(٤) موطن الشاهد: (وجدان).

وجه الاستشهاد: مجيء «ووجدان» مصدراً له «وجداً» التي بمعنى خسب؛ والقياس أن يأتي المصدر منها - في هذه الحال - موجودة.

(٥) في (من) فلم عملت.

لأن هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة، إلا أن لها تعلقاً بما عملت فيه، ألا ترى أن قولك: «ظنت» يدل على الظن، والظن يتعلق بمعنون؟ وكذلك سائرها، ثم ليس الشّائير شرطاً في عمل الفعل، وإنما شرط صمده أن يكون له تعلق بالمحض، فإذا تعلق بالمحض، تعود إلىه؛ سواء كان مؤثراً، أو لم يكن مؤثراً، ألا ترى أنك تقول: ذكرت زيداً ليتعمد إلى زيد، وإن لم يكن مؤثراً فيه، إلا أنه لنا كان له به تعلق قابل، لأن «ذكرت» تدل على الذكر، والذكر لا بد له من مذكور، يتعمد^(١) إليه، وكذلك هنالك.

[عملة تعمدي الفعال الظن إلى مفعولين]

فإن قيل: فلِمْ تعمد إلى مفعولين؟ قيل: لأنها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغناها بالفاعل، وكل واحد من المبتدأ والخبر، لا بد له من الآخر، وجب أن تتعمد إلىهما.

[خلافهم في جواز اقتصار هذه الأفعال على الفاعل]

فإن قيل: فهل يجوز الاقتصر فيها على الفعل والفاعل؟ قيل: اختلاف التحريرون في ذلك؛ فذهب البعض^(٢) إلى أنه يجوز، واستدل عليه بالمثل الشانر، وهو قوله: «من يشمع يدخل»، فاقتصر على «يدخل» وفيه ضمير الفاعل^(٣). وذهب بعضاً إلى أنه لا يجوز، واستدل على ذلك من وجهين: أحدهما: أن هذه الأفعال، تجap بما يجap به القسم؛ كقوله تعالى: «وَظَنُّوا مَا لَمْ يَمْعِدُ»^(٤) فكما لا يجوز الاقتصر على القسم دون المقسم عليه؛ وكذلك لا يجوز الاقتصر على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها. والثاني: أنا نعلم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم أو شك، فإذا قلت: ظنست، أو علمت، أو حسبت، لم تكن فيه فائدة، لأن لا يخلو^(٥) عن ذلك.

[عدم جواز استثناء هذه الأفعال على أحد مفعoliها وعملة ذلك]

فإن قيل: فهل يجوز الاقتصر على أحد المفعولين؟ قيل: لا يجوز؛ لأن

(١) في (ط) يتعمد.

(٢) في (س) بعض التحريرون.

(٣) في (س) فاقتصر على ضمير الفاعل، وهو سهو من الناسخ.

(٤) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤٨، مك).

(٥) في (ط) تخلو.

هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، وكما^(١) أن المبتدأ، لا بد له من الخبر، والخبر لا بد له من المبتدأ، فكذلك لا بد لأحد المفعولين من الآخر.

[وجوب إعمال هذه الأفعال حال تقدّمها وجواز إلغائها عند توسيطها وتأخرها]

فإن قيل: فللموجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدّمت، وجاز إلغاؤها إذا توسيط وتأخرت؟ قيل: إنما وجوب إعمالها إذا تقدّمت لوجهين:
أحدهما: إنها إذا تقدّمت، فقد وقعت في أعلى مراتبها؛ فوجب إعمالها،
ولم يجز إلغاؤها.

والثاني: إنها إذا تقدّمت، دل ذلك على فوّة العناية /بها/^(٢)، وإلغاؤها يدل على اطراحها، وقلة الاهتمام بها؛ فلذلك، لم يجز إلغاؤها مع التقدّيم؛ لأن الشيء لا يكون معنّياً به مُطْرحاً، وإنما إذا توسيط أو تأخرت، فإنّما جاز إلغاؤها؛ لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل، وقد من صدر الكلام على اليقين، لم يغير الكلام عَنْ اعتماد عليه، وجعلت /في/^(٣) تملّقها بما قبلها بمزنّة الطرف، فإذا قال: «زيد منطلق ظنت» نكأه قال: «زيد منطلق في ظني» وكما^(٤) أن قوله: «في ظني» لا يعمل في ما قبله، فكذلك ما نزل بمزنّته. وإنما من أعملها إذا تأخرت^(٥)، فجعلها^(٦) متقدّمة في التقدّير، وإن كانت متاخرة في النّفخ مجازاً وتوسعاً، غير أنّ الإعمال مع التّوسيط أحسن من الإعمال مع التّأخر، وذلك؛ لأنّها إذا توسيطت، كانت متقدّمة من وجه، /و/^(٧) متاخرة من وجه؛ لأنّها متاخرة عن أحد الجزأين، متقدّمة على الآخر، ولا يتمّ أحد الجزأين إلا بصاحبه، وكانت متقدّمة من وجه، ومتاخرة من وجه، فحسّن إعمالها، كما حسّن إلغاؤها؛ وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً، كانت متاخرة من كُلّ وجه، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها؛ لتأخرها، وضعف عملها؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) فكما.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (س) فكما.

(٥) في (س) تقدّمت، وهو سهو من المؤسن.

(٦) في (س) فقدرها.

(٧) سقطت من (س).

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

[حُلْة قيام بعض الظروف والمعروض مقام الفعل]

إن قال قائل: لمَّا أقيمت بعض الظروف والمعروض مقام الفعل؟ قيل: طلباً للخفيف؛ لأنَّ الأسماء، والمعروض أخفٌ من الأفعال، فاستعملوها^(١) بدلاً عنها طلباً للخفيف.

فإن قيل: فلِمَ كثُر في «عليك وعندك ودونك» خاصة؟ قيل: لأنَّ الفعل إِنما يضرُّ إذا كان عليه دليلاً من مشاهدة حال، أو غير ذلك، فلِمَا^(٢) كانت «على» للاستعلاه، والمستعلى يُشاهد من تحته، و«عند» للحضور، ومن بحضرتك تشاهد، و«دون» للقرب، ومن بقربك^(٣) تشاهد؛ فصار^(٤) هذا بمنزلة مشاهدة حال تدلُّ عليه، فِيهَا، أقيمت مقام الفعل

[حُلْة كون الإغراء للمخاطب دون الغائب والمتكلِّم]

فإن قيل: فلِمَ حُصِّنَ به المخاطب دون الغائب والمتكلِّم؟ قيل: لأنَّ المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر؛ نحو: قم، واذهب؛ فلا يفتر إلى لام الأمر، وأنَّما الغائب والمتكلِّم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام؛ نحو: «لِي قم زيد، ولا قم معه» فيفتر إلى لام الأمر؛ فلِمَا أقاموا مقام الفعل؛ كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلِّم؛ لأنَّها تعبير قائمة مقام شيئاً؛ اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب؛ لأنَّها تقوم مقام شيء واحد، وهو الفعل؛ وأنَّما قوله عليه السلام: «ومن لم يستطع / منكم /^(٥) البناء فعليه بالصوم^(٦)»، فإنه له

(١) في (ط) واستعملوها.

(٢) في (س) ولما.

(٣) في (س) بقرب منك.

(٤) في (ط) صار.

(٥) سقطت من (س).

(٦) في (ط) الصرم.

وجاء^(١) فائماً جاء؛ لأنَّ من كان بحضوره، يستدلُّ بأمره للغائب على أنَّه داخل في حكمه؛ وأما قول بعض العرب «عليه رجالاً^(٢) ليسني» فلا يفاس عليه، لأنَّه كالمثل.

[خلافهم في جواز تقديم معمول هذه الكلم عليها]

فإنْ قبلَ: فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أو لا؟ قبلَ: اختلف التحرِّيون في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز تقديم معمولها عليها؛ لأنَّها فرع على الفعل في العمل، فبنياني الا تصرف ثصرفة. وأما الكوفيون: فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: «كُتِبَ لَوْلَا عَلَيْكُمْ»^(٣)، فنصبَ «كتاب الله» بـ«عليكم» واستدلوا - أيضاً - بقول الشاعر^(٤): [الجزء]

بِأَيْمَانِ الْمَابِعِ ذَلِويْ دُونَكَا
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَخْمَدُونَكَا
يَشْرُونَ خَيْرًا وَيُسْجَدُونَكَا

والتقدير: دونك ذلوي؛ فذلوي: في موضع نصب بـ«دونك» فدلَّ على جواز تقديم معمولها عليها. والصحيح: ما ذهب إليه البصريون؛ وأما ما استدل به الكوفيون، فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّ قوله تعالى: «كتاب الله عليكم» ليس هو منصوباً بـ«عليكم» وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر، وإنما قدر هذا

(١) حديث صحيح متفق عليه، وتمامه: «يا معاشر الشباب من استطاع منكم الباقة فليتزوج، فإنه أبغض للبصر، وأحصن للفرج. ومن لم يستطع فعله بالضرر فإنه له وجاه». صحيح البخاري ١١٩/٤ و ١١٢/٩، وصحيف مسلم ١٠١٨/٢.

المفردات الغربية: الباقة: القدرة على مباشرة الزوج. وجاه: وقاية من الوقوع في الزنى. وقد أوضح المؤلف في المتن مراده من الاستشهاد بهذا الحديث.

(٢) في (من) زحلاً، وهو تصحيف.

(٣) س: ٤ (الثفاء، ن: ٢٤، م).

(٤) ينسب هذا الزجز إلى جارية من بنى مازن من دون تحديد.

(٥) المفردات الغربية: المابع: الرجل الذي يكون في أسفل البئر؛ ليستقي الماء. والمابع: هو الذي يكون على رأس البئر.

موطن الفاهد: (دلوي دونكا).

وجه الاستشهاد: استشهد الكوفيون بهذا الشاهد على جواز تقديم معمول «دون» عليها كما جاء في المتن، وقد بين المؤلف فساد هذا الرُّعم في المتن بما يُعني عن الإعادة.

الفعل، ولم يظهر لدلة ما نقدم عليه من قوله تعالى: «حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ
الْمَهْكُومَ وَنَاهَيْتُمْ رَأْتُهُمْ»^(١) الآية^(٢).

لأنَّ في ذلك دلالة على أنَّ ذلك مكتوب^(٣) عليهم، فنصب «كتاب /
الله»^(٤) على المصدر، كقوله تعالى: «وَزَرَى لِلْجَارَ تَحْسِبَهُ حَمِيدَةً وَهِيَ تَرْثَرُ مِنَ النَّعَابِ
صُنْعَ اللَّوْ»^(٥) فنصب: «صنع الله» على المصدر بفعل مقدر، دلٌّ عليه ما قبله^(٦)؛
ونحو ذلك قول/^(٧) الشاعر^(٨): [الطويل]

ذَأْبَثَ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظُّلْلُ بَعْدَهَا ثَاقِرَ حَتَّى كَادَ فِي الْأَلْبَيْنَصَخْ
وَجِيفَ الْمَطَابِيَا، ثُمَّ قُلْتَ لِصُخْبَتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا: أَبْرَدْتُمْ فَرَوْحَرَا^(٩)
فَنَصَبَ «وجيف» بفعل دلٌّ عليه ما تقدَّم، وأثنا البيت الذي أنشدوه، فلا
حُجَّةٌ / لهم/^(١٠) فيه من وجهين:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَوْلَهُ «دَلْوِي دُونَكَا» فِي مَوْضِعِ رُفعٍ، لَأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْدِداً
مُقْدَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ «هَذَا دَلْوِي دُونَكَا»، وَالثَّانِي: أَنَّا نُسَلِّمُ إِلَهَ فِي مَوْضِعِ

(١) س: ٤ (الشَّاء، ن: ٢٣، مد).

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) المكتوب.

(٤) سقطت من (س).

(٥) س: ٢٧ (الشَّمل، ن: ٨٨، مد).

(٦) لَأَنَّ التَّقْدِيرَ: صُنْعَ اللَّهُ، فَحُذِفَ الْفَعْلُ [صُنْعَ]، وَأُضِيفَ الْمَصْدُرُ «صُنْعَ» إِلَى
الْفَاعِلِ (الْفَظُّ الْجَلَلَةِ) كِإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ؛ فَجَاهَتْ: صُنْعَ اللَّهُ.

(٧) في (ط) قال.

(٨) الشاعر هو: الزاعي الشميري، أبو جندل، عبد بن حسين، من بني لمبر، كان سيناً
في قرمه، وشَفِي بالزَّاهِي؛ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ وَصْفِ رَاهِي الْأَبْلِيْنِ فِي شِعْرِهِ لَهُ دِيوَانٌ شِعْرٌ
مُطَبَّعٌ، ماتَ سَنَةً ٩٠ هـ. طَبَّقَاتُ ابْنِ سَلَامٍ ١/٥٠٢.

(٩) الْمَفَرَّدَاتُ الْغَرِيبَةُ: الْأَكْلُ: السُّرَابُ، يَمْصُحُ: يَدْهُبُ وَيَنْقُطُ.
وَجِيفُ الْمَطَابِيَا: ضَرَبَ مِنْ سَبَرِ الْأَبْلِيْنِ وَالْخِيلِ. أَبْرَدْتُمْ: دَخَلْتُمْ فِي آخرِ الْتَّهَارِ. نَرَوْحَرَا:
الرَّوَاحُ الْمَهَابُ، أَوْ الشَّيْرُ بِالْعَشِيِّ؛ وَالْمَرَادُ: حَانَ وَقْتُ مَيْتَكُمْ وَاسْتَراحتَكُمْ.
مَوْطِنُ الشَّاهِدَةِ: (وجيف المطابيا).

وَجَهُ الْإِشْهَادِ: اِنْتَصَابُ «وجيف» عَلَى الْمَصْدُرِ الْمُؤْكَدِ لِمَعْنَى قَوْلِهِ: «ذَأْبَثَ»؛ لَأَنَّهُ
يَمْصُحُ: وَاصْلَتِ الشَّيْرَ، وَأَوْجَفَتِ الْمَطَابِيَا؛ أَيْ: سَمْتَها الرَّوِيقُ، وَهُوَ سَبَرٌ سَرِيعٌ.

(١٠) سقطت من (س).

نصب، / و/ ^(١) لكن بإضمار فعل، والثُّقِيرُ فيه: «خذ دلوِي دونك» ودونك تفسير لذلك / الفعل المقدَّر/ ^(٢)، فاعرفه نصب، إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ط).

(٢) زيادة من إحدى التُّسخ، وهي (س) لذلك المصدر.

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

[عملة التكرار في التحذير]

إن قال قائل: ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم: «الأسد الأسد»؟ قيل: لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو «احذر» ولهذا، إذا كرروا، لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين، جاز إظهار الفعل؛ فدلل على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل.

[الاسم الأول يقوم مقام الفعل]

فإن قيل: فلأي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل؟ قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني؛ لأنه مفعول، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل، ينبغي أن يكون مقدماً.

[عملة انتساب الاسم في التحذير]

فإن قيل: فلم انتصب قولهم: «إياك والشر»، قيل: لأن التقدير فيه: («إياك احذر») فإياك: منصوب باحذر، والشر معطوف عليه، وقيل: أصله^(١): «إياك»^(٢) احذر من الشر؛ لموضعة الجاز والمجرور التصب، فلما خلص حرف الجر^(٣)، صار التصب في ما بعده.

[عملة تقدير الفعل بعد إياك]

فإن قيل: فلئم قدروا الفعل بعد «إياك» ولم يقدروه قبله؟ قيل: لأن «إياك»

(١) سقطت من (س).

(٢) في (ط) احذر إياك؛ والضراب ما أثبنا من (س).

(٣) في (ط) الجاز.

ضمير الموصوب المتفصل، فلا^(١) يجوز أن يقع الفعل قبله؛ لأنك لو أتيت به قبله؛ لم يجز أن تأتي به بلفظه؛ لأنك تقدر على ضمير الموصوب المتفصل؛ وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: «ضررت إياك» لم يجز؟ لأنك تقدر على أن تقول: «ضررتك»؛ فاما قول الشاعر^(٢):

إليك حشى بَلْقَتْ إِيَاكَ
فَشَادُ، لَا يَقْاسُ عَلَيْهِ.

[هلة عدم استعمال الفعل مع [إياك]]

فإن قيل: فلیم لم يستعملوا لفظ الفعل مع [إياك] كما استعملوه^(٣) مع غيره؟ قيل: إنما خُصّت [إياك] بهذه^(٤) لأنها لا تكون إلا في موضع نصب؛ لأنها ضمير الموصوب المتفصل، فصارت^(٥) بنية لفظه، تدلّ على كونه مفعولاً، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل، بخلاف غيره من الأسماء؛ فإنه يجوز أن يقع مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، إذ ليس في بنية لفظه ما يدلّ على كونه مفعولاً، فاستعملوا معه لفظ الفعل؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) ولا.

(٢) الشاعر هو: حميد الأرقط، وهو حميد بن مالك بن ربيع، من تميم؛ وقيل من ربيعة؛ لقب بالأرقط لأنها كانت في وجهه؛ وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وكان معاصرأ للحجاج. معجم الأدباء، ١٤/١١، وختانة الأدب، ٣٩٥/٥. موطن الشاهد: [إياك].

وجه الاستشهاد: وضع [إياك] موضع [الكاف] ضرورة؛ وذلك شأن، ولا يقاس عليه كما جاء في المتن.

(٣) في (ط) يستعملوه، وهو سهر من الناسخ، أو الطابع.

(٤) في (ط) بهذه.

(٥) في (س) فصار.

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

[صلة انتساب المصدر]

إن قال قائل: لِمَ كَانَ الْمُصْدَرُ مَنْصُوبًا؟ قيل: لِوَقْعِ الْفَعْلِ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ
الْمَفْعُولُ الْمُعْلَقُ.

[اشتقاق الفعل من المصدر أو المكس وخلافهم في ذلك]

فَإِنْ قَيلَ: مَهْلِكُ الْفَعْلِ مَشْتَقٌ مِّنَ الْمُصْدَرِ، أَوْ الْمُصْدَرُ مَشْتَقٌ مِّنَ الْفَعْلِ؟
قَيلَ: اخْتَلَفَ الشَّعُورِيُّونَ فِي ذَلِكَ؛ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْفَعْلَ مَشْتَقٌ مِّنَ
الْمُصْدَرِ، وَاسْتَدَلُوا عَلَى ذَلِكَ مِنْ سِعَةِ أَوْجَهٍ:

[أدلة البصريين في كون الفعل مشتق من المصدر]

الوجه الأول: أَنَّهُ يَسْمَى مَصْدَرًا، وَالْمُصْدَرُ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَصَدَّرُ عَنْهُ
الْإِبْلُ؛ فَلِمَا سُمِّيَ مَصْدَرًا، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ صَدَرَ عَنِ الْفَعْلِ.

والوجه الثاني: أَنَّ الْمُصْدَرَ يَدْلُلُ عَلَى زَمَانٍ مُطْلَقٍ، وَالْفَعْلُ يَدْلُلُ عَلَى زَمَانٍ
مُعَيَّنٍ، فَكَمَا^(۱) أَنَّ الْمُعْلَقَ أَصْلُ الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ الْمُصْدَرُ أَصْلُ الْفَعْلِ.

والوجه الثالث: أَنَّ الْفَعْلَ يَدْلُلُ عَلَى شَيْئَيْنِ؛ وَالْمُصْدَرُ يَدْلُلُ عَلَى شَيْءٍ
وَاحِدٍ، قَبْلَ الْأَثَيْنِ؛ فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُصْدَرُ قَبْلَ الْفَعْلِ.

والوجه الرابع: أَنَّ الْمُصْدَرَ اسْمٌ، وَهُوَ يَسْتَغْفِرُ مِنَ الْفَعْلِ، وَالْفَعْلُ لَا يَدْلُلُ
لَهُ مِنَ الْاسْمِ، وَمَا يَكُونُ مُفْتَرِّأً إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ
فَرِعَاءً، مَا لَا يَكُونُ مُفْتَرِّأً إِلَى غَيْرِهِ.

والوجه الخامس: أَنَّ الْمُصْدَرَ لَوْ كَانَ مَشْتَقًا مِّنَ الْفَعْلِ؛ لَوْجَبَ أَنْ يَدْلُلُ
عَلَى مَا فِي الْفَعْلِ مِنَ الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ وَمَعْنَى ثَالِثٍ، كَمَا ذَلَّتْ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ

(۱) فِي (س) رَكْمَا.

والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل، والمفعول به، فلئن لم يكن المصدر كذلك؛ دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

والوجه السادس: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل؛ لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف، كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلنـا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس؛ دل على أن الفعل مشتق منه.

والوجه السابع: أن الفعل يتضمن المصدر، والمصدر لا يتضمن الفعل، الا ترى أن «ضرب» يدل على ما يدل عليه «الضرب»؛ و«الضرب» لا يدل على ما يدل عليه «ضرب»^(١) وإذا كان كذلك؛ دل على أن المصدر أصل، والفعل فرع / عليه/^(٢)، وصار هذا كما نقول في الأوانى الموصوفة من الفضة؛ فإنها فرع عليها، وأخرذة منها، وفيها زيادة ليست في الفضة، فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر، كما كانت الأوانى مأخوذة من الفضة.

[أدلة الكوفيـنـ في كون المصـدرـ مـاخـوذـ مـنـ الفـعـلـ]

وأـمـاـ الـكـوـفـيـوـنـ فـذـهـبـواـ إـلـىـ أـنـ المصـدرـ مـاخـوذـ مـنـ الفـعـلـ، وـاسـتـدـلـوـاـ عـلـىـ ذـلـكـ مـنـ ثـلـاثـةـ أـوـجـهـ:

/ الوجه /^(٣) الأول: أن المصدر يعتل لاعتلال^(٤) الفعل، ويصح لصحته؛ نقول: «قمت قياماً» فيعتل المصدر لاعتلال الفعل، وتقول: «قاوم قواماً» فيصح المصدر لصحة الفعل؛ فدل على أنه فرع عليه.

والوجه الثاني: أن الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

والوجه الثالث: أن المصدر يذكر توكيداً لل فعل، ولا شك أن رتبة المؤكـدـ قبل رتبة المؤكـدـ؛ فـدـلـ علىـ أـنـ المصـدرـ مـاخـوذـ مـنـ الفـعـلـ.

[تفـنـيدـ مـزـاهـمـ الـكـوـفـيـوـنـ]

والـصـحـيـحـ: ما ذـهـبـ إـلـىـ الـبـصـرـيـوـنـ، وـأـمـاـ^(٥)ـ ماـ اـسـتـدـلـ بـهـ الـكـوـفـيـوـنـ فـنـاسـدـ. أـمـاـ قـوـلـهـمـ: إـنـهـ يـصـحـ لـصـحـيـحـ الـفـعـلـ، وـيـعـتـلـ لـاعـتـالـهـ؛ فـنـقـولـ: إـنـماـ صـحـ لـصـحـيـحـ، وـاعـتـلـ لـاعـتـالـهـ، طـلـبـاـ لـلـشـاـكـلـ؛ ليـجـريـ الـبـابـ عـلـىـ سنـنـ وـاحـدـاـ

(١) في (س) ضرب.

(٢) سقطت من (س).

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (س) كاعتلال.

(٥) في (س) وما.

لثلاً تختلف طرق تصاريف الكلمة، وهذا لا يدل على الأصل والفرع، ألا ترى أنهم قالوا: «يَبْدُ» والأصل / فيه^(١): «يَبْرُدُ» فمحذفوا الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا: «أَبْدُ»، ونبِّدُ، وثَبْدُ» فمحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة حسلاً على «يَبْدُ» لثلاً تختلف طرق تصاريف الكلمة، وكذلك قالوا: «أَكْرَمُ» والأصل فيه «أَكْرَم»، إِلَّا أنهم حذفوا إِحدى المهمتين استنقاً لاجتماعهما، ثم قالوا: «يَكْرُمُ»، ونَكْرُمُ» فمحذفوا الهمزة، وإن لم يجتمع^(٢) همزتان حملاً على «أَكْرم» ليجري الباب على سن واحد؟ فكذلك^(٣) ههنا. وأما قولهم: إِنَّ الفعل يعمل في المصدر، فنقول: هذا لا يدل على أَنَّه أصل له، فلئن أجمعنا على أَنَّ الحروف تعمل في الأسماء، والأفعال، ولا شك أَنَّ الحروف ليست أصلًا للأسماء، والأفعال؛ فكذلك ههنا. وأما قولهم: إِنَّ المصدر يذكر تاكيداً للفعل، فنقول: هذا لا يدل على أَنَّ فرع عليه، أَلَا ترى أَنَّك تقول: «جاَنِي زَيْدٌ / زَيْدٌ»^(٤)، ورأَيْت زَيْدًا زَيْدًا؟ ولا يدل هذا على أَنَّ زَيْدًا الثاني فرع على الأول؟ فكذلك ههنا، وقد بيَّنا هذا مُستوفِن في المسائل الخلافية^(٥).

[صلة انتساب أ فعل المضاف إلى المصدر]

فإن قيل: قيل^(٦) كان قولهم: «صَرَتْ أَشَدُ التَّسِيرِ» منصوباً على المصدر؟ قيل: لأنَّ «أَنْعَلُ» لا يضاف إِلَى ما هو بعض له، وقد أضيف إلى المصدر الذي هو التَّسِيرُ، فلئن أضيف إلى المصدر، كان مصدرأً، فانتصب انتساب المصادر كلها.

[انتساب المصدر القرفصاء ونحوه]

فإن قيل: فعلى ماذا ينتصب قولهم: «قَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ» ونحوه؟ قيل: ينتصب على المصدر بالفعل الذي / هو /^(٧) قبله؛ لأنَّ القرفصاء لِمَا كانت نزعاً من القعود، والفعل الذي هو «قَعَدَ» يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء؛ وغيرها؛ تَعْدُى إلى القرفصاء الذي هو^(٨) نوع منه؛ لأنَّه إذا عمل في

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط) يجتمع.

(٣) في (ط) وكذلك.

(٤) سقطت من (س).

(٥) راجع: الانصار في مسائل الخلاف، ١٤٤ / ١ - ١٥٢.

(٦) في (س) لم.

(٧) سقطت من (س).

(٨) في (س) التي منها.

الجنس، عمل في النوع، إذ كان داخلاً تحته؛ هذا مذهب سيبويه، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر / موصوف^(١) محذوف؛ والتقدير فيه: «لقد القعدة الفرقاء» إلا أنه حذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه؛ والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه؛ لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف، (وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف)^(٢)، وما لا يفتقر إلى تقدير / موصوف^(٣) أولى مما يفتقر إلى تقدير / موصوف^(٤)، فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (س).

(٣) سقطت من (س).

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

[تعريف المفعول فيه]

إن قال قائل: ما المفعول فيه؟ قيل: هو الظرف، وهو كلُّ اسم من أسماء المكان، أو الزَّمان، يُراد فيه معنى «في» / و/ ^(١) ذلك نحو: «صمت الْيَوْمُ، وقَمَت النَّيْلَةُ، وجلست مَكَانِكَ»، والتَّقدِيرُ فيه: «صمت في الْيَوْمِ، وقَمَت في النَّيْلَةِ، وجلست في مَكَانِكَ» وما أشبه ذلك.

[حُلْة تسمية المفعول فيه ظرفاً]

فإن قيل: فلَمْ سُمِّي ظرفاً؟ قيل: لِأَنَّ لَمَّا كَانَ مَحْلًا لِلأَفْعَالِ، سُمِّيَ ظرفاً، تشيئاً بِالْأَوَانِيِّ الَّتِي تَحْلُّ الْأَشْيَاءُ فِيهَا؛ ولِهَذَا، سُمِّنَ الْكَوْفِيُّونَ الظَّرُوفَ «مَحَالاً»؛ لِحلولِ الْأَشْيَاءِ ^(٢) فِيهَا.

[حُلْة عدم بناء الظرف]

فإن قيل: فلَمْ ^(٣) لَمْ بَيْنَا الظَّرُوفَ لِتَضَمِّنُهَا مَعْنَى الْحَرْفِ؟ قيل: لِأَنَّ الظَّرُوفَ إِنْ نَابَتْ عَنِ الْحَرْفِ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَضَمِّنْ مَعْنَاهُ، وَالَّذِي يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهارُهُ مَعَ لَفْظِهَا، وَلَوْ كَانَتْ مَضَمُونَةً لِلْحَرْفِ، لَمْ يَجُزُ إِظْهارُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ «مَنِي»، وَ«أَيْنِ»، وَ«كَيْفَ» لَمَّا تَضَمَّنْتُ مَعْنَى هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ؛ لَمْ يَجُزْ إِظْهارُ الْهَمْزَةِ مَعَهَا؟ فَلَمَّا جَازَ إِظْهارُهُ، هُنْهَا دُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَضَمِّنْ مَعْنَاهُ، وَإِذَا لَمْ تَضَمِّنْ مَعْنَاهُ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُعَرِّبةً عَلَى أَصْلِهَا.

[حُلْة تعدى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزَّمان دون المكان]

فإن قيل: فلَمْ تعدى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزَّمانِ، وَلَمْ يَتَعَدَّ إِلَى

(١) سقطتْ مِنْ (ط.). (٢) فِي (س) الْأَفْعَالِ. (٣) فِي (س) لَمْ.

جميع ظروف المكان؟ قبل لأن الفعل يدل على جميع ظروف الزَّمان بصيغته، كما يدل على /جميع/ ^(١) ضروب المصادر، وكما أن الفعل يتعدى إلى جميع ضروب المصادر، فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف الزَّمان، وأنا ظروف المكان، فلم يدل عليها الفعل بصيغته، الا نرى أنت إذا قلت: ضرب، أو سبضرب، لم يدل على مكان دون مكان، كما يكون فيه ^(٢) دلالة على زمان دون زمان، فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته؛ صار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو، وكما أن الفعل اللازم، لا يتعدى بنفسه إلى زيد وعمرو، فكذلك لا يتعدى إلى ظروف ^(٣) المكان.

[هلة تعدد اللازم إلى الجهات الست ونحوها]

فإن قيل: فلِمْ تعدد إلى الجهات الست، ونحوها من ظروف المكان؟
قبل: لأنها أشبهت ظروف الزَّمان من وجهين:

أحددهما: أنها مبهمة غير محدودة، وكان هذا اللُّفظ مشتملاً على جميع ما يقابل ظهره ^(٤) إلى أن تقطع الأرض؟ (كما أنت إذا قلت: «أمام زيد» كان أيضاً غير محدود، وكان هذا اللُّفظ مشتملاً على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تقطع الأرض) ^(٥)، كما أنت إذا قلت: «قام» دل على كل زمان ماضٍ من أول ما خلق الله الدنيا إلى وقت حديثك، وإذا ^(٦) قلت: «يتروم» دل على كل زمان مستقبل.

والوجه الثاني: أن هذه الظروف لا تقتصر على وجه واحد، لأن فرقاً يصير تحتاً، وتحتها يصير فوقاً، كما أن الزَّمان المستقبل يصير حاضراً، الحاضر يصير ماضياً، فلما أشبهت ظروف الزَّمان، تعدد الفعل إليها، كما يتعدى إلى ظروف الزَّمان.

[حذف حرف الجز أنساعاً]

فإن قيل: فكيف قالوا: «زيد مثي معقد الإزار، ومثعد القابلة، ومتناط الثريا، وهو خطآن جانبي أنهما» يعني الخطيبين اللذين يكتفان أنه الظبية، وهي

(٤) في (س) وجهه، وهو سهو من الناسخ.

(١) سقطت من (س).

(٥) سقطت من (س).

(٢) في (ط) فيها.

(٦) في (س) فإذا.

(٣) في (س) ظرف.

كُلُّها مخطوطة^(١) قبل: الأصل فيها كلُّها أنْ تستعمل بحرف الجرِّ، إلَّا أَنَّهُمْ حذفوا حرف الجرِّ في هذه المواقع اتساعاً، كقول الشاعر^(٢): [الكامل]
فلا يغبُّكم قنَا وعوارضاً ولأنَّ الْخَيْل لابَة ضرَغَد^(٣)
[الكامل] **وقال الآخر^(٤):**

لَذَّنْ بِهِرَّ الْكَفْ يَعْسُلْ مُثْلَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّمْلُب^(٥)
أراد في الطريق، ومن حقها أن تُحفظ^(٦)، ولا يُقاس عليها. فاما قولهم:
دخلت البيت؛ فذهب أبو عمر الجرمي^(٧) إلى أن «دخلت»: فعل متعدٌ تمهّى
إلى البيت، فنصبه؛ كقولك: «بنيت البيت» وما أشبه ذلك. وذهب الأكثرون إلى
أن «دخلت»: فعل لازم/ وقد^(٨) كان الأصل فيه أن يستعمل مع حرف الجرِّ،

(١) في (س) مخصوصة.

(٢) الشاعر هو: عامر بن الطُّفْيل بن مالك من بني عامر بن صعصمة، كان فارسًّا فوّه، وأحد لشاك العرب، وشمرائهم، وساداتهم من أهل نجد، وهو ابن عمّ «البيضا» المشهور. أدرك الإسلام، ولم يُسلم. مات سنة ١١ هـ. الشعر والشعراء، ١١٨، والخزانة ٤٧١/١.

(٣) المفردات الغربية: أَبْيَكُمْ: أَطْبَلْكُمْ. قنَا وعوارضاً: مكانان معروفاً. لأنَّ الْخَيْل: لاستقبالها. الألبة: الحرفة وما اشتهر من الأرض. ضرَغَد: اسم جبل.
موطن الشاهد: (الأغْبِيَّكُمْ قنَا).

وجه الاستشهاد: انتساب قنَا وعوارضاً بحذف حرف الجرِّ للضرورة؛ لأنَّهما مكانان مختصان، لا يُناسبان نصب الطريق.

(٤) القائل هو: ساعدة بن جويبة الهمذاني، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام.
(٥) المفردات الغربية: لَذَّنْ: لذَّنْ. يَعْسُلْ: يَعْسُلْ: والمسلمان: حدُ الذئب؛ والمراد: يَعْسُلْ في عدوته هذه. كما عَسَلَ الطَّرِيقَ: أي كما عمل في الطريق التَّمْلُبَ؛ فهو يصف رمحه باللين، وعدم الصِّلابة والخشونة.
موطن الشاهد: (عَسَلَ الطَّرِيقَ).

وجه الاستشهاد: خَلَفَ حرف الجرِّ في «المقدّرة»، وانتساب «الطَّرِيقَ» بعد حذفه؛ لأنَّ الأصل: عَسَلَ في الطَّرِيقَ؛ ومثل هذا يُحفظ، ولا يُقاس عليه.

(٦) في (ط) يُحفظ.
(٧) الجرمي: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي، أحد علماء التَّحْوِر، أخذ من الأخشن، ويونس بن حبيب التَّحْوِر، وعن أبي زيد والأصمّين اللَّغَة. مات سنة ٢٢٥ هـ. البلقة ٩٦ - ٩٧، وبغية الوعاة ٨/٢.
(٨) سقطت من (س).

(إِلَّا أَنَّ حُكْمَ حِرْفِ الْجَزِّ) ^(١) أَتْسَاعًا عَلَى مَا يَبْيَأُ؛ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَالَّذِي يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ «ادْخَلْتَ» فَعْلٌ لَازِمٌ مِنْ وَجْهِيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَصْدَرَهُ/يَجْعَلُهُ ^(٢) عَلَى «فَعْلَوْنَ» وَهُوَ مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْلَّازِمَةِ، كَمَقْدِدِ قَعْدَوْنَ، وَجَلْسِ جَلْوَسَ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّ ^(٣) نَظِيرَهُ فَعْلٌ لَازِمٌ، وَهُوَ «غَرْتَ» وَنَقْيَضُهُ فَعْلٌ لَازِمٌ، وَهُوَ «خَرَجْتَ» فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَازِمًا (حَمْلًا عَلَى نَظِيرِهِ) ^(٤)، وَنَقْيَضُهُ فَأَهْرَافُهُ تَصْبِبُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) سقطت من (س).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (س).

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

[عامل النصب في المفعول معه وخلالهم في ذلك]

إن قال قائل: ما العامل للنصب^(١) في المفعول معه؟ قيل: اختلاف التحريرون في ذلك؛ فذهب البصريةون إلى أن العامل فيه هو الفعل، وذلك لأن الأصل في /نحو/^(٢) قوله: «استوى الماء والخشبة» أي: مع الخشبة، إلا أنهم أناموا الواو مُقام «مع» تؤسّعاً في كلامهم؛ فقوى الفعل بالواو، فتعدى إلى الاسم^(٣) فنصبه، كما قوي بالهمزة في قوله: «أخرجت زيداً»، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية «إلا» نحو: «قام القوم إلا زيداً» فكذلك - ه هنا - المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو. وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك؛ لأنه إذا قال «استوى الماء والخشبة» لا يحسن تكرار^(٤) الفعل، فيقال «استوى الماء، واستوى الخشبة»؛ لأن الخشبة لم تكن معروفة حتى تستوي^(٥)، فلئنما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في «جاء زيد وعمرو» فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مُقدّر، والشّدّيير فيه: «استوى الماء، ولا يرى الخشبة»، وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول، وبينهما الواو. والصحيح: هو الأول؛ وأما قول الكوفيين: فإنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل؛ فقلنا^(٦): هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة، وأن الفعل هو العامل بتقويتها لا بتقويتها المخالفه، ولو جاز أن يقال مثل ذلك؛ لجاز أن

(١) في (س) النصب.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) إلى الفعل، وهو سهو من الناسخ.

(٤) في (س) سقطت همزة أخرجت.

(٥) في (س) تكرير.

(٦) في (س) قلنا.

(٧) في (س) فشتري.

يقال: إنَّ «زيداً» في قولك: «ضررت زيداً منصوباً؛ لكونه مفعولاً لا بالفعل، وذلك محال؛ لأنَّ كونه مفعولاً...»^(١) يوجب أن يكون: «ضررت» هو العامل فيه النصب، فكذلك هنَا. وأما قول الزجاج^(٢): «إله»^(٣) يتصرف بتندير عامل؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فليس بصحيح أيضاً؛ لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول، فإنْ كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تهدى إلى المفعول بنفسه، وإنْ كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجر، أو غيره، عمل بتوسيطه، ألا ترى أثرك تقول: «أكرمت زيداً وعمرأً» فتنصب «عمرأً» بـ«أكرمت» كما تنصب «زيداً» به، فلم تمنع^(٤) الواو من وقوع «أكرمت» على ما بعدها، فكذلك هنَا.

[عُلَةُ حذفِ مَعْ وِإِقَامَةِ الْوَاوِ مَقَامَهَا]

فإنْ قيل: لم حذفت «مع» وأقيمت «الواو» مقامها. قيل: حذفت «مع» وأقيمت «الواو» مقامها، تزسعاً في كلامهم، و/^(٥) طلباً للشُّفَّيف والاختصار.

[عُلَةُ كُونِ الْوَاوِ أُولَئِنِي مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَحْرُوفِ فِي النِّيَابَةِ]

فإنْ قيل: فلم كانت «الواو» أولى من غيرها/ من الحرروف/^(٦)? قيل: إنما كانت/ الواو/^(٧) أولى من غيرها؛ لأنَّ «الواو» في معنى «مع» ولأنَّ معنى «مع» المصاحبة، ومعنى «الواو» الجمع، فلما كانت في معنى «مع» كانت أولى من غيرها.

[عُلَةُ حَدَمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى التَّاصِبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ]

فإنْ قيل: فهل يجوز تقديم المنصوب - هنَا - على التاصب؟ قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ حكم «الواو» ألا تقدم على ما قبلها، وهذا الباب من التحوبيين/من/^(٨) يجري فيه القياس، ومنهم من يقتصر على السُّماع، والأكثرون على القول الأول؛ فاعرفه تنصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) زيادة «لا» بعد مفعولاً، ولا يستقيم الكلام بزيادتها.

(٢) الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن الشري، نحواني بغدادي، أخذ أولاً الأمر عن ثعلب، ثم لزم المبرد. مات سنة ٣١١ هـ. بقية الرعاة ٤١١/١، ومجمجم المؤلفين ١/٣٣.

(٣) في (ط) فإنه؛ وما أثبتناه من (س).

(٤) في (ط) تنتعن.

(٥) سقطت من (س).

(٦) سقطت من (س).

(٧) سقطت من (س).

(٨) سقطت من (س).

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

[عامل الثصب في المفعول له]

إن قال قائل: ما العامل في المفعول له الثصب؟ قيل: العامل في المفعول له، الفعل الذي قبله؛ نحو: «جئتك طمماً في بِرْكَ، وقصدتَك ابْتِغَاءً^(١) مَعْرُوفَكَ» وكان الأصل فيه: «جئتك للطَّمْعِ^(٢) في بِرْكَ، وقصدتَك لِلابْتِغَاءِ في مَعْرُوفَكَ^(٣)، إِلَّا أَنَّهُ حذفَ الْأَلْامَ، فَأَنْصَلَ الْفَعْلَ بِهِ، فَصَبَهُ.

[صلة تعدى الفعل اللازم إلى المفعول له]

فإن قيل: فلَيَمْ تَعْدِي إِلَيْهِ الْفَعْلُ الْأَلْازِمُ كَالْمُتَعْدِي؟ قيل: لأنَّ العاقِلَ لِمَا كَانَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا إِلَّا لِيَعْلَمَهُ، وَهُوَ^(٤) عَلَةُ الْفَعْلِ، وَعَذْرُ لِوَقْعِهِ؛ كَانَ فِي الْفَعْلِ دَلَالَةُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ فِيهِ/^(٥) دَلَالَةُ عَلَيْهِ، تَعْدِي إِلَيْهِ.

[جواز كون المفعول له معرفة أو نكرة]

فإن قيل: فهل يجوز أن يكونَ معرفةً ونكرةً؟ قيل: نعم، يجوز أن يكونَ معرفةً ونكرةً، والدليل على ذلك، قوله تعالى: «وَتَعَذَّلُ الَّذِينَ يُنْهَقُونَ أَنْوَاهَهُمْ أَتَيْكَاهُمْ مَرْكَاتَ اللَّهِ وَتَلَمِّهَا مِنْ أَنْشِئُهُمْ^(٦)»، فـ«ابْتِغَاءُ مَرْضَاتِ اللَّهِ» معرفة بالإضافة، وـ«أَتَيْكَاهُمْ» نكرة؛ قال الشاعر^(٧):
[الظوبيل]

وأَغْفِرْ غُرْزَةَ الْكَرِيمِ اذْخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَمِ الْتَّبِيِّبِ ثَكْرَمَا^(٨)

(١) في (س) لابْتِغَاءِ.

(٢) في (س) لطَّمْعِ.

(٣) في (س) لابْتِغَاءِ مَعْرُوفَكَ.

(٤) في (س) وهو.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦٥، مد).

(٧) الشاعر هو: حاتم بن عبد الله الطائي، أبو عدن، فارس جاهلي، ومضرب المثل في الجود والكرم، أدرك ابناه الإسلام، وأسلمها. مات سنة ٤٦ ق. هـ. تحرير الأغانى ٥/١٩٠١-١٩٠٧.

(٨) المطرادات المفرية: غُرْزَةَ الْكَرِيمِ: الكلمة القبيحة، أو السقطة التي تبدىء من الكريم.

﴿فَادْخَارِه﴾ معرفة بالإضافة، و﴿تَكْرُمًا نَكْرَة﴾؛ وقال الآخر^(١): [الزجز] يركبُ كُلَّ عاقِرِ جَمِيعِهِ مَخَائِلَهُ وَزَعْلَ الْمُحْبُورِ^(٢)
والهول من تهول المبور^(٣)

وذهب أبو عمر الجزري إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرة، وتقدّر بالإضافة^(٤) في هذه الموضع في نبة الانفصال، فلا يكتسب التعريف من المضاف إليه؛ كقولهم: «مررت برجل ضارب زيداً غداً»، قال الله تعالى: ﴿هَذَا عَيْشٌ غَيْرُنَا﴾^(٥) وقال الشاعر^(٦): [الكامل]

سُلْ الْهُمَومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْيِهِ نَاجٌ مُخَالِطٌ صَهْبَةُ مُتَعَبِّسٍ^(٧)
والذي عليه الجمهور، والمذهب المشهور هو الأول، والذي أذعنه

- أعرض: أبتعد.

موطن الشاهد: (أدخاره، تكرماً).

وجه الاستشهاد: تقييم «الدخار» مفعولاً لأجله، وهو معرفة؛ بالإضافة إلى التعمير، ورفع «تكرماً» مفعولاً لأجله، وهو نكرة؛ ففي هذا دالة على جواز مجيء المفعول له معرفةً ونكرة.

(١) الشاعر هو: العجاج، عبد الله بن رؤبة، من بني سعد بن زيد منة الشعبيين؛ ثق بالعجز لبيت قوله؛ وهو من أشهر الزجاج العرب. اتهمه سليمان بن عبد الملك بأنه لا يحسن الهجاء؛ فقال له: «إن لنا أخلاقاً تمنتنا، وهل رأيت بانياً، لا يحسن الهدم؟» غفر طويلاً، ومات سنة ٩٦ هـ تقريباً. الشعر والشعراء ٥٩١/٢.

(٢) المفردات الغربية: عازر من الرمل؛ الذي لا يبني. جمهور: المرتبط لخوفه من طائر أو سبع. والرُّهُل: الشاطئ. المبور: المسورو. البُور: جمع «بور» وهو ما اطمأن من الأرض، وفيها يكمن الصيادون ويعروى القبور؛ والجز في وصف ثور وحشى.

(٣) موطن الشاهد: (مخافة، زعل، الهول).
وجه الاستشهاد: انتساب «مخافةً» مفعولاً لأجله، وهي نكرة، وعطف عليها «رِمْل»، وهي نكرة، ثم عطف «الهول» وهي معرفة؛ وفي الشاهد دليل على مجيء المفعول لأجله نكرة معرفةً، كما في الشاهدين السابعين.

(٤) في (س) وقدر بالإضافة.

(٥) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٤، مك).

(٦) الشاعر هو: المرّار الأسدي.

(٧) المفردات الغربية: يعطي رأسه: أي ذلول. ناج: سريع. الصهبة: الضارب بياضه إلى حمرة. متعيس والأعيس: الأبيض، وهو أفضل الروان الإبل؛ والمراد: سُلْ همومك بفارق من تهوى، وناته عنك بكل بغير ترتحله يتصف بالصنفات السابقة.

الجرمي من كون الإضافة في نهاية الانفصال، يفتقر إلى دليل، ثُمَّ لو صَحَّ هذا في الإضافة، فكيف يصحُّ له مع لام التعرِيف في قول الشاعر^(١): [الزجز] «والهُرُولُ من تهُوُلُ الْهَبُورَا، وأشَاهِهِ؟»

فإن قيل: فهل يجوز تقديم المنسوب - ههنا - على الناصب؟ قيل: /نعم/^(٢)، يجوز ذلك؛ لأنَّ العامل فيه يتصرَّفُ، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه، كما وجد في المفعول معه، فكان جائزًا على الأصل؛ وهذا الباب إنما يتزَجَّمُ^(٣) البصريُّون، وأمَّا الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر، فلا يفردون له باباً، فما عرفه تصبُّ، إن شاء الله تعالى.

(١) سبق ذكره.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) يترجمونه البصريُّون، وهو سهر راضح.

الباب السابع والعشرون

باب الحال

[تعريف الحال]

إن قال قائل: ما الحال؟ قيل: هيئة الفاعل / أ / (١) والمفعول، ألا ترى
أئك إذا قلت: «جاءني زيد راكباً» كان الرُّكوب هيئة زيد عند وقوع المعجمي منه،
إذا قلت: «ضررته مشدوداً»، كان الشُّدُّ هيته عند وقوع الضرب له.

[معجمي الحال من الفاعل والمفعول معاً بلغة واحد]

فإن قيل: فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلغة واحد؟ قيل:
يجوز ذلك، والدليل عليه قول الشاعر (٢): [الطويل]

تعلقت ليلى وهي ذات مؤسد؟ ولم يبد للاتراب من ثديها حجم
صغيرين تزعن البهم يا لبيت أنتا إلى اليوم لم تكبر ولم تكبر البهم (٣)
فنصب «صغيرين» على الحال من الثناء في «تعلقت» وهي فاعله، ومن
«ليلى» وهي مفعوله؛ وقال الآخر (٤): [الواهر]
مني ما تلطفني فردتني شرجة روانف ألينبك ونشطة مازا (٥)

(١) سقطت من (ط).

(٢) الشاعر هو: قيس بن الملوح العامري المعروف بـ «مجنون ليلن» لكثره هيامه بها،
شاعر غزل من المثاقف له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٨٠ هـ.

(٣) المفردات الغربية: البهم: جمع بهمه، وهي الصغير من أولاد الفنم والبقر، وغيرها
والذكر والاثنى في ذلك سراة. مؤسد: صدار تلبس الجارية.
موطن الشاهد: (صغيرين).

(٤) وجه الاستشهاد: انتصار «صغيرين» على الحال من الفاعل والمفعول، كما جاء في المتن.
يُنسب هذا البيت إلى عترة العبسى، وهو في ديوانه (ط. ٢، بيروت: المكتب
الإسلامى)، ص ٢٣٤.

(٥) المفردات الغربية: روانف: جمع رانفة، سفل الآية. الاستطارة والتقطير: التفرق والدهاب.

فنصب «فردبن» على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في «تلقني»،
وهذا كثير في كلامهم.

[عامل التصب في الحال]

فإن قيل: فما العامل في الحال التصب؟ قيل: ما قبلها من العامل، وهو^(١) على ضربين؛ فعل، ومعنى فعل؛ فإن كان فعلاً نحو: «جاء زيد راكباً»؛ جاز أن يتقدم الحال عليه/^(٢) نحو: «راكباً جاء زيد»؛ لأن العامل فيه/^(٣) لما كان متصراً، تصرف عمله، فجاز تقديم معموله عليه؛ وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو: «هذا زيد قائمًا» لم يجز تقديم الحال عليه، فلو قلت: «قائماً هذا زيد» لم يجز؛ لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه؛ فلم يجز تقديم معموله عليه. وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل/في الحال/^(٤)؛ سواء كان العامل فيه فعلاً، أو معنى فعل، وذلك؛ لأن يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظاهر، فإنه إذا قال: «راكباً جاء زيداً» ففي «راكب» ضمير «زيد»، وقد تقدّم عليه، وتقدم المضمر على المظاهر لا يجوز؛ وهذا ليس بشيء؛ لأن «راكباً» وإن كان مقدماً في اللفظ، إلا أنه مؤخر في المعنى في^(٥) التقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير؛ جاز في التقديم، قال الله تعالى: «فَأَنِيسَ لِي فَقِيهُ بِحِفْنَةِ مُوْتَنِ»^(٦) فالهاء في «نفسه» عائدة إلى «موسى» إلا أنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء: في تقدير التأخير؛ جاز التقديم، وهذا كثير في كلامهم؛ فكذلك هنا.

[عمل الفعل اللازم في الحال]

فإن قيل: فلمن عمل الفعل اللازم في الحال؟ قيل: لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة، كان في الفعل دلالة على الحال، فتعذر إليها، كما تعذر إلى ظرف الزمان لما كان في الفعل دلالة عليه.

- موطن الشاهد: (فردبن)

وجه الاستشهاد: انتساب «فردبن» على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في «تلقني» كما جاء في المتن، وفي البيت شاهدان آخران هما: زيادة «ما» بعد «من» الشرطية، و«تسترار» وهو من استثاره، بمعنى طيره.

(١) في (س) وهي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) س: ٢٠ (ط، ن: ٦٧، مك).

(٥) في (ط) والتقدير.

فإن قيل: فَلِمَ^(١) وجب أن يكون^(٢) الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى^(٣) مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه: نعتاً للفعل، والمراد بالفعل: المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه، وإن لم تذكره^(٤)، الا ترى أن «جاء» يدل على «مجيء» فإذا قلت: «جاء راكباً» دلَّ على «مجيء» موصوف بـركوب، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل - وهو نكرة - فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة، وأما قولهم: «أرسلها العراك»^(٥)، وطلبتهم جهذاً وطائفنا، ورجع عوده على بيته^(٦) فهي مصادر، أقيمت مقام الحال؛ لأن التقدير «أرسلها ندرك»^(٧)، وطلبتهم تجتهد^(٨) واعترك^(٩) و«تجتهد» جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال، كائنة قلت: «أرسلها معتركة»، وطلبتهم مجتهداً، إلا أنه أضمر، وجعل المصدر دليلاً عليه، وهذا كثير في كلامهم. وذهب بعض الشعريين إلى أن قولهم: «رجع عوده على بيته» منصوب؛ لأنه مفعول «رجع» لأن الله يكون متعدياً، كما يكون لازماً، قال الله تعالى: «فَإِن رَجَعْتَ إِلَهُ إِنْ طَلَبْتَ يَرْتَهِمْ»^(١٠) فأعمل «رجع» في الكاف التي للخطاب، فقال: رَجَعْتَ إِلَهٌ^(١١)؛ فدلَّ على الله يكون متعدياً. ومنما يدلُّ على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يُسمَّ فاعله؛ لأن الفاعل قد يضمِّر، فيكون معرفة، فلو جاز أن يكون الحال معرفة؛ لما امتنع ذلك، كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان، والجاز والمحرر، والمصدر على ما بيَّنا، فانهمه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) لِنَمْ.

(٢) في (ط) يكون.

(٣) في (س) تجري.

(٤) في (س) يذكر.

(٥) أرسلها العراك: جملة من بيت لبيد بن ربيعة العامري، أحد أصحاب المثلقات، أدرك الإسلام، وهجر الشعر له ديوان شعر مطبع. مات سنة ٤١ هـ. وأما البيت، فهو:
فأرسلها العراك ولم يذدتها ولم يُثْقِلْ على نفس الدخال
المفردات الغربية: أرسلها: الضمير للإبل، أو الآن. لم يذدتها: لم يمتنعا.
النفس: عدم الاستطاعة في إنسان المراد. الدخال: دخول بغير - قد شرب مزة - في الإبل الواردة؛ لشرب معاها. (أسرار العربية: ١٩٣ - / حما).

موطن الشاهد: (أرسلها العراك).

وجه الاستشهاد: وقرع «العراك» مصدرأً أقيم مقام الحال؛ لما أرضحه المؤلف في المتن.

(٦) أي: عاذراً.

(٧) في (س) والتقدير.

(٨) س: ٩ (الثانية، ن: ٨٣، مد).

(٩) سقطت من (س).

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

[تعريف التمييز]

إِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا التَّبَيْيَزُ ؟ قَيْلٌ : تَبَيِّنُ التَّكْرَةُ الْمُفَسَّرَةُ لِلْمُبْهَمِ .

[عامل التصبب في التمييز]

فَلَمَّا قِيلَ: فَمَا الْعَامِلُ فِيهِ التَّصْبِ؟ قِيلَ: فَعْلٌ، وَغَيْرُ فَعْلٍ، فَأَنَا مَا كَانَ
الْعَامِلُ فِيهِ فَعْلًا؛ فَنَحْوُ: «تَصْبِيتْ زَيْدٌ هُرْقًا، وَتَفَقَّهَ الْكَبِشُ شَحْمًا» فَعَرَفَ
وَشَحْمًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَصْبِيْ^(۱) بِالْفَعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ.

[خلافهم في تقديم هذا النوع على العامل فيه]

فَإِنْ قِيلَ : فَهُلْ يَجُوزْ تَقْدِيمُ هَذَا الْتَّرْعَ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ؟ قِيلَ : اخْتَلَفَ السُّحُوبِيُّونَ فِي ذَلِكَ؛ فَذَهَبَ سَبِيُّوْهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزْ تَقْدِيمُ هَذَا التَّرْعَ عَلَى عَامِلِهِ، وَذَلِكَ^١ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ - هُنَّا - هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «تَصْبِيبُ زَيْدٍ عَرْقًا» كَانَ الْفَعْلُ لِلْعُرْقِ فِي الْمَعْنَى لَا لِزَيْدٍ؟ فَلِمَّا كَانَ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى؛ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ فَاعِلًا لِلْفَظَّةِ؛ وَذَهَبَ أَبُو عَثَمَانَ الْمَازَنِيُّ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبَرُّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا^(٢)، إِلَى أَنَّهُ يَجُوزْ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ، وَاسْتَدَلُوا عَلَى ذَلِكَ بِقُولِ الشَّاعِرِ^(٣) :

أَتَهُجِّرُ سَلْمِي بِالْفَرَاقِ حَبِيبَهَا **وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفَرَاقِ تَعْطِيبُ**

(١) في (س) منصوب . (٢) في (س) تابعهما .

(٣) الشاعر هو: البختل السعدي، ربعة بن مالك الشبيسي، كان شاعراً فحلاً مُقللاً، وهو من مخضورات الجاهلية والإسلام، ولم تعلم سنة وفاته.

وجه الاستشهاد: تقديم الشيء نفسه على عامله المتصرف (تطيب)^١ وحكم هذا التقديم الجواز. وللبيت رواية أخرى هي: «ولم تك نفسي بالفارق نطيب» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ولأنَّ هذا العامل فعل متصرفٌ؛ فجاز تقديم معموله عليه، كما جاز تقديم الحال على العامل فيها؛ نحو: «راكباً جاء زيد»؛ لأنَّه /من/ ^(١) فعل متصرفٌ، وكذلك همَا. والصحيح: ما ذهب إليه سيبويه، وأما ما استدلُّ به المازناني والمبرد من البيت؛ فإنَّ الرواية الصحيحة فيه:

وما كاد ^(٢) نفسي بالغرافي تعيب

وذلك لا خجنة لهم ^(٣) فيه، ولشن صحت تلك الرواية؛ فنقول: نصب «نفساً» بفعل مقدر، كأنَّه قال: «أهني نفساً». وأما قوله: إله فعل متصرفٌ، فجاز تقديم معموله عليه، كالحال؛ ثلثا: هذا العامل - وإن كان فعلاً متصرفًا - إلا أنَّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى، فلا يجوز تقديمِه على ما يئن، وأما تقديم الحال على العامل فيها، فإئنما جاز ذلك؛ لأنَّك إذا قلت: «جاء زيد راكباً» كان «زيد» هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله تنزل ^(٤) «راكباً» منزلة المفعول المحسض، فجاز تقديمِه كالمفعول؛ نحو: «عمرًا ضرب زيد» بخلاف التمييز، فإئنك إذا قلت: «تصبب زيد عرقاً» لم يكن «زيد» هو الفاعل في المعنى، وكان الفاعل في المعنى هو «العرق»؛ فلم يكن «عرقاً» في حكم المفعول من هذا الوجه؛ لأنَّ الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمِه، كما لا يجوز تقديم الفاعل.

[ما كان العامل فيه غير فعل]

وأما ما كان العامل فيه غير فعل؛ فنحو «عندِي عشرون رجالاً، وخمسة عشر درهماً» وما أشبه ذلك، فالعامل فيه هو العدد؛ لأنَّه مُشبَّه بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو: «حسن وشديداً» وما أشبه ذلك، ووجه المشابهة بينهما أنَّ العدد يُوصَف به، كما يُوصَف بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإذا ^(٥) كان في العدد نون نحو «عشرون» أو تنوين مقدر؛ نحو: «خمسة عشر» صار التلوين والثلوتين مانعين من الإضافة؛ كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فصار التمييز فصلة للمفعول، وكذلك ^(٦) حكم ما كان منصوباً على التمييز في ما كان

(١) سقطت من (س).

(٢) في (س) كان.

(٤) في (ط) تنزل.

(٥) في (س) فإذا.

(٦) في (س) وكذلك.

(٣) سقطت من (ط).

قبله حائل؟ نحو: «لي مثله غلاماً، وله ذرّه رجلاً» فإنّ الهاه منعت الاسم بعدها أن ينجز بإضافة ما قبلها إليه، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فتصب على التمييز لما ذكرناه.

[هلة كون التمييز نكرة]

فإن قيل: فلِمْ وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل: لأنّه يبيّن ما قبله، كما أنّ الحال يبيّن ما قبله، ولئن^(١) أشبه الحال، وجب أن يكون نكرة، كما أنّ الحال نكرة؛ فاما قول الشاعر^(٢):

وَلَقَدْ أَغْتَدِي وَمَا صَفَعَ الدَّبْرِ لَكُ عَلَى أَذْهَمْ أَجْنَشِ الصَّهْبَلَا^(٣)
وقال الآخر^(٤):

[وَنَأْخُذُ بَعْدِهِ بِإِنْسَابِ عَيْشِ] أَجْبَ الظَّهَرَ لَبِسَ لَهُ سَنَام^(٥)
فبنصب «الصَّهْبَلَا»، والظَّهَر، والصَّحِيح: الله منصوب على التَّشَبِيه بالمعنى، كالضارب الرجل؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) تبيّن ما قبلها، فلئما.

(٢) لم ينسب إلى قائل تعيين.

(٣) المفردات الغربية: أغثدي: أكبر، صفع الذَّبَك: صاح. الأذهم: الأسود من الغيل أو الإبل. أجشن الصَّهْبَلَا: خشن الصوت.
موطن الشاهد: (أجشن الصَّهْبَلَا).

وجه الاستشهاد: انتساب «الصَّهْبَلَا» بالصفة المشبهة باسم الفاعل «أجشن» ولئن كان معمول الصفة «الصَّهْبَلَا» مقترباً بـ «ال» استدلّ الكوفيون على جواز انتساب كلّ من المعرفة والتَّكْرَة بعد «أفضل» على التمييز.

(٤) الشاعر هو: الثابقة الديباني، أبو ثمانة، أو ثمانة، زياد بن معارة بن ضباب الديباني الخططاني، شاعر جاهلي من الطبقية الأولى. عاش في العجاجز، وكان يحكم بين الشمراء في سرق عكاظ، وهو أحد أصحاب المعلقات له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٨ ق. هـ تقريباً. طبقات تحول الشمراء ٥٦/١، وتجريد الأغاني ١٢٤٤/٣.

(٥) المفردات الغربية: كتاب كُلُّ شيء: مُؤْخِرُه. البعير الأجيبي: المقطرع السنام^١ والمراء - هنا - البعير الذي ذاب سنامه من شدة الهُزال.
موطن الشاهد: (أجْبُ الظَّهَرِ).

وجه الاستشهاد: انتساب «الظَّهَر» على التمييز عند الكوفيين، وعلى التَّشَبِيه بالمعنى به للصفة المشبهة - عند البصريين - كما في المثال السابق؛ وفي البيت شواهد أخرى لا داعي لسردها في هذه المُجالَة.

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

[معنى الاستثناء]

إن قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كلٍّ بمعنى «إلا» نحو: «جامني القوم إلا زيداً».

[العامل في المستثنى الموجب التنصب]

فإن قيل: فما العامل في المستثنى من الموجب التنصب؟ قيل: اختلاف التحويّيون في ذلك؛ فذهب البصريّون إلى أنَّ العامل هو الفعل بتوسيط «إلا»، وذلك لأنَّ هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل، إلا أنَّه قويٌ بـ«إلا» فتعذر إلى المستثنى، كما تعذر الفعل بالمحروف المدحية؛ ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه؛ نحو: «استوى الماء والخشبة» فإنَّ الاسم منصوب بالفعل المتقدِّم بتفريدة الرواء؛ فكذلك هنَا. وذهب بعض التحويّيين إلى أنَّ العامل هو «إلا» بمعنى «أستثنى» وهو قول الزجاج من البصريّين. وذهب الغرّاء من الكوفيين إلى أنَّ «إلا» مركبة من «إنْ ولا» ثمَ خففت «إنْ» وأدغمت في «لا» فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ«إنْ» وتترفع في النفي اعتباراً بـ«لا»؛ والصحيح: ما ذهب إليه البصريّون^(١)، وأما قول بعض التحويّيين والزجاج: إنَّ العامل هو «إلا» بمعنى «أستثنى»، ف fasad من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنه لو كان الأمر كما زعموا، لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا التنصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قوله^(٢): «ما جامني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد».

والوجه الثاني: أنَّ هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحرروف، وإعمال معانٍ

(١) في (س) والصحيح قول البصريّين. (٢) في (س) نحو.

الحرف لا يجوز، ألا ترى ألك تقول: «ما زيد قائمًا»، ولو قلت: «ما زيد /إلا/ ^(١) قائمًا» بمعنى ^(٢): «نفيت زيداً قائمًا» لم يجز ذلك؛ فكذلك ه هنا.

والوجه الثالث: الله يبطل بقولهم: «قام القوم غير زيد» فإن «غير» منصوب، فلا يخلو إما أن يكون منصوباً بتقدير «إلا»، وإما أن يكون منصوباً بنفسه، وإنما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله؛ بطل أن يقال إن الله منصور بتقدير «إلا» لأنَّا لو قدرنا «إلا» لفسد المعنى؛ لأنَّه يصير التقدير فيه: «قام القوم إلا غير زيد» وهذا فاسد؛ وبطل/أيضاً/ ^(٣) أن يقال: إنَّه يعمل في نفسه؛ لأنَّ الشيء لا يعمل في نفسه؛ لوجب أن يكون العامل/فيه/ ^(٤) هو الفعل المعتقد، وإنما جاز أن يعمل فيه، وإن كان لازماً؛ لأنَّ «غير» موضوعة على الإبهام /المفرط/ ^(٥)، ألا ترى ألك تقول: «مررت برجل غيرك»، فيكون كل من عدا المخاطب داخلاً تحت «غير»؟ فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط، أشبه الظروف المبهمة؛ نحو: «خلف، وأمام، ووراء، وقِدَم» وما أشبه ذلك؛ وكما أنَّ الفعل ينتمي إلى هذه الظروف من غير واسطة، فكذلك ه هنا.

والوجه الرابع: ألا تقول: لماذا قدرتم «أستثنى زيداً»، وهلأ قدرتم «امتنع زيد» كما حكي عن أبي علي الفارسي الله كان مع عضد الدولة في الميدان، فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب ^(٦)؟ فقال أبو علي الفارسي ^(٧): «بئثصب/ ^(٨) لأنَّ التقدير: «استثنى زيداً» فقال له ^(٩) عضد الدولة، وهلأ قدرت: امتنع/زيد/ ^(١٠) فرفعته؟ فقال له أبو علي: هذا الجواب الذي ذكرته لك/جواب/ ^(١١) ميداني، وإذا رجعنا، ذكرت لك الجواب الصحيح، إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس: ألا إذا أعملنا معنى «إلا» كان الكلام جملتين، وإذا

(١) في (ط) ما زيداً قائمًا.

(٢) في (س) على معنى.

(٣) سقطت من (س).

(٤) سقطت من (س).

(٥) سقطت من (س).

(٦) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد الفارسي الفسوئي، نسبة إلى مدينة فرب شيراز، إمام عصره في الشعر واللغة؛ له: الإياض، والتذكرة، والمحجة في القراءات، وغيرها. مات سنة ٢٧٧هـ. البلقة ٥٢، وابن الأثرية ١/٢٧٣.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) سقطت من (ط).

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) زيادة من (س).

(١١) سقطت من (ط).

أعملنا الفعل بتفوّة «إلا»، كان الكلام جملة واحدة، والكلام متى كان جملة واحدة، كان أولى من تقدير جملتين.

واما قول الفراء / إِذْ / ^(١) «إلا» مركبة من «إِنْ ولا» فندعوى تفقر إلى دليل، ولو قدرنا ذلك، نقول: الحرف إذا رُكِبَ مع حرف آخر تغيّر معناً كان عليه في الأصل قبل التركيب، إلا ترى أن «لو» حرف يمتنع به ^(٢) الشيء؛ لامتناع غيره، فإذا رُكِبَ ^(٣) مع «ما» تغيّر ذلك المعنى، وصارت بمعنى «هلا»؛ وكذلك - أيضاً - إذا رُكِبَ مع «لا»؛ كقوله ^(٤): «لولا الكمن المقتلما» ^(٥)، وما أشبه ذلك؛ فكذلك ه هنا.

[ارتفاع المستثنى في الثنوي]

فإن قيل: فبماذا يرتفع المستثنى في الثنوي؟ قيل: يرتفع على البدل، ويجوز التصب على أصل الباب.

فإن قيل: فلِمْ كان البدل أولى؟ قيل: لوجهين:
أحدهما: الموافقة للنون، فإنه إذا كان المعنى واحداً، تكون ^(٦) الموافقة موافقاً أولى؛ لأن اختلاف النون يشعر باختلاف المعنى، وإذا اتفقا، كان موافقة النون أولى.

والوجه الثاني: أن البدل يجري في تعلق العامل به ك مجرأه لو ولبي العامل، والتصب في الاستثناء على الشبيه بالمحض، فلما كان البدل أقوى في حكم العامل، كان الرفع أولى من التصب على ما يبئها.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (س) له.

(٣) في (س) وإذا.

(٤) القائل: جرير بن عطية، وقد مرت ترجمته.

(٥) تثنة البيت:

تمدُّون عَزَّ التَّبِّ أَهْلَكُمْ مَجِدُكُمْ
بني ضُرطُرٍ لَوْلَا الْكَمِنَ الْمَقْتُلُ
المفردات العربية: التَّبِّ: جمع ناب وهي المسلة من الإبل، وقد كبر نابها. الضُّرطُرُ: الْحَمَّاهُ. الْكَمِنُ: الشَّجَاعُ. الْمَقْتُلُ: الذي عليه مفتر وبضة وهو مستعد للحرب.
والمعنى: تمدرون بغير الثُّرق، وما الفخر إلا بعنزة الأبطال في ساحات القتال.
موطن الشهداء: (لولا الكمن).

وجه الاستشهاد: دخول الـ«لولا» الشهيدية على الاسم، وهي مختصة بالفعل، فجعل ^(٧) «الكمي» مفعولاً به لجعل مخدوفاً لأن التقدير: لولا عدتم الـ«الكمي» المقتلما.

(٦) سقطت من (س) وفي (ط) فيكون، وما أثبتناه من نسخة أخرى.

[عملة جواز البدل في المستثنى المعنفي]

فإن قيل: فلم جاز البدل في الثنوي، ولم يجز في الإيجاب؟ قيل: لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال، وذلك لأن البديل منه يجوز أن يقدر كائه ليس في الكلام، فإذا قدرنا هذا في الإيجاب، صار محالاً، لأنه يصير التقدير: «جاءني إلا زيد» وصار^(١) المعنى: إن جميع الناس جاؤوني غير زيد، وهذا لا يستحيل في الثنوي، كما يستحيل في الإيجاب؛ لأنه يجوز إلا يجيئه أحد سوى زيد، فبان الفرق بينهما؛ فاهرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) وبصير.

الباب الثالثون

باب ما يجُرُّ به في الاستثناء

[عَلَةٌ إِعْرَابٌ «غَيْرٌ» إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ إِلَّا]

إن قال قائل: لم أُعْرِبْتُ «غَيْرٌ» إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا دون «سوى» وسواء؟

قيل: لأن «غَيْرٌ» لَمْ أُقِيمْتِ - فهنا - مُقَامٌ «إِلَّا» وَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ، وَلَا بُدُّ لَهَا فِي نَفْسِهَا مِنْ إِعْرَابٍ، أُعْرِبْتُ إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا» لِيَدْلُّ بِذَلِكَ عَلَى مَا كَانَ يَسْتَحْقُّ الْأَسْمَاءِ الَّذِي بَعْدَ «إِلَّا» مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَقِنُ حُكْمُ الْإِسْتِنَاءِ، وَأَنَّا «سوى» وَسَوَاءً فَلَزِمُهُمَا النَّصْبُ؛ لَأَنَّهُمَا لَا يَكُونُانِ إِلَّا ظَرْفَيْنِ، فَلَمْ يَجُزْ نَقْلُ الْإِعْرَابِ إِلَيْهِمَا، كَمَا جَازَ فِي «غَيْرٍ» لِأَنَّ ذَلِكَ يَرْدُدُ إِلَى تَمْكِينِهِمَا، وَهُمَا لَا يَكُونُانِ مُتَمْكِنَيْنِ^(١) فِي ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْرِبَا إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّا «حَاشَا» فَاخْتَلَفَ الْمُعْرِفُونَ فِيهَا^(٢)؛ فَذَهَبَ سَبِيلُهِ مِنْ تَابِعِهِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ حَرْفٌ جَزٌ، وَلَيْسَ بِفَعْلٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ فَعْلًا، لَجَازَ أَنْ تَدْخُلَ^(٣) عَلَيْهِ «مَا» كَمَا يَجُوزُ أَنْ^(٤) تَدْخُلَ عَلَى الْأَفْعَالِ؛ فَيَقُولُ: «مَا حَاشَا زِيدًا» كَمَا يَقُولُ: «مَا خَلَا زِيدًا» فَلِمَّا لَمْ يَقُلْ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ، فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا. وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ: إِلَى أَنَّهُ فَعْلٌ، وَوَاقِفُهُمْ أَبْرَقُ الْعَبَاسِ الْمُبَرِّدُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَاسْتَدَلُوا عَلَى ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْجُوهُ:

الوجهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَنْصَرِفُ، وَالشَّصْرِيفُ مِنْ خَصائصِ الْأَفْعَالِ؛ قَالَ [الثَّابِتة]^(٥):

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَمَا أَحَادِثِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَخِدٍ^(٦)

(١) سقطت مِنْ (س). (٢) فِي (ط) فِي ذَلِك.

(٣) فِي (ط) يَدْخُلُ.

(٤) زِيادةٌ مِنْ (س).

(٥) الثَّابِتة: سَيِّقَتْ تَرْجِمَتْ.

(٦) الْمَفْرَدَاتُ الْمُرَبِّيَّةُ: مَا أَحَادِثِي؛ مَا أَسْتَنِي.

فإذا ثبت أن يكون متصرفاً، وجب أن يكون فعلأ.

والوجه الثاني: أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف، إلا ترى ألمهم قالوا في «حاشا الله»: حاش الله؛ ولهذا، قرأ أكثر القراء بإسقاط الألف: «حش لو»^(١).

والوجه الثالث: أن لام الجز يتعلّق به في قولهم: «حاشا الله» وحرف الجر إنما يتعلّق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلّق بالحرف.

والصحيح: ما ذهب إليه البصريون، وأنا قول الكوفيين: إنه يتصرّف بدليل قوله: «وما أحشى» فليس فيه خجّة؛ لأن قوله «أحشى» مأخوذ من لفظ «حاشى» وليس متصرفاً منه^(٢)، كما يقال: بسم، ومثل، وحمد، وسبحان، وتحمّل، إذا قال: بسم الله، ولا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، ولا حول ولا قوّة إلا بالله، وإذا^(٣) كانت هذه الأشياء لا تتصرّف، فكذلك فهمنا. وقولهم: إنه يدخله الحذف، والحذف لا يدخل الحرف؛ قلنا: لا نسلّم، بل الحذف قد يدخل الحرف، إلا ترى ألمهم/^(٤) قالوا في «رب»: رب؟ وقد قرئ بهما؛ قال الله تعالى: «رَبِّيْا يَوْمَ الْيَمْنِ كَتَرْأَوْ كَافُرْ شَنْلِيْنَ»^(٥) / قرئه/^(٦) بالتشديد والخفيف؛ وفي «رب» أربع لغات: بضم الزاء وتشديد الباء وتحقيقها، وبفتح الزاء وتشديد الباء وتحقيقها، وكذلك حكيم عن العرب ألمهم قالوا في: «سوف أفعل» سو أفعـل و هو حرف، وزعمتم أن الأصل في سأ فعل: سوف أفعل؛ فحذفت الفاء والواو معـاً، فدلـ على أنـ الحذف يدخل الحرف. وأنا قولهم: إن لام الجـ يتعلـ به؛ قلنا: لا نسلـم، فإنـ اللـمـ في قولهم: «حاش الله» زائدة، فلا تتعلـ بشـ؛ قوله تعالى: «عَسَّ أَنْ يَكُونَ رَدْفـ

- موطن الشاهد: (وما أحشى).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أحشى» في صيغة المضارع من فعل «حاش» وفي هذا دليل على تصرّف «حاش» وتفعيلتها، كما قال المبرز والكوفيـون، خلافاً للبصريـن القائلـ بحرفيـتها.

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣١، مك). حاش الله ما هذا بشرأ. وكذلك في الآية ٥١: حاش الله ما علمـنا عليه من سـ.

(٢) سقطـتـ منـ (سـ). (٣) فيـ (سـ) وإنـ.

(٤) سقطـتـ منـ (سـ). (٥) س: ١٥ (الحجر: ٤، مك).

(٦) سقطـتـ منـ (طـ).

لهم^(١) أی : «رِدْفَكُمْ» / و / ^(٢) كفوله تعالى : «لِلَّذِينَ مُتَّمِّلُونَ يُرَدُّوْنَ»^(٣) وما أشبه ذلك ، وإنما زيدت اللام مع هذا العرف تقوية له ، لـما كان بدخله من الحذف ؛ فدلل على أنه ليس فعلاً^(٤) ، وأنه حرف .

[جواز مجيء خلا فعلاً وحرفاً]

وأيما «خلا» فإنها تكون فعلاً وحرفاً ، فإذا كانت فعلاً ، كان ما بعدها منصرياً ، وتتضمن ضمير الفاعل ، وإذا كانت حرفاً ، كان ما بعدها مجروراً ، لأنها حرف جر ، فإن دخل عليها : «ما» كانت فعلاً ، ولم يجز أن تكون حرفاً ، لأنها مع «ما» بمنزلة المصدر ، وإذا كانت فعلاً ، كان ما بعدها منصرياً لا غير ؛ قال الشاعر^(٥) :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَ اللَّهُ بِاطِلٌ وَكُلُّ شَيْءٍ لَا نَحَالَةَ زَانِلٌ

وستذكر هذا^(٦) في باب ما ينصب به في الاستثناء .

(١) س : ٢٧ (الثعلب ، ن : ٧٢ ، مك).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) س : ٧ (الأعراف ، ن : ١٥٤ ، مك).

(٤) في (س) ليس بفعل.

(٥) الشاعر : ليد ، وقد سبقت ترجمته .

موطن الشاعر : (ما خلا الله).

(٦) وجه الاستشهاد : انتساب لفظ الجملة بعد «ما خلا» وجوباً ، لاقتران «خلا» به «ما» فاقتراها بها ، يثبت فعليتها .

الباب العادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

[صلة إعمال أفعال الاستثناء التصب]

إن قال قائل: لم عملت^(١): «ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون» التصب؟ قيل: لأنها أفعال، أمّا «ما خلا، وما عدا» فهما فعلان؛ لأن «ما» إذا دخلت عليهما، كانا معها^(٢) بمنزلة المصدر، وإذا كانا/معها/^(٣) بمنزلة المصدر، انتفت عنهما الحرفيّة، ووجبت لهما الفعلية، وكان فيهما ضمير الفاعل، فكان ما بعدهما منصوبياً، وحكي عن بعض العرب، أنّه كان يجرب بهما إذا لم يكن معهما «ما» فيجريهما مجرّى «خلا»؛ لأن «خلا» تارة تكون فعلًا، فيكون ما بعدها منصوبياً، وتارة تكون حرفاً، فيكون ما بعدها مجروراً، وأمّا سببويه، فلم يذكر بعد «عدا» إلا التصب لا غير. وأمّا «ليس، ولا يكون» فإمّا وجب أن يكون ما بعدهما منصوبياً، لأنّه خبر لهما؛ لأنّ التقدير في قوله: «جاءني القوم ليس زيداً، ولا يكون عمراً/أي/»^(٤): «ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم عمراً» فـ«بعضهم» الاسم، وما بعده الخبر؛ وخبر «ليس ولا» يكون منصوب^(٥) كما لو لم يكونا في/باب/^(٦) الاستثناء.

[صلة لزوم ليس ولا يكون صيغة واحدة بعد الاستثناء]

فإن قيل: فلِم لَرْتَما^(٧) لفظاً واحداً في الثنائيّة والجمع والثانيّ؟ قيل: لأنّهما لــما استعملتا في الاستثناء، قاما مقام «إلا»، وإنــلا لا يغيّر لفظه، فكذلك ما قام مقامــه؛ ليــدوا على الله قائمــ مقامــه.

(١) في (س) عمل.

(٢) في (س) عمل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (س) وما.

(٥) في (س) وما.

(٦) سقطت من (س).

(٧) في (ط) لزム، والصواب ما أثبتناه من (س).

[عدم العطف على ليس ولا يكون بـ «ولا» وعنة ذلك]

فإن قيل: فلِمَ لا يجوز أن يُعْطَى عَلَيْهِمَا بِالْوَارِ وَ «لا» فِي قَال: «ضررتَ

الْقَوْمَ لَيْسَ زِيدًا وَلَا عَمَرًا، وَأَكْرَمْتَ الْقَوْمَ لَا يَكُونُ زِيدًا وَلَا عَمَرًا؟» قيل: لأنَّ

الْعَطْفَ «بِالْوَارِ وَلا» لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّنْتَيِّ، فَلَمَّا أُقْبِلَا - مُهْنَاهَا - مَقْامٌ «إِلَّا» أُغْبِرَا

عَنْ أَصْلِهِمَا فِي التَّنْتَيِّ، فَلَمْ يَجُزْ الْعَطْفَ عَلَيْهِمَا «بِالْوَارِ وَلا»؛ فَاعْرَفْهُ تَصْبِبُ، إِنْ

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

[بناءكم على السكون وعنة ذلك]

إن قال قائل: لم بُنيت «كم» على السُّكُون؟ قيل: إنما بُنيت؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية، أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنـت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي تقىـحة «رب» لأن «رب» للتلـيل، و «كم» للتكـير، وهو يحملون الشيء على ضيـه كما يحملونه على نظـيره، فـبنيـت /كم/ ^(١) حـملـاً عـلـى «رب». وإنما بـنيـت عـلـى السـكـون؛ لأنـه الأصل في الـبـنـاء.

[وجوب معـيـه كـم في صـدر الـكـلام وعـنة ذلك]

فـإنـ قـيلـ: فـلـيـم ^(٢) وجـبـ أنـ تـقـعـ «كم» في صـدر الـكـلامـ؟ قـيلـ: لأنـها إـنـ كانتـ استـفـهـامـيـةـ، فـالـاستـفـهـامـ لـهـ صـدـرـ الـكـلامـ، وـإـنـ كـانـتـ خـبـرـيـةـ، فـهيـ نـفـيـةـ «ربـ»، وـ«ربـ» مـعـناـهاـ التـقـليلـ، وـالتـقـليلـ مـضـارـعـ ^(٣) لـلـنـفـيـ؛ وـالـنـفـيـ لـهـ صـدـرـ الـكـلامـ كـالـاستـفـهـامـ.

فـإنـ قـيلـ: فـلـيـمـ كانـ ماـ بـعـدـهاـ فـيـ الـاسـتـفـهـامـ مـنـصـوـباـ، وـفـيـ الـخـبـرـ مـجـرـورـ؟ قـيلـ: لـلـفـرقـ بـيـنـهـماـ، فـجـعـلـتـ فـيـ الـاسـتـفـهـامـ بـمـنـزـلـةـ عـدـدـ يـنـصـبـ ماـ بـعـدهـ، وـفـيـ الـخـبـرـ بـمـنـزـلـةـ عـدـدـ يـجـرـ ماـ بـعـدهـ، وـإنـماـ جـعـلـتـ فـيـ الـاسـتـفـهـامـ بـمـنـزـلـةـ عـدـدـ (يـنـصـبـ ماـ بـعـدهـ)، لأنـهاـ فـيـ الـاسـتـفـهـامـ بـمـنـزـلـةـ عـدـدـ ^(٤) يـصلـحـ لـلـعـدـدـ الـقـلـيلـ وـالـكـثـيرـ؛ لأنـ الـمـسـتـفـهـمـ يـسـأـلـ عـنـ عـدـدـ قـلـيلـ ^(٥) وـكـثـيرـ، وـلـاـ يـعـلـمـ مـقـدـارـ ماـ يـسـتـفـهـمـ عـنـهـ، فـجـعـلـتـ فـيـ الـاسـتـفـهـامـ بـمـنـزـلـةـ العـدـدـ الـمـتوـسـطـ بـيـنـ الـقـلـيلـ وـالـكـثـيرـ، وـهـوـ مـنـ أـحـدـ

(١) سقطت من (س).

(٢) في (س) لم.

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (ط) بـضـارـعـ.

عشر إلى تسعه وتسعين، وهو ينصب ما بعده؛ فلهذا، كان ما بعدها^(١) في الاستفهام منصوباً؛ وأئمـا في الخبر فلا تكون إلا للشـكـيرـ، فـجـعـلـتـ بـمـنـزـلـةـ العـدـدـ الكـثـيرـ، وـهـوـ يـجـرـ ماـ بـعـدـهـ؛ـ وـلـهـذـاـ^(٢)ـ،ـ كـانـ ماـ بـعـدـهاـ مـجـرـرـواـ فيـ الـخـبـرـ،ـ لـأـنـهـ نـقـيـضـةـ «ـأـرـبـ»ـ وـ«ـأـرـبـ»ـ ثـئـغـرـ ماـ بـعـدـهاـ،ـ وـكـذـلـكـ^(٣)ـ ماـ حـيـلـ عـلـيـهاـ.

[جواز التنصب مع الفصل في الخبر وعلة ذلك]

فـإـنـ قـيـلـ:ـ فـلـمـ جـازـ التـنصـبـ معـ الفـصـلـ فيـ الـخـبـرـ؟ـ قـيـلـ:ـ إـنـماـ جـازـ التـنصـبـ عـدـلـاـ عنـ الفـصـلـ بـيـنـ الـجـازـ وـالـمـجـرـرـ؛ـ لـأـنـ الـجـازـ وـالـمـجـرـرـ بـمـنـزـلـةـ الشـيـءـ الـوـاحـدـ،ـ وـلـيـسـ التـاصـبـ معـ المـنـصـوبـ بـمـنـزـلـةـ الشـيـءـ الـوـاحـدـ،ـ عـلـىـ أـنـ بـعـضـ الـعـربـ يـنـصـبـ بـهـاـ فـيـ الـخـبـرـ مـنـ فـصـلـ،ـ وـيـجـرـ بـهـاـ فـيـ الـاسـتـفـاهـ حـمـلاـ لـإـحـدـاهـمـاـ^(٤)ـ عـلـىـ الـأـخـرـىـ.

فـإـنـ قـيـلـ:ـ فـلـمـ إـذـاـ كـانـتـ اـسـتـفـاهـمـةـ،ـ لـمـ تـبـيـنـ إـلـاـ بـالـمـفـرـدـ الـتـكـرـةـ،ـ وـإـذـاـ كـانـتـ خـبـرـيـةـ جـازـ أـنـ تـبـيـنـ بـالـمـفـرـدـ وـالـجـمـعـ؟ـ قـيـلـ:ـ لـأـنـاـ إـذـاـ كـانـتـ اـسـتـفـاهـمـةـ،ـ حـمـلـتـ عـلـىـ عـدـدـ يـنـصـبـ ماـ بـعـدـهـ،ـ وـذـلـكـ لـأـنـهـ لـيـسـ إـلـاـ بـالـمـفـرـدـ الـتـكـرـةـ؛ـ نـحـوـ أـخـدـ عـشـرـ رـجـلـاـ،ـ وـتـسـعـونـ جـارـيـةـ؛ـ فـلـذـلـكـ،ـ لـمـ يـجـزـ أـنـ تـبـيـنـ إـلـاـ بـالـمـفـرـدـ الـتـكـرـةـ،ـ وـإـذـاـ كـانـتـ خـبـرـيـةـ،ـ حـمـلـتـ عـلـىـ عـدـدـ يـجـرـ ماـ بـعـدـهـ،ـ وـالـعـدـدـ الـذـيـ يـجـرـ ماـ بـعـدـهـ،ـ يـجـزـ أـنـ يـبـيـنـ بـالـمـفـرـدـ وـالـتـكـرـةـ/^(٥)ـ كـ «ـمـائـةـ درـهـمـ»ـ وـبـالـجـمـعـ كـ «ـثـلـاثـةـ أـثـوابـ»ـ فـلـهـذـاـ،ـ جـازـ أـنـ يـبـيـنـ بـالـمـفـرـدـ وـالـجـمـعـ،ـ وـأـئـمـاـ اـخـتـصـاصـهـمـاـ بـالـشـكـيرـ فـيـهـمـاـ جـمـيعـاـ،ـ فـلـأـنـ «ـكـمـ»ـ لـمـاـ كـانـتـ لـلـشـكـيرـ،ـ وـالـشـكـيرـ وـالـتـقـليلـ لـاـ يـصـحـ إـلـاـ فـيـ الـتـكـرـةـ لـأـنـ فـيـ الـمـعـرـفـةـ؛ـ لـأـنـ الـمـعـرـفـةـ تـدـلـ عـلـىـ شـيـءـ مـخـتـصـ،ـ فـلـاـ يـصـحـ فـيـهـ التـقـليلـ،ـ وـلـاـ التـكـيرـ؛ـ وـلـهـذـاـ،ـ كـانـتـ «ـأـرـبـ»ـ تـخـصـ بـالـتـكـرـةـ؛ـ لـأـنـهـ لـمـاـ كـانـتـ لـلـشـكـيرـ،ـ وـالـتـقـليلـ إـنـماـ يـصـحـ فـيـ الـتـكـرـةـ لـأـنـ فـيـ الـمـعـرـفـةـ،ـ كـماـ بـيـثـاـ فـيـ «ـكـمـ»ـ فـاـعـرـفـهـ تـنصـبـ،ـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ.

(١) في (س) بعده.

(٢) في (س) فلهذا.

(٣) في (س) فكذلك.

(٤) في (ط) لإحديهما، وما أثبتناه هو الصواب.

(٥) سقطت من (ط).

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

[عملة دخول الهاء على العدد المذكر]

إن قال قائل: لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر؛ نحو: «خمسة رجال» ولم تدخل في المؤنث؛ نحو: «خمس نساء»؟ قيل: إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما. فإن قيل: فهلا عكسوا، وكان الفرق حاصلاً؟^(١) قيل: لأربعة أوجه:

الوجه الأول: أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء، والمذكر هو الأصل، فأخذ الأصل الهاء؛ فبقي المذكر بغير هاء.

والوجه الثاني: أن المذكر أخف من المؤنث، فلما كان المذكر أخف من المؤنث، احتمل الزيادة، والمؤنث لما كان أثقل، لم يتحمل الزيادة.

والوجه الثالث: أن «الهاء» زيدت للمبالغة، كما زيدت في: «علامة ونسبة» والمذكر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها.

والوجه الرابع: أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال «تعال» في المذكر بالهاء؛ نحو: «أغراب وأغريبة» ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء؛ نحو: «عقاب وأعقب» حملوا العدد على الجمع؛ فأدخلوا الهاء في المذكر، وأسقطوها في^(٢) المؤنث، وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة/^(٣)، إلا العشرة فإنها تتغير؛ لأنها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء، والمؤنث بالهاء؛ لأنهم لما ركبو الآحاد مع العشرة، صارت^(٤) معها بمنزلة اسم واحد؛ كرهوا أن يثبتوا الهاء في العشرة، لثلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد.

(١) في (س) وأقما.

(٢) سقطت من (س).

(٤) في (س) وصيغت.

(٢) لم (س) من.

[عِلْمُ بَنَاءِ الْأَعْدَادِ الْمُرْكَبَةِ عَلَىِ الْفَتْحِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَّا بَنَى مَا زَادَ عَلَىِ الْعَشْرَةِ، مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَىِ تِسْعَةِ عَشَرَ؟ قَبِيلٌ: لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي «أَحَدَ عَشَرَ»: أَحَدَ وَعَشَرَ، فَلِمَّا حَذَفَ حَرْفَ الْعَطْفِ وَهُوَ الْوَao^(۱)، ضَمَّنَا مِنْهُ حَرْفَ الْعَطْفِ، فَلِمَّا تَضَمَّنَا مِنْهُ حَرْفَ الْعَطْفِ؛ وَجَبَ أَنْ يَبْنِيَا، وَيَبْنِيَا عَلَىِ حَرْكَةٍ؛ لِأَنَّ لَهُمَا حَالَةً تُمْكِنُ قَبِيلَ الْبَنَاءِ، وَكَانَ الْفَتْحُ أُولَىٰ؛ لِأَنَّهُ أَخْفَى الْعَرْكَاتِ؛ وَكَذَلِكَ سَائرُهَا.

[عِلْمُ دُمَيْهَ بَنَاءِ الْأَثْنَيْنِ فِي الْأَنْتِي عَشَرَ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَّا لَمْ يَبْنِيَا اثْنَيْنِ فِي «الْأَنْتِي عَشَرَ»؟ قَبِيلٌ: لِوَجْهِيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ عِلْمَ التَّشْبِيْهِ فِيهِ، هُوَ عِلْمُ الْإِعْرَابِ، فَلَمْ يَنْزَعُوا مِنْهُ الْإِعْرَابِ؛ لَسْقَطَ مِنْهُ التَّشْبِيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ إِعْرَابَهُ فِي وَسْطِهِ، وَفِي حَالِ التَّرْكِيبِ، لَمْ يَخْرُجْ عَنِ ذَلِكَ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَى عَلَىِ مَا كَانَ عَلَيْهِ. وَيَبْنِيَا اعْشَرًا لِوَجْهِيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَنَى عَلَىِ قِبَاسِ أَخْوَاهُ؛ لِتَضَمِّنَهُ مِنْهُ حَرْفَ الْعَطْفِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَنَى؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقْعَدَ الْثُؤْنَ مِنْ «الْأَثْنَيْنِ» فَلِمَّا قَامَ مَقْعَدَ الْحَرْفِ؛ وَجَبَ أَنْ يَبْنِيَا، وَلَبِسَ هُوَ كَالْمَضَافُ، وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ، لَهُ حُكْمُ فِي نَفْسِهِ، بِخَلْفِ «الْأَنْتِي عَشَرَ» أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: «ضَرَبَتِ الْأَنْتِي عَشَرَ رَجُلًا» كَانَ الضَّرْبُ وَاقِعًا بِالْعَشْرِ وَالْأَثْنَيْنِ، كَمَا لو قَلْتَ: «ضَرَبَتِ الْأَثْنَيْنِ» وَلَوْ قَلْتَ: «ضَرَبَتِ غَلامًا زِيدًا» لَكَانَ الضَّرْبُ وَاقِعًا بِالْغَلامِ دُونَ زِيدًا؟ فَهَذَا، قَلَنا: إِنَّ الْعَشْرَ قَامَ مَقْعَدَ الْثُؤْنَ، وَخَالَفَ الْمَضَافَ إِلَيْهِ.

[عِلْمُ حَذْفِ الْوَao مِنِ الْأَعْدَادِ الْمُرْكَبَةِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَّا حَذَفَتِ الْوَao مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَىِ تِسْعَةِ عَشَرَ وَجَعَلَ الْأَسْمَانَ اسْمًا وَاحِدًا؟ قَبِيلٌ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَمَلًا عَلَىِ الْعَشْرَةِ وَمَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَحَادِ؛ لِقَرْبِهَا مِنْهَا؛ لِتَكُونَ عَلَىِ لَفْظِ الْأَعْدَادِ الْمُفَرِّدةِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْعَطْفُ، وَالَّذِي يَدْلِي عَلَىِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا بَلَغُوا إِلَيْهِ / إِلَيْهِ / ^(۲) الْمُشَرِّينَ رَدُّوهَا إِلَىِ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا رَدُّوهَا إِذَا بَلَغُوا إِلَىِ الْمُشَرِّينَ؛ لِبَعْدِهَا عَنِ الْأَحَادِ.

(۱) فِي (س) حَذَفَتِ الْوَao وَالْعَطْفُ وَفِي (ط) وَهِيَ .

(۲) سَقَطَتْ مِنْ (س) .

[إِلَهَةُ عَدْمِ اشْتِقَاقِهِمْ مِنْ لَفْظِ الْأَثْنَيْنِ]

فَإِنْ قَبِيلَ: فَهَلَا اشْتَقُوا مِنْ لَفْظِ الْأَثْنَيْنِ كَمَا اشْتَقُوا مِنْ لَفْظِ الْثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ؟ نَحْوُ: «الْأَثْنَيْنِ وَالْأَرْبَعَةِ»؟ قَبِيلَ: لَأَنَّهُمْ لَوْ اشْتَقُوا مِنْ لَفْظِ الْأَثْنَيْنِ لَمَا كَانَ يَسْتُمُ مِنْهُ إِلَّا بِزِيَادَةِ وَأَوْ وَنَوْنَ، أَوْ يَاهْ وَنَوْنَ، وَكَانَ يُؤْدَى إِلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ إِعْرَابًا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، فَلِمَ يَبْقَى مِنَ الْأَحَادِشِ شَيْءٌ يُشْتَقُّ مِنْهُ إِلَّا الْعَشَرَةَ، فَاشْتَقُوا مِنْ لَفْظِهَا عَدْدًا/ عَوْضًا/^(١) عَنْ اشْتِقَاقِهِمْ مِنْ لَفْظِ الْأَثْنَيْنِ؟ فَقَالُوا: «عَشْرُونَ».

[إِلَهَةُ كَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ عَشْرِينَ]

فَإِنْ قَبِيلَ: فَلِمَ كَسَرُوا الْعَيْنَ مِنْ «عَشْرِينَ»؟ قَبِيلَ: لَأَنَّهُ لِمَا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُشْتَقُّ مِنْ لَفْظِ الْأَثْنَيْنِ، وَأَوْلَى الْأَثْنَيْنِ مَكْسُورٌ، كَسَرُوا أَوْلَى الْعَشْرِينِ لِيَدْلُوُا بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ.

[إِلَهَةُ كَوْنِ تَمْيِيزِ الْأَعْدَادِ مِنْ أَحَدِ عَشْرِ

[إِلَى تَسْعَةِ وَتَسْعِينِ مَفْرَدًا نَكْرَةً مَنْصُوبَةً]

فَإِنْ قَبِيلَ: فَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ أَحَدِ عَشْرِ إِلَى تَسْعَةِ وَتَسْعِينِ وَاحِدًا نَكْرَةً مَنْصُوبَةً؟ قَبِيلَ: إِنَّمَا كَانَ وَاحِدًا نَكْرَةً؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذِكْرِ الْثَّوْعِ تَبَيَّنَ الْمَعْدُودُ مِنْ أَيْنَ نَوْعٌ هُوَ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِالْوَاحِدِ النَّكْرَةِ، (وَكَانَ الْوَاحِدُ النَّكْرَةُ)^(٢) أَوْلَى مِنَ الْوَاحِدِ الْمَعْرُوفَةِ؛ لَأَنَّ الْوَاحِدَ النَّكْرَةَ أَخْفَى مِنَ الْوَاحِدِ الْمَعْرُوفَةِ، وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ مَا يَلْزَمُ فِي الْمَعْدُودِ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، / و/ ^(٣) لَأَنَّهُ لَيْسُ بِمَضَافٍ، فَيَتَوَهَّمُ الْهُنْدُ جَزْءًا مَمْبَأَتِهِ، كَمَا يَلْزَمُ بِالْمَضَافِ^(٤)؛ فَلِذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا نَكْرَةً. وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا؛ لَأَنَّهُ مِنْ أَحَدِ عَشْرِ إِلَى تَسْعَةِ عَشْرَ؛ أَصْلُهُ التَّنْوِينُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِلْبَنَاءِ، وَكَائِنُ^(٥) مُوْجَدٌ فِي الْلَّفْظِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْمِ مَقْامَهُ شَيْءٍ يَبْطِلُ حُكْمَهُ، فَكَانَ باقِيًّا فِي الْحُكْمِ، فَمُنْعَنِّ منِ الْإِضَافَةِ. وَأَمَّا الْمُشْرُونُ إِلَى التَّسْعِينِ، فَفِيهِ التَّلُونُ مُوْجَدَةً، فَمُنْعَنِّ مِنِ الْإِضَافَةِ، وَانتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ عَلَى مَا بَيْنَاهُ فِي بَابِهِ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ (سِنِّ).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (سِنِّ).

(٤) فِي (سِنِّ) فِي الْمَضَافِ.

(٥) فِي (سِنِّ) فَكَالَّهُ.

(٣) سَقَطَتْ الرَّاوِي مِنْ (سِنِّ).

[عِلْمُ إِضَافَةِ تَميِيزِ الْمَائَةِ]

فَإِنْ قَبِيلَ: فَلِمَ إِذَا بَلَغَتْ إِلَى الْمَائَةِ، أُضْبِتَ إِلَى الرَّاحِدِ؟ قَبِيلٌ: لِأَنَّ الْمَائَةَ حَمِيَّتْ عَلَى الْعَشْرَةِ مِنْ وَجْهِهِ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مِثْلُهَا، وَحَمِلَتْ عَلَى الشَّعْنِينَ؛ لِأَنَّهَا نَلَبِّيَّا؛ فَأَلَزَتِ الْإِضَافَةَ، تَشَبَّهَا بِالْعَشْرَةِ، وَبَيَّنَتِ^(١) بِالرَّاحِدِ تَشَبَّهَها بِالشَّعْنِينَ.

[عِلْمُ قَوْلِهِمْ ثَلَاثَمَاتِهِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ قَالُوا ثَلَاثَمَاتِهِ وَلَمْ يَقُولُوا ثَلَاثَمَاتِينَ؟ قَبِيلٌ: كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالُ: ثَلَاثَ / ثَلَاثَ / ثَلَاثَ مِنْ إِلَّا أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِلِفْظِ الْمَائَةِ؛ لِأَنَّهَا تَدْلِي عَلَى الْجَمْعِ، وَهُمْ يَكْتُفُونَ بِلِفْظِ الرَّاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَمَمْ شَرِيكُكُمْ طَنَّلُكُمْ»^(٢)؛ أَيْ: أَطْفَالًا / و /^(٤) قَالَ الشَّاهِرُ^(٥) [الواقر]:

كَلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ ذَمَنٌ خَمِيرٌ^(٦)
أَيْ فِي بَعْضٍ / بَعْضٍ /^(٧) بَطْنِكُمْ؛ وَالشَّوَادُ عَلَى هَذَا التَّحْمُورِ كَثِيرٌ.

[عِلْمُ إِجْرَاءِ الْأَلْفِ مُجْرِيِ الْمَائَةِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الرَّاحِدِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ أَجْرَى الْأَلْفُ مُجْرِيَ الْمَائَةِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الرَّاحِدِ؟ قَبِيلٌ:
لِأَنَّ الْأَلْفَ عَقْدٌ، كَمَا أَنَّ الْمَائَةَ عَقْدٌ.

[عِلْمُ جَمْعِ الْأَلْفِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَحَادِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ يَجْمِعُ الْأَلْفُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَحَادِ، وَلَمْ يَفْرُدْ مَعَ الْأَحَادِ كَالْمَائَةِ؟ قَبِيلٌ: لِأَنَّ الْأَلْفَ طَرْفٌ كَمَا أَنَّ الرَّاحِدَ طَرْفٌ؛ لِأَنَّ الرَّاحِدَ أُولُو، وَالْأَلْفُ آخَرُ، ثُمَّ تَكَرُّرُ الْأَعْدَادِ؛ فَلِذَلِكَ، أَجْرَى مُجْرِيَ مَا يَصْفِفُ إِلَى الْأَحَادِ؛ فَاعْرَفْهُ تَصْبِبُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) فِي (ط) رَبِيْتَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٣) س: ٢٢ (الْمُعْجَنُ، ن: ٥، مد).

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (س).

(٥) لَمْ يُنْسَبْ إِلَى قَاتِلِ مَعْيَنٍ.

(٦) مَعْنَى الشَّاهِدِ: كَلُّوا مِنَ الْأَكْلِ الْكَثِيرِ تَعْفُوا، فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ قَحْطٌ وَمَجَاهِدٌ.
مَوْطَنُ الشَّاهِدِ: (بَعْضِ بَطْنِكُمْ).

وَجْهُ الْإِسْتَهْدَادِ: اسْتِعْمَالُ بَطْنٍ بِمَعْنَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ: بَعْضِ بَطْنِكُمْ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

[علة بناء المنادي المفرد المعرفة]

إن قال قائل: لم يبني المنادي المفرد المعرفة؟ قيل: لوجهين:
أحدهما: أله أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه؛ الخطاب،
والتحريف، والإفراد؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها يتضمن بهذه الثلاثة، فلنَّا أشبه كاف
الخطاب من هذه الأوجه، ببني كما أَنَّ كاف الخطاب مبنية.
والوجه الثاني: أله أشبه الأصوات؛ لأنَّه صار غائبة، ينقطع عندها
الصوت، والأصوات مبنية؛ فكذلك ما أشبهها.

[علة بنائه على حركة]

فإن قيل: فلِمَ بني على حركة؟ قيل: لأنَّ له حالة تمكن قبل النداء، فبني
على حركة، تفضيلاً على ما بني، ولبس له حالة تمكن.

[علة كون حركته ضئلاً]

فإن قيل: فلِمَ كانت الحركة ضئلاً؟ قيل: لثلاثة أوجه:
الوجه الأول: أله لو بني على الفتح، لالتبس بما لا ينصرف، ولو ببني
على الكسر، لالتبس بالمضاف إلى التس، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح؛
تعين بناؤه على الضم.

والوجه الثاني: أله ببني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف؛ لأنَّ إن كان
/المضاف/^(١) مضافاً إلى التس، كان مكسوراً، وإن كان مضافاً إلى غيرك،
كان مفتوحاً^(٢)، فبني على الضم لتألُّم بلتبس بالمضاف؛ لأنَّ الضم، لا يدخل
المضاف.

(٢) في (س) منصوباً.

(١) سقطت من (س).

والوجه الثالث: أَلَّا يُنْبَئُ عَلَى الْفَضْمِ؛ لَأَنَّهُ لِمَا كَانَ غَايَةً يَتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ، وَيَنْقُطُ عَنْهَا، أَشْبَهُ «قَبْلَ وَبَعْدَ» فِيمَا عَلَى الْفَضْمِ كَمَا بَنَوْهُمَا عَلَى الْفَضْمِ.

[عِلْمٌ مُجْعِلٌ صَفَتُهُ مَرْفُوعَةٌ أَوْ مَنْصُوبَةٌ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ جَازَ فِي وَصْفِهِ الرُّفْعُ وَالثَّصْبُ؛ نَحْوُ: «بِاَيْزِيدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفُ؟» قَبِيلٌ: جَازَ الرُّفْعُ حَمْلًا عَلَى الْلُّفْظِ، وَالثَّصْبُ حَمْلًا عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالْأَخْتِيَارُ عِنْدِي، هُوَ الثَّصْبُ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي وَصْفِ الْمَبْنَى هُوَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ، لَا عَلَى الْلُّفْظِ.

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ جَازَ الْحَمْلُ - فَهُنَا - عَلَى الْلُّفْظِ، وَضَسْتُ زِيدَ ضَسْتَ بَنَاءً، وَضَسْتُ الْمَصْفَةَ ضَسْتَ إِعْرَابٍ؟ قَبِيلٌ: لَأَنَّ الْفَضْمَ لِمَا اطْرَدَ فِي كُلِّ اسْمٍ مَنَادِي / مَفْرَد /^(١) أَشْبَهَ الرُّفْعَ لِلْفَاعِلِ؛ لِأَطْرَادِهِ فِيهِ، فَلِمَا أَشْبَهَ الرُّفْعَ؛ جَازَ أَنْ يَتَبَعَهُ الرُّفْعُ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ لَمْ يَخْرُجْهَا عَنْ كُونِهَا ضَسْتَ بَنَاءً، وَأَنَّ الْاسْمَ مَبْنَىٰ؛ فَلِهُنَا، كَانَ الْأَقْيَسُ هُوَ الثَّصْبُ، وَيَجُوزُ الرُّفْعُ عِنْدِي عَلَى تَقْدِيرِ فَعْلٍ / مَحْذُوفٍ /^(٢)؛ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: «أَنْتَ الظَّرِيفُ»، وَيَجُوزُ الثَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُبْتَدَأِ، وَالثَّصْبُ لَهُ بِتَقْدِيرِ الْفَعْلِ أَنَّ الْمَنَادِي أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ الْمُضَمَّرَةَ، وَالْأَسْمَاءَ الْمُضَمَّرَةَ لَا تُوْصَفُ.

[عِلْمٌ جَوازُ الْعَطْفِ بِالرُّفْعِ وَالثَّصْبِ عَلَى الْمَنَادِي الْمَفْرَدِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ جَازَ فِي الْعَطْفِ - أَيْضًا - الرُّفْعُ وَالثَّصْبُ؛ نَحْوُ: «بِاَيْزِيدُ وَالْحَارَثُ / وَالْحَارَثُ؟»^(٣) قَبِيلٌ: إِنَّمَا جَازَ الرُّفْعُ وَالثَّصْبُ عَلَى مَا بَيْتَنَا فِي الْوَصْفِ مِنَ الْحَمْلِ تَارَةً عَلَى الْلُّفْظِ، وَتَارَةً عَلَى الْمَوْضِعِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَنْجَأُ أَوَّلَيْ مَمَّ وَالظَّبِيرِ»^(٤) وَ«الظَّبِيرِ» بِالرُّفْعِ وَالثَّصْبِ، فَمَنْ قَرَا بِالرُّفْعِ، حَمَلَهُ عَلَى الْلُّفْظِ، وَمَنْ قَرَا بِالثَّصْبِ، حَمَلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ.

[عِلْمٌ كَوْنُ الْمَضَافِ وَالنَّكْرَةِ مَنْصُوبَيْنِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمَ كَانَ الْمَضَافُ وَالنَّكْرَةُ مَنْصُوبَيْنِ؟ قَبِيلٌ: لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ مَنَادِي أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا؛ لَأَنَّهُ مَفْعُولٌ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضَ فِي الْمَفْرَدِ الْمَعْرُوفَ مَا يُوجِبُ بَنَاءً؛ فَبَقِيَ مَا سَوَاهُ عَلَى الْأَصْلِ.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (س).

(٣) س: ٣٤ (سيا، ن: ١٠، مك).

(٤) سقطت من (س).

[عامل التصب في المنادى وخلافهم فيه]

فإن قيل: فما العامل فيه التصب؟ قيل: اختلف التحويون في ذلك؛ فذهب بعضهم^(١) إلى أن العامل فيه التصب فعل مُقدّر، والتقدير فيه: «أدعوزيداً، أو أنا دي زيداً». وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ«يا» لأنها نابت عن: «أدعوا / أ» و^(٢) «أنا دي» والذى يدل على ذلك، الله تجوز فيه الإملالة؛ نحو: «يا زيد» والإملالة لا تجوز في الحروف، إلا أنه لما قام مقام الفعل، جازت الإملالة فيه^(٣).

[عملة عدم بناء المنادى المضاد والتكررة]

فإن قيل: أليس المضاد والتكررة مخاطبين، فهلا بنيا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب، وأثنا المضاد فيتعزّز^(٤) بالمضاد إليه، فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد، وأثنا التكررة فيبعد الشبه من أسماء الخطاب، ولم يجز بناؤها^(٥).

(والوجه الثاني): أنا لو سلمنا أن المضاد والتكررة وقعا موقع أسماء الخطاب، إلا أنه لم يلزم بناؤهما^(٦)، لأنه عرض فيما ما منع من البناء^(٧)، أثنا المضاد: فوجود المضاد إليه؛ لأن حل محل الشوين، وجود الشوين يمنع/من/^(٨) البناء، فكذلك ما يقوم مقامه، وأثنا التكررة، فثبتت^(٩) ليفصل بينها وبين التكررة التي يقصد قصدها، وكانت التكررة التي يقصد قصدها أولى بال芟ير؛ لأنها هي المخرجية عن بابها، فكانت أولى بال芟ير.

[جواز حذف حرف النداء إلا مع التكررة والميم]

فإن قيل: فهل يجوز حذف حرف النداء؟ قيل: يجوز حذف/ حرف/^(١٠) النداء إلا مع التكررة والميم؛ لأن الأصل فيما النداء بـ«أي»؛ نحو: «يا أيها الرجل، ويا أيها الرجل» فلما أطربوا «أيَا» والألف والأم، لم يطربوا حرف النداء، لثلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم.

(١) في (س) بعض التحويين.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (س) جاز فيه الإملالة.

(٤) في (س) فغير.

(٥) في (س) بناؤهما.

(٦) سقطت من (س).

(٧) في (ط) النداء، وما أتبناه من (س).

(٨) زيادة من (س).

(٩) سقطت من (س).

[خلافهم في وصف أني]

فإن قيل: فهل يجوز في وصف «أني» مهنا ما جاز في وصف زيداً نحو: «يا زيد الظريف والظريف»؟ قيل: اختلف التحويون في ذلك؛ فذهب جماهير التحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأن الرجل - مهنا - هو المنادي في الحقيقة، إلا أنهم أدخلوا «أني» مهنا^(١) توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلما كان/ هو/ المنادي في الحقيقة، لم يجز فيه إلا الرفع مع كونه صفة، إذاناً بأنه المقصود في النداء^(٢). وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه التنصب؛ نحو «يا أيها الرجل» كما يجوز «يا زيد الظريف» وهو - عندي - القباس، لو ساعدته الاستعمال.

[إلهة عدم جمعهم بين يا وأن التعريف]

فإن قيل: فللم لم يجمعوا بين: «يا» و «الألف واللام»؟ قيل: لأن «يا» تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا^(٤) يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة.

فإن قيل: قولهم «يا زيد» هل تعرف بالنداء، أو بالعلمية؟ قيل: في ذلك وجهان:

أحداهما: أنا نقول: إن تعريف العلمية زال منه، وحدث فيه تعريف النداء والقصد، فلم يجتمع فيه تعريفان.

والثاني: المسلم أن تعريف العلمية والنداء اجتمعا فيه، ولكن جاز ذلك لأنها/ إنما/^(٥) منعها عن الجمع بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كـ «يا» مع «الألف واللام» والعلمية ليست بعلامة لفظية؛ فبان الفرق بينهما.

فإن قيل: أليس قد قال الشاعر:

فديتك يا التي ثبتت قلبي

وقال الآخر:

نبا الغلامان اللذان فرا

(١) في (س) «يا» توصلاً.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) بالنداء.

(٤) في (س) ولا.

(٥) زيادة من (س).

فكيف جاز الجمع بين «يا» و «الألف واللام»؟ قيل: إنما قوله^(١): [الوالر]
 لذينك يا التي تيمت قلبي وأتيت بخبلة بالسوء عني
 فإنما جمع بين «يا» و «الألف واللام»، لأن الألف واللام في الاسم
 الموصول ليسا للتعريف، لأنه إنما ينعرف بصلته لا بالألف واللام، فلما كانا
 فيه زاندين لنغير التعریف؛ جاز أن يجمع بين «يا» وبينهما، وأما قول
 الآخر^(٢): [الجزء]

فِيَ الْمُلَامَانِ الْلَّذَانِ فَرَا إِنَّمَا أَنْ تُخْبِبَنِي شَرًا^(٣)
 فالتقدير فيه: فبا أيها الغلامان، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه؛
 لضرورة الشعر، وما جاء لضرورة الشعر^(٤) لا يورد نفطاً.

[عنة جمعهم بين يا ولفظ الجملة «إله»]

فإن قيل: قد^(٥) قالوا «يا الله» فجمعوا بين «يا» و «الألف واللام»؟ قيل:
 إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين:
 أحدهما: أن الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم، فإن
 أصله: «إله» فاستطعوا الهمزة من أوله، وجعلوا الألف واللام عوضاً منها^(٦)؛

(١) لم ينسب إلى قائل معين.

موطن الشاهد: (يا التي).

وجه الاستشهاد: مناداة ما فيه «الل» بـ«يا اللذاتية»، وذلك لأن «الل» في الاسم الموصول لا تفيد التعریف، ولا أنه ينعرف بصلته - كما ذكر المؤلف في المتن - وللحاجة في هذه المسألة آراء متعددة منها:

- عدم جواز «ها التي» وينسب هذا الرأي إلى المبرد الذي كان يطعن بصحبة الشاهد السابق الذي رواه سببوريه.

ومنهم من تأول البيت على الحدف^(٧) والتقدير: يا آيتها التي تيمت قلبي؛ فأقام الصفة مقام الموصوف.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين.

موطن الشاهد: (يا الغلامان).

(٣) وجه الاستشهاد: جمع الشامر بين حرف اللداء والمنادى المعرف بـ«الل» في غير لفظ الجملة، وهذا غير جائز إلا في ضرورة الشعرية، ولما ذكر المؤلف في المتن.

(٤) في (س) لضرورة. (٥) في (س) فقد.

(٦) في (س) منها.

والذي يدلُّ على ذلك أنَّهم جوزوا قطع الهمزة؛ ليذلُّوا على أنَّها قد صارت عوْضًا عن همزة/ القطع^(١)، فلمَّا كانت عوْضًا عن همزة القطع، وهي حرف من نفس الاسم، لم يتمتنعوا^(٢) من أن يجمعوا بينهما.

والوجه الثاني: الله إنما جاز في هذا الاسم خاصةً؛ لأنَّه كثُر في استعمالهم، فخفَّ على ألسنتهم، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره.

[هلة إلحاد العجم المشددة في لفظ الجلالة]

فإن قيل: فلِمْ أحقَّت المبِيم المشددة في آخر هذا الاسم، نحو «اللهُ»؟ قيل: اختلف التَّحويُّون في ذلك؛ فذهب البصريُّون إلى أنَّها عوْض من «يا» التي للتشبيه، والهاء مضمومة لأنَّه نداء؛ ولهذا، لا يجوز أن يجمعوا بينهما/ فلا/^(٣) يقولون «يا اللهُمَّ» لثُلُّا يجمعوا بين العَرْض والمَعْرُوض. وذهب الكوفُّيون إلى أنَّها ليست عوْضًا من «يا» وإنما الأصل فيه «يا اللهُ أَنَا بخِيرٌ»، إلَّا أنَّه لَمَّا كثُرَ في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمات تخفيفاً، كما قالوا: «أيُّش» والأصل فيه: «أيُّ شيء»، وقالوا: «وَيْلُهُمُّ» والأصل فيه: «وَيْلُ أَنْهُمُّ»، وهذا كثير في كلامهم، فكذلك هنَا. قالوا: والذي يدلُّ على أنَّها ليست عوْضًا عنها/^(٤) أنَّهم يجمعون بينهما، قال الشاعر^(٥):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَنَّمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(١) سقطت من (س).

(٢) في (س) لم يجيزوا، وهو سهو من الأئمة.

(٣) سقطت من (س). (٤) سقطت من (س).

(٥) الشاعر هو: أمية بن عبد الله بن أبي الصُّلت التَّقْفِي، شاعر جاهليٌّ من أهل الطائف، كان متَّهوماً على أنفسهم الخمرة، وبنادوا بهادة الأواثان في الجاهلية، أدرك الإسلام، ولم يُسلِّمْ له ديوان شعر مطبع. مات سنة ٥ هـ. الشمر والشمراء: ٤٥٩/١، والأغاني: ١٧٩/٣.

موطن الشاهد: (يا اللهُمَّ، يا اللهُمَّ).

وجه الاستشهاد: الجمع بين «يا» والعبُّ المُشدَّدة في «اللهُمَّ» وهذا يُعدُّ من باب الفُرْرَرة عند البصريين. أنا الكوفُّيون، فنمسِّكنا بهذا الشاهد وأمثاله؛ ليذهبوا إلى أنَّ المبِيم المُشدَّدة في «اللهُمَّ» ليست عوْضًا من «يا» التي للتشبيه في النداء؛ فلو كانت كذلك؛ لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأنَّ المَعْرُوض والمَعْرَض لا يجتمعان، والضواب ما ذهب إليه البصريُّون؛ لما ذكره المؤلِّف في المتن.

وقال الآخر^(١):

وَمَا حَلَبْكَ أَنْ تُثْوِيْ ثُلْمًا صَلَبْتَ أَوْ سَبَخْتَ بِالْهَمَّا
أَرَدَدْ هَلِبْنَا شِبَخْنَا مُسْلَمًا

فجمع بين «الميم» و«يا»، ولو كانت عوضاً عنها، لم يجمع بينهما؛ لأنَّ
العوض والمعرض لا يجتمعان. والمعنى: ما ذهب إليه البصريون، وأما قول
الковتين: إنَّ أصله «يا الله أتنا بخير» فهو فاسد؛ لأنَّه لو كان الأمر على ما ذكروا/^(٢)
وذهبوا إليه، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا في ما يوذى إلى^(٣) هذا المعنى، ولا
شكَّ الله يجوز أن يقال: «اللَّهُمَّ اعْنِنَا، اللَّهُمَّ اخْرُزْ» وما أشبه ذلك؛ قال الله تعالى:
﴿رَأَةً قَاتَلَوْا اللَّهَ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ إِنْ وَيْدَكَ فَأَمْطَرْنَا عَلَيْنَا جَحَادَةً إِنْ أَسْكَلَوْا لَوْ أَنْ
أَنْفَقْنَا يَمْدَأِبَ الْيَمْرَ﴾^(٤)، ولو كان الأمر على ما ذهبوا إليه؛ لكن التقدير فيه «أتنا
بخير إن كان هذا هو الحق من عندك، فأمطر علينا حجارة من السماء، أو انتنا
بعذاب أليم» ولا شكَّ أنَّ هذا التقدير ظاهر الفساد، إذ لا يكون أنهم بالخبر أن
يمطر عليهم حجارة من السماء، أو يؤثروا بعذاب أليم؛ وقولهم: إله يجوز أن
يجتمع بين «الميم» و«يا» بدليل ما أنشدوه، فلا حرج فيه؛ لأنَّما جمَعَ بينهما
لضرورة الشعر، ولم يقع الكلام في حال الضرورة، وإنَّما سهل الجمع بينهما
للضرورة، أنَّ العوض في آخر الكلمة، والجمع بين العوض والمعرض جائز في
ضرورة الشعر؛ كما/^(٥) قال الشاعر^(٦):

مَنْ لَمْ نَفَّا فِي فِيْ مِنْ فَمَرَّنِهَا [على التابع العاوني أشد رجام]^(٧)
فجمع بين «الميم» و«الواو» وهي عوض منها، فكذلك ههنا؛ فاعرفه
تصبَّ، إن شاء الله تعالى.

(١) لم تُنْسَبْ إِلَيْنِيْ قَاتَلَ مُعْنِيْ؛ وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَسَابَةَ تَمَاماً.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) عن.

(٤) س: ٨ (الأناضال: ٣٢، مد).

(٥) زيادة من (س).

(٦) الشاعر هو: الفرزدق، وقد سبقت ترجمته.

(٧) موطن الشاهد: (غميدهما).

وجه الاستشهاد: الجمع بين الواو والميم - وهي عوض منها - لضرورة الشعر، كما بين
المؤلف في المتن.

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخييم

[تعريف الترخييم]

إن قال قائل: ما الترخييم؟ قيل: حذف آخر الاسم في النداء.

[règle d'application du tréxième dans le nom de l'appel]

فإن قيل: فلِمْ حُمُّ الترخييم في النداء^(١)? قيل: لكثره دوره في الكلام؛ فمحذف طلباً للتحفيف، وهو باب تغيير، لأنَّه عرض فيه حذف الإعراب والشونين، وهمما من باب تغيير، والتغيير يرنس بالتغيير.

[خلافهم في ترخييم الثلاثيّة]

فإن قيل: فهل يجوز ترخييم ما كان على ثلاثة أحرف؟ قيل: اختلف التحرييون في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخييمه، وذلك؛ لأنَّ الترخييم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف^(٢)، وما كان على ثلاثة أحرف، فهو على^(٣) غالبة الخمسة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنَّ الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخييمه إذا كان أو سطه مُتخرِّكاً، وذلك؛ نحو قولك في «عُنتُ»: «يا عَنْ» وفي «اكتف»: «يا كَتْفٍ» وما أشبه ذلك؛ وذلك^(٤) لأنَّ في الأسماء ما / يماثله /^(٥) ويضاهيه؛ نحو «يد»، و«غد»، و«دم» والأصل فيه: «يدي»، و«غدو»، و«دم» بدليل قولهم: «دموان» وقول: «دميان» أيضاً، فتقتصوا للتحفيف، فبقيت «يد»، و«غد»، و«دم» فكذلك هنَا؛ وهذا فاسد من وجهين:

أحددهما^(٦): أنَّ الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال، بعيد عن القياس، أمَّا قيلته في الاستعمال ظاهر؛ لأنَّها كلمات يسيرة معدودة، وأمَّا بعده

(١) في (من) بالنداء.

(٢) في (من) للتحفيف.

(٣) في (من) في.

(٤) زيادة من (من).

(٥) في (من) ما يضاهيه.

(٦) سقطت من (من).

عن القياس؛ فلأنَّ القياس يقتضي أنْ حرف المعلمة إذا تحرك، وانفتح ما قبله، يقلب ألفاً ولا يحذف، فـألفاً/حذف/^(١) منها من «دموا» دل على الله على خلاف القياس.

والوجه الثاني: ألم إثما حذفوا «الباء والواو» من «يد»، و«خد»، و«دم» لاستقال الحركات عليها؛ لأنَّ الأصل فيها «يَدِيَ»، و«عَدَرَ»، و«دَمَّوْ»^(٢) إثما في باب التُّرْخِيمِ، فإذاً وقع الحذف فيه على خلاف القياس؛ لتخفيض الاسم الذي كثُرت حروفة، ولم يوجد - هنا - لأنَّه في خاتمة الخفتة، فلا حاجة بنا إلى تخفيضه بالحذف.

[هل ترخييم ما فيه علامة التأنيث]

فإن قيل: فلئن جاز ترخييم ما فيه علامة التأنيث^(٣)، نحو قوله في سنة «يا سن»^(٤)، وما أشبه ذلك؟ قيل: لأنَّ هاء التأنيث بمنزلة اسم ضمٍ إلى اسم، ولبست من بناء الاسم، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب؛ نقول في ترخييم حضرموت: «يا حضر» وفي بعلبك: «يا بَغْل»، وما أشبه ذلك.

[خلافهم في جواز ترخييم المضاف إليه]

فإن قيل: فهل يجوز ترخييم المضاف إليه؟ قيل: اختالف التُّحْوِيُّون في ذلك؛ فذهب البصريُّون إلى الله لا يجوز ترخيمه، [لأنَّ التُّرْخِيمِ إثما يكون في ما يؤثر الشاء فيه بـ«يا» والمضاف إليه، لم يؤثر في الشاء بـ«يا»] فكذلك لا يجوز ترخيمه^(٥). وذهب الكوفيون إلى الله يجوز ترخيمه، واحتجوا بقول زهير بن أبي سلمى^(٦)/ وهو^(٧):

خذوا حظكم يا آل عِتَّرم واحفظوا أَوَاصِرَنَا وَالرُّحْمَ بِالْغَيْبِ ثُدَّكْر^(٨)

(١) سقطت من (س). (٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) للهم جاز التُّرْخِيمِ ما في علامة التأنيث، وما أثبتناه هو القنواب.

(٤) في (س) ثبة: ياتب. (٥) سقطت من (س).

(٦) سقطت ترجمته. (٧) سقطت في (س).

(٨) المفردات الفريدة: الأراصر: العواصف والأرحام؛ والمعنى: خذوا نصيبيكم من موذتنا ومسالتنا.

موطن الشاهد: (عِتَّرم).

أراد يا آل عكرمة؛ فحذف الثناء للترحيم، وهو عكرمة بن خصبة بن قيس بن غيلان^(١)، واحتُجوا - أيضاً - بقول الشاعر^(٢):

أبا عزرو لا تبْنَدْ فَكُلُّ ابن حَمْزَةَ سَيِّدُهُوَ ذَاعِي مِيَثَةَ فِي جِبِيبٍ^(٣)

أراد: أبا عزرو إِلَّا أنه حذف الثناء للترحيم، واحتُجوا - أيضاً - بقول الآخر^(٤):

أَمَا ثَرِينَ الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزَةَ قَارِبَتْ بَيْنَ عَنْقِي وَجَنْزِي^(٥)

أراد أم حمزة، فحذف الثناء للترحيم؛ فبدل^(٦) على جوازه. وما أشدوه لـ حَجَّةَ لَهُمْ^(٧) فيه؛ لأنَّه زَحْمَهُ لِلنَّفْرُورَةِ، وترحيم المضاف إليه يجوز في ضرورة الشعر، كما يجوز التُّرْحِيمُ في غير الثناء لضرورة الشعر؛ قال الشاعر^(٨):

أَلَا أَضَخْتَ خَبَابِلَكُمْ رِمَاتَا وَأَضَخْتَ مِثْكَ شَابِسَةَ أَمَامَا^(٩)

- وجه الاستشهاد: ترجميم **العَكْرَمَة**، وهو واقع في محل جُرْ بالالأصل، فاحتُجَّ الكوفيون به وبأمثاله على جواز ترجميم الاسم الواقع مضافاً إليه، بينما يرى البصريون أن ترجمته من قبيل ترجميم الاسم للضرورة الشعرية.

(١) في (س) قيس عيلان؛ ولعله الضواب.

(٢) لم يُنْسَبْ إلى قاتل معين.

(٣) عزرو: عزروة. لا تبْنَدْ: لا تهلك. سيدُهُوَ: الشَّيْنَ - هنا - نجد التأكيد لا التسويف. موطن الشاعر: (أبا عزرو).

وجه الاستشهاد: ترجميم **عزروة** الواقع مضافاً إليه من قبيل الضرورة الشعرية عند البصريين، والجواز بشكل عام عند الكوفيين.

(٤) القائل هو: المجاج، وقد سبقت ترجمته.

(٥) المفردات الغربية: **الغَنْقَن**: الشَّيْرُ الْخَفِيفُ لِلضَّعْفِ أَوْ لِلأَمْرِ مَا. وال**جَمْز**: نوع من السُّبُرِ شبيه بالهرولة، أو الوثوب؛ قال في القاموس: هُرْ حَدَّرْ دُونَ الْخُضْرُ وَفُوقَ الْغَنْقَنِ. وأثنا العنق، فقال فيه: سير مبطر للإبل والذآباء. القاموس: مادة (عنق) من ٨٢١، ومادة (جمز) من ٤٥٥. والشاهد فيه كما في الشاهدين السابقيين تماماً.

(٦) في (س) فدلل.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) الشاعر: جرير، وقد سبقت ترجمته.

(٩) المفردات الغربية: **الزَّمَام**: جمع رومم؛ وهو الخلق البالي. الشاشعة: الواسعة - وهنا بمعنى البعيدة؛ والمراد: إنْ حبَالَ الرَّوْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمَامَهُ قَدْ تَفَطَّمَتْ لِلْفَرَاقِ الْحَاصِلِ بَيْنَهُما.

يريد: أُمامَة.

وقال الآخر^(١):

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَ لِرَفِيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِخُهُ فَلِأَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٢)
يريد: ابن حارثة، وهذا كثير في كلامهم.

ـ [خلانهم في ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن]

فإن قيل: فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن؟ نحو أن تقول في **سَبَطِر**: يا سَبَطْ أَزْ لَا^(٣) قبل: اختلاف التحريرين في ذلك فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك؛ لأنَّه كما يقيت حركة الاسم المعرُّخ بعد دخول الترخيم، كما كانت قبل /دخول/^(٤) الترخيم، فكذلك **السُّكُون**؛ لأنَّه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرَّك، (فكما يقيت الحركة في المتحرَّك)^(٥)، فكذلك السُّكُون في الساكن. وذهب الكوفيون إلى أن ترخيمه بحذف/الحرف/^(٦) الأخير منه، وحذف الحرف الساكن الذي قبله، وذلك لأنَّ الحرف إذا سقط من هذا التحوُّل، بقى آخره ساكناً، فلو قلنا: إِنَّه لا يحذف؛ لأدَى ذلك إلى أن يشابه الأدوات، وما أشبهها من الأسماء، وذلك لا يجوز. وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ لو كان هذا معتبراً لكان ينبغي أن يحذف الحرف المكسور، لئلا يؤدي ذلك إلى أن يُنْسَب المضاف إلى المنكَلَم، ولا قائل به؛ فدلل على فساد ما ذهبا إليه.

ـ موطن الشاهد: «أُمامَة».

وجه الاستشهاد: ترخيم «أُمامَة» في غير النداء للضرورة الشعرية.

(١) يُسَبِّبُ إِنْ أَوْسَ بنْ حَبَّانَ التَّصْمِينَ، ولمْ أُصْطِدْ له ترجمةٌ وافية.

(٢) المفردات الغربية: ابن حارثة هو حارثة بن بدر العذاني، سيد عدانة بن مربوع بن حنظلة بن تميم له أخبار في الفتوح. مات سنة ٦٤ هـ. (أسرار العربية ٢٤١/٢٤١).

نقلأً عن الإصابة ١/٣٧١.

موطن الشاهد: (ابن حارثة).

وجه الاستشهاد: ترخيم «حارثة» في غير النداء للضرورة الشعرية، وبقاوه مفتراحاً كما كان قبل الترخيم.

(٣) سقطت من (س).

(٤) سقطت من (س).

(٥) زيادة من (س).

[إلهة بناء المرحّم على الفُسْم]

فَإِنْ قَبِيلَ: فَلِمْ جَازَ أَنْ يَبْتَئِنَ الْمَرْحُمُ عَلَى الْفُسْمِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَبْقَى^(١) عَلَى حَرْكَتِهِ وَسُكُونِهِ؟ قَبِيلَ: لِأَنَّهُمْ لَوْ قَدْرُوا بِقِبَّةِ الْإِسْمِ الْمَرْحُمِ بِعِنْزَلَةِ اسْمٍ، لَمْ يَحْذِفْ مِنْهُ شَيْءًا، فَبِنَوْهُ عَلَى الْفُسْمِ؛ نَحْوَ: «بَا حَازٌ وَبَا مَالٌ» كَمَا لَوْ لَمْ يَحْذِفْ مِنْهُ شَيْءًا؛ فَاعْرَفْهُ تُصْبِّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) فِي (س) يَبْقَى.

الباب السادس والثلاثون

باب الثنبة

[تعريف الثنبة]

إن قال قائل: ما الثنبة؟ قيل: تفجع يلحق الثداب عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن من تحمل المصائب.

[علامة الثنبة]

فإن قيل: فما علامة الثنبة؟ قيل: «واه»^(١) أو «يا» في أوله، و «ألف واه» في آخره، وإنما زيدت «واه» أو «يا» في أوله، و «ألف واه» في آخره؛ ليتم بها الصوت؛ ليكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف؛ لأنَّ الألف خفية^(٢)، والوقف عليها يزيدتها خماماً^(٣)، فزيادة الهاء عليها في الوقف، لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف.

[علمة نداء المندوب بأحرف أسمائه]

فإن قيل: فلِمَ وجب ألا يندب إلا بأحرف أسمائه وأشهرها؟ قيل: ليكون ذلك، عذراً للثداب عند السامعين؛ لأنهم إذا عذروه؛ شاركوه في التفجع / والرُّزْيَة/^(٤)، فإذا شاركوه في التفجع؛ هانت عليه المصيبة.

[علمة لحاق ألف الثنبة آخر المضاف إليه]

فإن قيل: فلِمَ لحقت ألف الثنبة آخر المضاف إليه؛ نحو: «با عبد الملكاه» ولم تلحق آخر الصفة؛ نحو: «يا زيد الظريفاه»؟ قيل: لأنَّ ألف الثنبة إنما تلحق ما يلحقه تنبية النداء، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، والدليل على ذلك: ألم لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه، ولا بدُّ

(١) في (س) واو.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) جفنة.

(٤) في (س) خفيفه.

مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه، ألا ترى أنك لو قلت في «غلام زيد وثوب حز»: غلام وثوب^١ لم يتم إلأ بذكر المضاف إليه؟ فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، جاز أن تلحق ألف الثديبة آخر المضاف إليه؛ وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؛ فلهذا، لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف، بل أنت مخير في ذكر الصفة؛ إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها، ألا ترى أنك إذا قلت: «هذا زيد الظريف» كنت مخيراً في ذكر الصفة، إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها؟ وإذا كنت مخيراً في ذكر الصفة، ذلل على أنهما ليسا بمنزلة شيء واحد، وإذا لم يكنوا بمنزلة شيء واحد؛ وجوب ألا تلحق ألف الثديبة الصفة بخلاف المضاف إليه. وقد ذهب بعض الكوفيّين^(١)، ويونس بن حبيب البصري^(٢) إلى جواز إلحاقها الصفة^(٣) حملأ على المضاف إليه، وقد بيّنا الفرق بينهما. ويحكى عن بعض العرب أنه قال: «أعاديماء^(٤)، وأجنجمي الشاميّيّماء» وهو شاذ، لا يفاس عليه.

[هـلة جواز ندبة المضاف إلى المخاطب]

فإن قيل: فلِمْ جاز ندبة المضاف إلى المخاطب؟ نحو: «واغلامكاه» ولم يجز نداوه؟ قيل: لأن المندوب، لا ينادي ليجيب،^(٥) بل ينادي، ليشهر التأدب مصيّنته، وأنه قد وقع في أمر عظيم، وخطب جسيم، ويظهر تفجعه كيف لا يكون في حالة من إذا دعى أجاب، وأما المندوب، فهو مخاطب، فلو جاز نداوه؛ لكان يرده إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب؛ وذلك لا يجوز؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) ذهب الكوفيّين.

(٢) يونس: هو أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضئي البصري، إمام أهل البصرة في عصره في اللغة والشعر والأدب من أصحاب أبي همرو بن العلاء، وشیخ سبورة، والكسان، والفراء. مات سنة ١٨٢ هـ. بقية الوعاء ٢/٣٦٥.

(٣) في (س) بالضفة.

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (س) فيجيب.

الفصل السابع والثلاثون

باب (الا)

[عملة بناء التكرا مع لا على الفتح]

إن قال قائل: لم بنيت التكرا مع «لا» على الفتح، نحو «لا رجل في الدار»؟ قيل: إنما بنيت مع «لا» لأن التقدير في قوله: «لا رجل في الدار»؛ لأن جوابه قائل قال: «هل من رجل في الدار؟» فلما خذلت من اللفظ، ورثبت مع «لا» تضمنت معنى العرف، فوجب أن تبني، وإنما بنيت على حركة؛ لأن لها حالة تمكّن قبل البناء، وإنما كانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات. وذهب بعض التحويّلين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب، لا حركة بناء؛ لأن «لا» تعمل التصب إجمالاً^(١)؛ لأنها نقيضة «إن» لأن «لا» للثنى، وإن للإيات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على ظاهره، ألا ترى أن «لا» لـنا كانت فرعاً على «إن» في العمل، وإن «إن» تنصب مع الشرين، نصبت «لا» بغير تنوين، لينحط الفرع من درجة الأصل؟ إذ الفروع تنحط عن درجات الأصول أبداً وهذا - عندى - فاسد؛ لأن لو كان معرياً لوجب «لا» بحذف منه الشرين؛ لأن الشرين ليس من عمل «إن» وإنما هو شيء يستحقه الاسم في أصله، وإذا لم يكن من عمل «إن» فلا معنى لحذفه مع «لا» لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل في ما كان من عمل الأصل، وإذا لم يكن الشرين من عمل الأصل، وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع، ثم انحطاطها عن درجة «إن» قد ظهر في أربعة مواضع^(٢).

الأول: أن «إن» تعمل في المعرفة والتوكّرة ولا تعمل إلا في التكرا خاصة.

والثاني: أن «إن» لا ترثب مع اسمها لقوتها، ولا ترثب مع اسمها لضميتها.

(١) في (س) بالإجماع.

(٢) في (س) بالإجماع.

والثالث: أن «إن» ت العمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر^(١)، و «لا» لا ت العمل مع الفصل.

والرابع: أن «إن» ت العمل في الاسم والخبر عند البصريين، فانحاطت «لا» التي هي الفرع، عن الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين، فانحاطت «لا» التي هي الفرع، عن درجة «إن» التي هي الأصل.

[جواز المعطف على التكراة بالتصب على اللفظ].

فإن قيل: فلیم إذا عطف على التكراة، جاز فيه التصب على اللفظ، كما جاز فيه الرفع على الموضع، والعطف على لفظ المعنى لا يجوز؟ قيل: لأنّ لما أطّرد البناء على الفتحة في كُلّ نكرة رُكِبت مع «لا» / لأنها^(٢) أثبتت التصب للمفعول لأطّرده فيه، فأثبتت حركة المعرّب، فجاز أن يُعطف عليها بالتصب.

[عملة جواز بناء صفة التكراة معها على الفتح]

فإن قيل: فلیم جاز أن ثبّت صفة التكراة معها على الفتح، كما جاز أن تنصب حملًا على اللفظ، وترفع حملًا على الموضع؟ قيل: لأنّ بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف، فلما جاز أن يُثبّت الاسم مع الحرف، جاز - أيضًا - أن يُثبّت مع الصفة؛ لأنّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السُّكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قوله: «أيّها الرَّجُلُ» ثمّ مما في المعنى كشيء واحد؛ فجاز أن ثبّت كُلّ واحد منها مع صاحبه، ولا يجوز - مهنا - أن ترکب «لا» مع التكراة إذا رُكِبت مع صفتها؛ لأنّ يؤذى إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمتنزلة كلمة واحدة؛ وهذا لا نظير له في كلامهم.

[جواز الرفع عند التكرار]

فإن قيل: فلیم جاز الرفع إذا كررت؟ نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة؟ قيل: لأنك إذا كررت، كان جواباً لمن قال: «أرجل في الدار أم امرأة» فتقول: «لا رجل في الدار ولا امرأة»؛ ليكون الجواب على حسب السؤال.

[بناء لا مع التكراة دون المعرفة وعملة ذلك]

فإن قيل: لم يُثبتت «لا» مع التكراة دون المعرفة؟ قيل: لأن التكراة تقع بعد «من» في الاستفهام، ألا ترى أنك تقول: «هل من رجل في الدار»؟ فإذا وقعت

(١) سقطت من (س).

(٢) في (س) وحروف.

بعد «من» في السؤال، جاز تقدير «من» في الجواب، وإذا حذفت «من» في السؤال، تضمنت التكراة معنى الحرف، فوجب أن تُبَيَّن؛ وأما المعرفة، فلا تقع بعد «من» في الاستفهام، إلا ترى أثرك لا تقول: «هل من زيد في الدار» فإذا لم تقع بعد «من» في السؤال، لم يجز تقدير «من» في الجواب، وإذا لم يجز تقدير «من» في الجواب؛ لم يتضمن المعرفة معنى الحرف؛ فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب؛ فاما قول الشاعر^(١): (الزجزرة)

لا هيشم التبلة في المطين [ولا فتنى مثل ابن خيبرى]^(٢)

فإِنما جاز، لأن التقدير فيه^(٣): «لا مثل هيشم» فصار في حكم التكراة، فجاز أن يُبَيَّن مع «لا»، وعلى هذا قولهم: «قضبة ولا أبي حسن لها»؛ أي: ولا مثل أبي حسن، ولو لا هذا التقدير؛ لوجب الرفع مع التكثير^(٤)؛ نحو: «لا زيد عندي ولا عمرو».

[وجوب التكرير في المعرفة]

فإن قيل: فلِمْ وجوب التكرير في المعرفة؟ قبل: لأن جاء مبنينا على السؤال، كأنه قال: «أزيد عندك أم عمرو؟» فقال: «لا زيد عندي ولا عمرو»؛ والدليل على أن السؤال في تقدير التكرير: أن المفردة لا يفتقر إلى ذكره في الجواب، إلا ترى أنه إذا قيل: «أزيد عندك؟» كان الجواب أن تقول: «لا» من غير أن تذكره، كأنك قلت: «لا أصل لذلك». فاما قولهم: «لا بذلك»^(٥) أن

(١) ينسب إلى بعض بنى ذيبر - كما في الدرر اللوامع - من دون تحديد.

(٢) المفردات الغربية: هيشم: اسم رجل كان حسن الحداء للإبل. ابن خيبرى: نقل محقق أسرار العربية نقلًا عن ابن الكلبي: «أله من بني شبيس، جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن خيبرى بن ظبيان» وهو صاحب بشارة، ونسب إلى أحد أجداده، وقد مدحه الراجز بالفتوة؛ لأنه كان شجاعاً يحمى أديبار المطين من الأعداء. (أسرار العربية ٢٥٠/١١١؛ نقلًا عن الخزانة الشاهد ٢٦١).

موطن الشاهد: (لا هيشم).

وجه الاستشهاد: مجيء اسم «لا» الثانية للجنس معرفة؛ لكونه أراد: لا أمثال هيشم مُنْ يقوم مقامه في حداء المطين، فصار العلم شائعاً، إذا دخله في جملة المتفقين.

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (س) مع التكراة، وهو سهو من الناشر.

(٥) في (س) لأنك، وهو سهو من الناشر.

تفعل كذا» فائما لم تكُرْ، لأنَّه صار بمنزلة «لا يبني لك» فأجروها مجراما، حيث كانت في معناها^(١)، كما أجروا «يندر»/في/^(٢) مجرى «يدع» لأنفاتها في^(٣) المعنى.

[عدم جواز بناء لام المضاف وعلة ذلك]

فإن قيل: لم لا تُبني مع المضاف؟ قيل: لم يجز أن تُبني مع المضاف؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلو بُنيا مع «لا» لكان يؤدي إلى أن تجمل ثلاثة كلمات بمنزلة واحدة؛ وهذا لا نظير له في كلامهم، والمثبت لل مضاف^(٤) في امتناعه من التركيب؛ حكمه حكم المضاف/إليه/^(٥)؛ فاهرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (من) فأجروها مجرى حيث في معناها.

(٢) سقطت من (من).

(٣) في (من) على.

(٤) بالمضاف.

(٥) سقطت من (من).

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر

[إعمال حروف الجر وعنة ذلك]

إن قال قائل: ليَّمْ عملت هذه الحروف الجر؟ قيل: إِنَّمَا عملت؛ لأنَّها اختصَّت بالاسماء، والحرفُ متنٌ كانت مختصَّةً؛ وجُب أن تكون عاملة، وإنَّما وجُب أن تعمَل الجر؛ لأنَّ إعراب الاسماء رفع، ونصب، وجر، فلِمَّا سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع - أيضًا - في الفاعل، وإلى التصب في المفعول، لم يبق إِلَّا الجر؛ فلهذا، وجُب أن تعمَل الجر؛ وأجرد من هذا أن تقول: إِنَّمَا عملت الجر؛ لأنَّها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجر وقع وسطًا بين الرفع والتصب، فأعطيت الأوسط. ثُمَّ إِنَّ هذه الحروف على ضربين:

أحدُهُما: يلزم الجر فيه.

والآخر: ^(١) لا يلزم الجر فيه.

[ما يلزم الجر فيه من الحروف]

فأَنَّما ما يلزم الجر فيه ف «من»، و«الى»، و«في»، و«اللام»، و«الباء»، و«رَبْ»؛ وأَنَّما ما لا يلزم الجر فيه ^(٢) ف «الواو»، و«الثاء» في القسم، وحشَّ، ولها مواضع ذكرها ^(٣) فيها/ إن شاء الله تعالى.

[ما لا يلزم الجر فيه من الحروف]

وأَنَّما ما لا يلزم الجر فيه ف «عن»، و«على»، و«الكاف»، و«حاشا»، و«خلا»، و«مذ»، و«منذ».

(١) في (س) والثانية. (٢) سقطت من (س). (٣) سقطت من (س).

[عن]

فأئماً «عن» ف تكون أسماء، كما تكون حرفًا، فإذا كانت أسماء، دخل عليها حرف الجر؛ فكانت بمعنى الناحية، وما بعدها مجرور^(١) بالإضافة؛ قال الشاعر^(٢):[الغول]

لقلت أجندي شو الفراقد كلها
يعيناً وضوه التجم من عن يسماليك
وقال الآخر^(٣): [الكامل]

فلقد أراني للرماتي ذريه
من عن يعيوني نارة وشالي^(٤)
وقال الآخر^(٥): [الجزء]

جرت علىها كل ريح سهرج
من عن يعيين الخط أو ساهيج^(٦)
وقال الآخر^(٧): [البسيط]

[لقلت للركب لعا آل علا بهم]
من عن يعيين الحبيبا نظرة قبل^(٨)

(١) في (س) مجروراً.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين.

موطن الشاهد: (من عن يملك).

وجه الاستشهاد: وقع «عن» أسماء بمعنى ناحية؛ للدخول حرف الجز عليه.

(٣) الشاعر هو: قطري بن الفجاجة المازني، أحد شعراء الخوارج وخطبائهم وشجعانهم؛ له ديوان شعر مطبع، مات سنة ٧٨ هـ.

(٤) المفردات الغربية: ذريه، وروي بالهمزة ذريته؛ والذرية: هي الحلة التي يتعلّم عليها الرزم؛ وهي مأخوذة من الذرء بمعنى المعن والذرع. والشاهد في هذا البيت كالشاهد في سابقه تماماً.

(٥) لم ينسب إلى قائل معين.

(٦) المفردات الغربية: ريح سهرج: ريح شديدة. ومفعول «جرت» محلوف؛ والثقدير: جرت عليه ذيلها.

والشاهد في هذا البيت كالشاهد في البيتين السابقتين.

(٧) الشاعر هو: القطامي، غمّير بن شعيب الشعبي، من شعراء الدولة الأموية، وهو ابن اخت الأخطل الشعبي المشهور؛ له ديوان شعر مطبع، مات سنة ١١٠ هـ، الشعر والشعراء (ط مصر) ٧٣٣.

(٨) الشاهد في البيت كما في الآيات السابقة.

وإذا كانت حرفأ، كان ما بعدها مجروراً بها^(١)؛ كقولك: «رميت عن القوس» وما أشبه ذلك.

[على]

وأما «على» فتكون اسمأً وفعلاً وحرفاً، فإذا كانت اسمأً، دخل عليها حرف الجزء، فكانت بمعنى «فوق» وما بعدها مجروراً بالإضافة؛ كقول الشاعر^(٢):

غدت من عليه بعد ما تم ظموفها ثبِيلٌ وعن قبضِ بزيَّاه مجهل^(٣)
وقال الآخر^(٤):

أثث من عليه تنقضُ الطُّلْ بعدها رأت حاجبَ الشَّمْسِ استوى فترقعا
وقال الآخر^(٥):

فهني ثلوشُ العوضِ نوشَا من على نوشَا به تقطعُ أجواز الفلا^(٦)
وإذا كانت فعلأً، كانت مشتقة من مصدر، وتدلُّ على زمان مخصوص؛
نحو: «علا الجبل يعلو علزاً، فهو عالي»؛ كقولك: «سلا يسلو سلزاً، فهو

(١) سقطت من (ط).

(٢) الشاعر هو: مزاحم العقبلي.

(٣) المفرهات الغربية: الضمير في «غدت» يعود إلى قطعة بصفتها، والضمير في «عليه» يعود إلى فرخها. ظموفها: مدة صبرها على الماء. تصل: تصوت أحشاؤها لجفافها. قبض: نشر البيض. الزيزاء المجهل: المفازة أو البيداء التي لا يهتدى فيها الشالكون.

موطن الشاهد: (من عليه).

(٤) وجه الاستشهاد: وقوع «على» اسمأً بمعنى «فوق» لدخول حرف الجزء «من» عليه؛ ومجبنتها على هذا التحرر كثير شائع.

(٥) الشاعر هو: بزيد بن العذرية، من بنى هامر بن صعصمة؛ كان شاعراً غزواً، حلو الحديث، ميلاً للجمال. مات مقتولاً في إحدى المعارك سنة ١٢٧ هـ.

(٦) الشاعر في البيت مجيء «على» اسمأً، كما في البيت السابق.

(٧) ديوان شعر مطبع. مات سنة ١٣٠ هـ.

(٨) المفرهات الغربية: تنوش: تناول. أجواز الفلا: ما ابعد من المسافات والصحاري.

ومعنى البيت: يصف الشاعر إيلاماً عالية الأجسام طوال الأعناق، وكيف تناول الماء من فوق العرض، وشرب شرباً مزرياً يمكنها من قطع الفلووات والمسافات بعيدة.

والشاهد في البيت كالشاهد في البيتين السابقيين.

سال» وما أشبه ذلك، (وإذا كانت حرفًا، كان ما بعدها مجروراً بها؛ نحو «على زيد دين» وأشاهده)^(١).

[الكاف]

وأما «الكاف» فتكون اسمًا، كما تكون حرفًا، فإذا كانت اسمًا قدّرها تقدير «مثل» وجاز أن يدخل عليها حرف الجر، وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة؛ كقول الشاعر^(٢) [الجزء]:

وصلابات كَمَا يُؤثِّفُينَ^(٣)

فالكاف الأولى: حرف جر، والثانية: اسم؛ لأنّه لا يجوز أن يدخل حرف جر على حرف جر؛ كقول الشاعر^(٤): [الجزء]

[بِيَغْنِ ثَلَاثَ ثَيْمَاجِ جُمَّ] يُصْحِّكُنْ عن كالبرِّ المُتَهَمِ^(٥)
ونكون الكاف - أيضاً - فاعلة؛ كقول الشاعر^(٦): [البسيط]
أَشْهَرُهُ وَلَنْ يَنْهِي ذُو شَطْبَةِ كاللُّغْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْثُ وَالْفَلْعُ^(٧)

(١) سقطت من (س).

(٢) الشاعر هو: خطّام بن نصر المجاشعي، ولم أصلد له ترجمةٌ رافية.

(٣) المفردات الفريدة: الصاليات: الأثاني، أحجار القدور. يؤثّفين: يُنصّبُن للقدر.
موطن الشاهد: (ككما).

وجه الاستشهاد: وقوع «الكاف الثانية» اسمًا بمعنى مثل لدخول «الكاف» حرف الجر عليهما.

(٤) الشاعر: هو العجاج، وقد سبقت ترجمته.

(٥) المفردات الفريدة: الشجاج: جمع نعمة، وهي البقرة الروحية، تُشَبِّهُ النساء بها في العيون، والأعناق. جُمَّ: جمع جماد، وهي التي لا قرن لها من الشجاج، المنهم: الذائب.

موطن الشاهد: (عن كالبر).

وجه الاستشهاد: وقوع «الكاف» اسمًا بمعنى مثل لدخول حرف الجر [عن] عليهما؛ فالمعنى: يُصْحِّكُنْ من أسنان يفشاء مثل البر والذائب.

(٦) الشاعر هو: الأعشى، أبو بصير، ميمون بن قيس، لُقْبٌ بصلاحة العرب، من شعراء، الطبقة الأولى في الجاهلية؛ أدرك الإسلام، ولم يسلم؛ له ديوان شعر مطبوع، مات سنة ٧ هـ. الشعر والشعراء ٢٥٧/١.

(٧) المفردات الفريدة: الشطط: الجور والظلم، النفل: جمع فبلة.
موطن الشاهد: (كاللغم).

فالكاف - ههنا - اسم لأنها فاعلة، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها؛ فإذا كانت حرفًا، كان ما بعدها مجروراً بها؛ نحو: «جاءني الذي كزيد» وما أشبه ذلك. وأنما «حاشا، وخلا» فقد ذكرناهما في باب الاستثناء فيما قبل. وأنما «مد، ومنذ» فلهمما باب نذكرهما فيه فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

[معاني حروف الجر]

ثم إن معاني هذه الحروف كلها مختلفة، فأنما «من» فتكون على أربعة أوجه:

[معاني «من»]

الوجه الأول: أن تكون لابتداء الغاية؛ كقولك: «سرت من الكوفة إلى البصرة».

والوجه الثاني: أن تكون للتبسيط؛ كقولك «أخذت من المال درهما».

والوجه الثالث: أن تكون لتبين الجنس؛ كقوله تعالى: «فَاجْتَبَنُوا أَيْتَمِسَّ مِنَ الْأُوْثَانِ»^(١). فـ«من» هذه دخلت لتبين المقصود بالاجتناب، ولا يجوز أن تكون للتبسيط؛ لأنها ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان.

والوجه الرابع: أن تكون زائدة في النفي؛ كقوله تعالى: «مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٌ غَيْرِهِ»^(٢)؛ والتقدير: «ما لكم إله غيره» و«من زائدة»؛ كقول الشاعر^(٣): «[البيط]

[غيّبت جواباً] وما بالرّبّع من أحدٍ^(٤)

- وجه الاستثناء: رفع «الكاف» أساً بمعنى مثل في محل رفع فاعل، لأن المعنى: لا يمنع الجارين من الجور مثل طعن نالي إلى الجوف بغيره فيزيد في فظلة الجراحة.

(١) من: ٢٢ (الحج، ن: ٣٠، مد).

(٢) من: ٧ (الأعراف، ن: ٦٥، ٥٩، ٧٣، ٨٥، مك) وس: ١١ (هود، ن: ٥٠، ٦١، ٨٤، مك). وس: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٢٢، ٣٢، مك).

(٣) التابعة الديانية، وقد سبقت ترجمتها.

(٤) هذا شطر بيت للتابعي من قصيدة المشهورة التي يعتذر فيها إلى التعمان بن المنذر، وستة البيت:

رفقت فيها أصيلان أسائلها غيّبت جواباً وما بالرّبّع من أحدٍ
ولليت روایات أخرى لا داعي لذكرها.

أي: أحد. وذهب بعض التحورين إلى أن الله يجوز أن تكون زائدة في الواجب، ويستدل بقوله تعالى: «وَإِنَّكُفَرْ عَنْكُمْ مِنْ كَثِيرٍ»^(١)/ أي سباتكم /^(٢) فـ «من» زائدة بقوله تعالى: «فَلَئِنْ تُؤْتُهُمْ يَعْصُوا مِنْ أَنْكَرُهُمْ»^(٣) وـ «من» زائدة، وما استدل به لا حججة له فيه؛ لأنـ «من» ليست زائدة، فاما قوله تعالى: «وَإِنَّكُفَرْ عَنْكُمْ مِنْ كَثِيرٍ»^(٤) فـ «من» فيه للتبسيط لا زائدة؛ لأنـه من الذنب ما لا يكفر بإبداء الصدقات، أو إخفاتها، وإيتانها للفقراء، وهي مظالم العباد؛ وأما قوله تعالى: «يَعْصُوا مِنْ أَنْكَرُهُمْ»^(٥) فـ «من» فيه - أيضاً - للتبسيط؛ لأنـهم إنـما أمرـوا أن يغضـوا أبصارـهم عـما عـرـمـ / الله /^(٦) عليهم، لا عـنا أـحـلـ لهم، فـ دلـ على أنها للتبسيط، وليسـ زـائـدةـ.

وأـمـا إـلـىـ فـتـكـونـ عـلـىـ وجـهـينـ:

[وجهـاـ إـلـىـ]

أـحـدهـماـ: أـنـ تكونـ غـائـبةـ؛ كـقولـكـ: «سـرتـ مـنـ الـكـرـفـةـ إـلـىـ الـبـصـرـةـ». وـالـثـانـيـ: أـنـ تكونـ بـمـعـنـيـ «مـعـ»؛ كـقولـهـ تعالىـ: «فـأـقـسـلـوا وـجـوهـكـمـ وـأـيـدـيـكـمـ إـلـىـ الـمـرـاقـفـ وـأـنـسـحـوـ إـرـمـهـ وـيـكـمـ رـأـيـكـمـ إـلـىـ الـكـبـيـرـيـنـ»^(٧)؛ أيـ: مـعـ المـرـاقـفـ، وـمـعـ الـكـبـيـرـيـنـ.

[معـنىـ فـيـ]

وـأـمـاـ «فـيـ» فـمـعـناـهاـ الـظـرـفـيـةـ؛ كـقولـكـ: «زـيـدـ فـيـ الـذـارـ»، وـقـدـ يـشـعـ فـيـهاـ، فـيـقـالـ: «زـيـدـ يـنـظـرـ فـيـ الـعـلـمـ».

[معـنىـ اللـامـ]

وـأـمـاـ «الـلـامـ» فـمـعـناـهاـ التـخـصـيـصـ وـالـمـلـكـ؛ كـقولـكـ: «الـسـالـ لـزـيـدـ»؛ أيـ يـخـصـ بـهـ، وـيـمـلـكـهـ.

- المفردات الغريبة: هيـتـ جـوابـاـ: صـجزـتـ عنـ الجـوابـ، أـولـمـ تـدـرـ وجهـ الجـوابـ، موطنـ الشـاهـدـ: (منـ أحدـ).

وجهـ الاستـشهادـ: مـجيـ «منـ» حرـفاـ زـائـدةـ فـيـ الـبـيـتـ؛ لأنـ المعـنىـ: وـمـاـ فـيـ الرـبـعـ أحـدـ؛ رـجـبـتهاـ زـائـدةـ كـثـيرـ شـائـعـ.

(١) سـ: ٢ (الـبـقـرةـ، نـ: ٢٧١ـ، مـدـ).

(٢) سـقطـتـ منـ (طـ).

(٣) سـ: ٢٤ (الـثـورـ، نـ: ٣٠ـ، مـدـ).

(٤) زيـادةـ منـ (سـ).

(٥) سـ: ٥ (الـعـائـدـ، نـ: ٦ـ، مـدـ).

[معنى الباء]

وأيما «الباء» فمعناها الإلصاق؛ كقولك: «كتب بالقلم» أي: الصفت كتابي بالقلم.

[معنى ربّ]

وأيما «ربّ» فمعناها التقليل، وهي تخالف حروف^(١) الجزر من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنها تقع في صدر الكلام، وحروف الجزر لا تقع في صدر الكلام.

والوجه الثاني: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجزر تعمل في المعرفة والنكارة.

والوجه الثالث: أنه يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجزر لا يلزم مجرورها الصفة.

والوجه الرابع: أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها، وهذا لا يلزم العروض^(٢)، واحتصاصها بهذه الأشياء لمعان اختصت بها، فأيما كونها في صدر الكلام، فإنها^(٣) لما كانت تدل على التقليل، [وتقليل الشيء يقارب نفيه، أثبتت حروف النفي، وحروف النفي لها صدر الكلام. وأيما كونها لا تعمل إلا في النكارة؛ فلأنها لما كانت تدل على التقليل]^(٤)، والنكارة تدل على الشكير، وجب أن تختم بالنكارة التي تدل على الشكير؛ ليصبح فيها التقليل. وأيما كونها تلزم الصفة مجرورها، فجعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي يتعلّق به، وقد يظهر ذلك في ضرورة/ الشعر/^(٥). وأيما حذف الفعل معها فللعلم به، ألا ترى أنك إذا قلت: «ربّ رجل يفهم» كان التقدير فيه «ربّ رجل يفهم أدرك»، أو لقيت، فمحذف الفعل، لدلالة الحال عليه؛ كما حذف في قوله تعالى: «وَأَنْتَلِ بِذَلِكَ بِجِيلَكَ»^(٦)... إلى قوله: «إِنْ يَرْجُونَ وَقَوْمَهُ» ولم يذكر مرسلأ، لدلالة الحال عليه، لكتلك همنا.

(٤) سقطت من (س).

(١) في (ط) حرف.

(٥) سقطت من (س).

(٢) في (ط) الحرف.

(٦) س: ٢٧ (الثمل، ن: ١٢، مك).

(٣) في (س) غالأنها.

[معنى عن]

وأَنَا «عَنْ» فمعناها المجاوزة.

[معنى على]

وأَنَا «عَلَى» فمعناها الاستعلاء..

[معنى الكاف]

وأَنَا «الكاف» فمعناها التشبيه، وقد تكون زائدة؛ كقوله تعالى: «لَيْسَ كِثِيرٌ شَفَقٌ^(١)»، وتقديره: «ليس مثله شيء»،
 وقول^(٢) الشاعر^(٣):

لواحق الأقرب فبها كالمقن^(٤)

وتقديره: فيها المَقْنَى؛ وهو الطُّول؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) س: ٤٢ (الشُّورى)، ن: ١١، مك).

(٢) في (ط) قال.

(٣) الشاعر: رؤبة بن العجاج، وقد سبقت ترجمته.

(٤) المفردات الفريبة: لواحق: جمع لاحقة، الهزيلة الضامرة.

الأقرب: جمع «قُرْبٌ» البطن. المَقْنَى: الطُّول.

موطن الشاهد: (كالمقنى).

وجه الاستشهاد: وقع «الكاف» زائدة في البيت، لأن المعنى: إن هذه الأثنين خماض
البطون قد أصابها الهزال، وإن فيها طولاً.

الباب التاسع والثلاثون

باب [حتى]

[أوجه حتى]

إن قال قائل: على كم / وجهه^(١) تستعمل «حتى»؟ قيل: على ثلاثة أوجه:
الأول: أن تكون حرف جزء ك «إلى» نحو قوله تعالى: «سَلَّدْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعَ الْفَغْرِ»^(٢) وما بعدها مجرور بها في قول جماعة التحريين، إلا في قول شاذ لا يعز عليه، وهو ما قد حكى عن بعضهم الله قال: إله مجرور بتقدير «إلى»^(٣) بعد «حتى»^(٤)؛ وهو قول ظاهر الفساد.

والوجه الثاني: أن تكون عاطفة حملة على الواو؛ نحو: «جامني القوم حتى زيد»، ورأيت القوم حتى زيداً، ومررت بالقوم حتى زيداً.

[عملة حمل حتى على الواو]

فإن قيل: قلبه حملت حتى على الواو؟ قيل: لأنها أشبهها، ووجه الشبه بينهما أن أصل «حتى» أن تكون غاية، وإذا كانت غاية، كان ما بعدها داخلة في حكم ما قبلها، إلا ترى أئن إذا قلت: «جامني القوم حتى زيد» كان زيد داخلة في المجيء، كما لو قلت^(٥): «جامني القوم وزيداً»؟ فلئنما أشبهت الواو في هذا المعنى، جاز أن تُحمل عليها.

[وجوب كون المعطوف بـ «حتى» من جنس المعطوف عليه]

فإن قيل: قلبه إذا كانت عاطفة، وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، ولا يجب ذلك في الواو؟ قيل: لأنها لئنما كانت الغاية والدلالة على أحد

(١) سقطت من (س).

(٢) س: ٩٧ (القدر: ٥، مك).

(٣) في (س) مجرور بـ «إلى».

(٤) في (س) تقديره: حتى انتهى إلى مطلع الفجر.

(٥) سقطت من (س).

طرف في الشيء، فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره، فلو قلت: «جاء الرجال حتى النساء» لجعلت النساء غاية للرجال ومتقطعاً^(١) لهم، وذلك محال.

والوجه الثالث: أن تكون حرف ابتداء كـ«أَمَا» نحو: «ضرب القوم، حتى زيد ضارب، وذهبوا، حتى عمر ذاهب» قال الشاعر^(٢):

لَمَّا زالتِ اللَّيْلَ تُمْجِعْ دِمَاهَا بِدِجلَةِ حَتَّى مَاهَ دِجلَةَ أَشْكَلْ^(٣)

وقال الآخر^(٤):

مطروت بهم حتى تكل ركابهم وحني الجياد ما يُقْدَنْ بَارسَانْ^(٥)

[لا محل من الإعراب للجملة بعد حتى]

فإن قيل: فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب/ أو لا/^(٦)؟ قيل:

لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب؛ لأن الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، نحو^(٧) أن تقع وصفاً نحو/ قوله^(٨): «مررت برجل يكتب» أو حالاً نحو: «جاماني زيد يصحح» أو خبر مبتدأ، نحو: «ازيد يذهب» وإذا^(٩) لم تقع - مهنا - موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب؛ فهذه الأوجه الثلاثة التي في «حتى»، وقد تجمع كلها في مسألة واحدة؛ نحو قولهم: «أكلت السُّكَّةَ حتى رأيْهَا، وحني رأيْهَا، وحني رأسَهَا» بالجز، والرفع، والنصب، فالجز على أن تجمل/ «حتى»/^(١٠) حرف

(١) في (ط) ومتقطعاً.

(٢) الشاعر: جرير بن مطلي، وقد سبقت ترجمته.

(٣) المفردات الفريبية: تُمْجِعْ دِمَاهَا: تُنْذَفْ دِمَاهَا. أَشْكَلْ: ما خالط ياضه حمرة.

موطن الشاهد: (حتى ما أشكَلْ).

وجه الاستشهاد: وفرع «حتى» حرف ابتداء، وما بعدها جملة استيفاء ومجبنها على هذا التحوّل كثير شائع.

(٤) الشاعر: امرأة الفيس.

(٥) المفردات الفريبية: تُكَلْ: تُنْتَبَ.

موطن الشاهد: (وحتى الجياد).

وجه الاستشهاد: وفرع «حتى» حرف ابتداء في البيت؛ لأن المعنى: أخذ بأصحابي الشير حتى تُنْتَبَ المطلي، وتُنْتَبَ الغيل، فلا تحتاج إلى شد أرسانها.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط) يجوز.

(٨) زيازدة من (س).

(٩) في (س) فإذا.

(١٠) سقطت من (ط).

جزء، والتصب على أن تجعلها حرف عطف، فنعطيه على السمة، والرفع على أن تجعلها حرف ابتداء، فيكون مرفوعاً بالابتداء؛ وخبره محلوف؛ وتقديره: «حتى رأسها ماكول» وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه، وعلى هذه الأوجه ثلاثة يُشدُّ^(١):

أَقْنِ الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفْ رَخْلَهُ وَالرَّازَدَ حَتَّى تَغْلِهُ الْثَّامِنَ^(٢)
بِالرُّفْعِ، وَالْتَّصَبِ، وَالْجَرِّ، فَالْجَرِّ بِحَشْنِهِ، وَالْتَّصَبُ عَلَى الْمَعْطُفِ، وَالرُّفْعُ
عَلَى الْابْتِدَاءِ، وَالْقَاهَا الْخَبْرُ فَاعْرُفْهُ تَصَبُّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) في (س)، قول الشاعر.

يُنسب هذا البيت إلى مروان بن سعيد بن عياد بن حبيب بن المطلب بن أبي صفرة المهلبي،
كان تعرضاً من أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في التجو. بقية الوعاء ٢٨٤ / ٢.

(٢) المفردات الغربية: الصحيفة: ما يكتب فيه، قرطاً كأن لم رقاً. رحله: متاعه.
موطن الشاهد: (حتى تغليه).

وجه الاستشهاد: تحتمل حتى في هذا البيت ثلاثة أوجه؛ إنما أن تكون حرف ابتداء وما بعدها
مبتدأ، وإنما أن تكون جازئاً وما بعدهما مجرور بها، وإنما عاطفة وما بعدهما معطرف على ورجله
والزاد؛ لأن التعلل جزء من المعطرف عليه على وجه التأويل والتقدير، لا الحقيقة. راجع
تفصيل ذلك في «بلغ النهايات في إعراب الشراءد والأيات»: ٤٠٧ حـ.

الباب الأربعون

باب مذ ومنذٌ

[الأغلب على «مذ» الاسمية وعلى «منذ» الحرفية]

إن قال قائل: لم قلتم: إن الأغلب على «مذ» الاسمية، وعلى «منذ» الحرفية، وكل واحد منها يكون اسمًا، و/يكون/^(١) حرفًا جازأ؟ قيل: إنما قلنا: إن الأغلب على «مذ» الاسمية، (وعلى «منذ» الحرفية)^(٢)؛ لأن «مذ» دخلها الحذف، والأصل فيها «منذ» فحذفت الثُّون منها، والحذف إنما يكون في الأسماء؛ والدليل على أن الأصل في مذ: «منذ» أَنْكَ لَو صَفَرْتَهَا، أو كَسَرْتَهَا؛ لرددت الثُّون إليها؛ فقلت في تصفييرها: «مُنِيدٌ» وفي تكسيرها: «امْنَادٌ»؛ لأن التصغير والتكسير يرثان الأشباء إلى أصولها؛ فدلل على أن الأصل في مذ: مذ.

[عملة ارتفاع الاسم بعد مذ ومنذ]

فإن قيل: قلْم (إذا كانا اسمين)^(٣)، كان الاسم بعدهما مرفوعاً نحو: «ما رأيته مذ يومنا ومنذ ليتلنان» قيل: إنما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين؛ لأنَّه خبر المبتدأ؛ لأن «مذ، ومنذ» هما المبتدأ^(٤)، وما بعدهما هو الخبر؛ والتقدير في قوله: ما رأيته مذ يومنا ومنذ ليتلنان: أَمْدُ ذلك يومنا، وأَمْدُ ذلك ليتلنان.

[عملة بناء مذ ومنذ]

فإن قيل: قلْم^(٥) بُنيت «مذ، ومنذ»؟ قيل: لأنهما إذا كانا حرفين بُنيا؛ لأنَّ الحروف كُلُّها مبنية، وإذا كانا اسمين بُنيا؛ لتضمنهما معنى الحرف؛ لأنَّك

(١) سقطت من (س).

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) للمبتدأ.

(٤) في (س).

(٥) في (س) ليم.

إذا قلت: «ما رأيته مد بومان ومنذ ليلتان» كان المعنى فيه: «ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما، ومن أول الليلتين إلى آخرهما»، ولنـ^(١) تضمننا معنى الحرف^(٢)، وجب أن يُبْنِيَا، وبنـ^(٣)ت على السُّكُون؛ لأنَّ الأصل في البناء أن يكون على السُّكُون، فـ^(٤)بنت على الأصل، وبنـ^(٥)ت «منذ» على الضمّ؛ لأنَّه لنا وجوب أن تحرّك الذال؛ لأنَّ النـ^(٦)قا السـ^(٧)اكينين بـ^(٨)نـ^(٩)ت على الضمّ... إتباعاً لضمة الميم، ومنهم من يقول: «مـ^(١٠)تن» فيكسر الميم إتباعاً لحركة الثاء^(١١)، ونظير هــلــلــين الوجهين، قراءة من قرأ من قرأ: «الــحــمــدــ لــلــهــ»^(١٢) فـ^(١٣)ضمَّ اللــامــ إتباعاً لضمة الذالــ، وقراءة من قرأ «الــحــمــدــ لــلــهــ»^(١٤) فـ^(١٥)كسر الذالــ إتباعاً لكسرة اللــامــ؛ فلهــذا، كانت «مد»، ومنـ^(١٦)ذ مــبــيــتــيــنــينــ، وــهــما تــخــصــصــ بــاــبــتــادــهــ الغــاــيــةــ فــيــ الزــمــانــ، كــمــا أــنــ «مــبــنــ» تــخــصــصــ بــاــبــتــادــهــ الغــاــيــةــ فــيــ المــكــانــ، وــذــهــبــ الــكــوــفــيــرــنــ إــلــىــ أــنــ «مــبــنــ» تــســتــعــمــلــ فــيــ (الــزــمــانــ)، كــمــا تــســتــعــمــلــ فــيــ (الــمــكــانــ)، وــاســتــدــلــوــاــ عــلــىــ جــواــزــ ذــلــكــ، بــقــولــهــ تــعــالــىــ: «لــتــشــجــدــ أــتــســ عــلــ أــشــقــوــقــيــ مــنــ أــلــلــوــ بــوــمــ أــحــقــ أــنــ تــقــوــمــ بــهــ»^(١٧)، فــادــخــلــ «مــبــنــ» عــلــىــ «أــوــلــ يــوــمــ» وــهــوــ ظــرــفــ زــمــانــ، وــيــســتــدــلــوــنــ^(١٨) - أيــضاــ - بــقــولــ زــهــيــرــ بــنــ أــبــيــ ســلــيــســ^(١٩): [الــكــاــمــلــ]

لــمــبــنــ الــذــيــاــزــ بــيــثــلــةــ الــجــبــرــ أــقــرــيــنــ مــنــ جــحــجــ وــبــنــ ذــفــرــ^(٢٠)
وــمــا اــســتــدــلــوــاــ بــهــ لــاــحــجــةــ لــهــمــ فــيــ، أــمــا قــوــلــهــ تــعــالــىــ: «لــتــشــجــدــ أــتــســ عــلــ

(١) في (س) للثــاثــ.

(٢) في (ط) الحروف.

(٣) في (س) «كــمــا قــالــوــاــ فــيــ مــبــنــ: مــبــنــ بــكــســرــ الــمــيمــ إــتــبــاعــ لــكــســرــةــ الثــاءــ»؛ وفيها زيادة إيضاح.

(٤) س: ١ (الفاتحة، ن: ١، مك). (٥) سقطت من (س).

(٦) س: ٩ (الثــورــةــ، ن: ١٠٨، مد). (٧) في (س) ويــســتــدــلــ.

(٨) زــهــيــرــ: ســبــقــتــ تــرــجــمــتــهــ.

(٩) قــيلــ: إــنــ هــذــاــ الــبــيــتــ مــعــ آخــرــيــنــ بــعــدــهــ، وــضــعــهــ حــنــادــ الرــاــرــيــةــ فــيــ مــطــلــعــ قــصــبــةــ زــهــيــرــ التــيــ مــدــحــ بــهــاــ هــرــمــ بــنــ ســنــانــ. فــلــتــأــشــدــهــ فــيــ مــجــلــســ هــارــوــنــ الرــشــيدــ بــعــضــورــ الــمــنــفــضــلــ الصــفــيــ، قــاطــعــهــ وــحــمــلــهــ عــلــ الــاعــتــرــافــ بــوــضــعــهــ.

المفردات الــمــفــرــدةــ: ثــلــةــ الــجــبــرــ: اــســمــ مــوــضــعــ؛ وــالــلــثــلــةــ فــيــ اللــغــةــ أــهــلــ الــجــبــلــ. الــجــبــرــ: مــنــازــلــ قــوــمــ شــمــودــ عــنــ وــادــيــ الــفــرــىــ. حــجــجــ: جــمــعــ جــجــةــ، ســتــةــ؛ وــهــيــ اــســمــ زــمــانــ كــالــذــهــرــ. أــفــوــيــنــ: خــلــقــوــنــ مــنــ الســكــانــ.

موطن الشــاهــدــ: (مــنــ حــجــجــ وــمــنــ دــهــرــ).

موطن الشــاهــدــ: اــحــتــجــ بــعــضــهــ بــهــاــ الشــاهــدــ عــلــ اــســتــعــمــالــ (مــنــ) فــيــ الزــمــانــ كــاــســتــعــمــالــهــاــ فــيــ الــمــكــانــ. وــقــدــ قــلــدــ الــمــلــفــ هــذــهــ الــحــجــةــ فــيــ الــمــنــ.

الشَّفَقُ مِنْ أَوْلَى يَوْمٍ أَعْلَمُ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» فالتقدير فيه: «من تأسس أول يوم» فمحذف المضaf، وأقيم المضaf إليه مقامه؛ كقوله تعالى: «وَتَكَلَّمُ الْقَرْبَةَ الَّتِي حَكَّنَا فِيهَا وَالْعِبَرَ الَّتِي أَفْلَتَنَا نِيَّاهُ»^(١) والتقدير فيه: أهل القرية، وأهل العبر، وهذاكثير في كلامهم. وأنا قول زهير/ بن أبي سلمى/^(٢): «من حجج ومن دهر» فالرواية فيه: «مذ حجج، ومذ دهر» وإن صخ ما زوجة؛ فالتقدير فيه: «من مز حجج، ومن مز دهر» كما تقول: «مررت عليه السنون، ومررت عليه الدهور» فمحذف المضaf، وأقام المضaf إليه مقامه على ما بيئنا؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) س: ١٢ (يوسف، ذ: ٨٤، مك).

(٢) زيادة في (ط).

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

[عِلْمَة حذف فعل القسم]

إن قال قائل: لِمَ حذف فعل القسم؟ قيل: إِنَّما حذف فعل القسم لكثره الاستعمال.

[الباء هي الأصل في حروف القسم وعلمه ذلك]

فإن قيل: فَلِمَ قلتم: إِنَّ الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها، يعني الواو والثاء؟ قيل: لِأَنَّ فعل القسم الممحوظ فعل لازم، أَلَا ترى أَنَّ التقدير في قوله: «بِاللهِ لَأَعْمَلُ»: أقسم بالله، أو أحلف بالله، والحرف المعدي من هذه الأحرف هو «الباء»؛ لِأَنَّ «الباء» هو الحرف الذي يقتضيه الفعل، وإنما كان «الباء» دون غيره^(١) من الحروف المعدية؛ لِأَنَّ «الباء» معناها الإلصاق؛ فكانت أولى من غيرها؛ ليتصل فعل القسم بالمعنى به مع تعديته^(٢)، والذي يدلُّ على أنها هي الأصل، أنها تدخل على المضمر والمظاهر، و«الواو» تدخل على المظاهر دون المضمر، والثاء تختص باسم الله - تعالى - دون غيره، فلما دخلت الباء على المظاهر والمضمر، واحتضنت الواو بالمظاهر، والثاء باسم الله تعالى؛ دلَّ على أنَّ الباء هي الأصل.

[عِلْمَة جعلهم الواو بدلاً من الباء]

فإن قيل: فَلِمَ جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء؟ قيل: لوجهيين: أحدهما: أَنَّ الواو تقتضي الجمع، كما أَنَّ الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى، أقيمت مقامها.

والثاني: أَنَّ الواو مخرجها من الشفتين، (كما أَنَّ الباء مخرجها من الشفتين)^(٣)، فلما تقاربا في السخرج، كانت أولى من غيرها.

(١) في (ط) غيرها.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) تعده.

[اختصاص الواو بالمظهر دون المضمر]

فإن قيل: فلِمْ اختصَتْ الواو بالمظهر دون المضمر؟ قيل: لأنَّها لَمْ كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر، انحُطَتْ عن درجة الباء التي هي الأصل، واحتَضَنَتْ^(١) بالمظهر دون المضمر؛ لأنَّ الفرع^(٢) - أبداً - ينحطُ عن درجة الأصل^(٣).

[عِلْمُ جعل الثناء بدلاً من الواو]

فإن قيل: فلِمْ جعلوا الثناء دون غيرها بدلاً من الواو؟ قيل: لأنَّ الثناء تبدل من الواو كثيراً، نحو قولهم: «تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة/ وتهمة»^(٤)، وتقوراً والأصل فيه: «وراث، ووجه، ورخمة، ورهمة، وريقروراً» لأنَّه مأخوذ من الوقار (إلاَّ إلهُمْ أبدلُوا الثَّنَاءَ مِنَ الْوَارِ)^(٥) فكذلك همَا.

[عِلْمُ اختصاص الثناء باسم الجلالة]

فإن قيل: فلِمْ اختصَتْ الثناء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟ قيل: لأنَّها لَمْ كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمر؛ لأنَّها فرع، انحُطَتْ عن درجة الواو؛ لأنَّها فرع الفرع، فاختصَتْ باسم واحد، وهو اسم الله تعالى.

[جواب القسم في حال الإثبات والتنفي]

فإن قيل: فلِمْ جعلوا^(٦) جواب القسم باللام، وإن، وما، ولا؟ قيل: لأنَّ القسم وجوابه لَمَا كانا جملتين؛ والجمل تقوم بذاتها، وإلَّا تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى، برابطة^(٧) بينه وبين جوابه؛ وجوابه لا يخلو إِمَّا أنْ يكون موجباً أو متنفياً، جعلوا الرابطة بينهما باربعة أحرف؛ حرفين للإيجاب، وهما: «اللام، وإن» وحرفين للتنفي، وهما: «لا، وما».

[عِلْمُ حذف «لا» في ثالثة نَفَتْنَـا]

فإن قيل: فلِمْ جاز حذف «لا»؛ نحو قوله تعالى: «قَاتَلُوا أَنَّهُمْ نَفَتْنَـا

(١) في (س) فاختصَتْ.

(٢) في (س) الفروع... الأصول.

(٣) سقطتْ من (س).

(٤) سقطتْ من (س).

(٥) في (س) جعل.

(٦) في (س) بواسطة.

نَذْكُرْ يُوْشَكْ حَتَّى تَكُونَ حَرَمًا أَوْ تَكُونَ يِرَكْ الْمَنِلِكَنْ^(١)؟ قَبْل لِدَلَالَةِ الْحَالِ
عَلَيْهِ؛ لَا إِنْ لَوْ كَانَ إِيجَابَيَا، لَمْ يَخْلُ مِنْ «إِنْ»^(٢) أَوْ «الْأَلَام» فَلَمَّا خَلَا مِنْهَا، دَلَّ
عَلَى أَنَّهَا نَفِي؛ فَلَهُذَا، جَازَ حَذْفَهَا، فَأَعْرَفَهُ تَصْبَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) س: ١٢ (يوسف: ٨٥، مك).

(٢) لَيْ (من) الْثَّوْنِ.

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

[ضربي الإضافة]

إن قال قائل: على كم ضرباً الإضافة؟ قيل: على ضربين؛ إضافة بمعنى «اللام» نحو: «غلام زيد»؛ أي: «غلام لزيد» وإضافة بمعنى «بَنْ» نحو: «ثوب حز»؛ أي: «ثوب من حز».

[عملة حذف الثنويين من المضاف وجز المضاف إليه]

فإن قيل: فلِمْ حُذِفَ الثنويين من المضاف، وجُزُّ المضاف إليه؟ قيل: أَنَّ حذف الثنويين؛ فلأنَّه يَدُلُّ على الاتصال، والإضافة تدلُّ على الاتصال، فلِمْ يجمعوا بينهما، الا ترى أَنَّ الثنويين يُؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدلُّ على الاتصال، وكُون الشيء مُتَّصلًا منفصلاً في حالة واحدة محالٌ؛ وأَنَّ جُزُّ المضاف إليه؛ فلأنَّ الإضافة لَمَا كانت على ضربين؛ بمعنى اللام، ويُعنى بِنْ، وحُذِفَ حرف الجر، قام المضاف مُقَامَه، فعمل في المضاف إليه الجر، كما يُعْلَمُ حرف الجر.

[الفارق بين ضربي الإضافة]

فإن قيل: «وجه زيد، ويد عمرو» هذه^(١) الإضافة هل هي بمعنى اللام، أو بمعنى بَنْ؟ قيل: بمعنى اللام؛ لأنَّ الإضافة التي بمعنى «بَنْ» يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول، الا ترى أَنَّه يجوز أن تقول في نحو قوله: «ثوب حز»؛ ثوب حز؛ فترفع «حز»؛ لأنَّ صفة^(٢) لثوب؟ وكذلك ما أشبهه؛ وأَنَّ الإضافة بمعنى اللام، فلا يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول، الا ترى أَنَّك لا تقول في «غلام زيد»؛ غلام زيد؛ فلا يجوز أن تجعل زيد^(٣) صفة لغلام، كما جاز أن

(١) في (س) هل هذه الإضافة بمعنى اللام... .

(٢) في (س) وصف.

(٣) في (س) يجعل زيد.

تجعل خزأً صفة لثوب؛ فلئن وجدنا قولهم «وجه زيد» لا يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول؛ علمنا أنه بمعنى «اللام» لا بمعنى «من».

[الإضافة غير الممحضة وعللها]

فإن قبيل: فلئم كانت إضافة^(١) اسم الفاعل/إذا/^(٢) أريد به الحال أو الاستقبال، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، وإضافة «أفعل» إلى ما هو بعض له، وإضافة الاسم إلى الصفة، غير ممحضة في هذه المواقع كلها؟ قبيل: أما اسم الفاعل، فإئمما كانت إضافته^(٣) غير ممحضة؛ لأن الأصل في قولهك: «مررت برجل ضارب زيد غداً/أي/»^(٤): «ضارب زيداً»^(٥) بتثنين ضارب، فلئما كان الثنين^(٦) - فهنا - مُقدراً، كانت الإضافة في تقدير الانفعال؛ ولهذا أجري صفة^(٧) للنكرة، وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل، فإئمما كانت إضافتها غير ممحضة؛ لأن التقدير في قولهك: مررت «برجل حسن الوجه»: مررت برجل حسن وجهه؛ فلئما كان الثنين - أيضاً - هما مُقدراً، كانت إضافته - أيضاً - غير ممحضة، وأما «الفعل» الذي يضاف إلى ما هو بعض له، فإئمما كانت إضافته غير ممحضة؛ لأن التقدير في قولهك: «زيد أفضل القوم»: زيد أفضلاً من القوم؛ فلئما كانت «من» هما مقدراً؛ كانت إضافته غير ممحضة، وأما إضافة الاسم إلى الصفة، فإئمما كانت غير ممحضة؛ لأن التقدير في قولهك: «صلاة الأولى»: صلاة الساعة الأولى؛ فلئما كان الموصوف - فهنا - مُقدراً، كانت الإضافة غير ممحضة (إذاً كانت غير ممحضة)^(٨) لم تفقد التعريف، بخلاف ما إذا كانت ممحضة؛ نحو: «غلام زيد»^(٩) ومنما لم يتعرف بالإضافة؛ لأن إضافته غير ممحضة قولهم^(١٠): «مررت برجل مثلك وشبيهك»، وما أشبه ذلك، وإنما لم يتعرف بالإضافة؛ لأنها لا تخص شيئاً بعينه، فلهذا^(١١)، وقعت صفة للنكرة؛ فاعتبره ثقيب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) إضافات.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط) إضافة؛ والضواب ما أثبتنا من (س).

(٤) زيادة في (ط).

(٥) في (س) زيد.

(٦) في (ط) ثوابن؛ والضواب ما أثبتنا من (س).

(٧) في (س) وصفاً.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ط) كقولهم، والضواب ما أثبتنا من (س).

(١٠) في (س) ولهذا.

الباب الثالث والأربعون

باب التوكيد

[فائدة التوكيد]

إن قال قائل: ما الفائدة في التوكيد؟ قيل: الفائدة في التوكيد التحقيق، وإزالة التساؤل في الكلام؛ لأنَّ من كلامهم المجاز، ألا ترى ألم يقلُّون: «مررت بزيد» وهم يريدون المرور بمنزلة ومحله^(١)، وـ«جامعني القوم» وهم يريدون بعضهم؟ قال الله تعالى: «فَنَادَهُ اللَّهُتَكَهُ»^(٢) وإنما كان جبريل وحده؛ فإذا قلت: «مررت بزيد نفسه» زال هذا المجاز، وكذلك إذا قلت: «جامعني القوم كلهم» زال هذا المجاز أيضاً؛ قال الله تعالى «نَجَدَ اللَّهُتَكَهُ كُلُّهُمْ»^(٣) فزال هذا المجاز الذي كان في قوله: «فَنَادَهُ اللَّهُتَكَهُ وَهُوَ قَاتِلُهُ يُسْكِلُ فِي الْيَخَابِ»^(٤) لوجود التوكيد/ فيه/^(٥).

[ضرر التوكيد]

فإن قيل: فعلى كم ضرب التوكيد؟ قيل: على ضربين؛ توكيد بتكرير اللفظ، وتوكيد بتكرير المعنى؛ فاما التوكيد بتكرير اللفظ؛ فنحو قولك^(٦): «جامني زيد زيد، وجامني رجل رجل» وما أشبه ذلك، وأما التوكيد بتكرير المعنى، فيكون بتسمية الفاظ وهي «نفسه، عينه، كلُّه، أجمع، أجمعون، جموعه، جمِيع، كلا، كلنا».

[عملة ووجوب تقديم بعض ألفاظ التوكيد على غيرها]

فإن قيل: فلِمَ وجب تقديم «نفسه، عينه» على «كلهم، وأجمعين»؟

(١) في (س) ومحلته.

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٩، مد).

(٣) س: ١٥ (الحجر، ن: ٣٠، مك)، وس: ٣٨ (ص، ن: ٧٣، مك).

(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٩، مد).

(٥) سقطت من (س).

(٦) زيادة من (س).

قبل: لأنَّ «النفس، والعين» يدلُّان على حقيقة الشيء، و«كلِّهم، وأجمعون» يدلُّان على الإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم يدلُّان على معاطِيه به، فكان فيما معنى الشيئ، و«النفس، والعين» ليس فيما معنى الشيئ، فكان تقديمها أولى؛ وقدم «كلِّهم» على «أجمعين»؛ لأنَّ معنى الإحاطة في «أجمعين» أظهر منه^(١) في «كلِّهم»؛ لأنَّ أجمعين من الاجتماع، «وكُلُّ» لا اشتراق له؛ وأثنا ما بعد «أجمعين» فتتبع لأجمعين^(٢)، وإنما كان كذلك^(٣)؛ لأنَّهم كرهوا إعادة/ لفظ^(٤) «أجمعين» فزادوا الفاظاً بعد «أجمعين» تبعاً له؛ لأنَّهـ^(٥) لا معنى لها سوى الشيئ؛ فلهذا، وجب أن تكون بعد «أجمعين».

[أجمع وجميـاء وجمـع معارف وعلـة ذلك]

فإن قيل: «أجمع، وجميـاء، وجمـع» هل هنـ^(٦) معارف أو^(٧) نكرات؟ قيل: هي^(٨) معارف، والذي يدلُّ على ذلك، أنها تكون تأكيداً للمعارف؛ نحو: «جاء الجيشُ أجمعـ، ورأيت القبيلة جميـاء، ومررت بهنـ جـمع» فلما كانت تأكيداً للمعارف؛ دل على أنها معارف.

[علـة كون الألفاظ السـابقة غير مصروفة]

فإن قيل: قيلـ كانت غير مصروفة^(٩)؟ قيلـ: أثـنا «أجمع» فلتشريف وزدنـ الفعلـ، وأثـنا «جمـاء» فلالـف^(١٠) الثنـاثـيـ؛ نحو: «صـحراء» وأثـنا «جمـع» فلتشريفـ والمـدلـ عن جـمـع^(١١) «جمـاء» وقبـاسـهـ: «جمـعـ: كـخـرـ» فـعـدـ وـخـرـكـ؛ فـاجـتمعـ/ـفيـهـ^(١٢) العـدـ وـالـتـشـرـيفـ؛ (ـفـلـذـكـ لـمـ يـنـصـرـفـ، وـالـذـيـ عـلـيـهـ الـأـكـثـرـوـنـ هـوـ الـأـوـلـ)^(١٣). وأـثـنا «كـلاـ، وـكـلـنـاـ» فـيـهـماـ إـفـرـادـ لـفـقـنـ، وـتـشـبـهـ مـعـنـيـةـ، وـالـذـيـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ، أـلـهـمـاـ تـارـةـ يـرـجـعـ^(١٤) الـضـمـيرـ إـلـيـهـماـ بـالـإـفـرـادـ اـعـتـبارـاـ

(٢) في (س) زيادة نحو أكتعبن وأبصعين».

(١) في (ط) منها.

(٤) سقطت من (س).

(٣) في (ط) ذلك.

(٦) في (ط) أمـ، وـالـضـرـابـ ماـ أـثـبـتـاـ منـ (سـ).

(٥) في (س) لاـ بلـ.

(٨) في (ط) مصـروفـةـ وـالـضـرـابـ ماـ أـثـبـتـاـ منـ (سـ).

(٩) في (ط) فـالـأـلـفـيـ، وـالـضـرـابـ ماـ أـثـبـتـاـ منـ (سـ).

(١٠) في (سـ) عنـ جـمـعـ بـوزـنـ صـحـارـيـ، وـقـيلـ لـتـشـرـيفـ وـالمـدلـ عنـ جـمـعـ «جمـاءـ».

(١١) سقطت من (سـ).

(١٢) سقطت من (طـ).

(١٣) في (سـ) بـرـدةـ.

باللُّفْظ، ونَارَةً بِالثُّنْبِيَّةِ اعْتَبَرَأَ بِالْمَعْنَى؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «كُلَا الْجَنَبَيْنَ مَاكَتَ أَكْهَاهَا»^(١) فَرَدٌ/الضمير/^(٢) إِلَى اللُّفْظِ فَأَفْرَدَ، ثُمَّ قَالَ الشَّاعِرُ^(٣): [الطويل]
 كِلَا أَخْرِيْنَا ذُو رِجَالِ كَائِنُهُمْ أَشَوْدُ الشَّرِّيْمِ مِنْ كُلِّ أَغْلَبِ ضَيْقِمْ^(٤)
 وَقَالَ الْآخِرُ/ وهو الفرزدق/^(٥): [البسيط]
 كِلَاهُمَا جِينَ جِدُّ الْجَرِيِّ بَيْنَهُمَا تَدْأَلُمَا وَكِلَاهُمَا زَابْ^(٦)
 فَرَدٌ إِلَى اللُّفْظِ وَالْمَعْنَى؛ فَقَالَ: «أَقْلَمَا» اعْتَبَرَأَ بِالْمَعْنَى، وَقَالَ: «رَابٌ»
 اعْتَبَرَأَ بِاللُّفْظِ، وَالَّذِي يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا لَيْسَ لِلثُّنْبِيَّةِ أَنْهَا لَوْ كَانَتْ
 لِلثُّنْبِيَّةِ؛ لَأَنَّقَلَبَتْ فِي التَّصْبِ وَالْجُزْءِ إِذَا أَصْبَيْتَ إِلَيْهِ الْمَظَهَرَ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ
 الْمَظَهَرُ؛ نَقُولُ: رَأَيْتَ كِلَا الرُّجَلَيْنِ، وَمَرَرْتَ بِكِلَا الرُّجَلَيْنِ، وَرَأَيْتَ كِلَا
 الْمَرْأَتَيْنِ / وَمَرَرْتَ بِكِلَا الْمَرْأَتَيْنِ/^(٧) فَلَوْ كَانَتْ لِلثُّنْبِيَّةِ؛ لَوْرَجَبَ أَنْ تَنَقَّلَ بِعِ
 الْمَظَهَرِ، فَلَمَّا لَمْ تَنَقَّلْ، دَلَّ عَلَى أَنَّهَا الْأَلْفَ الْمَقْصُورَةِ، وَلَيْسَ لِلثُّنْبِيَّةِ.
 وَذَهَبَ الْكُوفَيْنُ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا لِلثُّنْبِيَّةِ، وَاسْتَدَلُوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ
 الشَّاعِرُ^(٨): [الزِّجْر]
 فِي كِلْتِ رِجْلِيْهَا سَلَامِيْنَ وَاحِدَةٍ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَانِدَهِ^(٩)

(١) س: ١٨ (الكهف، ٥: ٣٣، مك). (٢) سقطت من (س).

(٣) لَمْ يُنْسَبْ إِلَى قَاتِلِ مَعْيَنٍ.

(٤) المفردات الغربية: الشرى: موضع ثسب إلى الأسود الشرسة. الضشم: المعن الشديد، ومه شئي الأسد ضيقماً.
 موطن الشاهد: (كلا آخرينا ذو).

وجه الاستشهاد: إفراد ذروة في الاخبار عن «كلا» حملأ على اللُّفْظ، وهو الأفضل، والأرجح، ولو ثفن ذروة حملأ على المعنى لجاز.

(٥) سقطت من (ط). والفرزدق: سبق ترقمه.
 (٦) المفردات الغربية: كلاما: الضمير فيها عائد إلى فرسين تتسابقان. أقلعا: توقيفاً.
 راب: متضخم من الجري.

موطن الشاهد: (كلامما... أقلعا، كلا آنفيهما راب).

وجه الاستشهاد: ثبنة الضمير العائد إلى «كلا» في الخبر «أقلعا» حملأ على المعنى، وإفراده في «راب» حملأ على اللُّفْظ؛ وكلاماً صحيحاً، غير أنَّ العمل على اللُّفْظ لغة القرآن، وهو الأرجح، كما أوضحتنا.

(٧) سقطت من (ط). (٨) لم يُنْسَبْ إِلَى قَاتِلِ مَعْيَنٍ.
 (٩) المفردات الغربية: السلام: نظام الأصوات، وهو اسم للواحد والجمع أيضاً، ونجمع.

فأفرد في قوله «كلت» فدلّ على أنَّ «كلتاً» مثُلُّ، واستدلّوا على ذلك - أيضاً - بـ«أَلْفٌ فِيهَا»^(١) تنقلب إلى الباء في حال^(٢) التصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر؛ تقول: «رَأَيْتِ الرَّجُلَيْنِ كُلَّيْهِمَا»، ومررت بالرَّجُلَيْنِ كُلَّيْهِمَا، وكذلك تقول: «رَأَيْتِ الْمَرْأَتَيْنِ كُلَّيْهِمَا»، ومررت بالمرأَتَيْنِ كُلَّيْهِمَا ولو كانت الألف المقصورة، لم تنقلب، كألف «عَصَمًا»/ ونحوها^(٣). وما ذهب إليه الكوفيون ليس ب صحيح، فاما استدلالهم بقول الشاعر/في البيت المتقدم^(٤):
 في كلت رجليهما سلامي واحدة، فلا حجّة فيه؛ لأنَّه يحتمل أنه حذف الألف لغزورة الشعر، وأما قولهم: إنَّها تنقلب في حال التصب والجر إذا أضيفت إلى المضمر؛ فلتا إِنَّمَا قُلْبَتْ مع المضمر؛ لأنَّها أُشْبِهَتْ /أَلْفَ/^(٥): «إِلَى، وعلى، ولدى» فَلَمَّا أُشْبِهَتْها، قُلْبَتْ الفها مع المضمر باء، كما قُلْبَتْ أَلْفَ «إِلَى، وعلى، ولدى» مع المضمر في «إِلَيْكَ، وعَلَيْكَ، وَلَدِيكَ» ووجه المشابهة بينهما^(٦) وبين هذه الكلم، أنَّ هذه الكلم^(٧) يلزم دخولها على الاسم، ولا تنفع إلا مضافة، كما أنَّ هذه الكلم^(٨) (يلزم دخولها على الاسم، وإنَّما قُلْبَتْ في حالة الجر والتصب دون الرفع؛ لأنَّ هذه الكلم)^(٩) لها حال التصب والجر وليس لها حال الرفع.

[توكيد التكرارات]

فإن قيل: فهل يجوز توكيد التكررة؟ قيل: إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد التكررة، كما يجوز توكيد المعرفة؛ نحو: «جاءني رجل رجل» وإن كان التوكيد بتكرير المعنى، فقد اختلف التحريرون في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز، وذلك؛ لأنَّ كُلَّ واحد^(١٠) من هذه الألفاظ التي يؤكّد بها معرفة، فلا يجوز أن يجري على التكررة تأكيداً، كما لا يجوز أن يجري عليها

= على السُّلَامَيَاتِ. والبيت في وصف نعامة. وهي (ط) رجليهما، والصواب ما أثبتناه من (س).
 موطن الشاهد: (كلت رجليها).

وجه الاستشهاد: ذهب الكوفيون إلى أنَّ إفراد «كلتاً» في هذا البيت دليل على أنَّ «كلتاً» مثُلُّ، والألف فيها ألف الشبة؛ وقد ردَّ المؤلف استجاجهم هذا في المتن بما يعني من الإعادة.

(١) في (س) فيها. (٢) في (س) حالة.

(٣) سقطت من (س). (٤) سقطت من (س).

(٥) في (س) يعنيها.

(٦) سقطت من (س).

(٧) في (س) الكلمة.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) سقطت من (ط).

وصفاً، وذهب الكوفيون إلى الله يجوز، واستدلوا على جوازه بقول
الشاعر^(١): [البسيط]

لكله شافه أن قبل ذا رجب باليث عدّة حول كلّه زجّب^(٢)
فجزّ كلّه على التوكيد ليحول^(٣)؛ وهو^(٤) نكرة، واستدلوا - أيضاً - بقول
الشاعر^(٥): [الجزء]

إذا الشّعْدُ كَرْ فِيهَا حَمْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطَرِّدًا^(٦)
فائد «يوماً»؛ وهو نكرة بـ «كُلُّهُ»، واستدلوا - أيضاً - بقول
الآخر^(٧): [الجزء]

قد^(٨) صرُّت البكرة يوماً أجمعما [حتى الفَسَابِ بالذِجْنِ تَقْلِفَا]^(٩)

(١) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٢) موطن الشاهد (حول كلّه).

وجه الاستشهاد: استدلّ الكوفيون بهذا البيت على جواز تركيد التكراة؛ حيث أكّد الشاعر
«حول» وهي نكرة بـ «كُلُّهُ»؛ ومثل هذا التوكيد شاؤ عبد البصريين؛ لأنهم يشتّرون اتحاد
التركيد والمؤكّد في الشرف. وقد قلل المؤلف حجة الكوفيين بإبراده الزواية الثانية للبيت
«يا ليت بدّه حولي».

(٣) في (ط) بحوال، والضواب ما أثبتنا من (س).

(٤) في (ط) وهذه.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) المفردات الغربية: القعود من الإبل: ما يقتعده الراعي في حاجاته. الحمد: نوع من
سير الإبل. يوم مطرد: يوم كامل.

موطن الشاهد: (يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ) وجه الاستشهاد: استشهد به الكوفيون على جواز تركيد
التكراة، وقد رأى المؤلف في السنن بما يغني عن الإعادة.

(٧) لم يُنسَب إلى قائل معين، وربّما كان مصنوعاً، كما قال بعض البصريين.

(٨) في (ط) وقد.

(٩) المفردات الغربية: صرّت: صوتت. البكرة: الفتية من الإبل؛ والمعنى: ظلّوا يمتحرون
عليها الماء حتى حل الليل.

موطن الشاهد: (يَوْمًا أجمعما).

وجه الاستشهاد: استشهد به الكوفيون على تأكيد التكراة «يَوْمًا بـ «أجمعما»؛ وهذا البيت
لا يصحّ شاهداً؛ لكونه مجهول الشّبة، وقد يكون موضوعاً. ثمّ لو صحّ هذا شاهداً،
لكان من باب الشاذ؛ والشاذ يُحفظ، ولا يُقاس عليه.

وما استدلوا به من هذه الآيات لا حجّة / لهم /^(١) فيه، أمّا قول الشاعر:
«يا ليت عدّة حول كُلُّه رَجْبًا»^(٢).

فالرواية: «يا ليت عدّة حولي»^(٣) كُلُّه رَجْبًا^(٤)، بالإضافة، وهو معرفة لا نكرة، و «رجباً» منصوب، فإن القصيدة منصوبة. وأمّا قول الآخر: «يوماً جديداً كله مُطْرداً» فيحتمل أن يكون تأكيداً للمضمير في «جديداً» والمضميرات لا تكون إلا معارف، وكان هذا أولى؛ لأنّه أقرب إليه من اليوم، فعلى هذا يكون الإنداض بالرفع. وأمّا قول الآخر: «قد صرت البكرة يوماً أجمعـاً» فلا يعرف قائله، فلا تكون فيه حجّة، ثمّ لو صحت هذه الآيات على ما رَوَوه^(٥)، فلا يجوز الاحتجاج بها؛ لقلتها وشذوذها في بابها، والشاذ لا يُحتجّ به؛ فاعرفه تذهب، إن شاء الله تعالى.

(١) زيادة من (س).

(٢) في (س) رجب.

(٣) في (ظ) حول، والضوابط ما أثبنا من (س).

(٤) في (ط) رجب، والضوابط ما أثبنا من (س).

(٥) في (س) رروا.

الباب الرابع والأربعون

باب الوصف

[الغرض من الوصف]

إن قال قائل: ما الغرض في الوصف؟ قيل: التخصيص والتفصيل^(١)؛ فإن كان معرفة، كان الغرض من الوصف التخصيص، لأن الاشتراك يقع فيها^(٢)، إلا ترى أن المسمى^(٣) بزيد، ونحوه كثير؛ فإذا قال «جامانني زيد» لم يعلم أيهم يريد، فإذا قال: «زيد العاقل، أو العالم، أو الأديب» أو ما أشبه ذلك، فقد خصه من غيره؟ وإن كان الاسم نكرة، كان الغرض من الوصف التفصيل^(٤)، إلا ترى أنت إذا قلت: «جامانني رجل» لم يعلم أي رجل هو، فإذا قلت: «رجل عاقل» فقد فصلته عن^(٥) ليس له هذا الوصف، ولم تخضه؛ لأنها تعنى بالتجزئ والتفصيل شيئاً بعينه، ولم يُرد^(٦) ههنا.

[موافقة الصفة للموصوف]

فإن قيل: ففيكم/حكماؤ^(٧) تتبع الصفة الموصوف؟ قيل: في عشرة أشياء؛ في رفعه، ونصبه، وجزءه، وإفراده، وثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وتعريفه، وتنكيره.

[استحالة وصف النكرة بالمعرفة أو العكس]

فإن قيل: فلِمَ لم توصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، وكذلك سائرها؟ قيل: لأن المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في

(١) في (ط) التفصيل.

(٢) في (س) فيما.

(٣) في (س) المسمى.

(٤) في (ط) فضلته على من، والضوابط ما أثبتنا.

(٥) في (ط) يريد، وللماء خلط طباعي.

(٦) سقطت من (س).

جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحبيل الشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالثكرا، والثكرا بالمعروفة، كان في وصف الواحد بالاثنين، و^(١) الاثنين بالجمع، أشد استحالة، وكذلك سائرها.

[العامل في الصفة]

فإن قيل: فما العامل في الصفة؟ قيل: / هو/ ^(٢) العامل في الموصوف، فإذا قلت ^(٣): «جامني زيد الطفيف» كان العامل فيه: جامني، وإذا قلت: «رأيت زيداً الطفيف» كان العامل فيه: رأيت، وإذا قلت: «مررت بزيد الطفيف» كان العامل فيه: الباء؛ هذا مذهب سيبويه. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع، أوجب له الرفع، وإلى أن كونه صفة لمنصوب، أوجب له التصبب، وإلى أن كونه صفة لمجرور، أوجب له الجر؛ والذي عليه الأكثرون هو الأول، وهو مذهب سيبويه؛ فاعرفه تصبب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) أو.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) قال.

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

[الغرض في عطف البيان]

إن قال قائل: ما الغرض في عطف البيان؟ قيل: الغرض فيه رفع الليس، كما في الوصف؛ ولهذا، يجب أن يكون أحد الأسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به؛ ليخصه من غيره؛ لأنّه لا يمكن إلا بعد اسم مشترك، ألا ترى أنت إذا قلت: «مررت بولذلك زيداً فـ^(١)» قد خصمت ولداً واحداً من أولاده، فإن لم يكن له إلا ولد واحد^(٢) كان بدلاً، ولم يكن عطف بيان؛ لعدم الاشتراك.

[وجه الشبه بين عطف البيان وكل من البدل والوصف]

وعطف البيان يشبه البدل من وجهه، ويشبه الوصف من وجهه؛ فوجه شبهه للبدل^(٣) أنه اسم جامد، كما أنّ البدل يكون اسمًا جامدًا، ووجه شبهه للوصف^(٤) أنّ العامل فيه هو العامل في الاسم الأول؛ والدليل على ذلك أنت تحمله ثارة على اللُّفظ، وتارة على الموضع؛ فتقول: «يا زيد زيد زيداً» فالرُّفع على اللُّفظ، والنصب على الموضع، قال الشاعر^(٥):

إِسْيَ وأَسْطَارِ سُطْرَنَ سُطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرٌ نَصْرٌ نَصْرًا

(ويجوز أن يكون «نصرًا» الثالث منصوباً على المصدر، كأنه قال: انصر نصراً)،^(٦)
وهذا باب يترجمه البصريون، ولا يترجمه الكوفيون؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط) ولداً واحداً.

(٣) في (س) بالبدل.

(٤) في (س) بالوصف.

(٥) الشاعر هو: رؤبة بن العجاج، وقد سبقت ترجمته، وتبسيء بعضهم إلى ذي الرمة.
موطن الشاعر: (با نصر نصر نصر).

وجه الاستشهاد: عطف «نصر» الثانية، والثالثة عطف بيان على نصر الأولين؛ فرفعت الثانية عطفاً على اللُّفظ، ولُعّبت الثانية عطفاً على محله؛ وفي البيت أوجه كثيرة لا داعي لذكرها.

(٦) سقطت من (ط).

الباب السادس والأربعون

باب البدل

الفرض في البدل

إن قال قائل: ما الغرض في البدل؟ قيل: الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة الترسُّع والمجاز.

أضرب البدل

فإن قيل: فعلى كم ضرباً البدل؟ قيل: على أربعة أضرب؛ بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط. فأما بدل الكل من الكل، فنقولك^(١): «جامني أخوك زيد، ورأيت أخيك زيداً، ومررت بأخيك زيد» قال الله تعالى: «أَعْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْهَىَ عَلَيْهِمْ»^(٢)، وبدل البعض من الكل؛ كقولك: «جامني بنو فلان ناس منهم» ولا بد أن يكون فيه ضمير يعلقه بالبدل منه؛ قال الله تعالى: «وَإِنَّهُ أَنَّهُ مِنَ الظَّرِيرَاتِ مِنْ مَاءِنَّهُمْ وَيَقُولُ وَالَّذِي هُوَ الظَّرِيرَ»^(٣). وأما قوله تعالى: «وَلَئِنْ حَلَّ لِلَّاثِينَ جُمِيعُ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٤) فـ «من استطاع» بدل من «الناس» وتقديره: «من استطاع سبيلاً منهم» فمحذف الضمير للعلم به. وأما بدل الاشتمال؛ فنحو قولك: «سلبت زيد ثوبه، ويعجبني عمرو عقله» ولا بد فيه - أيضاً - من ضمير يعلقه بالبدل منه؛ قال الله تعالى: «يَتَقَلَّبُوكُمْ عَنِ الْكَثِيرِ الْمَرَاجِ فَقَالُوا يَقُولُ»^(٥). فقوله: «قتال فيه» بدل من الشهر، والضمير فيه عائد إلى الشهر، فأما قول الشاعر^(٦): «الغريب لَقَدْ كَانَ فِي خَوِيلِ شَوَّاهِ شَوَّهَةٍ ثَقْضَى لِبَائَاتِ وَيَسَامَ سَائِمٌ»^(٧)

(١) في (ط) فقولك. (٢) س: ١ (الفاتحة، ٤ - ٥، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٦، مد). (٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٧، مد).

(٥) س: ٤ (البقرة، ن: ٤١٧، مد). (٦) لم ينسب إلى قائل معين.

(٧) المفردات الغربية: الشواه: طول المقام، أو الإقامة. اللبائن: جمع «البائة» وهي الحاجة الفنية. وللبيت رواية أخرى: «تفصي لباتات ويسام سائم».

فالتقدير^(١) فيه: «/ ثوأه /^(٢) ثويته فيه»، فمحذف للعلم به/^(٣). فأما^(٤) بدل الغلط، فلا يكون في قرآن، ولا كلام فصيح، وهو أن يريد أن يلفظ بشيء، فيسبق لسانه إلى غيره؛ فيقول: «لقيت زيداً عمرأً فعمرو هو المقصود، وزيد وقع في لسانه، غلط به^(٥)»، فأنتي بالذى قصد، وأبدل من المغلوط به، والأجود في مثل هذا أن يستعمل معه/^(٦) «بل» فيقول: «بل عمرأً».

【العامل في البديل】

فإن قيل: فما العامل في البديل؟ قيل: اختلف التحرييون في ذلك؛ فذهب جماعة منهم إلى أن العامل في البديل غير العامل في المبدل؛ وهو جملتان، ويحكى عن أبي علي الفارسي^(٧) أنه قيل له: كيف يكون البديل إياحاً للمبدل، وهو من غير جملته؟ فقال: لما لم يظهر العامل في البديل، وإنما دل عليه العامل/^(٨) في المبدل، واتصل البديل بالمبدل في اللفظ، جاز أن يوضعه، والذي يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه/^(٩) قوله تعالى: «وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أَنَّهُ رَجِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْرَهُ بِالرَّجْنِ لِتُبْوَثُمْ شَفَاعَةً فِي قَسْوَةٍ»^(١٠) فظهور اللام في بيوتهم وهي بدل من «من». ويدل^(١١) على أن البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى: «قَالَ اللَّهُ أَلَّا الَّذِينَ أَسْتَحْبَبْدُوا بَنْ قَوْمَهُمْ لَيَدْعُنَّ أَسْنَافَهُمْ لِمَنْ مَاءَنَّ مِنْهُمْ»^(١٢) فظهور اللام مع «من»/و/^(١٣) هو بدل من «الذين استضعفوا» يدل^(١٤) على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل؛ وذهب قوم إلى أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه/^(١٥)، كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والأكثرون على الأول؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

- موطن الشاهد: (حول ثوأه).

وجه الاستشهاد: حذف الضمير العائد إلى المبدل منه «حول»، كما أوضح المؤلف في المتن.

(١) في (ط) التقدير.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (س) وأنا.

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (س) غلطًا به.

(٦) سقطت من (س).

(٧) أبو علي الفارسي: صفت ترجمته.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٣٣، مك).

(١١) في (س) بدل.

(١٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٧٥، مد).

(١٣) في (ط) فدل.

(١٤) سقطت من (ط).

(١٥) سقطت من (ط).

الباب السابعة والأربعون

باب المطف

[عدد حروف المطف]

إن قال قائل: كم حروف المطف؟ قيل: تسعة: الواو، والفاء، ونم، واو، ولا، وبل، ول يكن، وأم، وحتى.

[علة كون الواو أصل حروف المطف]

فإن قيل: فلِمْ^(١) كان أصل حروف المطف الواو؟ قيل: لأن الواو، لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط، وأما غيرها من الحروف، فتدل^(٢) على الاشتراك، وعلى معنى زائد على ما سُبّيَّن، وإذا كانت هذه الحروف، تدل على زيادة معنى ليس في الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد (والباقي بمنزلة المركب)^(٣)؛ والمفرد أصل للمركب.

[الواو تقيد الجمع دون الترتيب ودليل ذلك]

فإن قيل: فما الدليل على أن الواو تقضي الجمع دون الترتيب؟ قيل: الدليل على ذلك قوله تعالى: «وَأَدْخُلُوا الْبَابَ شَجَنَّدًا وَقُولُوا حَمَّةً»^(٤)، وقال في موضع آخر: «وَقُولُوا حَمَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ شَجَنَّدًا»^(٥) ولو كانت الواو تقضي الترتيب لما جاز أن يتقدّم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى. (و) ^(٦) قال لبيد^(٧):

أَغْلِيَ السَّبَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَاتِقَيْ أَوْ جُونَةَ ثَدِيَتْ وَفُضْنَ جَثَائِهَا^(٨)

(١) في (س) لم.

(٢) سقطت من (س).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٥٨، مد).

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٦١، مد).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) لبيد: سبقت ترجمته.

(٧) المفردات الغربية: أعلى السباء: أجمل ثمنها غالياً. والسباء: الشراء. الأذكن: الأغبر.

ونقديره: «لُفْضُ ختامها وقدحت»؛ لأنَّه يزيد بالجونة مهناً: القدر، وقَدِحَتْ: أي غُرِفتْ، والبِمَرْفَةِ يقال لها: البِيَنَدَةُ، وفُضْ ختامها: أي كُثِيفَ عطاها؛ والغرف إنما يكون بعد الكشف؛ هكذا ذكره الشاميَّيْن؛ والأَظَهَرُ: أنه أراد بالجونة: الخاتمة، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ«المرتجل في شرح السبع الطوال»^(١). والذي يدلُّ أيضًا^(٢) على أنها للجمع دون الترتيب قولهم: «المال بين زيد وعمر» كما يُقال: «بينهما» ويقال «اختصم زيد وعمر» ولو كانت الرواية تفيد فيه^(٣) الترتيب؛ لما جاز / . . . /^(٤) أن تقع مهناً؛ لأنَّ هذا الفعل لا يقع إلا من اثنين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ فدلل على أنها تفيد الجمع دون الترتيب.

[معاني بقية الحروف الماءفة]

فأَمَا «الفاء» فإنَّها تفيد الترتيب والتعقيب، وـ«أَمْ» تفيد الترتيب والتراثي، وـ«أَوْ» تفيد الشك والتخيير والإباحة، وـ«لَا» تفيد النفي، وـ«بِلْ» تفيد الانتقال من قصبة إلى قصبة أخرى، وـ«لِكِنْ» تفيد الاستدراك، وإنما تعطف في النفي دون الإثبات، بخلاف «بِلْ» فإنَّها تعطف في النفي والإثبات معاً.

[هلة استعمال بل بعد النفي]

فإنْ قيل: فلِمْ جاز أن تستعمل/بل/^(٥) بعد النفي كـ«الكن» ولم يجز أن تستعمل «الكن» بعد الإثبات كـ«بِلْ»؟ قيل: لأنَّ «بِلْ» إنما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والتسبيhan لما قبلها، وهذا إنما يقع في الكلام نادرًا، فاقتصروا على حرف واحد، وأمَّا استعمال «لِكِنْ» فإنَّما يكون بعد النفي؛ فجاز أن تشترك^(٦)

- عائق: شراب جيد معقق. الجون: الأسد الشرب حمرة؛ ومؤثر: الجونة والجونة في البيت: زق الخمرة، أو القدر، أو الخاتمة.
موطن الشاهد: (قدحت رفض ختامها).

وجه الاستشهاد: مجيء «الرواية» عاطفة مُفيدة للجمع دون الترتيب؛ لأنَّ القدر - الغرف - يكون بعد الفرض - كشف الغطاء - ولو كانت الرواية تفيد الترتيب؛ لقال: لُفْضُ ختامها، وقَدِحَتْ.

(١) اسم كتاب للمؤلف. (٢) سقطت من (ط).

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (ط) زيادة أن يقال ولا لزوم لها، فلم تتبها في المتن.

(٥) سقطت من (س). (٦) في (ط) يشترك.

معها فيه؛ لأنَّ الكلامين صواب، ولا ينكر تكرار^(١) ما يقتضي الصواب، فلذلك، افترق الحكم فيما.

[أُم متعلقة ومتقطعة]

وأُمًا «أُم» فتكون على ضربين؛ متعلقة، ومتقطعة؛ فاما المتعلقة، ف تكون بمعنى «أي» نحو: «أزيد عندك أُم عمر» أي: «أيهمما عندك». وأمًا المتقطعة، ف تكون بمنزلة «بل والهمزة»؛ كقولهم: «إِنَّهَا لِإِبْلٍ أُمْ شَاءَ»؛ والتقدير فيه: «بل أُمِّ شَاءَ» كأنَّه رأى أشخاصاً، فغلب على ظنه أنها إبل، فأخبر بحسب ما غالب على ظنه، ثمَّ أدركه الشك، فرجع إلى السؤال والاستنبات، فكانه قال: «بل أُمِّ شَاءَ» ولا يجوز أن تقدِّر «بل» وحدها والذي يدلُّ على ذلك قوله تعالى: «أَمْ لَهُ الْبَتْلُوكُمُ الْبَنُونَ»^(٢) ولو كان بمعنى «بل» وحدها؛ لكنَّ التقدير «بل له البنات ولهم البنون» وهذا كفر/محض/^(٣)؛ فدلُّ على أنها بمنزلة «بل والهمزة».

[إِمَّا لِيُسْتَ حَرْفٌ عَطْفٌ]

فاما «إِمَّا» فليست حرف عطف؛ ومعناها كمعنى «أو» إلا أنها أعمد في باب الشك من «أو» لأنَّ «أو» يمضي مصدر الكلام^(٤) معها على اليقين، ثمَّ يطرأ الشك من آخر الكلام إلى أوله، وأمًا «إِمَّا» ظيئني الكلام معها من أوله على الشك؛ وإلئما قلنا: إنَّها ليست حرف عطف؛ لأنَّ حرف العطف، لا يخلو إِمَّا أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة؛ فإذا قلت: «قام إِمَّا زيد وإنَّما عمر» لم تعطف مفرداً على مفرد، ولا جملة على جملة، ثمَّ لو كانت حرف عطف؛ لما جاز أن ينتقد على الاسم؛ لأنَّ حرف العطف لا ينتقد على المعطوف عليه، ثمَّ لو كانت - أياً - حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها^(٥) وبين الواو، فلِمَا جمع بينهما، دلُّ على أنها ليست حرف عطف؛ لأنَّ حرف العطف، لا يدخل على مثله؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) تكرر.

(٢) س: ٥٢ (الطور: ٣٩، مك).

(٣) سقطت من (س) كلامك.

(٤) في (س) بينهما.

(٥) في (ط) بينهما.

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

[العلل المانعة من الصرف]

إن قال قائل: كم العلل التي تمنع الصرف؟ قبل: تسع؛ وهي: وزن الفعل، والوصف، والتائيث، والألف والثون الزائدتان، والتعريف، والمعجمة، والعدل، والتركيب، والجهم، وبجمعها يبيان من الشعر مما^(١): (الجزء)

جمع ووصف وتأثيث وتعريف والثرون زائدة من قبلها الف

[العيل المانعة من الصرف فروع وأوجه ذلك]

فإن قيل: ومن أين كانت هذه العلل فروعًا؟ قيل: لأن وزن الفعل فرع على وزن الاسم، والوصف فرع على /وزن/^(٤) الموصوف، والثانية فرع على التشكير، والآلف والثون الزائدتان فرع لأنهما تجربان مجرّى علامة الثابت في امتناع دخول علامة الثابت عليهما، ألا ترى أنّه لا يقال: «اعطشانة، وسكرانة» كما لا يُقال «حمرة وصفراً»، والتعرّيف فرع على التشكير، والعجمة فرع على العربية، والجمع فرع على الواحد، والعدل فرع؛ لأنّه متعلّق بالمعدول عنه، والثُّرْكِيب فرع على الإفراد؛ فهذا وجه كونها فروعًا.

[لِمَ تَكُونُ الْعِلْمُ مَانِعَةً مِنَ الْصَّرْفِ؟]

(٢) زيادة من (٦).

(١) في (ط) وهي، والصواب ما ذكرنا.

(٣) فی (س) وقد.

[الممنوع من الصرف لا يكون إلا بتوفيق علتين أو جلة تقوم مقامهما]
فإن قيل: فلِمَ لم يمتنع^(١) الصرف بصلة واحدة؟ قيل: لأنَّ الأصل في
الاسماء^(٢) الصرف، ولا تمنع من الصرف بصلة واحدة، لأنَّها لا تقوى على
نقله عن أصله، إلا أن تكون العلة تقويم مقام علتين؛ فحيثُ تمنع^(٣) من الصرف
صلة واحدة لقيام علة مقام علتين.

[علة امتناع ما لا ينصرف من الشترين والجز]

فإن قيل: لمْ يمنع ما لا ينصرف الشترين والجز؟ قيل لوجهين:
أحدهما: أنه إنما يمنع من الشترين؛ لأنَّه علامه التصرف فلئن وجد ما
يوجب منع التصرف^(٤) يجب أن يحذف، ومنع الجز تبعاً له.
والوجه الثاني: أنه إنما يمنع الجز أصلاً، لا تبعاً له/^(٥) لأنَّه إنما يمنع من
الصرف؛ لأنَّه أشبه الفعل، والفعل ليس فيه^(٦) جز ولا تثنين؛ فكذلك - أيضاً -
ما أشبهه.

[علة حمل الجز على التصب في الممنوع من الصرف]

فإن قيل: فلِمَ حُمِّلَ الْجَرُّ عَلَى التَّصْبِ فِي مَا لَا ينصرف؟ قيل: لأنَّ بين
الجز والتصب مشابهة؛ ولهذا، حُمِّلَ الْجَرُّ عَلَى التَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ، وجمع
المذكر، والمذكر السالم، فلئن حُمِّلَ الْجَرُّ عَلَى التَّصْبِ^(٧) في تلك الموضع؛
فكذلك يُحمل الجز على التصب هنا.

[ما لا ينصرف نكرة كان أم معرفة وجلة ذلك]

فإن قيل: فلِمَ كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة، ينصرف في التكرة
إلا خمسة أنواع: «الفعل»/«إذا كان»/^(٨) «نتأ»، نحو: «أزهراً»، وما كان آخره الف
الثائب؛ نحو: «حبلى»، و«حرماء» وما كان على «فقلان»، مؤثثه «فقلان»؛ نحو:
«سکران وسکرى»، وما كان جمعاً بعد ألفه حرفان، أو ثلاثة أو سطتها ساكن؛
نحو: «مساجد، وقناديل»، وما كان معدولاً عن العدد؛ نحو: «مثني، وثلاث

(٥) سقطت من (س).

(١) في (س) يمنع.

(٦) في (س) له.

(٢) في (س) الاسم.

(٧) في (س) حمل التصب على الجز.

(٣) في (س) يمنع.

(٨) سقطت من (س).

(٤) في (س) الصرف.

/ ورباع /^(١)، وأشباهه؟ قيل: أَنَا «أُفْتَلُ» فلأنما لم ينصرف معرفة ولا نكرة؛ لأنَّه إذا كان معرفة، فقد اجتمع فيه التعرِيف ووزن الفعل، وإذا كان نكرة، فقد اجتمع فيه الوصف، وزن الفعل؛ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّه إذا سُمِّي به، ثُمَّ تُكْرَرُ؛ انصرف؛ لأنَّه لَمْ يُسَمِّي به، زال عنده الوصف، وإذا^(٢) تُكْرَرُ، بقى وزن الفعل وحده؛ فوجب أن ينصرف؛ والصحيح: الله لا ينصرف؛ لأنَّه إذا تُكْرَرُ، رجع إلى الأصل، وهو الوصف؛ فيجتمع فيه علَّتان وَهُما/^(٣) وزن الفعل والوصف، كما أَنَّهم صرفاً قولهم: «مررت بنسوة أربع» وإن كان على وزن الفعل وهو صفة؛ لأنَّ^(٤) الأصل أن يكون اسمًا، لا صفة مراداة للأصل، فكذلك - ههنا - تراعي أصله في الوصف، وإن كان قد سُمِّي به. وأَنَّما ما كان آخره ألف الثنائي، فلأنما لم ينصرف /البَتَّة/^(٥)؛ لأنَّه مؤثث، وتائيته لازم، فكأنَّه أَنْتَ مزيتين؛ فلهذا، لا ينصرف؛ لأنَّ العلة فيه، قامت مقام عَشَّين. وأَنَّما ما كان على «فُتَّلَان» مؤثث «فعلى»؛ نحو: «سَكَرَان وَسَكَرَى»؛ فلأنَّ^(٦) الألف والثُّون في أشباهها الغي الثنائي؛ نحو: «حِمَراء» وذلك من وجهين:

أحدُهُما: امتياز دخول ناء الثنائي.

والثاني: أَنْ بناء مذكرة مُخالِف لبناء مؤثث، فلأنَّ^(٧) لم يكن له مؤثث/^(٨) على «فُتَّلَان»؛ نحو: «عِشَمَان»، فلأنَّه لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة، وليس من هذه الأنواع. وأَنَّما ما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة، أو سطحها ساكن؛ فلأنما مُنْعِن من الصرف البَتَّة، وذلك لأربعة أوجه ذكرها الثمانيني^(٩):

الوجه الأول: الله لَمَا كان جمِعاً، لا يمكن جمعه مَرَّة ثانية، فكأنَّه قد جُمِعَ مَرَّتين.

والوجه الثاني: الله جمِع لا نظير له في الأحاداد، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية.

(١) سقطت من (من). (٢) في (س) فإذا.

(٣) سقطت من (من) وفي (ط) ره، والضواب ما أتبنا.

(٤) في (ط) إلا آن.

(٥) زيادة من (ط).

(٦) في (س) لأن.

(٧) في (ط) إن.

(٨) سقطت من (من).

(٩) الثمانيني: عمر بن ثابت، نحوئي أخذ التحرير عن ابن جنبي، وكان ضريراً، والثمانيني نسبة إلى بلدة قرب الموصل. مات سنة ٤٤٢ هـ.

والوجه الثالث: الله جمع، ولا يمكن أن يكتسر مرة ثانية، فاشبه الفعل؛ لأن الفعل لا يدخله التكثير^(١).

والوجه الرابع: الله جمع لا نظير له في الأسماء العربية، فجري مجرى الاسم الأعجمى؛ لأن الأعجمى يكون على غير وزن العربى^(٢) والوجهان الآخران يرجعان إلى الأولين. وأنا ما كان معدولاً عن العدد، نحو: امثني، وثلاث^(٣) فإنما منبع الصرف في التكرر، وذلك للعدل، والوصف؛ وقيل: لأنه عدل من اللفظ والمعنى؛ فأنا عدل في اللفظ ظاهر، وأنا عدل في المعنى؛ فلأن العدد يزداد به قبل العدد المعدود، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاهني اثنان أو ثلاثة» أردت قدر ما جاءتك، وإذا قلت: «جاهني مثني وثلاث»، لم يجز حتى يتقدم قبله جمع لتدلل^(٤) بذكر المعدود على الترتيب، فتفتول «جاهني القوم مثني مثني، وثلاث ثلاث»؛ أي: «اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة»؟ فدل على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى؛ فذلك، لم ينصرف في التكرر.

[عملة جر ما لا ينصرف في التعريف والإضافة]

فإن قيل: فلِمْ دخل/.../^(٥) ما لا ينصرف الجز مع الألف والألام، أو الإضافة؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الله^(٦) أمن فيه الشترين؛ لأن الألف والألام والإضافة لا تكون مع الشترين؛ فلئن وجدت أمن في الشترين^(٧)؛ فدخله الجز في موضع الجز.

والوجه الثاني: أن الألف والألام والإضافة قامت مقام الشترين، ولو كان الشترين فيه؛ لجاز فيه الجز، فكل ذلك مع^(٨) ما قام مقامه.

والوجه الثالث: الله بالألف والألام والإضافة بعد عن شبه الفعل، فلئن بعده عن شبه الفعل، دخله الجز في موضع الجز؛ لأنه قد صار بمنزلة ما فيه عملة واحدة؛ فلهذا المعنى، دخله الجز مع الألف والألام والإضافة؛ فاعرفه تنصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) التكثير، والصواب ما أثبتناه من (س).

(٢) في (س) ليدل.

(٣) في (ط) زيادة جمع ولا يبرر لها، فلم ثبتها في المعنى.

(٤) في (س) لأنه.

(٥) في (ط) فلئن لا وجدت مع الشترين أمن فيه الشترين؛ والأفضل ما أثبتناه من (س).

(٦) سقطت من (س).

الباب التاسع والأربعون

باب إهراط الأفعال وبنائتها

[عملة كون الأفعال ثلاثة]

إن قال قائل: لمْ كانت الأفعال ثلاثة: «ماضٍ، وحاضرٍ ومستقبلٍ»؟ قيل: لأنَّ الأزمنة ثلاثة، ولِمَا كانت ثلاثة، وجب أن تكون^(١) الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ.

[عملة بناء الفعل الماضي على الفتح]

فإن قيل: فلِم بُني الفعل الماضي على حركة، ولمْ كانت الحركة فتحة؟ قيل: إنما بُني الفعل أولاً، لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وبُني على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر؛ لأنَّ الفعل الماضي أشبه الأسماء في الضيغفة^(٢)؛ نحو قوله: مررت برجل ضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب؛ وأشبه^(٣) - أيضاً - ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء؛ فإنك تقول: إنْ فعلت فعلت؛ والمعنى فيه: إنْ تَفعَلْ أَفْعَلْ؛ فلِمَا قام الماضي مقام المستقبل؛ والمستقبل قد أشبه الأسماء؛ وجب أن يُبْنَى على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء، ولا أشبه ما أشبهها. وإنما كانت الحركة فتحة لوجهين:

أحدهما: أنَّ الفتحة أخفَّ الحركات، فلِمَا وجب بناؤه على حركة؛ وجب أن يُبْنَى على أخفَّ الحركات.

والوجه الثاني: أَنَّه لا يخلو إنما أن يُبْنَى على الكسر، أو على الضمة، أو على الفتح؛ بطل^(٤) أن يُبْنَى على الكسر؛ لأنَّ الكسر ثقيل، والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبعي أن يُبْنَى على ثقيل، وإذا كان الجُرْأَ لا يدخله، وهو غير لازم لشله، فَأَلَا يدخله الكسر الذي هو لازم، كان ذلك من طريق الأولى؛ وإذا بطل

(١) لم (ط) يكون، وما أثبتناه من (س).

(٢) في (س) الشنة.

(٣) في (ط) يُكون.

(٤) في (س) بطل.

أن يُبَيَّنَ عَلَى الْكَسْرِ؛ بَطْلَ أَنْ يُبَيَّنَ عَلَى الْفُسْمِ - أَيْهَا - ثَلَاثَةُ أَوْجَهٌ:
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْفُسْمَ اَتَقْلُ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يُبَيَّنَ عَلَى الْتَّقْلِيلِ، فَيُنَلَّا^(١) يُبَيَّنَ
عَلَى الْأَتْقَلِ أَوْلَى.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْفُسْمَ أَخْوَ الْكَسْرِ؛ لَأَنَّ الْوَاوَ أَخْتَ الْيَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا
يَجْتَمِعُانَ فِي الرِّزْدَفِ /فِي/^(٢) نَحْوِ قُولِهِ^(٣) [الْوَافِرُ]

وَلَا تَكْثُرْ عَلَى ذِي الْعَفْنِ هَبَّا
وَلَا تَسْأَلْهُ عَنْ سَوْفَ يَبْدِي
مَئِنْ تَكَّ فِي صَدِيقٍ أَوْ غَدْرٍ تُخْبِرُكَ الْعِبَرُ مِنَ الْقُلُوبِ^(٤)

وَالْوَجْهُ الْأَلْثَالِثُ: إِنَّمَا لَمْ يُبَيَّنَ عَلَى الْفُسْمِ؛ لَأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْتَزِي
بِالْفُسْمَةِ عَنِ الْوَاوِ، فَيَقُولُ فِي قَامِسَةِ «قَامَ» وَفِي كَانِوْرَ «كَانَ»، قَالَ
الشَّاعِرُ^(٥) [الْوَافِرُ]:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانُوا حَوْلِيَّ وَكَانُوا مَعَ الْأَطْبَاءِ الشَّفَاءِ^(٦)
وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يُبَيَّنَ عَلَى الْكَسْرِ وَالْفُسْمِ؛ وَجَبَ أَنْ يُبَيَّنَ عَلَى الْفُتْحِ.

[عِلْمُ بَنَاءِ الْأَمْرِ عَلَى السَّكُونِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلَمْ يُبَيَّنِ فَعْلُ الْأَمْرِ عَلَى الْوَقْفِ؟ قَبِيلٌ: لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْمَالِ
الْبَنَاءِ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَنَاءِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَقْفِ؛ (فَبَيْنِ عَلَى الْوَقْفِ)^(٧) لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ. وَ/أَوْ/ ^(٨) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَعْرُوبٌ، وَاعْرَابُهُ الْجَزْمُ، وَاسْتَدَلُوا
عَلَى ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ:

(١) فِي (ط) فَلَلَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَنَا. (٢) زِيادةُ مِنْ (س).

(٣) الْقَافِلُ: زَهْرَيُّ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجِمَتَهُ.

(٤) مُوْطَنُ الْثَّالِثِ: (الْأَنْوَبُ، الْمَغْبِبُ، الْقُلُوبُ).

وَجْهُ الْإِسْتِهْمَادِ: اجْتِمَاعُ الْوَاوِ فِي «الْأَنْوَبِ» مَعَ الْيَاءِ فِي «الْمَغْبِبِ» وَكَذَا الْوَارِ فِي
«الْقُلُوبِ» فِي رِدْفِ الْأَبْيَاتِ؛ لِأَنَّهَا أَخْتَانَ، كَمَا ذَكَرَ الْمُؤْلِفُ فِي الْمُتَنَّ.
(٥) لَمْ يُنْسَبْ إِلَى قَافِلٍ نَعْنَى.

(٦) الْمَفَرَدَاتُ الْمَرْبِيَّةُ: الْأَطْبَاءُ؛ الْأَطْبَاءُ، وَالْطَّبِيبُ: الْحَادِقُ، مِنَ الْطَّبِّ، وَهُوَ الْجَدِيقُ.
كَانُوا: كَانُوا. وَفِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ أَخْرَى عَلَى قَصْرِ الْأَطْبَاءِ، فَجَاءَتِ الْأَطْبَاءُ.
مُوْطَنُ الْثَّالِثِ (كَانُوا).

وَجْهُ الْإِسْتِهْمَادِ: الْاجْتِزَاءُ بِالْفُسْمَةِ عَنِ الْوَاوِ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا كَانُوا.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (س).

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (س).

الوجه الأول: أنهم قالوا إنما قلنا: إنَّه مُعْرِب مُجْزُوم؛ لأنَّ الأصل في: «ثُمَّ، وَادْهَبْ؛ لِتَقُولْ، وَلِتَذَهَّبْ» قال الله تعالى: «فَيَنِدَّكَ تَبْغَرُّوْهُ مُوْحَبِّرْ يَنِدَّعُونْ»^(١) وذكر أنها قراءة الشيء **يَنِدَّ**، وقد روى عن النبي ﷺ الله قال في بعض مجازيه: «لَا تَخْذُلُوا مَصَافِكُمْ»^(٢)؛ فدلل على أنَّ الأصل في «قم: لتق، وادهب: لذهاب» إلَّا أَنَّه لَمَّا كثُرَ فِي /^(٣) كلامِهِمْ، وجرى عَلَى سُنْتِهِمْ، استقلوا مجيء الْلَّامِ فِي مَعْكُورِهِ /^(٤) فَحَذَفُوهَا^(٥) مع حرف المضارعة تخفيفاً؛ كما قالوا «إيش» والأصل فيه: «أَيْ شَيْءٌ» وقولهم: «زَبَلْمَهُ» والأصل فيه: «وَبِلْ أَنْهُ»؛ فَحَذَفُوا لِكثرة الاستعمال؛ فكذلك هُنَّا.

والوجه الثاني: أَنَّهُمْ قَالُوا: أَجَمَّعْنَا عَلَى أَنَّ نَعْلَمَ النَّهْيَ مُعْرِبَ مُجْزُومَ؛ نحو: «لَا تَقُولْ، وَلَا تَذَهَّبْ» فكذلك فعل الأمر؛ نحو: «قُمْ، وَاقْعِدْ»؛ لأنَّ النَّهْيَ ضَدُّ الْأَمْرِ، وَهُمْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضَدِّهِ، كَمَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ.

والوجه الثالث: أَنَّهُمْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مُجْزُومُ، أَنْكَ تَقُولُ فِي الْمُعْتَلِ: «أَغَرْ، ارْمَ، أَخْشَ، نَتَحْذَفُ الْوَارِ، وَالْبَاهِ، وَالْأَلْفِ»؛ كَمَا تَقُولُ: «الْمِيَغْرُ، لَمْ يَرِمْ، لَمْ يَخْشَ» فدلل على أنَّه مُجْزُوم بِلَامِ مُقْدَرَةٍ، وقد يَجُوزُ إِعْمَالُ حرف الجزم مع العدف؛ قال الشاعر^(٦): [الواوfer]

مُحَمَّدُ ثَفِيدٌ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا جَاءَتْ مِنْ أَمْرٍ ثَبَالٌ^(٧)
و/أَمَا/^(٨) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُرُوفِيُّونَ فَفَاسِدٌ وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي: «قم: لتق، وادهب: لذهاب» إلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوهُ^(٩)؛ لِكثرةِ الاستعمال؛ قلنا: ليس

(١) س: ١٠ (يونس، ذ: ٥٨، مك).

(٢) لا وجود لهذا اللُّفظ في كتب السنة، ولبي البخاري قريب منه، وهو «فلتسروا صفرتكم».

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (ط) فـ«حذفوه».

(٦) في (س) الثاني، وهو سهر واضح.

(٧) يُسْبِبُ هَذَا الشَّاهِدُ إِلَى عَدْدٍ مِنَ الشُّعُراَءِ؛ مِنْهُمْ حَسَانُ بْنُ ثَابَتْ، وَأَبْو طَالِبٍ هُنَّا - والأمثل.

(٨) المفردات الغربية: الثبال: كالوبال، سوء العاقبة.
موطن الشاهد: (تفيد).

وجه الاستشهاد: إصرار لام الأمر المفترضة بفعل الأمر «تفيد» مع بقاء عملها، لأنَّ الأصل فيه: «تفيد» وإعمال لام الأمر بعد إصرارها من أَنْجَعِ الضَّرَورَاتِ.

(٩) سقطت في (س).

كذلك، فإنه^(١) لو كان الأمر كما زعمتم، لوجب أن يخضع الحذف بما يكثر استعماله، دون ما لا يكثر استعماله؛ فلما قبل: «افتئس»^(٢)، واحرجم^(٣)، «اعلوط»^(٤) وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله؛ دل على فساد ما ذهبوا إليه. فقولهم: إن فعل التهني معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر؛ قلنا: هذا/قياس/^(٥) فاسد؛ لأن فعل التهني في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المتابهة بالاسم، فاستحق الإعراب، فكان معرباً، وأنا فعل الأمر، فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المتابهة بالاسم، فيستحق الإعراب؛ فكان بانيا على أصله. وقولهم: إنه يحذف الواو والياء والالف؛ نحو: اهـ، ارم، اخشْ كما تقول: «لم يغـ لم يرم، لم يخش»، فنقول: إنما حُذفت هذه الأحرف للبناء، لا للإعراب، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح؛ حملاً للنفرع على الأصل، والذي يدل على . . .^(٦) صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمل/مع الحذف/^(٧)؛ فحروف الجزم أولى، وأنا اليت الذي أنشدوه^(٨) (وهو قوله)^(٩):

محمد ثقيـل ثقـيل كـلـ نفس

فقد أنكره أبو العباس المبرد، ولو سلمنا صحته؛ فنقول: قوله: «تفـد نفسك/كـلـ نفس/^(٩)» لم تُحذف الياء للجزم بلا مقدرة، وإنما حُذفت الياء للضرورة، ابتعاد بالكسرة عن الياء، وهو في كلّهم أكثر من أن يُخْصَى، وإن سلمنا أن الأصل: «يتـفـد» وأنه مجزوم بلا مقدرة، إلا^(١٠) إنـ نقول: إنـما حُذفت اللام لضرورة الشـعـرـ، وما حُذـفـ للـضـرـورـةـ، لا يجوز أن يـجـعـلـ^(١١) أصلـاـ

(١) في (ط) وانـ.

(٢) العنسـ: ثـأـثـرـ، ورجـعـ إـلـىـ الخـلـفـ، القـامـوسـ الـمـحيـطـ: (مـادـةـ نفسـ) صـ ٥١٠.

(٣) احرـجمـ: في القـامـوسـ: حـرـجـمـ الـإـبـلـ: إـذـارـدـ بـعـضـهاـ عـلـىـ بـعـضـ، واحـرـجمـ: أـرـادـ الـأـصـلـ، ثـمـ رـجـعـ هـنـهـ، القـامـوسـ الـمـحيـطـ: (مـادـةـ حـرـجـمـ)، صـ ٩٨٦.

(٤) اـهـلوـطـ: في القـامـوسـ: اـهـلوـطـ الـبـعـيرـ: تـعلـقـ بـعـنـقـهـ، وـهـلـاهـ، أو رـكـبـ بـلـ جـنـاطـ أو غـرـيـاـ، وـاهـلوـطـ فـلـاتـاـ: أـخـدـهـ، وـحـبـهـ، وـلـزـمـهـ، وـاهـلوـطـ الـأـمـرـ: رـكـبـ رـاسـهـ، وـتـفـحـمـ منـ دونـ روـيـةـ، القـامـوسـ الـمـحيـطـ: (مـادـةـ هـلـطـ) صـ ٦١٠ - ٦١١.

(٥) سقطـتـ منـ (طـ).

(٦) في (ط) زيادة ذلك، ولا مبرـرـ لهاـ، فـلـمـ ثـبـتهاـ فيـ المـتنـ.

(٧) سقطـتـ منـ (سـ).

(٨) سبقـ ذـكـرـهـ، وـالـتـعـلـيقـ عـلـيـهـ.

(٩) سقطـتـ منـ (سـ).

(١٠) في (ط) غيرـ.

(١١) في (ط) تجعلـ، والـضـرـابـ ماـ أـبـتـاـ منـ (سـ).

يقال عليه؛ وقد بيّنا هذه المسألة مستقماً في المسائل الخلافية.

[عِلْمُ إِهْرَابِ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ]

فإن قيل: فَلِمَ أَعْرَبَ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ؟ قيل: لِأَنَّهُ أَشْبَهُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْأَرْجُهُ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا قَبْلُ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ؛ وَإِعْرَابُهُ: الرُّفعُ، وَالْتَّصْبُ، وَالْجَزْمُ؛ فَإِنَّمَا الرُّفعُ، فَلِقَابِهِ مَقْامُ الْأَسْمَاءِ، وَقَدْ ذُكِرَ^(١) - أَيْضًا - فِي صَدْرِ الْكِتَابِ، وَأَنَّمَا التَّصْبُ وَالْجَزْمَ فَسَنَذْكُرُهُمَا - أَيْضًا - فِيمَا بَعْدِ هَذَا الْبَابِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[عِلْمُ إِثْبَاتِ حِرْفَاتِ الْحِلْمَةِ فِي الرُّفعِ وَحَذْفِهَا فِي الْجَزْمِ]

فإن قيل: فَلِمَ قَالُوا «هُوَ يَغْزُو»، وَيَرْمِي، وَيَخْشِي» فَأَثْبَتُوا الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَالْأَلْفَ سَاكِنَةً فِي حَالَةِ الرُّفعِ، وَحَذَفُوهَا فِي حَالَةِ الْجَزْمِ، وَفَتَحُوا الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي حَالَةِ التَّصْبِ، فَسَوْرَا^(٢) فِي «يَخْشِي» بَيْنَ التَّصْبِ وَالرُّفعِ؛ قَبْلُ: إِنَّمَا أَثْبَتُوهَا سَاكِنَةً فِي الرُّفعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَقُولَ: «هُوَ يَغْزُو»، وَيَرْمِي، وَيَخْشِي» بِضمِ الْوَاوِ فِي «يَغْزُو» وَالْيَاءِ فِي «يَرْمِي»، وَيَخْشِي» إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْلَلُوا الْفَصْمَةَ عَلَى الْوَاوِ مِنْ «يَغْزُو» وَعَلَى الْيَاءِ مِنْ «يَرْمِي» فَحَذَفُوهَا؛ فَبَقِيتَ^(٣) الْوَاوُ مِنْ «يَغْزُو» سَاكِنَةً، وَكَذَلِكَ الْيَاءُ مِنْ «يَرْمِي» وَإِنَّمَا الْيَاءُ مِنْ «يَخْشِي» فَانْقَلَبَتِ الْفَاءُ لِتَحْرِكُهَا، وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا حَذَفُوا هَذِهِ الْحِرْفَاتِ فِي الْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ الْحِرْفَاتِ، وَوَجَهَ الشَّبَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحدهما: أَنَّ هَذِهِ الْحِرْفَاتِ مَرْكَبَةٌ مِنَ الْحِرْفَاتِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ التَّحْوِيْنِ، وَالْحِرْفَاتِ مَا خُوْذَةٌ مِنْهَا عَلَى قَوْلِ آخَرِيْنَ، وَعَلَى كُلِّ الْقَوْلَيْنِ، فَقَدْ حَصَّلَتِ الْمَشَابِهَ بَيْنَهُمَا.

والوجه الثاني: أَنَّ هَذِهِ الْحِرْفَاتِ / - مَهْنَا /^(٤) لَا تَقْوِمُ بِهَا الْحِرْفَاتِ، كَمَا أَنَّ الْحِرْفَاتِ كَذَلِكَ، وَكَمَا أَنَّهَا تُحَذَّفُ لِلْجَزْمِ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحِرْفَاتِ، وَقَدْ حُكِيَّ عَنِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّهُ شَبَهَ الْجَازِمَ بِالْدُّوَاءِ، وَالْحِرْفَةِ فِي الْفَعْلِ بِالْفَضْلَةِ الَّتِي يُخْرِجُهَا الدُّوَاءُ، وَكَمَا أَنَّ الدُّوَاءَ إِذَا^(٥) صَادَفَ فَضْلَةً حَذَفَهَا، إِنَّمَا يَصَادِفُ / فَضْلَةً /^(٦) أَخْدَ منْ نَفْسِ الْجَسْمِ، فَكَذَلِكَ الْجَازِمُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْفَعْلِ؛ إِنْ وَجَدَ حِرْكَةً أَخْدَهَا، وَإِلَّا أَخْدَ مِنْ نَفْسِ الْفَعْلِ. وَسَهَلَ حَذَفُهَا، إِنَّمَا

(١) فِي (س) ذَكَرْنَا.

(٢) فِي (س) وَسَوْرَا.

(٣) فِي (س) ثَبَّتْ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٥) فِي (س) إِنْ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (س).

كانت أصلية؛ لسكونها؛ لأنها بالسكون تضعف، فتصير في حكم الحركة، فكما^(١) أن الحركة تحدف، فكذلك هذه المعرفة. وإنما تتحروا الواو والياء في «ينزو»، ويرمي في التصب لخفة الفتحة؛ فانقلبت^(٢) الياء في / نحو /^(٣) «ينخش» الفاء؛ لتحرّكها في التصب، وافتتاح ما قبلها، كما قلناها في حالة الرفع؛ لتحرّكها بالضم في الأصل، وافتتاح ما قبلها.

[هـلة ثبوت اللون رفعاً وحذفها نصباً وجزماً في الأفعال الخمسة]

فإن قيل: فلِمْ كانت الخمسة الأمثلة؛ نحو: «يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتغطون، وتغطين» في حالة الرفع بثبوت اللون، وفي حالة التصب والجزم بحذفها؟ قيل: لأن هذه الأمثلة، لمن وجب أن تكون معربة، لم يمكن أن تجعل الألام حرف الإعراب، وذلك؛ لأنها من الإعراب الجزم، فلو أنها حرف إعراب؛ لوجب أن يسقط^(٤) في حالة الجزم، فكان^(٥) يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل، وذلك لا يجوز، ولم يمكن - أيضاً - أن يجعل الضمير حرف الإعراب؛ لأنه في الحقيقة ليس مجزوم^(٦) الفعل، وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع؛ لأنّه فاعل، فلا يجوز أن يجعل حرف إعراب لكلمة أخرى؛ فوجب أن يكون الإعراب بعدها؛ فرادوا اللون؛ لأنها تشبه حروف المد واللين، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع، والحذف^(٧) علامة للتصب والجزم، وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع، والحذف علامة للجزم والتصب، ولم يكن يعكس ذلك؛ لأن الثبوت أول، والحذف طار عليه، كما أن الرفع أول، والجزم والتصب طاريان^(٨) عليه، فاعطوا الأول الأول، والطارىء الطارىء، والتصب فيما محمول على الجزم؛ لأن الجزم في الأفعال، نظير الجر في الأسماء، وكما أن التصب في الثنوية والجمع محمول على الجر، فكذلك التصب - ه هنا - محمول على الجزم.

[هـلة استواء الأفعال الخمسة في التصب والجزم]

فإن قيل: فلِمْ استوى التصب والجزم في قولهم: «أنت تفعلين» للواحدة، وليس في الأسماء الآحاد ما حُمِلَ نصبه على جزءه؟ قيل: لأن قولهم «أنت تفعلين»

(١) في (س) وكما.

(٢) في (س) وانقلبت.

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (س) تسكن.

(٥) في (س) وكان.

(٦) في (ط) بجزم. وما أثبتناه من (س) هو الضواب.

(٧) أي حذف اللون من الأفعال الخمسة. (٨) في (س) طاريء، وهو سهر من الناسخ.

يشابه لفظ الجمع، إلا ترى أنَّ الجمع في حالة التنصب والجر يكون في آخره ياء قبلها كسرة، وبعدها نون؛ كقولهم^(١): «يُفْعِلُونَ» فلما أشبه لفظ الجمع، حُمِّلَ عليه؛ ولهذا، فتحت النون منه حملًا على الجمع - أيضًا - وكذلك كسروا الثُّون في «يُفْعَلَانَ» وفتحوها من «يُفْعَلُونَ» حملًا على تثنية الأسماء وجمعها. وهذه الأمثلة معربة، لا حرف إعراب لها، وذلك لما بيننا من استحالة جعل اللام أو الضمير أو الثُّون حرف الإعراب، وليس لها نظير في كلامهم.

[عِلْة عدم كون يفعلان ويفعلون مثليًّا وجُمِعًا]

فإن قيل: فهلَا كان «يُفْعَلَانَ» و«يُفْعَلُونَ» تثنية وجمعًا لـ «يُفْعِلُ» كما كان «ازيدان، وزيدون» تثنية وجمعًا لـ «ازيد»؟ قيل: لأنَّ الفعل لا يجوز تثنية، ولا جمعه، وإنما لم يجز ذلك لأربعة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ الفعل يدلُّ على المصدر، والمصدر لا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنَّه يدلُّ على الجنس، إلا أن تختلف أنواعه، فيجوز تثنية وجمعه، فلما كان الفعل يدلُّ على المصدر/المبهم/^(٢) الدال على الجنس، لم يجز تثنية ولا جمعه.

والوجه الثاني: أنَّ الفعل لو جازت تثنية مع الاثنين، وجمعه مع الجماعة؛ لجازت تثنية وجمعه مع الواحد، فكمن يجوز أن يُقال «ازيد قاما، وقاموا» إذا فعل ذلك مرتين أو مرارًا، فلما لم يجز ذلك، دلَّ على أنه لا يُثنى، ولا يُجمع.

والوجه الثالث: أنَّ الفعل ليس بذات يقصد إليها بأن يضم إليها غيرها، كما يكون ذلك في الأسماء؛ فلذلك لم يُثنى، ولم يُجمع.

والوجه الرابع: أنَّ الفعل يدلُّ على مصدر، وزمان، فصار في المعنى كائنه اثنان، فكما لا يجوز تثنية الاسم المثلي كذلك^(٣) لا يجوز تثنية الفعل.

[الألف والواو في الأفعال الخمسة تدلان على تثنية وجمع الضمير لا الفعل]

فإن قيل: أليس الألف في «يُفْعَلَانَ» تدلُّ على التثنية، والواو في «يُفْعَلُونَ» تدلُّ على الجمع؟ قيل: الألف والواو تدلان على التثنية والجمع، لكن^(٤) على تثنية الضمير وجمعه، لا على تثنية الفعل وجمعه لما^(٥) بيننا؛ فاعرفه تنصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) كقولك.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) بذلك.

(٤) في (س) ولكن.

(٥) في (س) على ما.

الباب الخمسون

باب العروض التي تنصب الفعل المستقبل

[عملة عمل الأحرف الناصبة للفعل المضارع]

إن قال قائل: لم وجوب أن تعلم «أن، ولن، وإنـ، وكـ» التنصب؟ قيل: إنـما وجوب أن تعلم لاختصاصها بالفعل، ووجوب أن يكون عملها التنصب؛ لأنـ «أنـ» الخفيفة تشبه «أنـ» الثقيلة، و «أنـ» الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك «أنـ» هذه يجب أن تنصب الفعل، وحيـلتـ «أنـ»، وإنـ، وكـ على «أنـ»، وإنـما حـيلـتـ عليها؛ لأنـها تـشـبهـهما، ووجهـ الشـبـهـ بيـنـهماـ أنـ «أنـ» الخفـيفةـ تـخلـصـ الفـعلـ المـضـارـعـ لـلاـسـتـقـبـالـ، وـهـذـهـ الـعـرـوـضـ تـخـلـصـ الفـعلـ المـضـارـعـ لـلاـسـتـقـبـالـ، فـلـمـاـ اـشـترـكـاـ فـيـ هـذـاـ المعـنـىـ، حـيـلتـ عـلـيـهـاـ. وـيـخـكـنـ عـنـ الـخـلـيلـ بـنـ أـحـمـدـ^(١) أـنـ قـالـ: لـاـ يـنـصـبـ /ـشـيـ/ـ^(٢) مـنـ الـأـعـالـاءـ إـلـاـ بـ «ـأـنـ» مـظـهـرـةـ أوـ مـقـدـرـةـ، وـالـأـكـثـرـونـ عـلـىـ خـلـافـهـ. وـتـكـوـنـ «ـأـنـ» مـعـ الـفـعـلـ بـعـدـهـ بـمـنـزـلـةـ الـمـصـدـرـ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـكـ إـذـ قـلـتـ: «ـأـنـ تـفـعـلـ كـذـاـ خـيـرـ لـكـ»ـ^(٣)ـ كـانـ التـقـدـيرـ: فـعـلـكـ كـلـاـ خـيـرـ لـكـ وـمـاـ أـشـبـهـ ذـلـكـ. وـأـنـماـ «ـلـنـ»ـ فـيـهـ قـوـلـانـ؛ فـذـهـبـ الـخـلـيلـ إـلـىـ أـنـهـ مـرـكـبـةـ مـنـ كـلـمـتـيـنـ؛ وـأـصـلـهـاـ لـاـ «ـأـنـ»ـ فـحـذـفـواـ الـأـلـفـ مـنـ «ـلـاـ»ـ، وـالـهـمـزـةـ مـنـ «ـأـنـ»ـ لـكـثـرـةـ الـاستـعـمـالـ؛ (ـكـفـولـهـمـ: وـبـلـ أـنـهـ)^(٤): «ـوـيـلـمـهـ»ـ وـرـجـبـواـ إـحـدـاهـمـاـ مـعـ الـأـخـرـىـ، فـصـارـ «ـلـنـ»ـ. وـذـهـبـ سـبـبـوـهـ إـلـىـ أـنـهـ لـيـسـ مـرـكـبـةـ مـنـ كـلـمـتـيـنـ؛ بـلـ هـيـ بـمـنـزـلـةـ شـيـ وـعـلـىـ حـرـفـينـ، لـيـسـ فـيـ زـيـادـةـ؛ قـالـ سـبـبـوـهـ: «ـوـلـوـ كـانـتـ عـلـىـ مـاـ يـقـرـلـ الـخـلـيلـ، لـمـاـ قـلـتـ: «ـأـنـاـ زـيـداـ فـلـنـ أـضـرـبـ»ـ؛ لـأـنـ مـاـ بـعـدـ «ـأـنـ»ـ لـاـ يـعـملـ فـيـ مـاـ قـبـلـهـاـ. وـيـمـكـنـ

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي: أحد أذكياء العرب المشهورين، إمام في اللغة، والتحرر، والأدب، وهو راسخ علم المعرض، وصاحب معجم «العين»، وهو شيخ سببويه. مات سنة ١٧٠ هـ. طبقات التحررين واللغويين ٤٣ - ٤٧.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط) زيادة فعل يعني، ولا لزوم له، فلم ثبته في المتن.

(٤) سقطت من (س).

أن يعتذر عن الخليل بأن يقال: إنَّ الحرُوفَ^(١) إذا رُكِبتْ تغيير حكمها بعد التراكيب، عَمَّا كانت عليه قبل التراكيب، الا ترى أنَّ «هُل» لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإذا رُكِبتْ مع «لا» ودخلها معنى الشخصيّ؛ جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، فيقال: «زِيدًا هَلًا ضَرِبَتْ» فكذلك مهناً؟ ويمكن أن يقال على هذا - أيضًا - أنَّ «هَلًا» ذهب منها معنى الاستفهام؛ فجاز أن يتغيير حكمها، وأنَّ «لن» فمعنى التقى باقي فيها، فيبني ألا يتغيير حكمها. وأنَّ «إذن» فستعمل على ثلاثة أضرب:

الأول: أن تكون عاملة، وهو أن يدخل على الفعل المضارع، فيراد به الاستقبال، ويكون جواباً؛ نحو أن يقول القائل: «أنا أزورك» فتقول: «إذن أكرمك»، فيجب إعمالها لا غير.

والثاني: أن يدخل عليها الواو والفاء للمعطف، فيجوز إعمالها وإهمالها؛ نحو^(٢) قوله: «إِنْ تَكْرِمْنِي، أَنَا أَكْرَمُكَ وَإِذْنَ أَحْسَنْ إِلَيْكَ» فيجوز إعمالها، فتنصب الفعل بعدها، كما لو ابتدأت بها، فترجع إلى القسم الأول، ويجوز إهمالها؛ فترفع الفعل بعدها؛ لأنَّ^(٣) مع الضمير المستكثن فيه خبر مبتدأ محدّد؛ والتقدير فيه: «وَأَنَا إِذْن أَحْسَنْ إِلَيْكَ»^(٤)، فرجع إلى القسم الثالث.

والثالث: أن تدخل بين كلامين؛ أحدهما متعلقة^(٥) بالآخر؛ نحو: أن تدخل بين الشرط وجوابه؛ نحو «إِنْ تَكْرِمْنِي إِذْن أَكْرَمُكَ» وبين المبتدأ وخبره؛ نحو: «زِيدَ إِذْن يَقُولُ» وما أشبه ذلك، فلا يجوز إعمالها بحال، وكذلك^(٦) إذا دخلت على فعل الحال؛ نحو قوله: «إِذْن أَظْلَكَ كَاذْبًا» إذا أردت أثك في حال ظنٍّ؛ وذلك لأنَّ «إِذْن» إِيمَانًا عملت؛ لأنَّها أشّبّهتْ «أَنَّ» و«أَنْ» لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، فإذا^(٧) زال الشبه، بطل العمل. وأنَّ «كَي» فستعمل على ضربين؛ أحدهما: (أن تعمل ب نفسها، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد؛ نحو: «جَتَّكَ لَكِ تَعْطِينِي حَقًّي».

والثاني^(٨): أن تعمل بتقدير «أَنْ» لأنَّهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ،

(١) في (ط) الحرف. (٢) في (س) وذلك نحو.

(٣) في (ط) لأنَّها، والضواب ما أثبتناه من (س).

(٤) في (ط) وأنَا إذن أَكْرَمُكَ، وأَحْسَنْ إِلَيْكَ.

(٥) في (س) بتعلقة. (٦) في (س) فكذلك.

(٧) في (س) رأدا.

(٨) سقطت من (س).

ولأنهم^(١) يقولون «كِبِّمَا» كما يقولون «كِمَا»، وإنما وجب أن يُقدَّر بعدها «أن» لأن حروف الجر، لا تعمل في الفعل.

فإن قيل: فللمَّ وجوب تقدير «أن» بعدها، وبعد الفاء، والواو، وأو، واللام، وحتى، دون آخراتها؟ قيل: ثلاثة أوجه:
/الوجه/^(٢) الأول: أن «أن» هي الأصل في العمل.

والوجه الثاني: أن «أن» ليس لها معنى في نفسها بخلاف^(٣): «لن، إذن، وكيف» فلتقتضي معناها، كان تقديرها أولى من سائر آخراتها.

والوجه الثالث: أن «أن» لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، ولا يوجد هذا في سائر آخراتها، فقد وجد فيها مزية على سائر آخراتها (في حالة إظهارها)^(٤)، فإذا وجد فيها مزية على سائر آخراتها في حالة الإظهار، كانت أولى بالإضمار؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) لأنهم.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (س) كـ«لن».

(٤) سقطت من (س).

الباب العادي والخمسون

باب حروف الجزم

[عمل إعمال الأدوات الجازمة للجزم في الأفعال]

إن قال قائل: لِمْ وجب أن تُعمل «لم»، ولَمَا، ولام الأمر، ولا في التهيء^(١) في الفعل المضارع الجزم؟ قيل: إِلَمَا وجب أن تُعمل /الجزم/ ^(٢) لاختصاصها بالفعل؛ وذلك لأن «لم»، لَمَا^(٣) كانت تدخل على الفعل المضارع، فتنقله إلى معنٍ الماضي، كما أنَّ إِلَمَ التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي، فتنقله إلى معنٍ المستقبل، فقد أثبتت حرف الشرط، وحرف الشرط يُعمل الجزم، فكذلك^(٤) ما أثبته؛ وإنما وجب لحرف الشرط أن يُعمل الجزم؛ لأنَّه يقتضي جملتين، فللطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم؛ لأنَّه حذف وتخفيف، فبمثلك «لم» في التقليل، وكان محمولاً عليه. وأَلَمَا «لام الأمر» فإنما وجب أن تُعمل الجزم؛ لاشتراك الأمر باللام، وبغير اللام في المعنى، فيجب أن تُعمل لَام^(٥) الجزم؛ ليكون الأمر باللام؛ مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما/ كان/^(٦) جزماً، والأخر وقفاً. فَلَمَا^(٧) «لا» في التهيء، فإنما وجب أن تجزم حملاً على الأمر؛ لأنَّ الأمر خد التهيء، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، ولَمَا كان الأمر مبنياً على الوقف، وقد حُجِّل التهيء عليه، جُبِّل التهيء نظيرأً له في اللفظ، وإن كان أحدهما جزماً، والأخر وقفاً على ما بيَّنا؛ فلهذا، وجب أن تُعمل الجزم.

فإن قيل: فإذا^(٨) كان الأصل في «لم» أن تدخل على الماضي، فلِمَ نقل

(١) سقطت من (س).

(٢) في (ط) ولَمَا، والضواب ما أثبتنا من (س).

(٣) في (ط) وكذلك.

(٤) في (س) اللام.

(٥) سقطت من (س).

(٦) في (س) رائعاً.

(٧) في (س) إفأ.

إلى لفظ المضارع؟ قبل: لأنّ «لم» يجب أن تكون عاملة، فلو لزم ما بعدها الماضي، لما تبيّن عملها، فنقل الماضي إلى المضارع؛ ليتبين عملها.

فإن قبيل: فهلا جوّزتم دخولها على الماضي والمستقبل، كما جاز في حرف الشرط والجزاء؟ (قبل: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنّ الأصل في حروف الشرط والجزاء^(١) أن تدخل على فعل^(٢) المستقبل، والمستقبل أثقل من الماضي، فعدل عن الأنفل إلى الأخفّ، فاما «لم» فالأصل فيها أن تدخل على الماضي، وقد وجب سقوط الأصل، فلو جوّزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل؛ لما جاز دخولها على/الفعل/^(٣) المضارع الذي هو الفرع؛ لأنّه إذا استعمل الذي هو الأخفّ، لم يستغْمَل الفرع الذي هو الأنفل؛ فاعرفه تسبّب، إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (س).

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) الفعل.

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

[عملة إعمال «إن» الجزم في المضارع]

إن قال قائل: لِمَ عملت «إن» الجزم في الفعل المضارع؟ قيل: إنما عملت لاختصاصها، وعملت الجزم لـما بيننا / من /^(١) أنها تقتضي جملتين: الشرط والجزاء، فلطول ما تقتضيه اختيار لها الجزم؛ لأنّ حذف وتخفيفه. فاما ما عدا «إن» من الألفاظ التي يجازى بها؛ نحو: «من»، «ما»، «أي»، «ومهما»، «ومتي»، «وأين» /^(٢) «وأيّان» /، وأيّ حين، وحيثما، وإذا ما «فإنما عملت»؛ لأنّها قامت مقام («إن» فعملت عملها، وكلّها مبنية لقيامها مقامها)^(٣) ما عدا «أيّا»^(٤) وسند ذكر معانيها، ولم تقيّمت مقام الحرف، مستوفن في باب الاستفهام.

[العامل في جواب الشرط وخلافهم في ذلك]

فإن قيل: فما العامل في جواب الشرط؟ قيل: اختلاف التحويّون في ذلك؛ فذهب بعض التّحّاة^(٥) إلى أنّ العامل فيه حرف الشرط، كما يعمل في فعل الشرط؛ وذهب بعضاً إلى أنّ حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان فيه؛ وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط؛ وذهب أبو عثمان المازني^(٦) إلى أنه مبني على الوقف. فعن قال: إنّ حرف الشرط يعمل فيما جميّعاً؛ قال: لأنّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط؛ ولهذا المعنى، يسمى حرف الجزاء، فكما عمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط. وأيّاً من قال: إنّهما جميّعاً يعملان فيه؛ فلا أنّ فعل الشرط يقتضي الجواب، كما أنّ حرف الشرط يقتضي الجواب، فلئن اقتضيَه^(٧) معاً، عملاً فيه معاً. وأيّاً من

(١) سقطت من (س).

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) آيات، والصواب ما أثبتناه من (س).

(٤) في (س) اقتضيَاه.

(٥) سقطت من (س).

(٦) في (س) التحويّين.

قال: إن حرف الشرط ي العمل في فعل الشرط، وفعل الشرط ي العمل في الجواب، فقال: لأن فعل الشرط يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله فيه أولى من الحرف. وأماماً من قال: إنه مبني على الوقف؛ فقال: لأن الفعل المضارع، إنما أغرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب - ههنا - لم يقع موقع الأسماء؛ فوجب أن يكون مبنياً. وذهب الكوفيون إلى الله مجزوم^(١) على الجوار، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، فكان محمولاً عليه في الجزم، والعمل على الجوار كثير في كلامهم، قال الشاعر^(٢): [البسيط]

كالـما ضـرـبـتـ قـدـامـ أـعـبـنـهاـ قـطـنـاـ بـمـسـتـحـمـدـ الـأـوـتـارـ مـحـلـوجـ^(٣)
وكان يقتضي أن يقال: «محلوجاً» فخففه على الجوار^(٤)، وكقولـ[الـزـجـ]^(٥):

كـأـنـ نـسـعـ الـعـنـكـبـوـتـ الـمـرـمـلـ^(٦)

وكقولهم: «جـُـخـُـرـ ضـُـبـُـ خـُـرـ» وما أشبه ذلك؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأن العمل على الجوار قليل، يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقنته. وقد اعترض على هذه المذاهب كلها باعتراضات: فاما من قال إن حرف الشرط

(١) في (س) مبني.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين.

(٣) المفردات الغربية: مستحمد الأوتار: أوتار الفوس المشدودة المحكمة. القطع المخلوج: المتندوف المتفوش.

موطن الشاهد: (قطناً... محلوج).

وجه الاستشهاد: مجيء «المخلوج» مجروراً ل المجاورة «الأوتار» المجرورة؛ والأصل فيه أن يكون منصرياً؛ لأنه صفة لـ«قطناً» المنصوب، والجز على المجاورة جائز في التصرير والثثر.

(٤) والخفض على الجوار كثير شائع في اللغة.

(٥) القائل: العجاج، وقد سبقت ترجمته.

(٦) المفردات الغربية: المرمل: يقال أرمي سريراً: إذا نسج شيئاً، أو غيره، فجعله ظهرأ له.

موطن الشاهد: (المرمل).

وجه الاستشهاد: جز «المرمل» ل المجاورة «العنكبوت» المجرورة؛ والأصل والقياس فيه التصب؛ لكونه صفة لـ«هزلاً».

فائدة: كان الخليل بن أحمد الفراهيدي، لا يجيز الجزر على المجاورة إلا إذا استوى المتتجاوزان في التعريف، والشكير، والتشكيك، والثانية، والإفراد، والثنية، والجمع.

يعلم فيهما وحده، فاعتبر حرف الشرط حرف جزم، والحرف الجازمة لا تعمل في شيئاً لضعفها. وأما قول من قال: إن حرف الشرط، و فعل الشرط يعملان في الجواب، فلا يخلو عن ضعف، وذلك لأن^(١) الأصل في الفعل ألا يكون عاملًا في الفعل، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له، إلى ما له تأثير، لا تأثير له. وأما قول من قال: إنه مبني على الوقف؛ لأنَّه لم يقع موقع الاسم ف fasid - أيضًا - وذلك؛ لأنَّ الفعل إذا ثبتت^(٢) له المشابهة بالاسم في موقع، /و/^(٣) استحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كل موضع؛ ألا ترى أنَّ الفعل المضارع يكون مُعرِبًا بعد حروف التصب؛ نحو: لن تقوم وبعد حروف الجزم؛ نحو: لم يقم. وإن لم يجز^(٤) أن يقع موقع الأسماء، (فكذلك هنَا)^(٥) على أنَّ وقوعه موقع الأسماء إنما هو موجب لنوع من الإعراب، وهو الرفع، وقد زال حملًا لجنس الإعراب، وليس من ضرورة (زوال نوع منه) زوال جملة الجنس^(٦). وال الصحيح عندى: أنَّ يكون العامل/ هو/^(٧) حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط؛ لا أنه^(٨) عامل معه لما بيئاً؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) أَنْ.

(٢) في (ط) ثبت.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) يحسن.

(٥) سقطت من (س).

(٦) في (ط) زوال نوع من الإعراب زوال

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط) لأنَّه، والصواب ما أثبتنا من (س).

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والتكررة

[التكررة أصل المعرفة]

إن قال قائل: هل المعرفة أصل أو التكررة؟ قبل: لا بل التكررة هي الأصل؛ لأنَّ التعريف طاريء^(١) على التكثير.

[تعريف التكررة والمعرفة]

فإن قيل: ما حدُّ التكررة/^(٢) والمعرفة؟ قبل: حدُّ التكررة ما لم يخص الواحد من جنسه؛ نحو «رجل، وفرس، ودار» وما أشبه ذلك، وحدُّ المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه.

[الفرق بين التكررة والمعرفة]

فإن قيل: فبأي شيء تُعتبر التكررة من المعرفة؟ قبل: بشيئين؛ أحدهما: دخول الألف واللام؛ نحو: الفرس، والغلام، ودخول «ربُّ» عليها؛ نحو: ربُّ فرس وغلام، وما أشبه ذلك.

[أنواع المعرفة]

فإن قيل: فعلى كم نوعاً تكون المعرفة؟ قبل: هي/^(٣) على خمسة أنواع؛ الاسم المضمر، والعلم، والمبهم - وهو اسم الإشارة - وما عُرف بالالف واللام، وما أضيف إلى أحد/^(٤) هذه المعرفات؛ فأنما الاسم المضمر فعل ضريبي؛ متضمن، ومتصل.

[الضمير المتضمن ضريبان مرفوع ومنصوب]

فأنما المتضمن فعل ضريبيان مرفوع، ومنصوب، فأنما المرفوع، فهو: «أنا،

(٣) سقطت من (س).

(١) هي (ط) طار.

(٤) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

ونحن، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهم، وهم، وهي، وهن^(١) وأما المنسوب المتصل : «إِنِّي أَيُّ»، وإِنِّي أنا، وإِنِّي أَكُم، وإِنِّي أَكُم، / وإِنِّي أَكُم /^(٢)، وإِنِّي أَكُن، وإِنِّي أَهُم، وإِنِّي أَهُم، وإِنِّي أَهُم». وذهب الخليل إلى أنَّه مظاهر استعمل استعمال المضمر؛ ومنهم من قال : إنَّه اسمُهم أضيف للشخصيات، ولا يعلم اسمُهم أضيفَ غيره^(٣)؛ ومنهم من قال : إنَّه بكماله اسمُ ماضِر، ولا يعلم اسمُ ماضِر يختلف آخره غيره^(٤)؛ ومنهم من قال : إنَّه اسمُ ماضِر أضيف إلى الكاف، ولا يعلم اسمُ ماضِر أضيفَ غيره^(٥). والصحيح : أنَّ «إِنِّي» هـ /^(٦) اسمُ ماضِر، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ وذهب الكوفيون إلى أنَّ الماضِر، هو الكاف و «إِنِّي» عباد؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الشيء لا يعتمد^(٧) بما هو أكثر منه، وقد بيَّنا فساد ذلك مُستقى في المسائل الخلافية^(٨).

[الضمير المتصل ثلاثة أضرب]

وأما المتصل فعلٌ ثلاثة أضرب : مرفوع، ومنصوب، ومحرور.

[الضمائر المتصلة المرفوعة]

فأما المرفوع^(٩) فهو : «قمتُ»، و«قمتَا»، و«قمتُمَا»، و«قمتُمْ»، و«قمتُنَّ»^(١٠) والماضِر في «قام»، و«قاما»، و«قاموا»، و«قادت»، و«قادتا»، و«قادتمَا» والضمير في اسم الفاعل؛ نحو : «ضارب» والضمير في اسم المفعول^(١١)؛ نحو : «مضروب» وما أشبه ذلك.

[الضمائر المتصلة المنصوبة]

وأما المنسوب المتصل^(١٢) فهو : «رأيْتني»، و«رأيْتنا»، و«رأيْتُك»، و«رأيْتكمَا»، و«رأيْتُكُنَّ»، و«رأيْته»، و«رأيْتهما»، و«رأيْتهم»، و«رأيْتهنَّ» وما أشبه ذلك.

[الضمائر المتصلة المحرورة]

وأما المحرور فلا يكون إلا متصلاً^(١٣) نحو «أمَّي»، و«بِنَا»، و«بِكَ»، و«بِكُمَا»، و«بِكُمْ»، و«بِكَنَّ»، و«بِهِ»، و«بِهِمَا»، و«بِهِم»، و«بِهِنَّ» وما أشبه ذلك.

[علة عدم مجحوب ضمير الجز المتصل مرفوحاً أو منصوباً]

فإن قيل : فلم كان المرفوع والمنسوب ضميرين متصلاً ومنفصلاً، ولم يكن المحرور كذلك؟ قيل : لأنَّ المرفوع والمنسوب يجوز في كل واحدٍ منها

(١) سقطت من (س).

(٢) في (ط) يعتمد.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) أي في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».

أن يفصل بينه وبين عامله، الا ترى أن المعرف يجوز أن يتقدّم، فيرفع^(١) بالابتداء، فلا يتعلّق بعامل لفظي، وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدّم على الناصب، كتقدّم المفعول على الفعل والفاعل، فلما كانا يتصلان بالعامل تارة، وينفصلان/تارة/^(٢) أخرى؛ وجب أن يكون لهما ضميران؛ متصل، ومنفصل؛ وأما المجرور، فلا يجوز أن يتقدّم على عامله، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتد بها؛ فوجب أن يكون ضميره متصلًا لا غير.

[اسم العلم]

وأما الاسم العلم؛ فنحو: «زيد، وعمر، وأبي محمد» وأشباه^(٣) ذلك.

[اسم الإشارة]

وأما المبهم؛ فنحو: «هذا، وهذا، وهذه، وهاتان، وتيك، وتلك، ونانك، وتيك، وهولاء» وما أشبه ذلك.

[المعرف بالألف واللام]

وأما ما عُرف بالألف واللام؛ فنحو قوله: «الرجل، والفلام»، وقد اختلف التحريون في ذلك؛ نذهب الخليل إلى أن تعريفه بالألف واللام/ معاً^(٤)، وذهب سيبويه إلى أن تعريفه باللام وحدها، وأنها لما زيدت للتعريف ساكنة، أدخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدا بالساكن؛ لأن الابتداء بالساكن معال/ و/^(٥) في الخلاف بينهما كلام طويل، لا يليق ذكره بهذا المختصر، وقد أفردنا كتاباً فيه. وأما ما أضيف إلى أحد هذه المعرف فنحو: غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الرجل، وغلام صاحب حمرو، وما أشبه ذلك.

[أحرف المعرف]

فإن قيل: فما أحرف هذه المعرف؟ قيل: اختلف التحريون في ذلك؛ فذهب بعضهم إلى أن الاسم المضمر أحرف المعرف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام؛ وأحرف الضمائر ضمير المتكلّم؛ لأنه لا يشاركه فيه أحد/^(٦) غيره، فلا يقع فيه التباس، بخلاف غيره من سائر

(١) في (س). فيرتفع.

(٢) زيادة من (ط).

(٣) في (س) وما أشبه.

(٤) سقطت من (س).

(٥) في (ط) في.

(٦) زيادة من (ط).

المعارف، والذي يدلُّ على؛ أنَّ الفساتير أعرف المعارف، أنها لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف، وهو قول سيبويه. وذهب بعضهم إلى أنَّ الاسم المبهم أعرف المعارف، ثُمَّ المضمر، ثُمَّ العلم، ثُمَّ ما فيه الألف واللام؛ وهو قول أبي بكر ابن السراج^(١). وذهب آخرون إلى أنَّ أعرف المعارف الاسم العلم، لأنَّه في أول وضعيه، لا يكون له مشارك/ به/^(٢)، ثُمَّ المضمر، ثُمَّ المبهم، ثمَّ ما عُرِفَ بالآلف واللام؛ وهو قول أبي سعيد الشيرافي^(٣). فائماً ما عُرِفَ بالإضافة؛ فتعريفه بحسب ما يُضاف إليه من المضمر، والعلم، والمبهم، وما فيه الآلف واللام على اختلاف الأقوال.

[علة بناء الأسماء المضمرة والمبهمة]

فإن قيل: فلِمَ بُنِيَ الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف؟ قيل: أثنا المضمر فلائماً بُنِيَ؛ لأنَّه أشبه الحرف؛ لأنَّه يجعل دليلاً على المظاهر، فإذا جعل علامَةً على غيره، أشبه تاءَ التَّائِيَّة / وإذا أشبه تاءَ التَّائِيَّة /^(٤)، فقد أشبه الحرف، وإذا أشبه الحرف، فيجب أن يكون مبنياً. وأثنا المبهم؛ وهو اسم الإشارة، فإنما بُنِيَ؛ لتضمنَتْ معنى حرف الإشارة.

[حرف الإشارة مُضمر غير منطوق به]

فإن قيل: أين حرف الإشارة؟ قيل: حرف الإشارة وإن لم ينطقوها به، إلا أنَّ القبابس كان يقتضي أنَّ يوضع له حرف كثيرة من المعانى كالاستفهام، والشرط، والتنفي، والثنئي، والثنئي، والترجُّحى، والعلف، والتَّدَاء، والاستثناء، إلى غير ذلك، إلَّا أَنْهُمْ لَمْ^(٥) لم ينطقوها به، وضمنوا معناه اسم الإشارة، وإن لم يُلْعَنْ^(٦) به؛ وجَبَ أن يكون مبنياً؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) سبفت ترجمته.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) ينطقوها.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (س).

(٦) سبفت ترجمته.

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكبير

[مُلْهَة جمع فَعْلٍ في القَلْةِ عَلَى أَفْعَلٍ]

إن قال قائل: لِمَ جمع «أَفْعَلٌ» - بفتح الفاء، وسكون العين - في القلة على «أَفْعَلٌ»، وسائر أوزان الثلاثي، وهي «فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ»؟ قيل: لأن «فَعْلَةً» أكثر استعمالاً من غيره، ومن^(١) سائر الأوزان، و «أَفْعَلٌ» أخفٌ من «أَفْعَالٌ» فاعطوا ما يكره استعماله الأخف، وأعطوا ما يقلُّ استعماله الأثقل؛ ليعادلوا بينهما؛ فاما قولهم: «فَرَخٌ وأَفْرَاخٌ، وَأَنْفٌ وَأَنَافٌ، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ» في حروف معدودة فشاذ، لا يقاس عليه، على أنهم قد تكلموا عليها، فقالوا: إنما قالوا في جمع: فرخ: أفراخ؛ لوجهين:

أحدهما: أنهم حملوه على معنى «طَبِيرٌ»؛ فكما قالوا في جمع: طَبِيرٌ: أطْبَارٌ؛ وكذلك، قالوا في جمع: فرخ: أَفْرَاخٌ لَا هُنْ فِي مَعْنَاهٍ.

والوجه الثاني: أنْ نَبِهَ الرَّاءُ، وهو^(٢) حرف تكثير فينزل التكثير فيها بمنزلة الحركة؛ فصار بمنزلة «أَفْعَلٌ» بفتح العين؛ فجمع على «أَفْعَالٌ» كـ جبل: وأجيال، وجمل: وأجيالٌ قال الشاعر^(٣):

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخِ بَلْدِي مَرْخٍ رُّغْبُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاهَ وَلَا شَجَرٌ
أَلْقَيْتَ كَابِيَّهُمْ فِي قُفْرٍ مَظْلَمَةٍ فَاقْفَرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرٌ^(٤)

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (س) ومن.

(٣) في (س) وهي.

(٤) الشاعر هو: الحطيبة، أبو مليكة، جرول بن أوس، كان شاعراً من مخصوصي الجاهلية والإسلام، وكان هجاءه ثُرُّاً، لم يسلم أحد من لسانه حتى آمه، وزوجه، ونفسه له ديوان شعر مطبوع، مات سنة ٣٠ هـ. الأعلام ٥٩/٣.

(٥) المفردات الغربية: أفراخ: جمع فرخ، وهو صغير الطيور الذي لا يستطيع الطيران.

وأَنَّا أَنْفَ، فَإِنَّمَا جُمِعَهُ عَلَى «أَفْعَالٍ» فَقَالُوا^(١) «أَنَافٌ»؛ لَأَنْ فِيهِ^(٢) الثُّونَ؛
وَالثُّونُ فِيهَا غُثَّةٌ، فَصَارَتِ الْغُثَّةُ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ الْحَرْكَةِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ «فَقْلٍ» فَجُمِعَ
عَلَى «أَفْعَالٍ» وَأَنَّا أَرْنَدٌ فَإِنَّمَا جُمِعَ عَلَى «أَفْعَالٍ»، فَقَالُوا: «أَرْنَادٌ» لِوَجْهِيْنِ:
أَحَدُهُمَا: لَمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الثُّونَ فِيهَا غُثَّةٌ، فَصَارَتِ كَانِهَا مَتَّحِرَّةً.
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ «رَنَادٌ» فِي مَعْنَى «أَعْوَادٍ» وَ«أَعْوَدٍ» يَجْمِعُ عَلَى «أَعْوَادٍ»،
فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ.

[عِلْمُ جَمْعِ فَقْلٍ عَلَى أَفْعَالٍ]

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ^(٣) جَمَعُوا «فَقْلًا» إِذَا كَانَتْ عَبِيْهِ يَاهُ أَوْ وَاوُّ عَلَى «أَفْعَالٍ»
وَلَمْ يَجْمِعُوهُ عَلَى «أَفْعَلٍ»؟ قِيلَ: لِأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى «أَفْعَلٍ» عَلَى تِبَاسِ
الضَّعِيبَعِ؛ لِأَذْنِيْ ذَلِكَ إِلَى الْاستِقْنَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ «بَيْتٍ»:
«بَيْتٍ»^(٤)، وَفِي جَمْعِ «عَوْدٍ»: «أَغْرَدٌ»^(٥) لِأَذْنِيْ ذَلِكَ إِلَى ضَمَّ الْيَاهِ وَالْوَاهِ، وَالْيَاهِ
تُسْتَقْلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ؛ لِأَنَّهَا مَعْهَا بِمَنْزِلَةِ يَاهُ وَوَاهُ، وَكَذَلِكَ الْوَاهُ - أَيْضًا -
مُسْتَقْلًا؛ عَدْلُوا عَنْهُ إِلَى «أَفْعَالٍ».

[عِلْمُ جَمْعِهِمْ بَيْنَ فَعَالٍ وَفَعُولٍ فِي جَمْعِ الْكَثْرَةِ]

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ جَمَعُوا بَيْنَ «فَعَالٍ» وَ«فَعُولٍ» فِي جَمْعِ الْكَثْرَةِ؟ قِيلَ:
لَا شَرَاكِهِمَا فِي عَدْدِ الْحُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ لِيْسُ فِي الْآخَرِ.

[عِلْمُ الصِّيَافَةِ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ]

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ خَصُوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى اَفْقَلِ مَا عَبِيْهِ وَاوِّ

وَعِنْ بِالْأَفْرَاغِ - هَنَا - أَطْفَالَ الْصَّغَارِ. ذَيْ مَرْخٍ: اسْمُ مَوْضِعٍ. زَغْ الْحَوَالِصِ: كِتَابَةٌ
مِنْ جَوْعَهِمْ، وَصَفَرَ سُتُّهُمْ. وَهَذَا الْبَيْنَانُ قَالُوهُمَا الْحَطَبَيْنَةُ وَهُوَ فِي سِجْنِ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِمَا سَجَنَهُ بِسَبَبِ مَحَاجَةِ لِلْتَّزِيرِ قَاتَنَ بْنَ بَدْرٍ فِي أَمْبَرِ
الْمُزَمِّنِينَ، وَنَهَاءَ عَنْ مَجَاهِ الْأَنْسَ، وَأَخْلَقَ سَيْلَهُ.
مُوْطَنُ الشَّاهِدِ: (أَفْرَاغ).

وَجْهُ الْاِسْتِهَادَةِ: مَجِيَّ «أَفْرَاغٍ» عَلَى رِزْنَ «أَفْعَالٍ» وَقَدْ بَيْنَ الْمُوْلَفِ فِي الْمَتنِ سَبَبَ ذَلِكَ.

(١) فِي (ط) قَالُوا.

(٢) فِي (ط) فِيهَا.

(٣) فِي (س) وَلَمْ.

(٤) فِي (س) شِيْخُ أَشْيَعَ.

(٥) فِي (س)، أَعْوَادُ، وَالصِّوَابُ مَا فِي الْمَتنِ.

بـ «فعال»؛ نحو: «ثوب: وثياب» وما^(١) عينه ياء بـ «فعول»؛ نحو: «شيخ: وشیوخ» وهلا عکسوا؟ قيل: إنما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على «فعول»؛ لأنّه كان يؤذى إلى الاستثناء، ولا يؤذى إلى ذلك إذا^(٢) جمع على «فعال» إلا ترى أنه لو جمع على «فعول»؛ لكان يؤذى إلى اجتماع واوين وضمة؛ نحو «ثوب، وحوض» وذلك مستثنٍ لاجتماع واوين/وضمة/ وجوزوا ذلك في الباء؛ لأنها أخف من الواو، فكذلك خصوا ما كان عينه واوا بـ «فعال»، وما كان عينه ياء بـ «فعول».

[فعل وأفعال]

فإن قيل: فمن أين ذعنت أن «أفعالاً» لا يكون إلا في جمع «فعل»؛ وقد قالوا: «زمن: وأزمن» فجمعوا «فعلاً» بفتح العين على «أفعال»؟ قيل: إنما قالوا: «زمن وأزمن» وإن كان القباس يوجب أن يقال: «ازمان» إلا أنه لما كان «زمن» في معنى «ذهر» و«ذهر» يجمع على «ذهر» فكذلك - أيضاً - جمعوا زماناً على «أزمن»؛ لأنّه في معناه كقوله^(٤): [الطويل]

أشترِلَّتْنِي سلام عليكما مل الأزمن اللانِي مضين راجع

[علة جمع فعل على فلان]

فإن قيل: فللم جمّع ما جاء على «فعل» في الأغلب على «فلان»؟ قيل: لأن «فعلاً» مقصور من «فعال» وما كان على «فعال» فإنه يُجمع على «فلان»؛ نحو: «هراب وغيرهان، وعُقاب وعقبان» وكذلك^(٥) ما كان مقصوراً منه يُجمع على «فلان».

[علة تحرير العين في الفعلة في الجمع]

فإن قيل: فلم وجب تحرير العين في «الفعلة» بفتح الفاء وسكون العين في

(١) في (ط) ومثا.

(٢) في (ط) إذ.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) القائل هو ذو الرأمة؛ وقد سبقت ترجمته.

موطن الشاهد: (الأزمن).

وجه الاستشهاد: مجيء «زمن» مجموعاً جمع تكسير على وزن «أفعال» حملأ على «دهر» و«ذهر»؛ لأنّه يعنون، كما جاء في المتن.

(٥) في (س) فكذلك.

الجمع نحو «جفّنات، وقصّفات» وسُكّنت في نحو: «خذلات، وصّعبات» من فُعلة^(١)? قيل: لأنّ «الفُعلة» بفتح الفاء، وسكون العين تكون اسمًا غير صفة؛ نحو: «جفّنة، وقصّنة» وتكون صفة؛ نحو: «خذلة، وصّعببة» فحرّكت العين منها إذا كانت^(٢) اسمًا غير صفة؛ نحو «جفّنات، وقصّفات» للفرق بينهما وبين الصفة؛ نحو: «خذلات، وصّعبات».

[عملة كون الاسم أولى بالتحريك من الصفة]

فإن قيل: فلِمْ كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا، وكان الفرق حاصلًا؟ قيل: إنما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة؛ لأنّ الاسم أقوى وأخفّ، والصّفة أضعف وأثقل؛ فلِمَا كان الاسم أقوى وأخفّ، والصّفة أضعف وأثقل^(٣)؛ كان الاسم للتحريك أحمل؛ فأنما قول^(٤) الشاعر:^(٥)

أبَثْ ذَكَرَ، عَرْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِي
خُفْوَقًا، وَرَفَضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَنَاصِلِ^(٦)
نسّكن «رؤضات» والأصل «رؤضات» بالفتح لأجل ضرورة الشعر.

[عملة كون العين المعتلة من فُعلة ساكنة في الجمع كالصّفة]

فإن قيل: فلِمْ إذا كانت العين من «الفُعلة» معتلة أو مضاعفة، تكون ساكنة كالصّفة؛ نحو: «عَزَّزَات، وَبَيْضَات، وَسَلَات» وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما كانت ساكنة إذا كانت العين معتلة؛ لأنّ الحركة، توجّب ثقلًا في الواو والياء؛ فسُكّنُوها هرباً من ثقل الحركة عليهما، وحرّصاً على تصحيحتها، ومن العرب من يفتح الياء والواو، فيقول: «عَزَّزَات، وَبَيْضَات» كما لو كان صحّ العين،

(١) سقطت من (س).

(٢) في (ط) كان.

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (ط) قال الشاعر.

(٥) لم يُتبّ إلى قائل معين.

(٦) المفردات الفريبية: رفضات الهرى: رُبِّما المراد اضطرابات المفاصل التي تسبّب المشاق، من ارتفاع الذرع: إذا تفرّق، وتتابع سبلانه، وقطرانه.
أحشاء قلب: أحشاء جمع «حشا» وهو ما اضطربت عليه الضلوع.
المفاصل: جمع «التفصل» وهو كل ملتقى عظمين في الجسد.
موطن الشاهد: (زلّضات).

وجه الاستشهاد: مجيء «رؤضات» مسكونة، والقياس أن ثانٍ معروفة «رؤضات» للضرورة.
الشعرية.

وعلى هذه اللعنة قراءة من قرأ: «قَلْتُ فَقَرَأْتُ لَكُمْ»^(١) بفتح الواو؛ و/ قال الشاعر^(٢):

آخر بيضات رائح متأذبب رفيق بمسح المنكبين سيرج^(٣)
إِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً إِذَا كَانَتْ مَضَاعِفَةً لِتَلْأَ يَجْتَمِعُ حِرْفَانَ مَتْحَرِّكَانَ مِنْ
جَنْسِ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مَسْتَقْلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ فِي جَمْعٍ: «سَلَةٌ: سَلَاتٌ،
وَمَلَةٌ: مَلَاتٌ؛ لَكَانَ ذَلِكَ مَسْتَقْلًا؟

[عَلَةٌ جَمْعُ فَعْلَةٍ عَلَى فَعْلَاتٍ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: قَبِيلٌ جَازَ فِي جَمْعِ «فَعْلَةٍ» بِضمِ الفاءِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ، ضَمُّ
الْعَيْنِ، وَفَتْحِهَا، وَسَكُونُهَا؛ نَحْوُ: «ظَلَمَةٌ: وَظَلَمَاتٌ، وَظَلَمَاتٌ، وَظَلَمَاتٌ؟»^(٤)
قَبِيلٌ: أَمَا الْقُسْمُ فَلِلإِتَابَعِ؛ وَأَمَا الْفَتْحُ فَفَرَارًا^(٥) مِنْ اجْتِمَاعِ ضَمَيْنٍ؛ وَأَمَا السُّكُونُ
فَلِلشَّخْفِ؛ كَثُرَلَهُمْ فِي «عَصْدٌ: عَصَدٌ».

[عَلَةٌ جَمْعُ فَعْلَةٍ عَلَى فَعْلَاتٍ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: قَبِيلٌ جَازَ فِي جَمْعِ «فَعْلَةٍ» بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَسَكُونِ الْعَيْنِ، كَسْرُ
الْعَيْنِ، وَفَتْحِهَا، وَسَكُونُهَا؛ نَحْوُ: «سَدَرَةٌ: وَسَدَرَاتٌ وَسَدَرَاتٌ وَسَدَرَاتٌ؟»^(٦)
قَبِيلٌ: أَمَا الْكَسْرُ فَلِلإِتَابَعِ؛ وَأَمَا الْفَتْحُ فَفَرَارًا^(٧) مِنْ اجْتِمَاعِ الْكَسْرَتَيْنِ؛ وَأَمَا
السُّكُونُ فَلِلشَّخْفِ؛ كَثُرَلَهُمْ فِي: «كَثَفٌ: كَثَفَ» كَمَا يَبَثُّ فِي جَمْعِ «فَعْلَةٍ»،
وَالْأَلْفُ وَالثَّاءُ، فِي / جَمِيعٍ /^(٨) ذَلِكَ كُلُّهُ لِلْفَلْلَةِ عِنْدَ بَعْضِ الْمُحَوِّبِينَ، وَيَحْتَجُونَ

(١) س: ٢٤ (الثور، ن: ٥٨، مد). (٢) سقطت من (ط).

(٣) لم يُنْسَبْ إِلَى قَاتِلِ مُعَمِّنِ.

(٤) المفرادات الفريبية: بيضات: جمع بيضة، والبيضة واحدة سراويل كانت بيضة الطير أم بيضة الحديده، ولا تحرك ياؤها في الجمع إلا في فبررة الشمر.

متذوب: راجعه، ومثلها: الأكب.

التبورج من الخيل: ما يسبح بيده في جريه، كتابة عن سرعته.

موطن الشاهد: (بيضات).

وجه الاستثناء: جمع الشاعر «بيضة» على «بيضات» على وزن «فَعْلَاتٍ» والقباس أن يجمعها على «بيضات» يسكن الياء، للضرورة التثمرية؛ وذكر بعضهم أن فتحها على لغة مُهليبل التي تفتح العين في جمع «فَعْلَةٍ» صحيحاً كان، أو معتقداً.

(٥) في (ط) فراراً.

(٦) في (ط) فراراً.

(٧) زيادة في (ط).

بما رُوي عن حسان بن ثابت^(١) أنشد الثابغة^(٢) قصيدة التي يذكر فيها: [الطويل]
 لثا الجفَّاتِ الْغَرْ بِلْمَعْنَ بِالْضُّحَى
 وأسياقنا يقطرن من نجدة دما
 فلم يَرْ في اهتزازاً، فعاتبه على ذلك؛ فقال له الثابغة: قد أخطأت في بيت
 واحد في ثلاثة مواضع، وأغضبت عنها، ثمْ جئت تلومني !! فقال له حسان: /
 و/ ^(٣) ما تلك المواضع؟ فقال له:

الأول: أتُك قلت: الجفَّاتِ وهي تَدُّ على عدد قليل، ولا فخر لك أن
 يكون لك في ساحتك ثلاث جفَّاتِ أو أربع.

والثاني: أتُك قلت: [بِلْمَعْنَ] واللُّمعَةِ بياض قليل، فليس فيه كبير شأن.
 والثالث: أتُك قلت: [يقطرنَ] والقطرة تكون للقليل، فلا يدل ذلك على
 فرط نجدة، وكان يجب أن يقول: [الجفَّانَ وَيَسْلَنَ]؛ وهذا - عندي - ليس
 بصحيح؛ لأنَّ هذا الجمع يجيء للكثرة، كما يجيء للقلة؛ قال الله تعالى:
 «وَهُمْ فِي الْقُرْنَتِ مَا يَشْوَنُ»^(٤) والمراد به الكثرة لا القلة، والذي يدل على ذلك:
 أنه جمع صحيح، فصار بمثابة قولهم «الزَّيْدُونَ»، والمعرون» (وكما أن قولهم:
 الزَّيْدُونَ، والمعرون)^(٥) يكون للكثرة والقلة، فكذلك هنا الجمع، وأما ما روى
 الثابغة وحسان، فقد كان أبو علي الفارسي^(٦) يقدح فيه، ولو صحي، فيحتمل أن
 يكون الثابغة قد ذكر شيء يدفع عنه^(٧) ملامة حسان، ويعارضها في الحال.

[إِلْهَةُ جُوازِ الْأَكْتِفَاءِ بِجَمْعِ الْقَلْةِ عَنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ وَالْمَكْسِ]

فإن قيل: فلِمْ جاز أن يكتفى الله ببناء القلة عن بناء الكثرة، وبناء الكثرة

(١) حسان بن ثابت الانصاري، شاعر النبي - ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}. وأحد مخضري الجاهلية والإسلام، وكان من المعترفين، عاش سنتين في الجاهلية ومثلها في الإسلام. قال فيه الأصمي: «كان فعلاً من فحول الجاهلية، فلما دخل الإسلام سقط شعره» له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٤٥ هـ. طبقات فحول الشعراء ١/٥، والشعر والشعراء ١/٣٥.

(٢) سبق ترجمته.
 موطن الشاهد: (الجفَّاتِ).

ووجه الاستشهاد: احتاج بعضهم بكون [الجفَّاتِ] على وزن [النَّفَّاتِ] جمعاً بغير القلة، وأنَّ جمع الكثرة لـ [الجفَّة]: [جفَّانَ] على وزن [فَيَقَالُ] والصواب ما ذكره المؤلف في المتن؛ لأنَّها تأتي للقلة وللكثرة.

(٣) سقطت من (ط). (٤) س: ٣٤ (سبا، ٣٧، مك).

(٥) سقطت من (من). (٦) سبق ترجمته.

(٧) في (من) به.

عن بناء القلة؟ قيل: إنما جاز أن يكتفى ببناء الكلمة عن بناء الكثرة؛ نحو: «قلم وأقلام، ورسن وأذان وأذان، وطُلب وأطناب، وكيف وأكتاف، وإيل وآبال» وأن يكتفى ببناء الكثرة عن بناء الكلمة؛ نحو: «رجل ورجال، وسبع وسباع، وشَّبع^(١)؛ لأنَّ معنِي الجمع مشترك في القليل والكثير؛ فجاز أن يُنْوَى بجمع الكلمة جمع الكثرة؛ لاشتراكهما في الجمع، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو والثُّون؛ نحو: (الزَّيْدُون)، وجاز أن يُنْوَى بجمع الكثرة جمع الكلمة كما يجوز أن يُنْوَى بالمعوم الخصوص.

[هَلْة جمع ما كان رباعيًّا على فعالٍ]

فإن قيل: فَلِمَ جَمِيعَ مَا كَانَ رِباعيًّا عَلَى مَثَلِ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَثَلٌ: «فَعَالٌ»؟ قيل: لأنَّ ما كان على أربعة أحرف لَمَّا كان أثقل مِمَّا كان على ثلاثة أحرف، ألمَ طريقة واحدة، وزَيَّدتُ الألف على واحده دون غيرها؛ لأنَّها أخفُ الحروف؛ لأنَّها نَفَّ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً.

[هَلْة حذف آخر الاسم الخامسة في الجمع]

فإن قيل: فَلِمَ حَذَفَ أَخْرَى مَا كَانَ خَمَاسِيًّا فِي الْجَمِيعِ؛ نَحْوِ: اسْفَرْجَل وَسَفَارِجَ؟ قيل: إنما وجب حذف آخر حروفه لطوله، ولو أتي به على الأصل، لكنه مستثنٍ، فَحَذَفَ طَلْبًا لِلخُصُوصَةِ، وَكَانَ الْأَخْرُ أَوْلَى بِالحَذْفِ؛ لأنَّه أضفَ حِرْفَ الْكَلْمَةِ؛ لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره.

[هَلْة جواز جمع سُفَرْجَل على سَفَارِيجَ وَنَحوِهِ]

فإن قيل: فَلِمَ جَازَ أَنْ يَقُولُوا فِي جَمِيعٍ: «سُفَرْجَلٌ: سَفَارِيجٌ» بِالْيَاءِ؟ قيل: لأنَّه لَمَّا حَذَفُوا الْأَلْمَ، جَعَلُوا الْيَاءَ^(٢) عَوْنَانًا عَنِ الْأَلْمَ المَحْلُوفَةِ مِنْهُ.

[هَلْة تعويضهم بِالْيَاءِ دُونَ غَيْرِهِ]

فإن قيل: فَلِمَ عُرِضَ بِالْيَاءِ دُونَ غَيْرِهِ؟ قيل: لأنَّ ما بعدَ الْكُسْرَ مَكْسُورٌ، فَكَائِنُهُمْ أَشَبُّوا بِالْكَسْرَةِ، فَنَشَأَتِ الْيَاءُ؛ وَذَلِكَ لِبَسْ بِثَقْلٍ؛ فَلَهُذَا كَانَتِ الْيَاءُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.

(١) التَّسْعُ: أحد سبُور التَّمْلُلِ، وهو الذي يدخل بين الإيماءتين.

(٢) في (س) الثَّاءِ، والصَّوابُ مَا في المتنِ.

[عِلْمَة عدم حذف الزيادة في الجمع إذا كانت رابعة]

فإن قيل: فَلِمْ حذفوا الزيادة منه في الجمع؛ إذا لم تقع رابعة، ولم يحذفها، إذا وقعت رابعة؟ قيل: إِنَّمَا حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا حذفوا منه الحرف الأصلِيُّ؛ فالزائد أولى، وإنَّمَا لم يحذفوها إذا وقعت رابعة؛ لِأَنَّهُمْ يجتَبِبونَ لِهَا الْيَاءَ قَبْلَ الْطَّرْفِ^(١)، وإذا وجدت قَبْلَ الْطَّرْفِ، وهي من نفس الكلمة، فَبَنِي أَلَا تَحْذَفُ؛ لِأَنَّهَا أَوْلَى بِالثَّيَاتِ مِنَ الْمُجْتَبَةِ.

[عِلْمَة قلب الألف والواو في الجمع وإيقاء الْيَاءَ على حالها]

فإن قيل: فَلِمْ قالوا في جمع: «مفتاح»، وجُرموق^(٢)؛ جراميك^(٣) فقلبوا الألف والواو، وأيقروا الْيَاءَ على حالها؟ قيل: إِنَّمَا قلبوا الألف والواو ياءً لِسَكُونِهِمَا^(٤) وانكسارِ ما قبلهما، وأيقروا الْيَاءَ على حالها؛ لأنَّ الكسرة/إذا كانت/^(٥) توجَّب قلب الألف والواو ياءً، فَلَأَنَّ يَبْقَى^(٦) «الْيَاءُ» على حالها، كان ذلك من طريق الأولى؛ فاعرفه تنصُّب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) الْطَّرْفِ، والصواب ما في المتن.

(٢) الجُرموق: ما يُلْبِسُ فوقَ الْخَفْتِ؛ ليُقْبَلَ مِنَ الطَّينِ. القاموس المعجم: ٧٨٤.

(٣) في (ط) لِسَكُونِهِا.

(٤) سقطت من (ط) والباقي يسترجبها.

(٥) في (ط) يَبْقَى، والصواب ما أَبْتَدا.

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

[حلّة ضم أول الاسم المصنف]

إن قال قائل: لم شئْ أَوْلَ الاسم المُصْفِرُ؟ قيل لوجهين:
 أحدهما: أن الاسم المُصْفِر يَتَضَعَّنُ المُكَبَّرُ، ويَدْلُّ عَلَيْهِ، فأشبه فعل ما
 لم يَتَسْمِ فاعله، فكما بَنَى أَوْلَ فعل ما لم يَتَسْمِ فاعله على الشَّمْ، فكذلك أَوْلَ
 الاسم المُصْفِر.

[عِلْمَةُ كُونِ التَّصْفِيرِ بِزِيادةِ حُرْفٍ]

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمْ كَانَ التَّصْفِيرُ بِزِيادةِ حِرْفٍ، وَلَمْ يَكُنْ بِنَقْصَانِ حِرْفٍ؟ قِيلَ: لَا إِنَّ التَّصْفِيرَ قَامَ مَعْلَمَ الصَّفَةِ، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَلَّتْ فِي رُجْلٍ: رُجْلٌ، وَفِي دُرْبِهِمْ: دُرْبِهِمْ، وَفِي «دِينَارٍ»: دِينَيْرٌ، قَامَ «رُجْنِيلٌ» مَعْلَمَ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَقَامَ دُرْبِهِمْ^(١) مَعْلَمَ دَرْهَمٍ صَغِيرٍ، وَقَامَ دِينَيْرٍ مَعْلَمَ: دِينَارٌ صَغِيرٌ؛ فَلِمَا قَامَ التَّصْفِيرَ مَعْلَمَ الصَّفَةِ؛ وَهِيَ لِفْظُ زَانَدَ، جَعَلَ بِزِيادةِ حِرْفٍ، وَجَعَلَ ذَلِكَ الْحِرْفَ دِلِيلًا عَلَى التَّصْفِيرِ؛ لَا إِنَّ / قَامَ /^(٢) مَعْلَمَ ما يَرْجُ الصَّفَيرِ.

[عِلْمَةُ كُونِ الزِّيَادَةِ يَاءُ سَاكِنَةٍ ثَالِثَةٍ]

فَلَمْ يَقُلْ: فَلَمْ يَقُلْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ يَاءً، وَلَمْ يَقُلْ كَانَتْ سَاكِنَةً، وَلَمْ يَقُلْ كَانَتْ ثَالِثَةً؟ قَبْلَ أَنْتَمَا كَانَتْ يَاءً؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَأْذُوا الْأَلْفَ في التَّكْبِيرِ؛ وَالْتَّصْغِيرِ /وَالتَّكْبِيرِ/ ^(٣) مِنْ

(٣) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(۱) فی (س) درهم.

واد واحد؛ زادوا فيه الياء؛ لأنها^(١) أقرب إلى الألف من الواو، وإنما كانت ساكنة ثلاثة؛ لأن ألف التكبير لا تكون إلا كذلك.

[عمل حمل التصغير على التكبير]

فإن قيل: فلِمْ حُمِّلَ التصغير على التكبير، ومن أين زعمتم أنهما من واد واحد؟ قيل: إنما حُمِّلَ التصغير على التكبير؛ لأنَّه يغْيِرُ اللُّفْظَ والمعنى، كما أنَّ التكبير يغْيِرُ اللُّفْظَ والمعنى، الا ترى أَنَّك إِذَا قلت في تصغير «رَجُلٌ»: رَجُلٌ...^(٢) قد غَيَّرت لفظه بضمْ أَوْلَهُ، وفتح ثانية، وزِيادة ياء ساكنة ثلاثة، وغيَّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الكبْر إلى الصُّغر، كما أَنَّك إِذَا قلت في تكبير: «أَرْجَالٌ» غَيَّرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها؛ وغيَّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الإفراد إلى الجمع؟ وللهذا^(٣) المعنى؛ قلنا: إنما من واد واحد.

[عمل إلزم التصغير طريقة واحدة]

فإن قيل: فلِمْ أَلْزَمُوا التصغير طريقة واحدة، ولم تختلف أبنية كاختلاف أبنية التكبير؟ قيل: لأنَّ التصغير أضعف من التكبير، الا ترى أَنَّك إِذَا قلت: «رَجُلٌ» فقد وصفته بالصُّغر^(٤)، من غير أن تَضْمِمْ إِلَيْهِ غيره، وإذا قلت: «أَرْجَالٌ» فقد ضممت إِلَيْهِ غيره، وصَيَّرْتَ الواحد جمِيعاً فلَمَّا كان التصغير أضعف من التكبير في التَّثْبِيرِ، (وكان المراد به معنٍ واحداً) أَلْزَمَ طريقة واحدة، وإنما كان التكبير أقوى من التصغير في التَّغْيِيرِ^(٥) ويكون كثيراً وتليلاً، وليس له نهاية ينتهي إليها، خُصْ بأبنية تدل على القلة والكثرة؛ فلذلك^(٦) اختلفت^(٧) أبنية.

[عمل حذف آخر الاسم الخمساني في التصغير]

فإن قيل: فلِمْ إِذَا كان الاسم خماسياً، يُحذَفُ آخر حروفه في التصغير؟ نحو: «سَفَرْجٌ»، و«سَفَرْجٌ»؟ قيل: إنما وجَب^(٨) حذف آخر حروفه في التصغير؛ لطوله على ما بيننا في /جمع/ التكبير؛ لأنَّ التصغير يجري بجري مجرى

(١) في (ط) لأنَّه.

(٢) في (ط) زيادة «أَنَّك» قبل قد، ولا ضرورة لها، فلم تُثبِّتها.

(٣) في (س) فلهذا.

(٤) في (ط) بالتصغير.

(٥) سقطت من (س).

(٦) في (ط) تكذلَك.

(٧) في (ط) اختلف، ولم يُلْمَد سهور من الناسخ أو الطابع.

(٨) سقطت من (س).

النكسير؛ ولهذا، يجوز فيه التعریض، فيقال: «سفیریج» كما قالوا في النكسير؛ «سفاریج» ولهذا - أيضاً - إذا كانت الزيادة غير رابعة، حذفت، وإذا كانت رابعة لم تُحذف، حملة للتصغير على النكسير؛ لأن التصغير والنكسير من واحد واحد. فلما قيل: فَلِمْ رَدُوا^(١) الثاء في تصغير المؤثر إذا كان الاسم ثلاثيّاً نحو: «شمس وشمسة» ولم يردوها إذا كانت على أربعة أحرف؛ نحو: «ازينب ورزينب»؟ قيل: إِسْمَارُدُوا الثاء في التصغير؛ لأن التصغير يردد الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أنهم قالوا في تصغير: «باب: بُويْب» وفي تصغير «ثاب: ثَيْب» فردوهَا الألف إلى أصلها؛ وأصلها في «باب» الواو؛ لأنك تقول في تصويره: أبواب، وبويت باباً، وأصلها في «ثاب» الياء؛ لأنك تقول في تصويره: «أباب، وَثَيْبُثْ ثَاباً»^(٢)، (ونفي الأمر منه: ثَيْب، وفي الأمر من الأول: بوزب)^(٣)؛ فإذا كان النكسير والتصغير يرددان الأشياء إلى أصولها؛ والأصل نحو: «شمس» أن تكون بعلامة الثنائيّ، للفرق بين المذكر والمؤثر؛ وجوب ردها في التصغير، واختصرن ردة الثاء في الثلاثيّ^(٤) لخفة لفظه. فاما الرياحي فلم تردد^(٥) فيه الثاء؛ لطوله، فصار الطول بدلاً من تاء الثنائيّ. فاما ما لم تردد فيه الثناء في التصغير من الثلاثيّ؛ فنحو قولهم في قوس: قُويُس، وفي فرس: قُويُس، وفي جرس: غُرْيُس^(٦)، وفي حرب: خُرَب، وفي ثاب الإبل: ثَيْب، وفي درع الحديد: دُرْب؛ وأما ما أثبتوا فيه الثاء في التصغير من الرباعيّ؛ فنحو قولهم في قَدَام: قَدَديمة، وفي وراء: وَرَيْثَة، وفي أيام أميمة، فقد^(٧) نكلّموا عليه؛ فقالوا: إِنَّمَا لَمْ تُلحِق^(٨) الثاء في التصغير ما^(٩) كان ثلاثيّاً، لأنّه أجري مجرى المذكر؛ لأنّه في معناه، وذلك؛ لأن «القوس» في معنى «العود»؛ و«العرس»^(١٠) ينطلق على المذكر والمؤثر، والمذكر هو الأصل، فبقى لفظ تصغيره على أصله، و«العرس» في معنى «الشريش» و«الحرب» في الأصل: مصدر حرثت حرثاً؛ والمصدر في الأصل مذكر؛ و«الثاب» رُوعي فيها معنى الثاب الذي هو السنُّ، وهو مذكر؛ لأنّها سُمِّيت به هند سقوطه؛ و«درع

(١) في (ط) زادوا، والضراب ما أثبتاه من (س).

(٢) في (س) في الأمر.

(٣) سقطت من (س).

(٤) في (س) بالثلاثي.

(٥) في (ط) يردد.

(٦) في (س) غرس: غرس.

(٧) في (س) وقد.

(٨) في (ط) يلحق.

(٩) في (ط) لما.

(١٠) في (س) الغرس.

الحديد» في معنى الدرع الذي هو القميص، وإنما أثبتوه ثاء في التصغير في ما كان رباعيًّا، نحو: «قديديمة، ووزينة، وأمينة» لوجهين: أحدهما: أن الأغلب في الظروف أن تكون مذكورة، فلو لم يدخلوا ثاء في هذه الظروف، وهي مؤثثة، للتبيُّن بالمدحَّر.

والوجه الثاني: ألم زادوا ثاء تأكيدًا للثانية، ويحتمل - أيضًا - وجهاً ثالثًا، وهو أنهم أثبتوه ثاء تبيهًا على الأصل المرفوض، كما صنحووا الواو في «العود» والحركة تبيهًا على أن الأصل في باب: بوب، ودار: دور، وهو أصل مرفوض/و/(١) على كل حال، فكلا القسمين شاذ، لا يقاس عليه.

[عملة المخالفة بين الأسماء المبهمة والمتمكنة في التصغير]

فإن قيل: فلِمْ خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها وبين الأسماء المتمكنة؛ قالوا في تصغير: ذا: ذيًا، وفي تا: تيًا، وفي الذي: الذي، وفي: التي: التي؟ قيل: إنما فعلوا ذلك جريأً على أصول كلامهم في تغيير^(٢) الحكم عند تغيير^(٣) الباب؛ لأن الأسماء المبهمة لما كانت مغایرة للأسماء المتمكنة، جعلوا لها حكمًا غير حكم الأسماء المتمكنة؛ لتغايرهما، فلم يُضْمِنوا أوائلها في التصغير، كما فعلوا في الأسماء المتمكنة، وزادوا في آخرها الفاء ليكون علماً للتصغير، كالضمة في أوائل الأسماء المتمكنة، وجوزوا أن تقع^(٤) باء التصغير فيها ثانية؛ كقولهم في ذا: ذيًا، وفي تا^(٥): تيًا.

[عملة عدم امتناع وقوع باء التصغير ثانية في الأسماء المبهمة]

فإن قيل: فلِمْ لم يمتنع وقوع باء التصغير فيها ثانية، كما امتنع في الأسماء المتمكنة؟ قيل: إنما لم يمتنع وقوع باء التصغير فيها ثانية، كما امتنع في الأسماء المتمكنة؛ لأن أوائلها مفتوحة، فلم يمتنع وقوع باء التصغير الساكنة بعدها، بخلاف الأسماء المتمكنة، فإن أوائلها مضمومة، فيمتنع وقوع باء الساكنة بعدها.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط) تغيير، والصراب ما أثبتاه من (س) لمناسبة السياق.

(٣) في (س) تغيير، والصراب ما في المتن. (٤) في (س) ولم.

(٥) في (ط) يقع.

[جملة زيادة الألف في الأسماء المبهمة في التصغير]

فإن قيل: فلِمْ زادوا الألف في آخرها علامه للتصغير؟ قيل: إنما حسن زيادة الألف في آخرها علامه للتصغير؛ لأنها أسماء مبنية، فَجَعَلَ في آخرها ألفاً لتكون على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

الباب السادس والخمسون

باب النسب

[علة زيادة الياء المشددة المكسور ما قبلها في النسب]

إن قال قائل: لمزيدت الياء في النسب مشددة مكسورةً ما قبلها، نحو زيدي، وعمرني، وبغدادي، ومصري، نحو ذلك؟ قيل: أولاً إنما كانت ياء تشبيهاً بباء الإضافة؛ لأن النسب في معنى الإضافة؛ ولذلك، كان المتقدمون من الشهرين يترجمونه بـ«باب الإضافة»؛ وكانت الياء مشددة؛ لأن النسب أبلغ من الإضافة، فشدّوا الياء؛ لبدؤوا^(١) على هذا المعنى؛ وكانت مكسورةً ما قبلها توطنة^(٢) لها.

[علة حذف تاء التأنيث في النسب]

فإن قيل: فلِمْ حذفوا تاء التأنيث في النسب، نحو قولهم في النسب إلى مكّن، ونحو ذلك؟ قيل: لخمسة أوجه: أحدها^(٣): إنها إنما حذفت لثلاثة نفع في حشو الكلمة وتاء التأنيث، لا تقع في حشو الكلمة.

والثاني^(٤): إنها إنما حُذفت لثلاثة يؤدي إلى الجمع بين تاءي^(٥) التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثاً، الا ترى أنك إذا قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر: «رجل كوفتي، وبصرتي» لقللت في المؤنث: «امرأة كوفية وبصرية»؛ فلما كان ذلك^(٦)/ يؤدي إلى الجمع بين تاءي^(٧) تأنيث في المؤنث؛ نحو: «كوفية وبصرية» والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز؛ حذفوا التاء من المذكر؛ لثلاثة يجتمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث.

(٥) في (س) والوجه الثاني: إثنا.

(١) في (س) وما أشبه ذلك.

(٦) في (ط) تاء.

(٢) في (س) تندل.

(٧) سقطت من (ط).

(٣) في (س) توطيداً لها.

(٨) في (س) علامتي.

(٤) في (س) الوجه الأول.

والثالث: أنها إنما حذفت لأنَّ باءِ^(١) النسب قد تنزلَّا منزلة تاءِ الثانِي في الفرق بين الواحد والجمع؛ لأنَّ ترى أنهم قالوا: رومي وروم، وزنجي وزنج، ففرقوا بين الواحد والجمع^(٢) باءِ النسب، كما فرقوا بناه الثانِي بين الواحد والجمع في قولهم: نخلة ونخل، وتمرة وتمر، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي تائِيَّ.

والرابع: أنها إنما حذفت؛ لأنَّ هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاءً، فلما كانت تتغَيَّر، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تاءً تاءً، وتارة هاءً، كان حذفها أسهل عليهم.

والخامس: أنَّ تاءِ الثانِي يمتزَّل منزلة اسم ضُمٌّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضُمٌّ إلى اسم، لحذف الاسم الثانِي؛ فكذلك - ههنا - تُحذف تاءِ الثانِي.

[عِلْم حذف الباء من قُبَيْلَة وفَعِيلَة في النسب]

فإن قيل: فلما حذفت الباء من باب/^(٣) «قُبَيْلَة»، و«فَعِيلَة»؛ نحو قولهم في النسب إلى جهينة: جهيني، وإلى ربعة: رباعي دون باب: فَعِيل، وفَعِيل؛ نحو قولك في النسب إلى: ثَقِيف ثَقِيفي^(٤) وفي النسب إلى مُذَيْل: مُذَيْلِي^(٥) قيل: إنما وجَب حذف الباء في باب قُبَيْلَة، وفَعِيلَة دون باب فَعِيل، وفَعِيل؛ لأنَّ باب «قُبَيْلَة»، و«فَعِيلَة» اجتمع فيه سببان موجبان للحذف؛ وهما: طلب التخفيف، وتأنيس الشبيه بحذف^(٦) تاءِ الثانِي، وباب «فَعِيل»، وفَعِيل» ليس فيه إلا سبب واحد وهو طلب التخفيف، فلما كان في باب «قُبَيْلَة»، و«فَعِيلَة» سببان؛ لزمه الحذف، ولما كان في باب «فَعِيل»، وفَعِيل» سبب واحد^(٧) لم يلزم الحذف.

[قلب الكسرة فتحة في النسب في بعض الأسماء]

فإن قيل: قيلم قالوا: «خَنْفِي» بالفتح، وإن كان الأصل هو الكسر^(٨) قيل: لأنهم قلبو الكسرة فتحة طلباً للتخفيف، كما قالوا في النسب إلى شَقِيرٍ: شَقِيرِي، وإلى: شَمِيرٍ: شَمِيرِي بالفتح، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف، لا ترى أنهم لو قالوا «شَقِيرِي»، و«شَمِيرِي» بالكسر؛ لأدِي ذلك إلى توالي

(١) في (س) باءِ النسب وقد تنزلَّت.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) العذف.

(٤) سقطت من (س).

(٥) سقطت من (س).

(٦) في (س) تغَيَّرَ.

(٧) في (س) والأصل فيه الكسر.

كسرتين، بعدهما ياء مشددة، وذلك مستثقل؟ فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة، فقالوا: «شَرَقِيٌّ وَتَمْرِيٌّ» فكذلك هناء، وكذلك قالوا في التسبيح إلى «علويٍّ» بالفتح؛ لأنهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي ياء «فعيل» بقي على وزن «فعيل»^(١) فأبدلوا^(٢) من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، فصار علني/^(٣) كـ«رَخْنِي»، وعصماً فقلبوا من الألف واواً، فقالوا: «علويٍّ» كما قالوا «رَخْنِي» وعصمويٍّ.

[عِلْمَة قلب الْفَ رَحْنِي وَعَصْمَا وَاوَا]

فإن قيل: فلِمْ وجب قلب الْفَ رَخْنِي، وعصماً واواً؟ قيل: إنما وجب قلب الألف واواً، لأنها ساكنة، والباء الأولى من ياء^(٤) التسبيح ساكنة، وساكنان لا يجتمعان؛ فوجب فيها القلب، وكان القلب أولى من الحذف؛ لكثرة ما يلحق التسبيح من التغيير، والتغيير بالحذف أبلغ من القلب وأقوى؛ فلذلك، كان القلب أولى، وكان قلب الألف واواً أولى من قلبها ياء؛ لأنها لو قُلبت ياء، لأدى ذلك إلى اجتماع الأمثال، إلا نرى أنك لو قلت: رَحْنِي، وعصميٌّ؛ لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات، وذلك مستثقل؟ فعدلوا عن الياء إلى الواو، لأنها أبعد من اجتماع الأمثال.

[النسبة إلى شجع]

فإن قيل: فلِمْ قالوا في التسبيح إلى شجع: شَجْرَوِي؟ قيل: لأنهم أبدلوا من الكسرة فتحة للعلمة التي ذكرناها، فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها، وافتتاح ما قبلها؛ فالتحق بالمقصور نحو: عصماً، ورحني؛ فقالوا فيه «شَجْرَوِي» كما قالوا رَخْنِي، وعصمويٍّ.

[النسبة إلى مغزى وقاضٍ وعِلْمَة ذلك]

فإن قيل: فلِمْ قالوا في التسبيح إلى مغزى، وقاضٍ؛ مغزى، ومحظى، وقاضي، وقاضمويٍّ؟ قيل: إنما من قال: «مغزوٰي» فأبدل^(٥) فلان الألف من نفس الكلمة، فأبدل منها واواً، كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرف؛ نحو: رَخْنِي/ وعصموي/^(٤)، وأما قاضمويٍّ، فأبدل^(٦) من الكسرة فتحة، وقلبت الياء

(١) في (س) فعل.

(٢) في (ط) أبدلوا.

(٣) سقطت من (س).

(٤)

في (ط) ياء.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (س) فابدل.

الآن، فصار: قاضي: كمعزىٰ فقلوا ثأضيٰ؛ كما قالوا معزويٰ، وأما من قال: مغزيٰ، وقاضيٰ؛ فنحذف ألف الباء؛ فلان الألف ساكنة، والباء الأولى من باءِ التسْب ساكنة؛ وساكنان لا يجتمعان، فنحيّف ألف لانتقاء الساكنين، كما حُلِّفت في ما كان على خمسة أحرف.

[علة وجوب حذف ألف الباء في الاسم الخماسي في التسْب]

فإن قيل: فلِمْ وجب حذف ألف الباء إذا كان الاسم على خمسة أحرف؛ نحو قولهم في التسْب إلى «مرتجىٰ» وإلى «مشتريٰ»^(١): مشتريٰ؟ قيل: إنما وجب حذف ألف الباء في الاسم إذا كان على خمسة أحرف؛ لطول الكلمة، وإذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف؛ لزم في ما زاد على ذلك.

فإن قيل: فلِمْ لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف؛ نحو قولهم في التسْب إلى « بشكىٰ »^(٢): بشكىٰ؛ إلى « جمزىٰ »^(٣): جمزىٰ؟ قيل: لأنَّ لما توالَت في ثلاث حركات متواлиات، تنزَّل منزلة ما كان على خمسة أحرف؛ لأنَّ الحركة قد تنزَّل منزلة الحرف، الا ترى أنَّ من يجوز أن يصرف «هند» لا يجوز أن يصرف «سعدي»^(٤) كما لا يجوز أن يصرف «زينب»^(٥) لأنَّ الحركة أحقَّته بما كان على أربعة أحرف، فلذلك^(٦) - ههنا - الحقة الفتحة بما كان على خمسة أحرف.

[علة حذف الباء المتحرّكة من الاسم الذي قبل آخره باء مشددة في التسْب]

فإن قيل: فلِمْ وجب حذف الباء المتحرّكة مما قبل آخره باء مشددة؛ نحو قولهم في التسْب: «أسيدٰ»^(٧): أسيدٰ؛ ونحو ذلك^(٨)؟ قيل: لثلا تجتمع أربع ياءات وكسرتان، وذلك مُستقلٌ، وإنما وجب حذف المتحرّكة؛ لأنَّ المقصود بالحذف التخفيف، والمتحرّكة أقلَّ من الساكنة، فكان حذفها أولى؛ لأنَّهم لو حذفوا الساكنة؛ لكان المتحرّكة تتنقلب الفاء، ليُخْرِكها، وافتتاح ما قبلها؛ فلذلك، كان حذف المتحرّكة أولى.

(١) في (ط) مشتري؛ لأنَّه اسم منقوص، وأثبتنا ما في (س) للدلالة على تشديد الباء في التسْب إلى «مشتري».

(٢) امرأة بشكى: حقبة سبعة. (٣) جمزى: نوع من الشبر الشريع.

(٤) في (س) سفر. (٥) في (س) وكذلك.

(٦) أسيد وأسيد: تصغير «سود من فلان» أي: أجل مت.

(٧) في (س) وما أثبَ ذلك.

[عِلْمَةُ قَلْبٍ هَمْزَةُ التَّأْيِثِ وَأَوَّلُهُ فِي التَّسْبِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلَمْ وَجَبْ قَلْبٌ هَمْزَةُ التَّأْيِثِ فِي التَّسْبِ وَأَوَّلُهُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: حَمْرَاءٌ، حَمْرَاؤِنِي، وَلَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فِي التَّسْبِ إِلَى «كِسَاء»، وَعَلِيَّاً^(١)، وَنَحْوَ ذَلِكَ^(٢)? قَبِيلٌ: لَا هَمْزَةُ التَّأْيِثِ ثُقَلَةٌ؛ لَأَنَّهَا عُوْضٌ عَنْ عَلَامَةِ التَّأْيِثِ الَّتِي تَوَجَّبُ ثُقَلَةً، فَوَجَبْ قَلْبُهَا وَأَوَّلُهُ، وَأَمَّا هَمْزَةُ «كِسَاء» فَلَمْ يَجِدْ قَلْبُهَا، لَأَنَّهَا مُنْقَلَّةٌ عَنْ حَرْفِ أَصْلِنِي، فَأَجْرَيْتُ مَجْرِيَ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ نَحْوُ: «فَرَاءُ، رَوْضَاءُ» وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ فِي «عَلِيَّاً» مُلْحَقَةٌ بِحَرْفِ أَصْلِنِي، فَأَجْرَيْتُ /أَيْضاً/^(٣) مَجْرِيَ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَكَمَا لَا يَجِدْ قَلْبُ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَأَوَّلُهُ فِي التَّسْبِ فَكَذَلِكَ مَا أَجْرَيْتُ مُجَرَّاهُ

[عِلْمَةُ الرَّدِّ إِلَى الْوَاحِدِ فِي التَّسْبِ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلَمْ وَجَبْ الرَّدُّ إِلَى الْوَاحِدِ فِي التَّسْبِ إِلَى الْجَمِيعِ؛ نَحْوِ قَوْلِهِمْ فِي التَّسْبِ إِلَى: الْفَرَانِصِ: فَرَّاضَتِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ^(٤)? قَبِيلٌ: لَا نِسْبَتُهُ^(٥) إِلَى الْوَاحِدِ، تَدَلُّ عَلَى كُثْرَةِ نَظَرِهِ^(٦) فِيهَا، وَحُكْمُ الْوَاحِدِ مِنَ الْفَرَانِصِ كَحُكْمِ الْجَمِيعِ^(٧) فَإِذَا كَانَ حُكْمُ الْوَاحِدِ كَحُكْمِ الْجَمِيعِ^(٨)، وَجَبْ الرَّدُّ إِلَى الْوَاحِدِ؛ لَأَنَّهُ أَخْفَى فِي النَّفْظِ مَعَ أَنَّهُ الْأَصْلُ؛ فَإِنَّا قَوْلِهِمْ: «أَنْتَارِيُّ، وَمَدَائِنِيُّ» فَإِنَّمَا تَسْبُوا إِلَى الْجَمِيعِ؛ لَأَنَّهُ صَارَ اسْمًا شَيْءًا بَعْيَنِهِ، وَلَبِسَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ أَنْ يَدْلُلَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ النَّفْظُ مِنَ الْجَمِيعِ، فَلَمَّا صَارَ اسْمًا لِلْمَوْاْحِدِ، تَنَزَّلَ مَنْزَلَةِ الْوَاحِدِ؛ فَاعْرُفْهُ تَصْبِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) العلباء: حصبة في صنعة المثلق، وتُجمع على «علابين» يقال: تُشْتَغِلُ علباء: إذا أسر.

(٢) في (س) وما أشبه ذلك.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (س) وما أشبه ذلك.

(٥) في (س) نسبة.

(٦) في (س) نظير.

(٧) في (ط) الجميع.

الباب السابع والخمسون

باب أسماء الصّلات

[عِلْمُ تسمية الأسماء الموصولة بأسماء الصّلات]

إن قال قائل: لِمَ سُمِّيَ «الذِي، وَالَّتِي، وَمَنْ، وَمَا، وَأَيْ» أسماء الصّلات؟ قيل: لأنّها تفتقر إلى صلات توضحها وتبيّنها؛ لأنّها لم تفهم معانيها^(١) بأنفسها، ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير ميزة، لم تفهم^(٢) معناها، حتى تفهُم إلى شيء بعدها؟ كقولك: الذي أبوه منطلق، أو الذي انطلق أبوه، وكذلك التي أخوها ذاهب، والتي ذهب أخوها، وكذلك سائرها.

[الذِي وَالَّتِي وَلِغَانِهِمَا]

وفي «الذِي» أربع لغات: (الذِي) بباء ساكنة، و (الذِي) بباء مشددة، و (الذِي) بكسر الذال من غير ياء، (وَالَّتِي) بسكون الذال من غير ياء^(٣)؛ وكذلك في «الَّتِي» أربع لغات: التي بباء ساكنة، والتي بباء مشددة، واللّت بكسر الثاء من غير ياء، واللّت بسكون الثاء من غير ياء؛ والألف واللام فيهما زائدتان، وليستا فيهما للتعريف؛ لأنّ التعريف يصلّتهما، وهي الجملة التي بعدهما، بدليل أخواتهما^(٤)؛ نحو: «مَنْ، وَمَا» فلو كانتا فيهما للتعريف، لأذى ذلك إلى أن يجتمع فيما تعرّيفان؛ وذلك لا يجوز.

[عِلْمُ دخول الذِي وَالَّتِي فِي الْكَلَامِ]

فإن قيل: فَلِمَ أَدْخَلْتَ «الذِي، وَالَّتِي» فِي الْكَلَام؟ قيل: ثُوَصِّلَا إِلَى وَصْفِ الْمَعْرِفَ بِالْجَمْلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ رأُوا التَّكَرَّراتِ تُوَضَّفُ بِالْمَعْرِفَاتِ وَالْجَمْلَةِ؛ نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ ذَاهِبٍ، وَذَهَبَ أَبُوهُ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ،

(١) في (من) لأنّها لا تفهم معناها.

(٢) سقطت من (من).

(٤) في (من) بهم.

(٢) في (من) بهم.

ولم يحسنوا^(١) أن يجعلوا النكارة أقوى من المعرفة، واتروا التسوية بينهما، جازوا^(٢) باسم ناقص لا يتم إلا بجملة، فجعلوه رصناً للمعرفة توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل، كما أتوا بـ«ذى» التي^(٣) بمعنى «صاحب» توصلًا إلى الوصف باسماء الأجناس؛ نحو قوله/ـ^(٤): «مررت برجل ذي مالٍ»، وأتوا بـ«أى» توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ نحو: «يا أيها الرجل»، ونحو ذلك.

[إلة وجوب العائد من الصلة إلى الموصول]

فإن قيل: فلِمْ وجَبَ العائدُ مِنَ الصلةِ إِلَى الموصولِ؟ قيل: لأنَّ العائدَ يملأها بالموصول، ويتممها به، ولذلك، لم يجز أن يرتفع «زيد/ـ^(٥)» خرج في قولهم: الذي خرج زيد؛ لأنَّه يؤدي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول.

[إلة حذف العائد المنصوب]

فإن قيل: فلِمْ حُذِفَ في قوله تعالى: «أَهَنَّا أَلَوْيَ بَشَّكَ اللَّهُ رَسُولُهُ»^(٦)؟ قيل: لأنَّ العائدَ ضمير الموصوب المتأصل والضمير الموصوب المتأصل يجوز حذفه (وإنما جاز حذفه)^(٧)؛ لأنَّه صار الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، والمفعول بمنزلة شيءٍ واحدٍ؛ فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد؛ طلبوا لها التخفيف، وكان حذف المفعول أولى؛ لأنَّ المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء؛ فكان حذفه أولى.

[إلة كون الصلات جملًا]

فإن قيل: فهل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلات؟ قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ أسماء الصلات إنما أدخلوها في الكلام توصلًا إلى الوصف بالجمل، كما أتوا بـ«ذى»^(٨) توصلًا إلى الوصف بالأجناس، وبـ«أى» توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام، فكما لا يجوز إضافة «ذو» إلى غير الأجناس ولا يأتي بعد «أى» إلا ما فيه الألف واللام؛ فكذلك - ههنا - لا يجوز أن تكون الصلات إلا جملة، ولا يجوز أن تكون مفردة؛ فلما قرأة من قرأ: «إنما قلـ

(١) في (س) يحيى.

(٢) في (س) لجازوا.

(٣) في (س) بـ«ذو» الذي.

(٤) سقطت من (س).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٤١، مك).

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (س) ذو.

الآيات أحسنَ»^(١) بالرُّفع، فالتقدير فيه «على الذي هو أحسن»؛ وكذلك قوله عز وجل: «مَثْلًا مَا بِوَضْعَةٍ»^(٢) بالرُّفع فالتقدير: «ما هو بوضعة»؛ وكذلك قوله عز وجل: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرُّجْنَنِ هُنَّا»^(٣) أي: «هُوَ أَشَدُّ» فحذف المبتدأ في هذه الموضع كلها، وحذف المبتدأ جائز في كلامهم.

[ضمة «أيهم» بناء أو إعراب وخلافهم فيها]

فإن قيل: فهل هذه الضمة في «أيهم» ضمة إعراب أو ضمة بناء؟ قيل: اختلف التحريرون في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أنها ضمة بناء؛ لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها دونسائر آخراتها، نقصت ثباتها، وكان بناها على الفسق أولى؛ لأنها أقوى الحركات، ثباتها على الضمة كـ«قبل»، وبعد» والذى يدل على أنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ، أنهم لو أظهروا المبتدأ، فقالوا «ضررت أيهم هو في الدار»؛ لتصبوا، ولم يبنوا. وذهب الخليل إلى أن الضمة ضمة إعراب، ويرفعه^(٤) على الحكاية؛ والتقدير عنده: ... ثم لنزع عن كل شيبة الذي يقال لهم أيهم». وذهب يونس إلى إلغاء الفعل قبله، وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب. والصحبيج: ما ذهب إليه سيبويه، وأماماً قول الخليل: إنه مرفوع على الحكاية؛ فالحكاية إنما تكون بعد جري الكلام فتعمد الحكاية إليه، وهذا الكلام يصح ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله، وأماماً قول يونس فضسيف جداً، لأن الفعل إذا كان مؤثراً، لا يجوز إلغاؤه.

[صلة بناء أسماء الصلات]

فإن قيل: فلِمَ بنيت أسماء الصلات؟ قيل لوجهين:
 أحدهما: أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة الكلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني.
 والوجه الثاني: أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً، أثبتت العروفة؛ لأنها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً.

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٤، مك). (٢) س: ٢ (الفرق، ن: ٢٦، مد).

(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٩، مك). (٤) في (س) وترفعه.

(٥) في (ط) زيادة [قال الله سبحانه وتعالى] ولا تتوافق مع الشياف، فلم ثبتها في المتن.

[هلة إعراب «أي» دون أخواتها]

فإن قيل: فـ«أي» لمْ كانت مُعربة دون سائر أخواتها؟ قيل: لوجهين:
أحدهما: أنهم يقرّونا على الأصل في الإعراب، تبيّناً على أنّ الأصل في
الاسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون التأكيد /أ/ و^(١)
ضمير جماعة النسوة، تبيّناً على أنّ الأصل في الأفعال البناء.
والوجه الثاني: أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها؛ فنظيرها جزء،
ونقيضها كل؛ وهذا معربان، فكانت مُعربة؛ فما زلتُ ثُقِبْ، إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ط).

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

[حروف الاستفهام وأسماؤه وظروفة]

إن قال قائل: كم حروف الاستفهام؟ قيل: ثلاثة حروف^(١) «الهمزة»، وأم، وهل؟ وما عدا هذه الثلاثة، فأسماء وظروف أقيمت مقامها؛ فالأسماء: «أَنْ»، وما، وكِمْ، وكِيفْ، والظروف: «أَيْنَ، وَأَنَّى، وَمَنْ، وَأَيْ حِينَ، وَأَيْانَ؟» و «أَيْنَ» يُحَكَّمُ عليها بما تُضَافُ إِلَيْهِ؛ فَأَنَّا الهمزة وأم، فقد بتناهما في باب العطف، وأمَا «هل» ف تكون استفهاماً وتكون بمعنى «قد» قال الله عز وجل «مَلَّ أَنْ هَلَ الْإِنْسَانُ حِينَ الْذَّهْرِ؟»^(٢) أي: «قد أتى» ثم قال الشاعر^(٣): سَائِلُ قَوَارِسَ يَرِبُّعُ بِسَيْدِنَا أَهْلَ زَاوِنَا بَسْفَعُ الْقَفْ ذِي الْأَكْمَ^(٤) أي: قد رأونا، ولا يجوز أن تجعل «هل» استفهاماً لأن «الهمزة» للاستفهام، وحرف الاستفهام، لا يدخل على حرف الاستفهام.

[عملية إقامة العرب الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام]
إن قيل: فَلِمَ أَقَامَتِ الْعَرَبُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالظُّرُوفَ مَقَامَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ؟

(١) في (س) حرف، وهو سهر من الناسخ.

(٢) س: ٧٦ (الذهب، ن: ١، مك).

(٣) الشاعر هو: زيد الخيل بن مهمله، من طيء، شاعر وخطيب من أبطال الجاهلية وفرسانها، أدرك الإسلام، فاتسلم، وسمّاه النبي - عليه السلام - زيد الخير؛ له ديوان شعر مطبوع. *الشعر والشعراء* ٢٨٦/٤٦، والأغاني ١٦/٤٦.

(٤) المفردات الغربية: فوارس: جمع فارس، برباع: أبو حني من تميم. التفع: أسفل الجبل. الْقَفْ: ما ارتفع من متون الأرض. الْأَكْمَ: تلّ من الْقَفْ، وهو حجر واحد، ويجمع على أكم. موطن الشاعر: (هل).

وجه الاستشهاد: وقع «هل» بمعنى «قد»؛ لأنها سبقت بهمزة الاستفهام، ولا يجوز عد «هل» في البيت حرف استفهام لأن حرف الاستفهام لا يدخل على حرف استفهام مثله.

حروف^(١) الاستفهام؟ قيل: إنما أقاموا مُقام حروف الاستفهام تَوْسِعًا في الكلام، ولكل واحد منها موضع يختصُ به، فـ«من» سؤال عَنْ يعقل، وـ«ما» سؤال عَنْ لا يعقل، وـ«كم» سؤال عن العدد، وـ«كيف» سؤال عن الحال، وـ«أين»، وـ«لأنَّ» سؤال عن المكان، وـ«متى»، وأيَّ حين، وأيَّانَ سؤال عن الزَّمان، وـ«أيَّ» يحکم عليها بما تضاف إلَيْه؛ فإنَّها لا تكون إلَّا مضافة، ألا ترى أنك لو قلت: مَنْ عندك؟؛ لوجب أن يقول العجيب: زيد أو عمرو، وما أشبه ذلك، ولو قال: فرس، أو حمار، لم يجز؛ لأنَّ «من» سؤال عَنْ يعقل، لا عَنْ لا يعقل؛ وكذلك لو قلت: أين زيد؟؛ لوجب أن تقول: في الدار أو في المسجد، وما أشبه ذلك؛ فلو قال: يوم الجمعة لم يجز؛ لأنَّ «أين» سؤال عن المكان، لا عن الزَّمان؛ وكذلك - أيضاً - لو قلت: متى الخروج؟؛ لوجب أن تقول: «يوم الجمعة، أو يوم السبت» /أ/ و^(٢) ما أشبه ذلك، ولو قال: في الدار، أو في المسجد؛ لم يجز، لأنَّ «من» سؤال عن الزَّمان لا عن المكان، وكذلك سائرها.

[إِقْلَامَةُ هَذِهِ الْكَلْمَاتِ مَقَامَ الْهَمْزَةِ]

فإن قيل: فلَمْ أقاموا هذه الكلم مُقام حرف واحد، وهي همزة الاستفهام، وهم يتلوون الإيجاز والاختصار في الكلام؟ قيل: إنما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الإيجاز والاختصار، وذلك؛ لأنَّ هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي تدلُّ عليه، ألا ترى أنَّ «من» تشتمل على جميع من يعقل، وـ«أين» تشتمل على جميع الأمكنة، وـ«متى» تشتمل على جميع الأزمنة، وكذلك سائرها؟ فلما كانت تشتمل على هذه الأجناس، كان فيها فائدة ليست في الهمزة، ألا ترى أنك لو قلت: أزيد عندك؟؛ لجاز ألا يكون زيد عنده؛ فيقول: «لا» فتحتاج إلى أن تعيد السؤال، وتعدَّ شخصاً شخصاً، وربما لا يذكر الشخص الذي هو عنده، فلا يحصل لك الجواب عَنْ عنده؛ لأنَّه لا يلزم به ذلك في سؤالك، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل؛ لأنَّ استيعاب الأشخاص مستحيل، أنت بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي «من» فأقاموها مُقام «الهمزة» ليلزم المسؤول الجواب عَنْ عنده، وكذلك لو قلت: أفي الدار زيد، أو في المسجد؛ لجاز ألا يكون في واحدٍ منها؛ فيقول: «لا» فتحتاج - أيضاً - أن تعيد السؤال، وتعدَّ مكاناً مكاناً، وربما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه، فلا يحصل لك الجواب عن

(٢) سقطت في (ط).

(١) في (س) حرف.

مكانه؛ لأنّه لا يلزمـه ذلك في سـوالـك^(١)؛ فـلـمـا كانـ ذـلـك يـؤـذـي إـلـى التـطـوـيلـ، أـنـي بـ «أـيـنـ»؛ لأنـها تـشـتـملـ عـلـى جـمـيعـ الـأـمـكـنـةـ؛ لـيـلـزـمـ الـمـسـؤـولـ الـجـوابـ عـنـ مـكـانـهـ؛ وـكـذـلـكـ لـو قـلـتـ: أـيـخـرـجـ زـيـدـ يـوـمـ السـبـتـ؛ لـجـازـ أـلـا يـخـرـجـ فـي ذـلـكـ الـبـيـومـ، فـتـحـتـاجـ - أـيـضاـ - إـلـى تـكـرـيرـ السـؤـالـ، وـرـبـما لا يـذـكـرـ ذـلـكـ الـوقـتـ الـذـيـ يـخـرـجـ فـيـهـ؛ فـلـمـا كـانـ ذـلـكـ يـؤـذـي إـلـى التـطـوـيلـ؛ أـقـامـوا «مـتـىـ» مـقـاماـهـ؛ لأنـهاـ تـشـتـملـ عـلـى جـمـيعـ الـأـزـمـنـةـ، كـمـا تـشـتـملـ «أـيـنـ» عـلـى جـمـيعـ الـأـمـكـنـةـ، وـكـذـلـكـ سـائـرـهـاـ؛ فـلـهـذاـ الـمـعـنـىـ مـنـ الإـيـجازـ وـالـاختـصـارـ أـقـامـوهـاـ مـقـاماـهـ الـهـمـزةـ.

[مـلـةـ بـنـاءـ أـفـوـاتـ الـاسـتـفـهـامـ هـذـاـ «أـيـ»]

فـإـنـ قـبـلـ: قـلـمـ كـانـ مـبـنـيـةـ مـا عـدـاـ «أـيـاـ»؟ قـبـلـ: إـنـمـا بـنـيـتـ لأنـهاـ تـضـمـنـتـ معـنـىـ حـرـفـ الـاسـتـفـهـامـ، وـهـوـ «الـهـمـزةـ»؛ وـأـمـاـ «أـيـ» فـلـمـا أـعـرـبـتـ وـإـنـ كـانـتـ قـدـ تـضـمـنـتـ معـنـىـ حـرـفـ الـاسـتـفـهـامـ؛ لـمـا بـيـثـاـ فـيـ بـابـ أـسـمـاءـ الـعـصـلـاتـ [ـبـيـنـ]^(٢) قـبـلـ؛ فـأـعـرـفـهـ تـصـبـ، إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ.

(١) فـيـ (سـ) سـوالـهـ.

(٢) زـيـادـةـ يـتـضـمـنـهـاـ السـيـاقـ.

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

[فائدة الحكاية في الكلام]

إن قال قائل: لِمَ دخلت الحكاية الكلام؟ قيل: لأنها تزيل الالتباس، وتنزيل^(١) التوسيع في الكلام.

[الحكاية في المعرفة والثكريات وخلالهم في ذلك]

فإن قيل: فهل يجوز^(٢) الحكاية في غير الاسم العلم والكتيبة؟ قيل: اختلفت^(٣) العرب في ذلك؛ فمن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة كأنها دون الثكريات؛ قال الشاعر^(٤):

سمعت: الناس ينتجعون غيّاً نقلت لصيبح انتجعي بـلـلا^(٥)
فقال: «الناس» بالرفع، كأنه سمع قائلًا يقول: الناس ينتجعون غيّاً،
تحكى الاسم مرفوعاً، كما سمع. ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة
والثكرة؛ ومن ذلك قول بعضهم، وقد قيل له: عندي تمرتان؛ فقال: «دعني
من تمرتان». وأما أهل العجاز فيخصوصونها بالاسم العلم والكتيبة؛ فيقولون إذا
قال: رأيت زيداً: من زيداً؟ وإذا قال: مررت بزيد: من زيد؟، فيجعلون «من»

(١) في (ط) وتنزيل.

(٢) في (ط) يجوز.

(٣) في (س) اختلف.

(٤) الشاعر هو: ذر الرمة، وقد سبقت ترجمته.

(٥) المفردات الفريبة: ينتجعون: يطلبون مساقط الغيث. صيبح: اسم ناقة ذي الرمة.
موطن الشاهد: (سمعت الناس).

وجه الاستشهاد: ونفع «الناس» مرفوعاً في البيت على الحكاية؛ لما بينه المؤلف في
المتن؛ وحكم هذه الحكاية الجواز. غير أن للمشاهد رواية أخرى ينصب «الناس» فلا
شاهد فيه عليها.

في موضع رفع بالابتداء، و «زيداً»^(١) في موضع الخبر، ويحكون الإعراب، وتكون الحركة قائمة مقام الرفع^(٢) التي تجب بخبر المبتدأ.

[بنو تميم لا يحكون الإعراب]

وأما بنو تميم فلا يحكون، ويقولون «من زيد» بالرُّفع في جميع الأحوال، فيجعلون «من» في موضع رفع؛ لأنَّه مبتدأ و «زيد» هو الخبر، ولا يحكون الإعراب؛ وهو القياس؛ والذي يدلُّ على ذلك: أنَّ أهل العجاز يرافقون بني تميم في العطف والوصف؛ فالعطف كقولك إذا قال لك القائل: رأيت زيداً؛ ومن زيداً؟، والوصف كقولك إذا قال لك /«القاتل»: رأيت زيداً الظريف. «من زيد الظريف»^(٣).

[أهل العجاز يختصون الحكاية باسم العلم والكنية وعنة ذلك]

فإنْ قيل: فلِمَ خُصَّ أهل العجاز الحكاية باسم العلم والكنية؟ قيل: لأنَّ الاسم العلم والكنية هُنْيَا، وتنقلاً عن وضعهما، فلنما دخلهما التغيير، والتغيير يُؤنس بالثغير.

[عنة رفع العجازيين في العطف والوصف]

فإنْ قيل: فلِمَ رُفِعَ أهل العجاز مع العطف والوصف؟ قيل: لارتفاع اللبس.

[الزيادات التي تلحق مَنْ في الاستفهام عن الثكرة في الوقف]

فإنْ قيل: فما هذه الزيادات التي تلحق «من» في الاستفهام عن الثكرة في الوقف في حالة الرفع، والنصب، والجز، والثانية، والثنية، والجمع؛ نحو: «منْ»، ومنا، ومني، ومنان، ومتين، ومنون، ومتين، ومتنا، ومتنان، ومتين، ومتنا؟ هل هي إصراب أو لا؟ قيل: هذه الزيادات التي تلحق «من» من تغييرات^(٤) الوقف، وليس بإعراب، والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: أنَّ «من» مبنية، والمبنيُّ لا يلحقه الإعراب.

والثاني: أنَّ الإعراب يثبت في الوصل، ويسقط في الرفع^(٥)؛ وهذا

(١) في (من) زيد.

(٢) سقطت من (من).

(٣) في (من) تغييرات.

(٤) غلق محقق (أسرار العربية) بالأئمَّة: إنَّ الحكاية في (من) خاصة بالوقف. نقول: منان.

بعكس الإعراب، يثبت في الوقف، ويسقط في الوصل؛ فدلل على أنه ليس
بإعراب، وأثنا قول الشاعر^(١): [الوالر]

أَنْوَارِي فَقُلْتَ مَنْتُونَ أَنْتَمْ فَقَالُوا الْجِنُّ فَقُلْتَ: عِمْوَا ظَلَّامًا^(٢)
فَأَثْبَتُوا الرِّيَادَةَ فِي حَالِ الْوَصْلِ؛ فَالْجَوابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِنَّمِهِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَجْرِيَ الْوَصْلَ مَجْرِيَ الْوَقْفِ؛ لِفَسْرَرَةِ الشِّعْرِ، وَإِذَا كَانَ
ذَلِكَ لِفَسْرَرَةِ الشِّعْرِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حَجْجَةٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبْيلَةِ تَعْرِبٍ^(٣) «مَنْ»، فَقَدْ حُكِيَّ عَنْ
سَبِيْرِيَّةِ^(٤): أَنَّهُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: «ضَرَبَ مَنْ مَنَّا» كَمَا تَقُولُ: «ضَرَبَ رَجُلَّاً»
رَجُلًاً وَلَمْ يَقُعُ الْكَلَامُ فِي لِغَةِ مَنْ أَعْرَبَهَا، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي لِغَةِ مَنْ بَنَاهَا،
فَ«مَنْتُونَ» فِي هَذِهِ الْلِّغَةِ بِمِنْزِلَةِ «قَاتِمِ الزَّيْدِوْنَ» وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ مِنَ الْقَلِيلِ
الشَّاءُ الَّذِي لَا يَقْاسِ عَلَيْهِ؛ فَاعْرَفْهُ نَصْبٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

— بالوقف والإسكان — وإن وصلت قلت: مَنْ يَا هَذَا، وَيَطْلُطُ الْحَكَايَةُ، ٣٩٢/حاء.

(١) يُنْسَبُ هَذَا الْبَيْتِ إِلَى شَعْرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبْئِيِّ، وَلَمْ أَصْطِدْ لَهُ تَرْجِمَةً وَالْمِيَةَ.

(٢) الْمَفْرَدَاتُ الْفَرِيقِيَّةُ: مَنْتُونَ أَنْتَمْ: مَنْ أَنْتُمْ. عِمْوَا ظَلَّامًا: تَعْيَةُ الْعَرَبِ فِي الصَّبَاحِ: هُمْ
صَبَاحًا، وَفِي الْمَسَاءِ: هُمْ مَسَاءٌ وَلِلْجَمْعِ: عِمْوَا وَقَالَ: عِمْوَا ظَلَّامًا لِمَخَاطِبَتِهِ بِهَا
الْجِنِّ؛ وَهِيَ تَنَاهِيٌّ مِنَ الْأَثَارِ الَّتِي أَوْقَدُهَا.
موطن الشَّاهِدَةِ: (مَنْتُونَ أَنْتَمْ).

وَجْهُ الْإِسْتِهْمَادِ: زِيَادَةُ الْوَارِ وَالْتَّوْنُ عَلَى «مَنْ» فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يَقُولُ: مَنْ
أَنْتُمْ؟ وَهَذَا مِنْ بَابِ الشَّدُودِ الَّذِي تَسْوُفُهُ الْفَسْرَرَةُ الْشِّعْرَةُ.

(٣) لِي (س) يَمْرِبُونَ.

(٤) فِي (س) حَكِين سَبِيرِيَّهُ.

الباب السادس

باب الخطاب

[ضوابط الخطاب]

إن قال قائل: ما ضوابط هذا الباب؟ قيل: أن تجعل أول كلامك للمسؤول عنه الغائب، وآخره للمسؤول المخاطب؛ فتقول إذا سألت رجلاً عن رجل...^(١): كيف ذلك الرجل، يا رجل؟، وإذا سأله عن رجالين، قلت: كيف ذانك الرجالان، يا رجل؟، وإذا سأله عن رجال، قلت: كيف أولئك الرجال، يا رجل؟ وإذا سألت امرأة عن امرأة، قلت: كيف تلك المرأة، يا امرأة؟، وإذا سأله عن امرأتين، قلت: كيف تانك المرأةان، يا امرأة؟، وإذا سأله عن نسوة، قلت: كيف أولئك النساء، يا رجل؟، وإذا سألت امرأة عن امرأة، قلت: كيف تلك المرأة، يا امرأة؟، وإذا سأله عن امرأتين، قلت: كيف تانك المرأةان، يا امرأة؟، وإذا سأله عن نسوة، قلت: كيف أولئك النساء، يا امرأة؟، وإذا سألت امرأة عن رجل، قلت: كيف ذلك الرجل يا امرأة؟، وإذا سأله عن رجالين، قلت: «كيف ذانك الرجالان، يا امرأة؟»، وإذا سأله عن رجال، قلت: «كيف أولئك الرجال، يا امرأة؟»، وإذا سأله عن امرأة، قلت: «كيف تلك المرأة، يا رجلان؟»، قال الله عز وجل: «أَنَّ أَهْكَمَا عَنِ الْجُلُّ بِنِسْوَةٍ»^(٢)، وإذا خاطبت نسوة، وأشارت إلى رجل، قلت: كيف ذلك الرجل يا نسوة؟، قال الله تعالى: «فَأَلْتَ مَذَلِّكَنَّ الَّذِي لَنْتَنِي بِنِي»^(٣)، وعلى هذا قياس هذا الباب.

[هُلْةٌ تقدِيمِ المشارِ إِلَيْهِ الغائب]

فإن قيل: فلِمْ قدم المشارِ إِلَيْهِ الغائب؟ قيل: عنابة بالمسؤول عنه.

(١) في (ط) نهاية (قلت) بعد رجل، ولا ضرورة لزيادتها، فلم تتبّعها في المتن.

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٢٢، مك).

(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٢، مك).

[الكاف بعد أسماء الإشارة للخطاب لا محل لها من الإعراب]

والكاف بعد أسماء الإشارة وهي «ذلك، وتلك، وأولئك» لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأنَّه لو كان لها موضع من الإعراب لكان موضعها الجز بالإضافة، وذلك معالٌ لأنَّ أسماء الإشارة معارف، والمعارف لا تضاف، فصارت بمنزلة الكاف في «التجاهك»؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يضاف^(١)، وبمنزلة الكاف في «إيالك» لأنَّه مضرورٌ والمضمرات كلُّها معارف؛ والمعارف لا تضاف.

[اللام في أسماء الإشارة زائدة للتبيه]

واللام في : «ذلك، وتلك» / زائدة^(٢) للتبيه، كـ «ها» في «هذا»؛ ولهذا لا يحسن أن يقول : «هذلُك» و«هاتالك»، وأصل اللام أن تكون ساكنة. فإن قيل : قلِمْ كُسرت اللام في ذلك وحدها؟ قيل : إنما كُسرت ..^(٣) لوجهين :

أحدُهما : إنما كُسرت لانشقاق الساكنتين؛ لسكنها وسكنهن الألف قبلها.
والثاني : إنما كُسرت لثلا ثلبيس بلام الملك، الا ترى أثك لو قلت «ذلك» بفتح اللام، لانتبس وتنقم السامع أنَّ المراد به أنَّ هذا الشيء ملك لك، فلما كان يؤدي إلى الالتباس كُسرت اللام لإزالة هذا الالتباس، وإنما كُسرت كاف الخطاب في المذكر، وكسرت في المؤنث للفرق بينهما، والكاف في «تلكلما» أيضاً للخطاب، و«اما» التي بعدها^(٤) علامة للثنية، وكذلك الكاف - أيضاً - في «أولئكم» للخطاب، والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر، وكذلك الكاف - أيضاً - في «أوليكن» للخطاب، والثون المشددة علامة لجمع المؤنث؛ ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في الثنوية والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى؛ قال الله سبحانه وتعالى : «فَلَمَّا قَدِمَتْ أَيْلِيكُمْ»^(٥) ولم يقل «ذلِكُم»؛ وقيل : إنما أفرد؛ لأنَّه أراد به الجمع؛ (كأنَّه قال : ذلك أيها الجمع^(٦)) والجمع لفظه مفرد؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (ط) تضاف. (٢) سقطت من (س).

(٣) في (ط) زيادة «ذلك» ولا ضرورة لها، فلم تبته في السياق.

(٤) سقطت من (س). (٥) س : ٣ (آل عمران، ن : ١٨٢ ، مد).

(٦) في (ط) إنما الجمع، وما أثبتناه هو الضوابن من نسخة أخرى.

(٧) سقطت من (س).

الباب العادي والشئون

باب الألفاظ

[الهمزة في أول الكلمات على ضربين]

إن قال قائل: على كم ضرباً للالفاظ التي تدخل أولى الكلم؟ قيل: على ضربين؛ همزة وصل، وهمزة قطع؛ فهمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل؛ ولذلك سميت همزة الوصل؛ وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها؛ فلذلك، سميت همزة القطع.

[همزة الوصل ودخولها في أقسام الكلم كلها]

فإن قيل: ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم؟ قيل: في جميع أقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف؛ أمّا الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر، وعلى اسم هو المصدر؛ فأمّا ما ليس بمصدر فـ «ابن»، «ابنة»، «اثنان»، «اثنتان»، «اسم»، «واست»، «وامرأة»، «وأيمَن» فالهمزة دخلت في أولى هذه الكلم عوضاً عن اللام المحدوفة منها، ما عدا: «امرُّ»، «وامرأة»، «وأيمَن» فأمّا «أمرُّ»، «وامرأة»، فلائماً أدخلت^(١) عليها؛ لأنهما لثنا كان آخرهما همزة؛ والهمزة معدن التغيير، تنزلها منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام، فأندخلت الهمزة عليهما، كما أدخلت على ما حذف منه اللام. فأمّا «أيمَن» فهو جمع يمين، إلأى أئمِّهم وصلوها؛ لكثرة الاستعمال، وقيل: إنهم حذفوا حذفاً، وزيدت الهمزة في أوله؛ لتلاؤ يبتدأ بالساكن. وأمّا ما كان مصدرأً، فنحو: «انطلاق»، «وقطاع»، «واحمرار»، «واحميرار»، « واستخراج»، «واهديدان»، «واخرؤاط»، «واسحنكاك»^(٢)، «واسلنقاء»، «واحرنجام»، «واسبطرار» وما أشبه ذلك. وأمّا الفعل فتدخل همزة الوصل منه على أفعال هذه المصادر، نحو: «انطلق»، «وقطع»، «واحمرر»،

(١) في (س) أدخلت.

(٢) سقطت من (س).

واحصار، واستخرج، واغدوت^(١) وآخر ط^(٢)، واسحقك^(٣)، واسلقى^(٤)،
واحر نجم^(٥) واسبط^(٦)، ونحو ذلك؛ وإنما دخلت همزة الوصل في أوائل هذه
الأفعال ومصادرها، لثلاً يبدأ بالسakan، وكذلك أيضاً تدخل همزة الوصل على
أمثلة الأمر من الفعل الذي يُسكن فيه ما بعد حرف المضارعة؛ نحو «دخل»،
واضرب، واسمع، لثلاً يبدأ بالسakan. وأما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه
إلا على حرف واحد، وهي لام التعريف؛ نحو: «الرجل، والغلام» وما أشبه
ذلك في قول سببويه للملة التي ذكرناها. وأما الغليل فذهب إلى أنَّ الألف
واللام زيدتا معاً للتعريف، إلا أنهم جعلوا الهمزة همزة وصل؛ لكثرة
الاستعمال؛ وقد ذكرناه مستوفياً في كتاب «الألف واللام»^(٧).

[عِلْمَة فتح همزة الوصل مع لام التعريف]

فإن قيل: فَلِمَ فتحت الهمزة مع لام التعريف، وألف «أيمن»؟ قيل: أنها
الهمزة مع لام التعريف، ففتحت ثلاثة أوجه:
أحددها: أنَّ الهمزة لما دخلت على لام التعريف، وهي حرف؛ أرادوا أن
 يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل.
والوجه الثاني: (أنَّ الحرف أثقل)، فاختاروا له الفتحة؛ لأنَّها^(٨) أخفُ
الحركات.
والوجه الثالث^(٩): أنَّ الهمزة مع لام التعريف، يكثر دورها في الكلام؛
فاختاروا لها أخفُ الحركات، وهي^(١٠) الفتح.

[عِلْمَة فتح همزة أيمن]

وأما همزة «أيمن» فإنما يثبت على الفتح لوجهين:
أحددهما: أنَّ الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة؛ فإذا وصلت لكثرة
الاستعمال؛ بقيت حركتها على ما كانت عليه.

(١) اغدوت النبات: إذا أخذت حتى ضرب إلى السواد من شدة رُبَّه.

(٢) آخر ط بهم الطريق أو الشفر: أمند.

(٣) اسحقك الليل: إذا اشتدت ظلمته.

(٤) في (س) واستلقى والاستلقاء: الاستلقاء على القفا.

(٥) احرنجمت الإبل: إذا اجتمع بعضها إلى بعض، وقد سببت.

(٦) اسبطرت الجمال في سيرها: إذا أسرعت، وامضت.

(٧) سقطت من (س).

(٨) سقطت من (س).

(٩) في (ط) وهو، وربما كان سهراً من الناسخ.

والثاني: إنها تفتح؛ لأن هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو «الواو» فلئما ناب عن الحرف، شُبِّه بالحرف، وهو لام التعريف؛ فوجب أن تفتح همزته، كما فتحت مع لام التعريف.

[عِلْمُ ضمِّ همزةِ الوصلِ وفتحِها مع بعضِ الأسماء]

فإن قيل: ظَلِيمٌ ضَمَّتِ الهمزةُ في نحو «أَدْخَل» وكسرت في نحو «إِضَرَب» وما أشبه ذلك؟ قيل: اختَلَفَ التُّحْوِيُّونَ في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أنَّ الأصل في هذه الهمزة الكسر، وإنَّما ضَمَّتْ في نحو «أَدْخَل» وما أشبه ذلك؛ لأنَّ الفروج من كسر إلى ضمٍّ مُسْتَقْلٍ؛ ولهذا ليس في كلام العرب شيءٌ على وزن «فَيُمْلِّ». وذهب الكوفيون إلى أنَّ همزةِ الوصل مبنية على ثالث المستقبل، فإنَّ كان مكسوراً كسرت، وإنْ كان مضمومةً ضَمَّتْ. وما عدا ما ذكرناه في همزةِ الوصل، فهو همزة قطع؛ لأنَّ همزةَ القطع ليس لها أصل يحصرها، غير أنَّا نذكر بينهما فرقاً على جهة التقرير، فنقول:

[الفرق بين همزةِ الوصلِ والقطع]

نُفرَقُ بين همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطع في الأسماء بالتصغير، فإنَّ ثبتت بالتصغير، فهي همزة قطع، وإن سقطت فهي همزة وصل؛ نحو همزة: «أَبٌ، وابن» فالهمزة في «أَبٌ» همزة قطع، لأنَّها ثبتت في التصغير، لأنَّك تقول في تصغيره: «أَبِي»، والهمزة في «ابن» همزة وصل؛ لأنَّها سقطت في التصغير؛ لأنَّك تقول في تصغيره «أَبْنِي». ونُفرَقُ بين همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطع في الأفعال، بأن تكون^(۱) ياه المضارع^(۲) منه مفتوحةً، أو مضمومةً، فإنَّ كانت مفتوحةً؛ فهي همزة وصل؛ نحو: ما قدمناه، وإنَّ كانت مضمومةً؛ فهي همزة قطع؛ نحو: «أَجْمَلُ، وَأَخْسَنُ» وما أشبه ذلك؛ لأنَّك تقول في المضارع/ منه^(۳) «يَجْمُلُ، وَيَخْسِنُ» وما أشبه ذلك؛ وهمزة مصدره - أيضاً - همزة قطع كالفعل، وإنَّما تُبَيَّنُتْ من «إِجْمَالٍ» ونحوه لتألِّم يلتبس بالجمع، فإنَّهم لو قالوا: «أَجْمَلُ أَجْمَالًا» بفتح الهمزة في المصدر؛ لا يلتبس بجمع «جَمِيلٍ» فلئما كان ذلك يُؤَذِّي إلى اللبس؛ كسروا الهمزة لإزالة اللبس.

(۱) في (ط) يكون.

(۲) سقطت من (ط).

(۳) في (ط) المضارعة.

[جِلْهُ فَتْحُ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ فِي الْثَّلَاثِيِّ وَضَمْنُهَا فِي الرِّبَاعِيِّ]

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَلِمْ فَتَحُوا حَرْفُ الْمُضَارِعَةِ فِي الْثَّلَاثِيِّ، وَضَمَّنُوهُ فِي^(١) الرِّبَاعِيِّ؟ قَبِيلٌ: لِأَنَّ الْثَّلَاثِيَّ أَكْثَرُ مِنِ الرِّبَاعِيِّ، وَالْفَتْحُ أَخْفَى مِنِ الضَّمَّ، فَأَعْطَوْهُ
الْأَكْثَرُ الْأَخْفَى، وَالْأَقْلَى الْأَنْقَلُ؛ لِيَعَادِلُوا بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَالْخَمْسِيُّ وَالسُّدَاسِيُّ أَقْلُّ مِنِ الرِّبَاعِيِّ، فَهَلْ وَجَبَ ضَمُّهُ؟
قَبِيلٌ: إِنَّمَا وَجَبَ فَتْحُهُ لِوَجْهِيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّقْلَ مِنِ الْثَّلَاثِيَّ أَكْثَرُ مِنِ الرِّبَاعِيِّ، فَلِمَا وَجَبَ الْحَمْلُ عَلَى
أَحَدِهِمَا، كَانَ الْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ أُولَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْأَقْلَى.

وَالثَّانِيُّ: أَنَّ الْخَمْسِيُّ وَالسُّدَاسِيُّ ثَقِيلَانِ؛ لِكُثْرَةِ حِرْفِهِمَا، فَلَوْ بَنَرُهُمَا
عَلَى الضَّمَّ، لَأَذَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَجْمِعُوا بَيْنَ كُثْرَةِ الْحِرْفِ، وَنَقْلِ الضَّمَّ، وَذَلِكَ
لَا يَجُوزُ، فَأَعْطَوْهُمَا أَخْفَى الْحَرْكَاتِ وَهُوَ الْفَتْحُ، عَلَى^(٢) أَنْ بَعْضُ الْعَرَبِ يَضْمُّ
حِرْفَ^(٣) الْمُضَارِعَةِ مِنْهُمَا، فَيَقُولُونَ: «يُنْطَلِقُ، وَيُسْتَخْرُجُ» يَضْمُّ حَرْفَ
الْمُضَارِعَةِ، حَمْلًا عَلَى الرِّبَاعِيِّ، فَأَعْرَفُهُ تَصْبِيبُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) فِي (ط) مِنْ.

(٢) فِي (ط) وَعَلَى، وَالصَّوَابُ مَا أَبْنَاهُ مِنْ (س).

(٣) فِي (س) حَرْفٌ.

الباب الثاني والستون

باب الإملاء

[معنى الإملاء]

إن قال قائل: ما الإملاء؟ قيل: أن ت نحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.

[هيئة إدخال الإملاء في الكلام]

فإن قيل: فلِمَ أدخلت الإملاء الكلام؟ قيل: طلباً للتشاكل؛ لتألاً تختلف الأصوات فتنافر، وهي تختصر بلغة أهل العجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم؛ وهي فرع على التفعيم؛ والتفعيم هو الأصل؛ بدليل أن الإملاء تفتقر إلى أسباب توجبها، وليس التفعيم كذلك.

[الأسباب التي توجب الإملاء]

فإن قيل: فما الأسباب التي توجب الإملاء؟ قيل: هي الكسرة في اللفظ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع، [أو الياء الموجودة في اللفظ، أو لأن الألف متنقلة عن الياء، أو لأن الألف تنزل متنزلة المتنقلة عن الياء، أو إملاء لإملاء]، فهذه ستة أسباب توجب الإملاء. وأما الإملاء للكسرة في اللفظ، فنحو قولهم في خاليم: خاليم، وفي سالم: سالم. وأما الإملاء للكسرة بشيء يعرض للحرف في بعض المواضع]؛^(١) فنحو قولهم في خاف: خاف؛ فاماوا؛ لأن الخاء تكسر في جنث. وأما الإملاء للإياء، فنحو قولهم في شيبان: شيبان، وفي غيلان: غيلان. وأما الإملاء، لأن الألف متنقلة^(٢) من الياء، فنحو قولهم في: زخى: زجي، وفي زئى: زبي. وأما الإملاء، لأن الألف تنزل متنزلة المتنقلة عن الياء، فنحو قولهم /في/^(٣): خبازى^(٤)؛ خباري، وفي شكاري: سكاري.

(١) سقطت من (س).

(٢) في (ط) متنقل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) الحبّارى: طائر معروف بشكل الأزرة وطلق على الذكر، والأنثى، والواحد، والجمع؛

وأيّاً الإملاء للإمالة؛ فنحو: رأيت بناداً، وقرأت بكتاباً.

[الأحرف المانعة من الإملاء]

فإن قيل: فما يمنع من الإملاء؟ قيل: حروف الاستعلاه والإطباقي ١ وهي «الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف»؛ فهذه سبعة أحرف تمنع الإملاء.

[عِلْمُهُ مَنْعِ هَذِهِ الْحُرُوفِ مِنِ الْإِمَالَةِ]

فإن قيل: فلِمَ مَنَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْإِمَالَةَ؟ قيل: لَأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَسْتَعْلِي وَتَشْمَلُ بِالْحَنْكِ الْأَعْلَى، فَتَجْذِبُ الْأَلْفَ إِلَى الْفَتْحِ، وَتَمْنَعُهُ مِنِ الشَّفْلِ بِالْإِمَالَةِ.

[عِلْمُ امْتِنَاعِ الْإِمَالَةِ إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورَةً بَعْدَ الْأَلْفِ]

فإن قيل: فلِمَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ مَكْسُورَةً مَنَعَتِ الْإِمَالَةَ، وَإِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورَةً قَبْلَهَا لَمْ تَمْنَعْ؟ قيل: إِنَّمَا مَنَعَتِ الْإِمَالَةَ إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورَةً بَعْدَ الْأَلْفِ؛ لَأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى التَّصْمِدَ بَعْدَ الْانْحِدَارِ؛ لَأَنَّ الْإِمَالَةَ تَقْتَضِي الْانْحِدَارَ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَقْتَضِي التَّصْمِدَ، فَلَوْ أَمْلَتْ^(١) - هَهُنَا - لَأَدَى ذَلِكَ إِلَى التَّصْمِدَ بَعْدَ الْانْحِدَارِ، وَذَلِكَ صَعْبٌ ثَقِيلٌ؛ فَلِذَلِكَ، مَنَعَتِ الْإِمَالَةَ بِخَلْفِ مَا إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورَةً قَبْلَ الْأَلْفِ؛ فَلَأَنَّهُ لَا يُؤْدِي إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِالْمَسْتَعْلِي مَكْسُورًا، أَضْعَفْتَ اسْتِعْلَاهُ، ثُمَّ إِذَا أَمْلَتَ انْحِدَارَتْ بَعْدَ تَصْمِدَهُ، وَالْانْحِدَارَ بَعْدَ التَّصْمِدَ سَهُلٌ خَفِيفٌ؛ فَبَيْانُ الْفَرْقِ بِيَنْهَا.

فإن قيل: فهَلْ جَازَتِ الْإِمَالَةُ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَلْفِ مُفْتَوِحةً فِي نَحْوِ: «صَامِتٌ» وَذَلِكَ انْحِدَارٌ بَعْدَ تَصْمِدَهُ؟ قيل: لَأَنَّ الْحُرْفَ الْمُسْتَعْلِي مُفْتَوِحٌ، وَالْحُرْفَ الْمُسْتَعْلِي إِذَا كَانَ مُفْتَوِحًا، زَادَ اسْتِعْلَاهُ؛ فَمَا مَانَعَتِ الْإِمَالَةَ، بِخَلْفِ مَا إِذَا كَانَ مَكْسُورًا، لَأَنَّ الْكُسْرَةَ تُضَعِّفُ اسْتِعْلَاهُ؛ فَصَارَتْ سُلْمًا إِلَى جُوازِ الْإِمَالَةِ، وَلَمْ يَكُنْ جُوازُ الْإِمَالَةِ - هَنَاكَ - لَأَنَّهُ انْحِدَارٌ بَعْدَ تَصْمِدَهُ فَقَطُّ، وَإِنَّمَا كَانَ/ كَذَلِكَ/^(٢)، لَأَنَّ الْكُسْرَةَ ضَعَفَتْ اسْتِعْلَاهُ، /و/^(٣) لَأَنَّهُ انْحِدَارٌ بَعْدَ تَصْمِدَهُ فَبِاعتِبَارِ هَذِينِ الْوَصْفَيْنِ، جَازَتِ الْإِمَالَةُ هَهُنَا، فَبَعْدَ وَجْدِ أَحَدِهِمَا وَهُوَ كُونُهِ انْحِدَارًا بَعْدَ تَصْمِدَهُ، فَلَمْ يَوْجُدْ الْآخَرُ، وَهُوَ تَضَعِيفُ حُرْفِ الْاسْتِعْلَاهِ بِالْكُسْرَةِ^(٤).

- وَالْفَهْلُ لِلتَّأْثِيثِ؛ وَيَجْمِعُ عَلَى حُبَّارِيَاتٍ؛ وَفَرْخَهُ: حُبَّرُور، وَيَجْمِعُ عَلَى حُبَّارِرُ وَحُبَّارِيرُ.

راجع القاموس: مادة (حبر) ص ٣٣٤.

(١) في (س) أَمْلَت.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) فالكُسْرَة.

(٤) سقطت من (ط).

التي هي سُلْمٌ إلى جواز الإملالة؛ فالإملالة في ضرب المثال مع الكسرة، بمنزلة الترُّول من موضع عالي بدرجية، أو سُلْمٌ، والإملالة مع غير الكسرة، بمنزلة الترُّول من موضع عالي من غير^(١) درجة، أو سُلْمٌ، فبان الفرق بينهما.

[عِلْمَةُ مِنْ الرَّاءِ الْمُفْتَوِحَةِ أَوِ الْمُضْمُوَّنَةِ مِنِ الْإِمْلَالَةِ]

فإن قيل: فَلِمَ إِذَا كَانَ الرَّاءُ مُفْتَوِحٌ، أَوْ مُضْمُوَّنٌ، مُنْعَى مِنِ الْإِمْلَالَةِ، وَإِذَا كَانَ مَكْسُورَةً أَوْ جَبَتْ^(٢) الْإِمْلَالَةَ قَبْلَهُ: لِأَنَّ الرَّاءَ حِرْفٌ تَكْرِيرٌ؛ فَإِذَا كَانَ مُفْتَوِحٌ، أَوْ مُضْمُوَّنٌ، أَوْ مَكْسُورَةً فَكَاهِنَهُ / قَدْ /^(٣) اجْتَمَعَ فِيهَا فَتْحَتَانٌ، أَوْ ضَمْتَانٌ؛ فَلَذِلْكَ، مُنْعَى الْإِمْلَالَةِ، وَأَنَا إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً، فَكَاهِنَهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهَا كَسْرَتَانٌ؛ فَلَذِلْكَ، أَوْ جَبَتْ الْإِمْلَالَةَ.

[عِلْمَةُ هَلْبَةِ الرَّاءِ الْمُكْسُورَةِ حِرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ وَالرَّاءِ الْمُفْتَوِحَةِ]

فإن قيل: فَلِمَ غَلَبَتِ الرَّاءُ الْمُكْسُورَةُ حِرْفَ الْاسْتِعْلَاءِ / فِي /^(٤) نَحْوِ «طَارِدٌ» وَالرَّاءُ الْمُفْتَوِحَةُ / فِي /^(٤) نَحْوِ «ادَارَ القرَارَ» وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ؟ قَبْلَهُ: إِنَّمَا غَلَبَتِ الْإِمْلَالَةَ لِلرَّاءِ الْمُكْسُورَةِ مَعَ الْحِرْفِ الْمُسْتَعْلِي؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ فِي الرَّاءِ اكْتَسَبَتْ^(٥) تَكْرِيرًا فَقَوْبَتْ؛ لِأَنَّ الْحَرْكَةَ تَقْوَى بِقُوَّةِ الْحِرْفِ الَّذِي يَتَحْمِلُهَا، فَصَارَتِ الْكَسْرَةُ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ كَسْرَتَيْنِ؛ فَغَلَبَتِ بِتَسْقُّلِهَا تَصْعِيدُ الْمُسْتَعْلِيِّ، وَكَمَا غَلَبَتِ الرَّاءُ الْمُكْسُورَةُ الْحِرْفُ الْمُسْتَعْلِيُّ، فَكَذَلِكَ الرَّاءُ الْمُفْتَوِحَةُ الْمُشَبِّهُ بِهِ.

[عِلْمَةُ دُخُولِ الْإِمْلَالَةِ فِي الْحُرُوفِ]

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ تَدْخُلِ الْإِمْلَالَةُ فِي الْحُرُوفِ؟ قَبْلَهُ: لِأَنَّ الْإِمْلَالَةَ ضَرْبٌ مِنَ التَّصْرِيفِ، أَوْ لِنَدَلُّ الْأَلْفَ لَعَلَى أَنْ أَصْلِهَا يَاءً، وَالْحُرُوفُ لَا تَتَصْرِفُ، وَلَا تَكُونُ أَفْنَاهَا مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ، وَلَا وَاءً.

[عِلْمَةُ جَوازِ الْإِمْلَالَةِ فِي «بَلِيٍّ» الْجَوَابِيَّةِ وَ«يَا» الْتَّدَائِيَّةِ]

فإن قيل: فَلِمَ جَازَتِ الْإِمْلَالَةُ فِي: «بَلِيٍّ» وَ«يَا» فِي التَّدَاءِ؟ قَبْلَهُ: أَنَا «بَلِيٌّ» فِي لِمَامَا أَمْبَلَتْ؛ لِأَنَّهَا أَفْنَتْ فَنَاءَ الْجَمْلَةِ، وَأَنَا «يَا» فِي التَّدَاءِ، فَإِنَّمَا أَمْبَلَتْ؛ لِأَنَّهَا قَامَتْ مَقْعَدَ الْفَعْلِ، فَجَازَتْ إِمَالَتْهَا كَالْفَعْلِ؛ فَاعْرَفْهُ تَصْبِيبُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) فِي (ط) بَغْيَرَ.

(٢) فِي (ط) وَجَبَتْ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط) اكْتَسَبَ.

الباب الثالث والستون

باب الوقف

[أوجه الوقف]

إن قال قائل: على كم وجهًا يكون الوقف؟ قيل: على خمسة أوجه:
السُّكُون: وهو حذف الحركة والثنوين.
والإشمام: وهو أن تَنْصُم شفتيك من /غير/ ^(١) صوت؛ وهذا يدركه البصير
دون الضَّرِير.
والزُّوم: وهو ^(٢) أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف؛ وهذا يدركه البصير
والضَّرِير.
والتشديد: وهو ^(٣) أن تشدَّد الحرف الأخير؛ نحو: هذا همز، وهذا
حاله.

والاتباع: وهو أن تُحرِّك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة
الحرف الأخير في الرفع والجر؛ نحو: هذا يَكُرُّ، ومررت يَكُرُّ.

[صلة تخصيص الوقف بالوجوه المذكورة]

فإن قيل: فلِمْ خضوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة؟ قيل: أما السُّكُون؛
فلأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة، والوقف عليها؛
والراحة في السُّكُون لا في الحركة ^(٤).

[صلة إيدال الثنوين ألفاً في حال التصب]

فإن قيل: فلِمْ أبدلوا من الثنوين ألفاً في حال التصب، ولم يبدلوا من
الثنوين واواً في حال الرفع، ولا ياه في حال الجر؟ قيل: لوجهين:

(١) سقطت من (س).

(٢) في (س) بالسُّكُون لا بالحركة.

(٣) في (س) هو.

أحدهما: إنما أبدلوا من الثنين ألفاً في حال التصب؛ لخفة الفتحة، بخلاف الرفع والجز، فإن الضمة والكسرة ثقيبان.

والوجه الثاني: إنهم لو أبدلوا من الثنين واواً في حالة الرفع؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متتمكن في آخره وار قبلها ضمة، وليس في كلام العرب اسم متتمكن في آخره وار قبلها ضمة. ولو أبدلوا من الثنين ياءً في حالة الجز؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلّم؛ فلذلك لم يبدلوا منه ياءً على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً، وفي حالة الجز ياءً، ومنهم من لا يبدل في حالة التصب ألفاً، كما لا يبدل في حالة الرفع واواً، ولا في حالة الجز ياءً؛ وهي لغة قليلة؛ وأجود اللغات الإبدال في حال التصب، وترك الإبدال في حال الرفع والجز على ما يبتدا.

وأما الإشمام: فالمراد به أن تبيّن أن لهذه الكلمة أصل^(١) حركة في حال الوصل، وكذلك «الرُّوم والتَّشِيدَ».

[علة عدم جواز الإشمام في حال الجز]

فإن قيل: فلئم لم يجز الإشمام في حال الجز؟ قيل: لأن يؤدي إلى تشويه الحلق.

وأما الإتباع: فلأنه لما وجب التحرير؛ لانقسام الساكنين، اختاروا/ لها/^(٢) الضمة في حالة الرفع؛ لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل، وكانت أولى من غيرها؛ قال الشاعر^(٣): [الجزء]

أنا ابن ماريّة إذ جذ الشّرْ [وجاهات الخيل أنا بيّه زمز]^(٤)

(١) في (س) حال. (٢) سقطت من (س).

(٣) تسبّب هذا الرجز إلى غير واحد من الشعراء منهم: عبد الله بن ماوية الطائي، وماوية اسم أمّه، ونسبة الصاغاني إلى فدكي بن عبد الله المنقري، ونسبة سيبويه إلى بعض الشعدين من دون تحديد.

(٤) المفردة الغريبة: الشّرْ: صوت يسكن به الفرس عند احتماته وشدة حركته.

أثنان: جماعات، جمع (أثنية).

موطن الشاهد: (الثّرْ).

وجه الاستشهاد: نقل الشاعر حركة الراء إلى القاف في الوقف على لغة بعض العرب؛ لأن الأصل فيه: الثّرْ، وهذا التّقليل يُسْتَنى إثباتاً.

وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر^(١):
 [المغارب]
 أَرْثَيْنِ حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهُنْ فَوَادِي لَذَاكَ الْجِيلُ^(٢)
 بكسر العاء والجيم.

فإن قيل: فهلا جاز ذلك في حالة التصب، كما جاز في حالة الرفع والجر؟ قيل: لأن حرف الإعراب تلزم المعرفة إذا كان مئوناً في حالة التصب؛ نحو قوله^(٣): «رأيت بكرًا» ولا تلزم في حالة الرفع والجز. فإن قيل: فهلا جاز في ما لم يكن فيه تنوين؛ نحو قوله: «رأيت البكر»؟ قيل: حملأ على ما فيه الشوين؛ لأن الأصل هو الشكير.

فإن قيل: فهلا جاز أن يقال: «هذا عَدْلٌ» بضم الدال، و«مررت بالبَسِير» بكسر السين في الوقف، كما جاز: «هذا بَكْرٌ»، ومررت بِبَكْرٍ؟ قيل: لأنهم لو قالوا: «هذا عَدْلٌ» بضم الدال لأذى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم؛ لأن الله ليس في كلامهم شيء على وزن «فِعْلٌ» فلما كان ذلك يؤدي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم، عدلوا عن الضم إلى الكسر، كما قالوا في جمع حقوق آخر^(٤)، وجروا: «أَخْرٌ»، وقلنسوة: «قَلْنَشٌ»^(٥) وقالوا: «هذا بَدْلٌ» بكسر الدال؛ لأن له نظيراً في كلامهم؛ نحو: «إِبْلٌ، إِبْطَلٌ»^(٦)، ولم يقولوا: «مررت بالبَسِير»/بكسر السين/^(٧) لأن الله ليس في الأسماء شيء على وزن «فِعْلٌ» إلا

(١) لم يُنْسَب إلى قائل معين.

(٢) المفردات الفريبة: هُنْ فَوَادِي: ارتفاع فوادي وسُرُّ، والهشاشة: إذا خفت إليه وارتفع. مختار الصّحاح: مادة (هُنْ) ص ٣٢٦. الججل: الخلخل. موطن الشاهد: (الججل).

وجه الاستشهاد: نقل الشاهد حرفة اللام إلى الجيم في الوقف؛ لأن الأصل فيه: الججل، وهذا الكلل يُسْتَهَىءُ إثباتاً.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) الحقير: الخصر، ومثله الإزار من الجنب؛ ويجمع على أحقر، وأحقاء، وجفن، وجفاه. (٥) البَسِيرُ والجِزْرَةُ: الصغير من كل شيء حتى من العنتيل والبطيخ والثفاء؛ ويجمع على آخر، والجز - بالحركات الثلاث - صغار الكلب، والأسد، والتسباع؛ ويجمع على: آخر، وأجزاء، وجراه. راجع مختار الصّحاح: مادة (جري) ص ٤٥٧؛ والمأوس المعحيط ١١٤٣.

(٦) الفلسفة والفلترة: من ملايين الزأس، وتجمع على: فلايس، وفيلاس، وفلنس.

(٧) الإطل والإطل: الخاصرة كلها، أو منقطع الأضلاع من رأس الورك.

(٨) سقطت من (س). والبُشْر: الشّر قبل أن يرطب؛ واحدته: بُشْرَة.

اذْئَلُ^(١) وهو اسم ذيبة، و **ازْئِم** اسم للثَّة^(٢)، وهما فعلاً نُقلاً إلى الأسمية. وحكى بعضهم **وَعْلَهُ**^(٣)، فلما كان ذلك يؤدي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم، رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى القُضْمَ^(٤)؛ فقالوا: «مررت بالبُشْرُ»^(٥)؛ لأنَّ له نظيرًا^(٦) في كلامهم؛ نحو: **أَطْبَ**^(٧)، و**خُرُوضٌ**^(٨)؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى.

(١) في (س) للثَّة والزَّئِم، والثَّة، والثَّة: الاست.

(٢) في (س) بالثَّير، والصُّواب ما في المتن لأنَّه مناسب السُّياق.

(٣) في (س) نظير، وهو سهر من النَّاسخ.

(٤) **أَطْبَ**: حبل الغباء، مختار الصحاح: مادة (**أَطْبَ**) ص ١٩٣.

(٥) **خُرُوضٌ** - بضم الرَّاء وسكونها - الأشنان؛ والبحرضة - بالكسر - إناء؛ والأشنان نبات يربُّ على يُنسل به. مختار الصحاح: مادة (**خُرُوضٌ**) ص ٧٠.

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

[معنى الإدغام]

إن قال قائل: ما الإدغام؟ قيل: أن تصل حرفان بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة، أو وقف، فنبه اللسان عنهما نبرة واحدة.

[الإدغام على ضربين]

فإن قيل: فعلى كم ضرباً الإدغام؟ قيل: على ضربين؛ إدغام حرف في مثله من غير قلب؛ وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب؛ فاما إدغام الحرف في مثله، فنحو: شدُّ، ورَدُّ، و/كان/ ^(١) الأصل فيه «شدد»، وردد» إلا أنه لمن اجتمع حرفان متخرجان من جنس واحد، سكنا الأول منهما، وأدغموه في الثاني؛ وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي؛ نحو: «يشدُّ»، ويردُّ» وما أشبه ذلك. وأما إدغام الحرف في مقاربه، فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر، وتندفعه في الثاني ^(٢)؛ نحو: العَنْ كندة ^(٣)، وانهك ^(٤) قطنا، واسلح غنمك، وادمع خلنا ^(٥)، وما أشبه ذلك، غير أنه لا طريق إلى معرفة تقارب العروض إلا بعد معرفتها، ومعرفة مخارجها، وأقسامها؛ وهي تسعة وعشرون حرفاً، وهي معروفة، وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة، وهي الثُّون الخفيفية، وهمزة بين بين، والألف المحالة، وألف التخفيف؛ وهي التي يتحى بها نحو الواو؛ نحو: «الصلوة»، والعِماد كالزاي ^(٦)، والثُّين كالجيم؛

(١) سقطت من (س). (٢) في (س) فيه.

(٣) في (س) كندة؛ وهي الأرض الصلبة. وأما «كندة» فهو أبو قبيلة من العرب.

(٤) انهك قطناً: اغسله غسلاً جيذاً، وبالغ في غسله؛ ونهك الثوب: إذا بالغ في غسله، ولبسه حتى خلق.

(٥) ادمع خلناً: اطلب دماغه، ودمته الشس: آلمت بما فيه. والخلف: الظهر، وتبقيض قدام.

(٦) في (ط) الزاء.

وببلغ نيفاً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنـة، وهي القاف التي بين الكاف والكاف، والكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالثين، والصاد^(١) التي كالثين، والطاء التي كالثاء، والطاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، وحکي أبو بكر^(٢) . . .^(٣) الصاد الفسخة المبدلـة من الثاء^(٤) . وحکي أنـه منهم من يقولـ في: «الثـد»^(٥): أضـراء. ومخارجها سـنة عشرـ مخرجـاً: **الأول**: للهمـزة، والألف، والباء؛ وهو من أتعـصـ الحـلـقـ مـمـا يـليـ الصـدرـ.

والثـاني: للعين والباء؛ وهو من وسطـ الحـلـقـ.

والثالث: للغـينـ والـباءـ؛ وهو من أدنـىـ الحـلـقـ مـمـا يـليـ الفـمـ.

والرابـع: للـقـافـ؛ وهو من أقصـىـ اللـسانـ وما فـوـقـهـ منـ الحـنـكـ.

والخامـس: للـكـافـ؛ وهو أـسـفـلـ منـ ذـلـكـ، وأـقـرـبـ إلىـ مـقـدـمـ الفـمـ.

والسـادـس: للـجـيمـ، والـشـينـ، والـباءـ؛ وهو من وسطـ اللـسانـ، بيـنهـ وبيـنـ **الـحنـكـ الأـعـلـىـ**.

والسـابـع: للـصـادـ؛ وهو من أـوـلـ حـافـةـ اللـسانـ وما يـليـهاـ منـ الأـضـراسـ؛ وـ /ـ ^(٦)ـ منـ الـجـانـبـ الـأـيـسـرـ أـسـهلـ.

والثـامـن: للـلـامـ؛ وهو من أـدـنـىـ حـافـةـ اللـسانـ إـلـىـ مـتـهـيـ طـرفـهـ.

والثـاسـع: للـلـونـ؛ وهو من فـوـقـ ذـلـكـ، فـوـقـ **الـثـنـيـاـ**^(٧).

والعاـشرـ: للـرـاءـ؛ وهو من مـخـرـجـ الثـونـ إـلـاـ أنـ الرـاءـ أـدـخـلـ بـطـرـفـ اللـسانـ فـيـ الفـمـ، ولـهـ تـكـرـيرـ فـيـ مـخـرـجـهاـ.

(١) في (س) والصاد.

(٢) أبو بكر، محمد بن علي المعروف بـ«ميرمان العسكري»، أخذ العربية عن المبرد، والرجاج، وأخذ عنه الفارسي، والشيرازي؛ شرح كتاب سيبويه وشواهد، مات سنة ٣٤٥ هـ.

(٣) في (ط) زيادة بيان؛ ولا ضرورة لها، فلم يثبتها في المتن. وفي (س) الصاد.

(٤) في (ط) الثاء، والضواب ما أثبتـهـ منـ (س) وهو يـنـاسبـ الشـيـاقـ.

(٥) **الـثـدـ**: ثـثـ؛ ومنـ التـرـيدـ والـتـرـيدـةـ: ما فـتـ منـ الخـبـزـ فـيـ الـعـرـقـ. مختـارـ الـمـسـاحـ: مـادـةـ (ثـدـ) صـ ٤٩ـ.

(٦) سقطـتـ منـ (س).

(٧) **الـثـنـيـاـ**: جـمـ ثـثـ؛ والـثـنـيـاـ منـ الأـضـراسـ: الأربعـ التيـ فيـ مـقـدـمـ الفـمـ؛ ثـثـانـ منـ فـوـقـ، وـثـثـانـ منـ أـسـفـلـ. رـاجـعـ الـقامـوسـ: مـادـةـ (ثـنـيـ)، صـ ١١٤١ـ.

والحادي هَمْرَ: للطَّاء، والثَّاء، والذَّال، وهو من بين طرف اللسان وأصول الثنایا العليا.

والثانی هَفْرَ: للصاد، والشِّين، والزَّاي^(١)، وهو من /بين/ طرف اللسان وفويق الثنایا السُّفلی، وئىسَتْ هذه العروض الثلاثة حروف الصَّفیر.

والثالث هَفْرَ: للثَّاء، والذَّال، والطَّاء؛ وهو^(٢) من بين طرف اللسان، وأطراف الثنایا العليا.

والرابع هَمْرَ: للفاء؛ وهو من باطن الشَّفة السُّفلی وأطراف الثنایا العليا.

والخامس هَمْرَ: للباء، والميم، والواو؛ وهو من بين الشَّفتيْن.

والسادس هَفْرَ: للثُّون الخفيف؛ وهو من الخباشيم، ولا عمل للسان فيها؛ فهذه مخارج العروض، وهي تنقسم إلى المهموسة والمجهورة، والمذلقة^(٤)، والمصنة^(٥)، والشديدة، والزخرفة، وما بين الشديدة والرخوة، والمطبقة والمفترحة، المستعملة والمنخفضة، والمعتلة.

[الأحرف المهموسة]

فالمهوسة عشرة أحرف: الهاء، والباء، والخاء، والكاف، والشِّين، والشِّين، والصاد، والثَّاء، والفاء، والباء، وبجمعها قولك /^(٦) سَتَّشْهِك^(٧) خففة^(٨)/.

(١) في (ط) الزاء.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (س) وهي.

(٤) المذلقة: (العروض الذلقة)؛ حروف طرف اللسان والشفة؛ ثلاثة ذلقة: (اللام، والراء، والثُّون)؛ ثلاثة شفهية: (الباء، والفاء، والميم). القاموس: مادة (ذلقة) ص ٧٩٧.

(٥) المصنة: العروض المصنة ما عدا: (غمبتشل) القاموس: مادة (صمت)، ص ١٤٣.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) شهشك: في القاموس المعحيط: (شجيج) كلمة سريانية تفتح بها الأغاليل بلا مفاتيح. القاموس المعحيط: مادة (شحت)، ص ١٥٧.

(٨) خففة: الخففة (محرك): الجلة تُعمل من الخرسن للثمر، والتربة الغليظ جداً. القاموس: مادة (خفف) ص ٧٢٤.

[[الأحرف المجهورة]]

والجهورة، ما عدا هذه العشرة؛ وهي تسعه عشر حرفاً؛ ويجمعها: «عَذْ
فَطَاء جَمَظُر^(١) وَقَلْ نَدْ ضَيْزِن^(٢)»،

[[الأحرف المذلة]]

والذلة ستة أحرف: «اللَّام وَالثُّوْن، وَالرَّاء، وَالْمِيم، وَالبَاء، وَالْفَاء»^(٣).
وينجمعها: «فَزْ مِنْ لَبْ»^(٤).

[[الأحرف المصمتة]]

والصمتة ما عدا هذه ستة.

[[الأحرف الشديدة]]

والشديدة ثمانية أحرف، وينجمعها: «أَجَذَّثْ طَبَقْتُك»؛ وكذلك ما بين
الشديدة والزخرفة ثمانية - أيضاً^(٥) - يجمعها قولك/«نُورِي لَامَ»،
والزخرفة ما هداهما.

[[الأحرف المطبقة]]

والطبقة أربعة أحرف: «السَّاد، وَالضَّاد، وَالطَّاء، وَالظَّاء»، والمتترحة ما
عدا هذه الأربعة.

[[الأحرف المستعملة]]

والمستعملة سبعة أحرف؛ أربعة منها هي التي ذكرنا أنها مطبقة، والثلاثة
الآخر: «القَاف، وَالغَيْن، وَالخَاء»؛ والمنخفضة ما عدا هذه السبعة.

[[الأحرف المعتلة]]

والمعتلة أربعة أحرف: «الهَمْزَة، وَحَرْوَفُ الْمَذْ وَالْلَّيْن، وَهِيَ الْأَلْف،
وَالبَاء، وَالوَاوا».

(١) في (ط) زيادة وأو قبل جمظر، ولا لزوم لها، للتمثيلها في المتن. والجمظر:
التكبر.

(٢) ضيزيون: شريك.

(٣) لي (س) والقاف.

(٤) لَبْ: مثل، وجسمه الباب، وألْبُ، وألْبَ، وخالص كُلْ شيء لَبْ. مختار الصحاح:
مادة (لب) من ٢٧٨.

(٥) في (س) أحرف.

(٦) سقطت من (س).

[معنى هذه الصفات]

ومعنى المهموسة: أنها حروف أضعف الاعتماد/عليها/^(١) في مواضعها^(٢)، فجري النفس معها فأخفتها، واليمس: الصوت الخفي؛ فلذلك سُميت مهموسة. ومعنى المجهورة: أنها حروف أشيع الاعتماد في مواضعها؛ فنمنت النفس أن يجري معها، فخرجت ظاهرة، والجهر: هو الإظهار؛ ولذلك سُميت مجاهورة. ومعنى المُذلقة: أنها حروف لها فضل الاعتماد على ذلك اللسان، وهو طرفه؛ ولذلك، سُميت مذلقة. ومعنى المصمة: أنها حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلك اللسان، وأصمتت بأن تختص بالبناء إذا كانت الكلمة رباعية أو خماسية؛ ولذلك، سُميت مصممة. ومعنى الشديدة: أنها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت؛ فلذلك، سُميت شديدة. ومعنى الرخوة: أنها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت؛ فلذلك، سُميت رخوة. ومعنى ما بين الشديدة والرخوة: أنها حروف لا مفرطة في الصلابة، ولا ظاهرة الضعف^(٣)؛ بل هي في اعتدال بينهما؛ ولذلك، كانت بين الشديدة والرخوة. ومعنى المطبقة: أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى، فينطبق عليها، فتصير محصورة؛ ولذلك، سُميت مطبقة، ومعنى المفتحة: أنها حروف لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى، فيفتح عنها؛ ولذلك، سُميت مفتحة. ومعنى المستعملة: أنها/حروف/^(٤) تستعمل إلى الحنك الأعلى؛ ولذلك، سُميت مستعملة. ومعنى المخضفة: عكس ذلك. ومعنى المعللة: أنها حروف تتغير بانقلاب بعضها إلى بعض بالعلل الموجبة/لذلك/^(٥)؛ ولذلك، سُميت معللة؛ وُسميت ألف، والباء، والواو؛ حروف المد واللين؛ أما المد: فلأن الصوت يمتد بها، وأما اللين: فلا أنها لانت في مخارجها وائست؛ وأوسمتهن مخرجًا ألف، وُسمى «الهاوي» لهويه في الحلق.

فهذا ما أردنا أن نذكره من معرفة مخارج الحروف، وأقسامها التي يُعرف^(٦) بها تقارب العروض بعضها من بعض.

فإن قيل: فلِمْ جاز أن تدخل الباء في الميم؛ لتقاربها، ولا يجوز أن

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط) مواضعها.

(٣) في (ط) للضعف، والعواب ما أثبتناه من (س).

(٤) زيادة من (ط). (٥) سقطت من (س).

(٦) في (ط) تعرف.

تدغم الميم في الباء؟ قبل: إنما لم يجز أن تدغم الميم في الباء؛ نحو: «أكرم
بكرًا» كما يجوز أن تدغم الباء في الميم/ نحو/^(١): «صاحب مطرًا لأنَّ
الميم فيها زيادة صوت، وهي العلة، فلو أدغمت في الباء؛ لذهب العلة التي
فيها بخلاف الباء، فإنه ليس فيها خلطة تذهب بالإدغام؛ فكذلك، أيضًا لا يجوز
أن تدغم الراء في اللام، كما يجوز أن تدغم اللام في الراء؛ لأنَّ في الراء زيادة
صوت، وهو التكرير، فلو أدغمت/ في/^(٢) اللام؛ لذهب التكرير الذي فيها
بالإدغام؛ بخلاف اللام، فإنه ليس فيها تكرير، يذهب بالإدغام.

فَإِنَّمَا مَا رُوِيَّ عَنْ أَبِيهِ صَعْدَرٍ^(٤) مِنْ إِدْعَامِ الرَّأْءِ فِي الْلَّامِ فِي قُولِهِ عَزْ وَجْلُهُ:
«تَنْزِيزُ لِمَّا حَلَّتِنَا مِنْكُمْ»^(٥)؛ فَالْعُلَمَاءُ يَسْبِّونَ الغُلْطَ الْمُنْتَصَرِ بِهِ ذَلِكَ إِلَى الرَّأْرَأِيِّ لَا إِلَى أَبِيهِ
 عَمْرَو، وَلِلْعُلُّ أَبَا عَمْرٍو أَخْفَى الرَّأْءَ، فَخَفَى عَلَى الرَّأْرَأِيِّ، فَتَوْقِيمُهُ إِدْعَامًا،
 وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ فِيهِ زِيَادَةُ صَوْتٍ، لَا يَدْعُمُ فِي مَا هُوَ أَنْفَقُ صَوْنَاً مِنْهُ، وَإِنَّمَا
 لَمْ يَجُزْ إِدْعَامُ الْحَرْفِ فِي مَا هُوَ أَنْفَقُ صَوْنَاً مِنْهُ لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى الْإِجْحَافِ بِهِ،
 وَإِبْطَالِ مَا لَهُ مِنْ الْفَضْلِ عَلَى مَقَارِبِهِ.

[إدھام لام التعریف فی ثلاثة عشر حرفاً]

فإن قبيل: فلام التعريف في كم حرفًا يدضم^(٦)؟ قبيل: في ثلاثة عشر حرفًا؛ وهي: «الثاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والراء، والزاي^(٧)، والشين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والطاء، والثون»؛ نحو: «الثابت، والثابت، والداعي، والذاكر، والراهب، والراهد، والساهر، والساخر، والصابر، والصابر، والظافر، والظافر، والناصر»؛ فهي أحد عشر حرفاً من حروف طرف اللسان، وحرفان يخالفطان^(٨) طرف اللسان، وهما الضاد، والشين، وإنما أذهبت^(٩) لام التعريف في هذه المعروفة لوجهين:

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط) أَنْ.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) أبو عمر هو: زيان بن عمار، المعروف بأبي عمرو بن العلاء، من علماء البصرة، ومن أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. مات سنة ١٥٤ هـ. طبقات التحريين واللغويين، ١٧٦.

(٥) س: ٤ (البقرة، ن: ٥٨، مد). (٦) في (س) تدشم.

(٧) في (ط) والرَّاءِ . (٨) في (س) مُخالطان .

(٩) في (ط) أدفع.

أحدهما: أن هذه الحروف مقاربة لها.

والثاني: أن هذه الألام كثُر دورها في الكلام؛ ولذلك، تدخل في سائر الأسماء، سوى أسماء الأعلام؛ وأسماء غير المتميّنة، ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف، وكثير^(١) دورها في الكلام؛ لزم فيها الإدغام، وأثنا من أظهر الألام على الأصل، فمن الشاذ الذي لا يُعْتَدُ به.

[الأصل في ست وبلغنبر]

فإن قيل: فما الأصل في: «ست، وبلغنبر»؟ قيل: أنا «ست» فأصلها سدس بدليل قولهم في تصحيره: سُدُس، (وفي تكسيره: أسداس)^(٢)، إِلَّا أَنَّهُمْ أبدلوا من السُّبْنِ نَاءً، كما أبدلوا من النَّاءِ سِيَّنَةً في «انْخَذَ»، فقالوا: «استخذ» فلَمَّا أبدلواها - ههنا -^(٣) من السُّبْنِ نَاءً صار إلى «سدت» ثُمَّ أَدْغَمُوا الدَّالَّ في النَّاءِ، فصار إلى^(٤): «ست». وأما بلغنبر، فأصله: بنو العنبر، إِلَّا أَنَّهُمْ حذفوا الحرف المعتل؛ لسكونه وسكون الألام، (و/و)^(٥) لم يمكنهم الإدغام لحركة اللُّون وسكون الألام^(٦)؛ فحذفوا اللُّون بدلاً من الإدغام؛ ومن ذلك قولهم: «بلغن» يربidon: بنو العَمْ؛ قال الشاعر^(٧): «إِذَا خَابَ غَدوَأَ خَنَكَ بَلْقَمْ لَمْ يَكُنْ جَلِيداً وَلَمْ تَعْطِفْ عَلَيْكَ العِرَاطِيفُ»^(٨) ومن ذلك قولهم: «غلْماء بنو فلان»^(٩)؛ يربidon: «على الماء»؛ قال الشاعر^(١٠): «عَدَاد طفت غَلْماء بَكْرُ بن وَائِلٍ وَمَعْنَا صَدُورُ الْخَيْلِ شَطَرَ ثَمِيم»^(١١)

(١) في (ط) وكثرة.

(٢) سقطت من (س).

(٣) في (س) هنا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (س).

(٦) لم يُنْتَبِّه إلى قائل معين.

(٧) المفرادات الفريدة: بلغم: بنو العَمْ. جليداً: صبوراً أو شديداً.

موطن الشاهد: (بلغم).

ووجه الاستشهاد: أراد الشاهد أن يقول: بنو العَمْ، فحذف الحرف المعتل؛ لسكونه، وسكون الألام، ولم يمكنه الإدغام؛ لحركة اللُّون، وسكون الألام، فحذف اللُّون بدلاً من الإدغام.

(٩) في (س) فلان العَمْ.

(١٠) الشاعر هو: نظرٌ بين الفجاءة، وقد سبقت ترجمته.

(١١) المفرادات الفريدة: طفت: تجاوزت الحد في العصيان.

بريد^(١): «على الماء» وهذا كله ليس بمطرب في^(٢) القياس، وإنما دعاه إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من الشاذ الذي لا يُقاسُ عليه؛ فاعرفه^(٣) تسب، إن شاء الله تعالى.

بكر بن وائل: قبيلة كبيرة من العدنانية تسب إلى بكر بن وائل. عجنا: ملنا، غزجا.
وفي رواية أخرى للبيت: حاجت، شطر: نحو.
موطن الشاهد: (علاء).
وجه الاستعمال: أراد الشاعر أن يقول: على الماء، ولكنه حذف إحدى الألams استثناءً للتضليل؛ لأنَّ ما يقى دليل على ما حذف، على هادة بعض العرب الذين يستجيبون لحذف إحدى الألams عندما تلقين، كما في هذا الشاهد.

(١) في (س) بريدون.

(٢) في (س) علن.

(٣) في (س) فالهمه.

القسم الثالث

قسم المسارد الفنية

ويتضمن المسارد التالية:

المسرد الأول: مسرد الآيات القرآنية الكريمة

المسرد الثاني: مسرد الأحاديث النبوية الشريفة

المسرد الثالث: مسرد الأمثال

المسرد الرابع: مسرد الأشعار

مسرد الأرجاز

المسرد الخامس: مسرد الأعلام

المسرد السادس: مسرد القبائل والجماعات

المسرد السابع: مسرد الأماكن والبلدان

المسرد الثامن: مسرد المصادر والمراجع

المسرد التاسع: مسرد الموضوعات

المسرد العاشر: مسرد المسارد

المسرد الأول

مسرد الآيات القرآنية الكريمة

١ - سورة الفاتحة مكية

رقم الصفحة	رقم الآية	محتوى الآية
------------	-----------	-------------

٢٠١	٤٦١	﴿الْمُسَدِّدُو﴾
-----	-----	-----------------

٢١٧	٤	﴿أَهْدَيْنَا الْحَيْرَتَ الشَّيْقَدَ صَرَطَ الَّذِي كَانَتْ أَنْشَأَتْ عَلَيْهِمْ﴾
-----	---	--

٢ - سورة البقرة مدنية

٢٦٥	٢٦	﴿كَمَا بِمَوْضِعَةِ﴾
-----	----	----------------------

١١٥	٣٤	﴿فَإِذَا مِنَ الْكَفِيرِ﴾
-----	----	---------------------------

١٢٧	٤٦	﴿الَّذِينَ يَطْلُونَ إِلَيْهِمْ لَئِنْ شَاءُوا تَهْبِطُهُمْ وَإِلَيْهِمْ إِلَوْهُ رَبِّهِمْ﴾
-----	----	--

٧٩	٥١	﴿وَلَمَّا رَأَهُمْ شَوَّأْتُمْ أَزْبَيْنَ لَهُمْ﴾
----	----	---

٢٩١ - ٢١٩	٥٨	﴿وَأَنْجَلْنَا الْأَبَابَ شَجَنَّا وَثُلَّوْا جَلَّةَ لَبَرْ لَكَ حَلَّتْكُمْ﴾
-----------	----	--

٢١٧	١٢٦	﴿وَلَنَذَلِكَ أَغْمَلُهُ مِنَ الْأَشْرَارِ مِنْ مَا نَهَى وَمِنْ هُمْ وَأَهْلُهُ وَالْأَنْوَارِ﴾
-----	-----	--

٧١	١٦٤	﴿وَالْفَلَوْيُ الَّتِي يَبْشِّرُ فِي الْبَغْرِي بِمَا يَنْلَعُ النَّاسُ﴾
----	-----	--

٥٦	١٨٦	﴿أَبْيَثُ دَخْرَةُ الدَّاعِ إِذَا دَعَاهُ﴾
----	-----	--

٢١٧	٢١٧	﴿يَتَعَلَّكُ عَنِ الْأَنْبَرِ الْمَرَاجِ وَقَالَ يَهُو﴾
-----	-----	---

١٤٧	٢٦٥	﴿وَسَلَّلَ الَّذِينَ يَنْفَعُونَ أَنْوَاهُمُمْ أَتَيْكَمْ مَرْسَكَاتَ الْأَوْرَاقِيَّاتِنَ أَشْيَمْ﴾
-----	-----	--

١٩٤	٢٧١	﴿وَرَبِّكَرْ عَنْكُمْ يَنْكَالِمُمْ﴾
-----	-----	--------------------------------------

١١٣	٢٨٠	﴿وَكَمْ كَمَتْ دُوْ حَسَرَ قَنْظَرَةً إِلَيْ مَبَرَّرَ﴾
-----	-----	---

٣ - سورة آل عمران مدنية

٢٠٨	٣٩	﴿كَنَادَةُ الْكَلِيَّكَهُ وَهُوَ قَاهِمُ يَسْكَلِي فِي الْمَرَابِ﴾
-----	----	--

٢١٧	٩٧	﴿رَلَوْ عَلَى الْأَنْدَسِ حَجَّ الْمَيْتَ مَنْ أَنْجَلَعَ إِلَيْهِ سَيْلَأُ﴾
-----	----	--

١١٥	١١٠	﴿كُمْمَ خَيْرُ أَنْوَهُ أَنْرَجَتْ بِلَائِسِ﴾
-----	-----	---

رقم المصنفة	الآية	رقم الآية
٤١	﴿فَمَا رَأَيْتَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ لَهُمْ﴾	١٥٩
٢٧٤	﴿ذَلِكَ يَسِّعُ مَا فَدَمْتَ أَبْيَابِكُمْ﴾	١٨٢
٤ - سورة النساء مدنية		
١٣٣	﴿حَرَمْتُ عَيْنَيْكُمُ الْمَهْدَى كُمْ وَرَنَائِكُمُ رَأْنَوْكُمْ﴾	٢٣
١٣٢	﴿كَتَبْتُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤
١١٣	﴿إِنَّمَا تَكُونُ بِحَمْدَةً عَنْ تَرَوْنَ يَنْهَمْ﴾	٢٩
١١٣	﴿وَإِنْ تُكَوِّنْ حَسَنَةً يَضَعُونَهَا﴾	٤٠
١١٩ - ١٠٧	﴿وَرَأَكُنْ بِاللَّهِ وَلِيَا وَرَأَكُنْ بِاللَّهِ نَوِيرًا﴾ (في موضعين)	٤٥
٥ - سورة المائدة مدنية		
٦	﴿فَأَغْسِلُوا وُجُومُكُمْ وَابْرُؤُكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَسْخُلُوا بُرُؤُكُمْ وَأَزْكُنُمْ إِلَى الْكَبِيرِ﴾	
١٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْمُنْيَقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ﴾	٦٩
٦ - سورة الأنعام مكية		
٢٦٥	﴿فَتَمَّا عَلَى الْوَزْنِ أَحْسَنَ﴾	١٥٤
٧ - سورة الأعراف مكية		
٢٧٣	﴿أَوْ أَنْهَكُمْ أَعْنَانِ يَلْكَانِ النَّجَرِ﴾	٢٢
١٩٣	﴿إِنَّا لَكُمْ بِنِ إِلَكُو غَيْرُهُمْ﴾	٥٩
١٩٣	﴿إِنَّا لَكُمْ بِنِ إِلَكُو غَيْرُهُمْ﴾	٦٥
١٩٣	﴿إِنَّا لَكُمْ بِنِ إِلَكُو غَيْرُهُمْ﴾	٧٣
٢١٨	﴿فَقَالَ الْمَلَائِكَةُ إِنَّكُمْ بِإِيمَانِ قَوْمِكُمْ لَيَدْعُوكُمُوا إِلَيْنَاهُمْ مَأْمَنَ رَبِّهِمْ﴾	٧٥
١٩٣	﴿إِنَّا لَكُمْ بِنِ إِلَكُو غَيْرُهُمْ﴾	٨٥
١٦٢	﴿لِلَّهِنَّ هُمْ لِرَبِّيهِمْ يُرْتَبِرُونَ﴾	١٥٤
٢١٩	﴿وَقُولُوا حَسْلَةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ شَجَدًا﴾	١٦١
٨ - سورة الأنفال مدنية		
٣٢	﴿وَإِذَا قَاتَلُوا اللَّهَمَّ إِنْ كَانَ هَذَا مِنْ حِلَقَ مِنْ جِنْوَلَهُ فَأَنْهُلْنَهُ مَلِيَّا جِجَارَهُ بِنَ السَّكَلَهُ أَوْ أَنْهَنَهُ بِمَدَابِ الْيَسِّرَهُ﴾	
١٧٧		

٩ - سورة التوبة مدنية

١٥٢	﴿رَبِّكَ اللَّهُ﴾	٨٣
١٢٨	﴿لَا تَمْسِخُ عَنْ نَعْلَمْهُ﴾	١٠١
٢٠١	﴿لَتَسْبِدُ أَوْسَطَ عَلَى الْأَقْوَادِ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّكُمْ فِيهَا﴾	١٠٨

١٠ - سورة يونس مكية

٧١	﴿سَمِّيَ لَهَا كُلُّ شَفَاعٍ فِي الْقَلْبِ وَجِئَنَ بِهِمْ﴾	٢٢
٢٢٨	﴿فَيَلْهَلُكُلَّ فَلَيَنْهَلُكُلَّ هُوَ حَسِيرٌ مَّا يَجْعَلُونَ﴾	٥٨

١١ - سورة هود مكية

١١٥	﴿كَذَانِ الْمُشَنَّعِ﴾	٤٣
١٩٣	﴿نَّا لَكُمْ بَنِ إِلَهُ عَبْدُهُ﴾	٥٠
١٩٣	﴿نَّا لَكُمْ بَنِ إِلَهُ عَبْدُهُ﴾	٦١
١٩٣	﴿نَّا لَكُمْ بَنِ إِلَهُ قَبْرُهُ﴾	٨٤

١٢ - سورة يوسف مكية

٦٧	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَذَرَ كَوْكِبَ الْأَنْفَسَ وَالْأَنْفَسَ وَالْأَنْفَسَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَجَدُوكَ﴾	٤
١٦١ - ١١٩	﴿حَسْنٌ لَوْ مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٣١
٢٧٣	﴿فَآتَتْنَاهُ لِكُنَّ الَّذِي لَشَنَّاهُ فِيهِ﴾	٣٢
٢٠٢	﴿وَنَسْأَلُ الْقَرْبَةَ الَّتِي سَكَنَاهَا وَالْمَدَرَ الَّتِي أَنْتَاهَا﴾	٨٢
٢٠٥	﴿فَالَّذِي فَالَّهُ تَعَالَى تَذَكَّرُ بُوْشَ حَتَّى تَكُوْنَ حَرَشًا أَوْ تَكُوْنَ مِنَ الْمَلِكَنَ﴾	٨٥

١٣ - سورة العجر مكية

١٦١	﴿ثُمَّا يَوْمَ الْيَمِنِ حَكَرُوا أَوْ كَافُوا مُشَبِّهِنَ﴾	٢
٢٠٨	﴿فَسَجَدَ النَّاسُكَةَ كَعَلْمَنَ﴾	٣٠

١٤ - سورة التحلل مكية

٥٦	﴿نَّا مِنْكُلُ يَنْهَدُ وَنَّا مِنْ أَقْوَهُ يَاهِي﴾	٩٦
----	--	----

	١٧ - سورة الإسراء مكثبة	
٦٦	﴿وَلَقَدْ كُرِّبَنَا بَعْدَ مَادِمَ وَجَلَّتْهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَأَنَّهُمْ يُنْكَسُ الظَّفَرَنَتْهُمْ مَنْ سَخَّنَهُمْ مِنْ خَلْقَنَا تَقْبِيلًا﴾	٧٠
٢١٠	﴿كَفَّا لِلْمُجْتَمِعَ مَا كَثُرَ أَنْكَهَا﴾	٣٣
١٢٧	﴿فَقَطَّعُوا أَنْهَمَ شُوَفَعُوهَا﴾	٥٣
	١٨ - سورة الكهف مكثبة	
١١٥ - ١١٢	﴿كَيْفَ تَكْلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبَّيَا﴾	٢٩
٢٦٥	﴿إِنَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّعْتَنِ حِينَ﴾	٦٩
	١٩ - سورة مریم مكثبة	
٥٨	﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هَنَئِ﴾	١٠
٤٤	﴿إِنَّ النَّاسَةَ مَالِيَّةٌ أَكَادُ لُغَيْبَيَا﴾	١٥
١٥١ - ٧٤	﴿فَأَنْسَسَ فِي تَقْبِيلِهِ، جِنْهَةَ مُؤْرِقِنَ﴾	٦٧
	٢٠ - سورة طه مكثبة	
١٧٠	﴿فَمَنْ شَرِحَكُمْ وَلَنَلَأِ﴾	٥
١٩٣	﴿فَأَنْبَتَبِّئُوا أَيْتَنِي مِنَ الْأَرْكَنِ﴾	٣٠
	٢٣ - سورة المؤمنون مكثبة	
١٩٣	﴿نَا لَكُرْ بَنِي لَلَّوْ كَبِيرَهُ﴾	٢٣
١٩٣	﴿نَا لَكُرْ بَنِي لَلَّوْ كَبِيرَهُ﴾	٣٢
	٢٤ - سورة القور مدنية	
١٩٤	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِكَ بَشَّرَا بِنَ أَنْسَدِرِهِنَ﴾	٣٠
٢٤٩	﴿فَلَكَتْ عَزَّزَنَ لَكَمَ﴾	٥٨
	٢٥ - سورة الفرقان مكثبة	
٢٦٤	﴿أَمَدَّ الَّذِي يَمْسِكُ اللَّهَ رَسُولًا﴾	٤١
	٢٧ - سورة النمل مكثبة	
١٩٥	﴿وَأَنْطَلْ بَدَلَهُ بِي جَهِيلَه﴾	١٢

١٦٢	﴿مَنْ أَنْ يَكُونَ رَوْفَ لِكُمْ﴾	٧٢
١٣٣	﴿وَقَرِي لِلْجَنَّالَ تَسْبِيْهَا جَاهِدَةً وَهِيَ تَثْرُ مَرَ الشَّعَابَتْ سُنْنَهُ الْقَوْهُ﴾	٨٨
٥١	﴿يَأَيُّهُ الْأَشْرُّ بْنَ قَبْلَ وَيَوْمَ نَهَادُ﴾	٤
	٣٣ - سورة الأحزاب مدنية	
١٢	﴿وَلَمْ يَقُلُّ الْمُتَوَثِّرَهُ وَالْأَلِيَّهُ يَهْ فَلَوْهُمْ تَرَقَّنَ مَا وَعَدْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَلَا مُهَذَّلَهُ﴾	٩٢
٨٠	٣٤ - سورة سباء مكية	
١٧٢	﴿يَنْجِيَالْ أَزِيزَ سَمَهُ وَالْأَنْجِيزُ﴾	١٠
٩٢	﴿أَيْنَ أَهْلَ سَيِّقَنَتِهُ﴾	١١
٢٥٠	﴿وَقَمْ فِي الْمَرْكَبَتْ مَارِثَنَ﴾	٣٧
	٣٦ - سورة يس مكية	
٧١	﴿فِي الْكَلَوِ الْمَشْحُونِ﴾	٤١
	٣٨ - ص مكية	
٦٦	﴿وَلَيَتَمْ مَنْدَهَا لِيَنَ التَّصْلِيقَنَ الْأَكْيَارِ﴾	٤٧
٢٠٨	﴿تَسْبِيْهَ التَّلِيَّهَ كَلِمَتِهِ﴾	٧٣
	٤١ - سورة نحلت (حم السجدة) مكية	
٦٧	﴿قَاتَلَ لَهُمْ الْأَذْنَهُ أَنَّهَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَاتَلَهَا أَنَّهَا طَلَاهِينَ﴾	١١
١٢٩	﴿وَكَظِلَّا مَا لَكُمْ بَنْ تَجْبِيَ﴾	٤٨
	٤٢ - سورة الشورى مكية	
١٩٦	﴿لَيْسَ كَثِيلَهُ شَنَّهُ﴾	١١
	٤٣ - سورة الزخرف مكية	
	﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أَنَّهُ وَجِدَهُ لَجَهَلَنَا لَيْسَ بَكْلُرْ بَلْ رَجَنَهُ لَيْسَ بَرِيَّهُ شَفَنَا يَنْ يَطَّرَهُ﴾	٣٣
٢١٨		

٣٩	﴿وَإِذَا يُنْكَلِّكَ يَقْضِي مَا كَانَ تُمْكِنُ﴾	٧٧
٤٦	سورة الأحقاف مكثبة	
١٤٨	﴿هَذَا عَبِيشٌ لَّمْ يُطِيرْنَا﴾	٢٤
٤٧	سورة محمد مدنية	
١٠٨	﴿فَهَلْ عَسِّيْتُمْ إِنْ قَوْلَيْتُمْ﴾	٢٢
٥١	سورة ق مكثبة	
٨١	﴿أَلَيْا فِي جَهَنَّمْ كُلُّ سَخَّانَابِعِنْهُ﴾	٢٤
٥٢	سورة الطور مكثبة	
٢٢١	﴿أَنْ لَهُ الْكُثُرُ وَلَكُمُ الْبَشُرُ﴾	٣٩
٥٥	سورة الرحمن مدنية	
٥٧	﴿حَرُّ مَقْصُرَاتِ لِلْجَاهِلِيَّاتِ﴾	٧٢
٥٦	سورة الواقعة مكثبة	
٤٥	﴿مَرَأَتِهِ﴾	٣٧
٥٨	سورة المجادلة مدنية	
١٠٤	﴿أَتَسْتَأْتِهِ مَلِيْهَ الْكَبِيْرَاتِ﴾	١٩
٦٣	سورة المنافقون مدنية	
١	﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ شَهِيدٌ إِنَّهُ رَسُولُ أَنُو وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ رَسُولُهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّ الْمُتَوَقِّبِينَ لَكَدِيرُونَ﴾	
٤١	سورة الغافر مدنية	
٦٤	سورة الغافر مدنية	
١٢٨	﴿رَأَمْتَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ لَنْ يَعْلَمُوا﴾	٧
٧٥	سورة القيامة مكثبة	
٥٦	﴿لَا إِنَّمَا يَلْتَهِ اللَّهُافِ﴾	٢٦
٧٦	سورة الدهر مدنية	
٢٦٧	﴿مَنْ أَنْعَمْنَا عَلَى إِنْسَانَ فِيْنَ إِنَّمَا يَنْعَمُ﴾	١

- ٨١ - سورة التكوير مكتبة ٢٤
﴿وَتَاهُ عَلَى الْبَيْرِ بَشَّيْنَ﴾
- ٨٤ - سورة الانشقاق مكتبة ١
﴿إِنَّمَا أَنْتَ أَعْلَمُ﴾
- ٩٧ - سورة القدر مكتبة ٥
﴿سَلَّمَ هِنَ حَوْنَ مَطْلَعَ النَّبَرِ﴾
- ١٢٧
- ٧٢
- ١٩٧

المسرد الثاني

مسرد الأحاديث النبوية الشريفة

- ٤٤ - الثيب نعرب عن نفسها
- ٢٢٨ - لتأخذوا مصالحكم
- ١٣٢ - يا معشر الشباب من استطاع منكم الباة فليبتزوج، فإنه أغفر للبصر، وأحصن للفرج ومن لم يستطع منكم الباة فعليه بالصوم، فإنه له وجاه
- ٢٢٨ - فلتسرعوا صفوكم

المسرد الثالث

مسرد الأمثال

- | | |
|-----|--|
| ١٢٩ | - من يسمع بخل |
| ٩١ | - والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها صدقة |
| ١٠٩ | - عسى المؤذن أبو سأ |
| ٩١ | - ينعم السير على بئس التير |
| ١٣٢ | - عليه رجالاً ليسني |
| ١٥٢ | - أرسلها العراك |
| ١٥٢ | - رجع عوده على بدهه |

٣٠٤

المسرد الرابع

مسرد الأشعار

حرف الهمزة

إذا كان الشَّنَاء فادفُونِي فإنَّ الشَّبَخ يهدمه الشَّنَاء
فلو أنَّ الأطْبَا كَانَ حَوْلِي وكان مع الأطْبَا الشَّفَاء

حرف الباء

فَأَمَّا المَقْنَال لَا قَنَال لَذِكْرِكِمْ ولَكُنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَابِ
كَلَامًا حِينَ جَدُّ الْجَرِي بَيْنَهُما
نَسْرَة بَنْي بَكْرٍ نَسَامَة
وَلَا نَكْثَرُ عَلَى ذِي الْفُضْنِ عَتْبًا
وَلَا نَسْأَلُهُ عَمَّا سُوفَ يَبْدِي
مَتْنِي تَكَ في صَدِيقٍ أَوْ عَدُوٍّ
وَجَدَنَا لَكُمْ فِي أَلْ حَامِيمِ آيَةٍ
فَذَدِي لَبْنِي ذَهْلَيْن شَبَانَ نَاقِتِي
أَتَهْجَرُ سَلْمَيْن بِالْفَرَاقِ حَبِيبَهَا
أَبَا عَرْوَة لَا تَبْقَدْ فَكِلْ أَبْنَ حَرْزَةٍ
وَالصَّالِحَاتِ عَلَيْهَا مَغْلِقَانَ بَابٌ
١٢١

لَكَثِ شَافَهَ أَنْ قَبْلَ دَارِجَبِ بِالْبَيْتِ عِدَّة حَوْلَ كُلُّهُ رَجَبٌ
لَدَنْ بَهْرَ الْكَفْ يَعْسُلْ مَنْهَهَ فَبِهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلَبُ
غَنْيَ الْهَمُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فَبِهِ يَكُونُ وَرَاءَ فَرْجَ فَرِيَبُ
١٠٩

حرف الجيم

كَائِنَا ضَرَبَتْ قَدَّامَ أَعْيَنَهَا نَطَنَا بِمَسْتَحِمَدِ الْأَرْوَاحِ مَحْلُوجٌ
٢٣٩

حُرْفُ الْحَاءِ

وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَالِلِ حِبْنِ تَرْمِيٍ
دَابَّتْ إِلَى أَنْ بَنَتِ الظَّلْلُ بَعْدَمَا
تَقَاسَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْأَلْ يَمْسَعُ
وَجِيفَ الْمَطَاهِيَّةِ قَلْتَ لِصَبَبِيٍّ
وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدَهُمْ فَتَرُؤُخُرَا
أَخْوَبَيْضَاتَ رَائِعَ مَنَأَرَبَ
رَفِيقَ بَسْعَ الْمَنْكَبِينَ سَبْرَخَ
رَفِيقَ بَسْعَ الْمَنْكَبِينَ سَبْرَخَ ٢٤٩

حُرْفُ الدَّالِّ

سَرَاتِهِمْ فِي الْفَارَسِيِّ الْمَرْدُ ١٢٧
وَلَا أَرِي فَاعِلًا فِي النَّاسِ يَشْبَهُه
عَيْتَ جَرَابِيَا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ ١٦٠
وَقَفَتْ فِيهَا أَصْبَلَانَا أَسَانِلَهَا
لَنَابِغَبَّكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا
الْمَيْأَبِيكَ وَالْأَنْبَاءِ تَشْمِي
كَلَانَارَذَ صَاحِبَ بَغْبَطِيٍّ ١٩٣
وَلَا أَرِي فَاعِلًا فِي النَّاسِ يَشْبَهُه
عَيْتَ جَرَابِيَا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ ١٤٣
وَلَأَقْبَلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةَ ضَرَفَدِ ٩٤
بِمَا لَاقَتْ لَبَوْنَ بْنِي زَيَادٍ ١٢٨
عَلَى ضَبَّتِي وَرَجَدَانِ شَدِيدٍ ١١٨

حُرْفُ الرَّاءِ

حِرَاجِيَّ مَا نَنْفَكَ إِلَامَانَخَةَ
عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدَأْقَفَرَا ١١٨
مِنْ مَا تَلَقَنِي فَرَدِينْ تَرْجَفَ
رَوَافِيْفِ الْبَنِيَّكَ وَتَسْنِطَارَا ١٥٠
بِيَامَأْمِيلَخَ غَرَلَانَا شَدَّلَنَا
لَسَنَ الدَّبِيَّارِ بِفَنَّةِ الْجَخْرِ
وَأَنْتَ الشَّيْ خَبِيبَتْ كُلَّ قَصِيرَةَ
عَنْبَتْ قَصِيرَاتِ الْجِعَالِ وَلَمْ أَرِدَ
خَذَلَا خَطَّكُمْ يَا آلَ هَكْرَمْ وَاحْفَظُوا
اللهِ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْفَتَنَا
وَأَنَّنِي حِيشَمَا يَشِنَ الْهَوَيِّ بَصَرِي
مَا دَأْتَ تَقُولُ لَأَفْرَاغَ بَلَيِّ مَرَخَ
الْقَبَتْ كَاسِبِهِمْ فِي قَعَرَ مَظَلَّمَةَ
نَاصِبُهُوَادَدَ أَهَادَ اللَّهُ بِعَمَّثَمَهُ ١٧٩

عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدَأْقَفَرَا ١١٨
إِلَيْنِي لَمْ تَشْعَرْ بِذَاكَ الْقَمَانِزِ ٥٧
قَصَارَ الْخَطَاشَرِ النَّسَاءِ الْبَحَانِزِ ٥٧
أَوَاصَرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ ثَذَكَرُ ١٧٩
يَوْمَ الْفَرَاقِ إِلَى أَهْبَابِنا صَوْرَ ٥٩
مِنْ حِيشَمَا لَكَوَا أَدْنُو فَأَنْظَوْرُ ٥٩
رُغْبَ الْحَوَامِلَ لَامَاءَ وَلَا شَجَرَ ٢٤٥
فَافَرَ عَلَيْكَ سَلامَ اللهِ يَا عَمَرَ ٢٤٥
إِذْ هُمْ قَرِيبُشُ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ ١٢١

حُرْفُ السَّيْنِ

سَلَ الْهَمُومَ بِكُلِّ مَعْطِيِ رَأْسِيٍّ ١٤٨
نَاجِ مَخَالِطَ صَهْبَةِ مَتَعَبِّسِيٍّ

حرف الصاد

كلو في بعض بطنكم تعثروا فلأن زمانكم زمن خميسٌ ١٧٠

حرف العين

بني ضوطري لولا الكمي المقتعاً ١٥٨

أنت من عليه تنفس الطُّلُّ بعدما ١٩١

إذا مات كان الناس صنفان شامت ١١٤

أمسِرْلَئِي من سلام عليكم ٢٤٧

حرف الفاء

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدهرايم ثنقاد الضباريف ٥٩

إذا غاب خدوأ عنك بلعم لم تكن جليداً ولم تعطف عليك الموافط ٢٩٢

حرف القاف

والأفاصيلوا أيا وانتم بُشّة ما بقيناني شفافي ١٢٥

حرف الكاف

فقلت اجعلني ضوء الفرائد كلها يميناً وضوء التجم من عن شمالك ١٩٠

حرف اللام

فهش فوادي لذاك الجميل ٢٨٤

إذا ما خافت من أمر تبلا ٢٢٨

فقلت ليصبح انتجمي بلا ٢٧٠

لك على أدهم أحشر الضهيل ١٥٥

على مجل مني أطاطني شمالاً ٩٤

تليل وعن قيص بزيزاه مجهل ١٩١

خفوقاً ورثضات الهوى في المفاصل ٢٤٨

من عن يميني تارةً وشمالي ١٩٠

ولم يشقيق على نفس الذحال ١٥٢

اصبحت كالثُّنُثُ البالبي ٩٤

وحب بها مقتولة حبين تقتل ٩٨

وكل شيء لا محالة زائلٌ ١٦٢

بـ جـ لـة حـى مـاه وـ جـلـة أـشـكـلـ ١٩٨
 مـن مـن يـمـين الـحـبـيـبـا نـظـرـة قـبـلـ ١٩٠
 كـالـطـعـمـ يـهـلـكـ فـي الـزـيـتـ وـالـفـتـلـ ١٩٢
 ١٢١ بـلـرـخـ كـالـهـ خـلـلـ

فـما زـالـتـ الـقـنـلـى تـمـجـ دـمـاءـها
 فـقـلـتـ لـلـرـكـبـ لـنـا أـنـ حـلـاـبـهـ
 أـتـنـهـوـنـ وـلـنـ يـنـهـ ذـرـيـ شـطـطـ
 لـمـبـةـ مـوـجـ شـاطـلـ

حرف العيم

أـخـاـقـلـةـ أـوـ مـعـيـدـ المـالـ مـضـرـمـاـ ٩٠
 رـأـمـرـضـ عنـ شـنـمـ اللـنـيـمـ نـكـرـمـاـ ١٤٧
 وـأـسـبـانـاـ يـقـطـرـونـ منـ نـجـدـةـ دـمـاـ ٢٥٠
 وـأـضـحـتـ مـنـكـ شـاسـعـةـ أـمـامـاـ ١٨٠
 فـقـالـواـ الـجـنـ، قـلـتـ هـمـوـاـ ظـلـاماـ ٢٧٢
 عـلـىـ التـابـعـ الـعـارـيـ أـشـدـ رـجـامـ ١٧٧
 أـسـودـ الشـرـىـ منـ كـلـ أـغـلـبـ ضـيـغـمـ ٢١٠
 وـعـجـناـ صـدـورـ الـخـيـلـ نـحـوـ تـبـيـمـ ٢٩٢
 أـهـلـ رـأـوـنـاـ بـسـفـعـ الـقـفـ ذـيـ الـأـكـمـ ٢٦٧
 وـجـبـرـانـ لـنـاـ كـانـواـ كـرامـ ١١٥
 وـلـمـ يـبـدـ لـلـأـتـرـابـ مـنـ ثـدـيـهـاـ حـجـمـ ١٥٠
 إـلـىـ الـبـوـمـ لـمـ نـكـبـرـ وـلـمـ نـكـبـ الـبـهـمـ ١٥٠
 تـقـضـيـ لـبـانـاتـ وـيـسـامـ سـانـمـ ٢١٧
 أـوـ اـمـتـدـحـهـ فـإـنـ الـسـاسـ قدـ عـلـمـواـ ١٨١
 وـنـأـخـذـ بـعـدـهـ بـذـنـابـ عـيـشـ ١٥٥
 أـجـبـ الـظـهـرـ لـيـسـ لـهـ سـانـمـ

أـلـثـ بـنـعـمـ الـجـازـ بـولـفـ بـيـتهـ
 وـأـغـفـرـ عـورـاءـ الـكـرـيـمـ اـذـخـارـهـ
 لـنـاـ الـجـفـنـاتـ الـفـرـ بـلـمـنـ بـالـفـسـحـنـ
 أـلـأـضـحـتـ حـبـائـلـكـ رـمـاـ
 أـنـوـانـارـيـ فـقـلـتـ مـئـوـنـ أـنـنـ
 مـسـانـفـاشـاـ فـيـ مـنـ فـمـيـهـاـ
 كـلـأـخـرـيـنـاـ ذـوـ رـجـالـ كـائـنـهـ
 غـدـاءـ طـفـتـ عـلـمـاءـ بـكـرـ بنـ وـالـلـ
 سـانـلـ فـوـارـاسـ بـرـبـيعـ بـشـذـنـاـ
 فـكـيـفـ إـذـاـ مـرـرـتـ بـدـارـ قـوـمـ
 تـعـلـقـتـ لـيلـ وـهـيـ ذـاثـ مـؤـصـدـ
 صـفـرـيـنـ نـرـعـنـ الـبـهـمـ يـاـ لـيـتـ أـنـاـ
 لـقـدـ كـانـ فـيـ حـوـلـ ثـوـاهـ ثـوـيـتـ
 إـنـ أـبـنـ حـارـثـ إـنـ أـشـقـ لـرـؤـيـتـهـ
 وـنـأـخـذـ بـعـدـهـ بـذـنـابـ عـيـشـ

حرف اللون

وـحـبـلـداـ سـاـكـنـ الـرـيـانـ مـنـ كـانـاـ ١٠٠
 وـحـشـيـ الـجـيـادـ مـاـ يـئـذـنـ بـأـرـسـانـ ١٩٨
 وـأـنـبـتـ بـخـبـلـةـ بـالـوـذـعـيـ ١٧٥
 وـشـرـ خـصـالـ الـمـرـءـ كـنـتـ وـعـاجـنـ ٨٠

يـاـ حـبـلـاـ جـبـلـ الرـيـانـ مـنـ جـبـلـ
 مـطـوـتـ بـهـمـ حـىـ تـكـلـ رـكـابـهـمـ
 فـدـيـتـكـ يـاـ الـتـيـ تـبـعـتـ قـلـبـيـ
 نـأـصـبـحـتـ كـلـيـنـاـ وـأـصـبـحـتـ عـاجـنـاـ

حرف الهاء

وـلـكـنـ أـمـجـازـ أـشـدـيدـاـ صـرـيرـهاـ ٩٦
 قـطـاـ الـحـزـنـ قـدـ كـانـتـ فـرـاحـاـ بـيـوـضـهاـ ١١٥

فـأـلـاـ الصـدـورـ لـاـ صـدـورـ لـجـمـفـرـ
 بـنـيـهـاءـ قـفـرـ وـالـمـطـئـ كـائـنـاـ

مشائم ليسوا مصلحبن عشيرةٌ ١٢٦
الفن الصُّحبةَ كي يخْفَ رحلهٔ
والرِّزْاد حشى نعله الفاما ١٩٩
أغلى السباء بكل أدنى هاتقٍ
أوجونية قدحت وفُضْ جنائمها ٢١٩

حرف الياء

عُمَيرَة وَدُعَ إِن تجهَّزْ خادياً ١١٩
كفى الشُّبُّ والإسلامُ للمرء ناعباً
بداليَّة لست مدرك ما ماضٍ ١٢٥
ولا سابقٌ شيناً إذا كان جاباً

مسرد الأرجاز

حروف الباء

جمع ووصف وتأنيث ومعرفة و مجئه ثم غذى ثم تركب ٢٢٢
 واللون زائدة من قبلها ألف وزن فعل وهذا القول تقرير ٢٢٢
 والله ماليل بسام صاحبه ولا مخالف للبيان جانب ٩٢

حروف الثاء

لبيت وهل ينفع شبأليت لبيت شباباً برع فاشترىت ٨٧

حروف العجم

مشخداً في فمومات ئولجا أردى ببني مجاشع ومانجا ٤٧
 جرت على كل ربع سبهرج من عن يمين الخط أو سماه بع ١٩٠

حروف الحاء

ربع عفاه الدهر طوراً فانحن قد كاد من طول البلى أن يمضحا ١١٠

حروف الدال

إذا الفعمود كرّف بها حفدا يوماً جديداً كله مُطْرداً ٢١٢
 في كلبت رجل بها شلامس واحده كلثاماً مقرونة بزانده ٢١٠

حروف الراء

أبا ابن مارنة إذ جذ الشفر وجاءت الخبل أثابي رمز ٢٨٣
 فبا الغلامان اللدان فرا إياكما أن تكباني شزا ١٧٥
 إني وأسطوار سطرون سطرا لقائل بما نصر نصر نصرا ٢١٦
 بررك كُل ماقير جمهور مخافة وزعل المحبور ١٤٨
 والهول من تهول المهبور ١٤٨

حروف الزاي

أمانرين اليوم ألم حمز ثاربٌ بين هنفي وجمزي ١٨٠

حُرْفُ السِّين

لقد رأيت مجبًا مذًاما مجانزًا مثل الشَّعالي فعنـا
يأكلنـ ما في رحلهـنـ هـمـنا لـا نـرـكـ اللهـ لـهـنـ خـمـرسـا

حُرْفُ الْعَيْنِ

قد صرـتـ البـكـرةـ يـرـمـاـ أـجـمـعاـ حـتـىـ الضـبـاهـ بـالـدـجـنـ تـقـئـعاـ

حُرْفُ الْفَاءِ

كـأـلـ بـيـنـ خـلـفـهـاـ وـخـلـفـاـ كـثـئـةـ أـلـمـىـ فـيـ بـبـيسـ قـفـاـ

حُرْفُ الْقَافِ

لـوـاجـقـ الـأـنـرـابـ فـيـهاـ كـالـمـقـنـ

حُرْفُ الْكَافِ

وـالـهـ أـسـمـاـكـ سـمـنـ مـبـارـكـاـ أـشـرـكـ اللهـ بـهـ إـيـشـارـكـاـ

يـاـ أـيـهـاـ الـمـاـسـحـ دـلـوـيـ دـونـكـاـ إـنـيـ رـأـيـتـ التـاسـ يـحـمـدـونـكـاـ

يـثـنـونـ خـيـرـاـ وـيـسـعـدـونـكـاـ

كـأـلـ بـيـنـ فـكـهـاـ وـفـكـاـ فـارـةـ مـسـكـ ذـبـحـتـ فـيـ سـكـ

لـبـثـ وـلـبـثـ فـيـ مـجـالـ ضـنـكـ

إـلـبـكـ حـشـىـ بـلـغـتـ إـيـاكـ

حُرْفُ الْلَّامِ

نـهـيـ نـوـشـ الـحـوـضـ نـوـشـاـنـ عـلـىـ نـوـشـاـبـ تـقـطـعـ اـجـواـزـ الـفـلاـ

كـأـلـ نـسـجـ الـعـنـكـبـوتـ الـمـرـمـلـ

حُرْفُ الْمِيمِ

إـنـيـ إـذـاـ سـاحـدـتـ أـلـنـاـ أـنـوـلـ بـاـ اللـهـمـ بـاـ اللـهـنـاـ

وـمـاـعـلـيـكـ أـنـ تـقـولـيـ كـلـمـاـ مـلـبـتـ أـنـ شـبـحـتـ بـاـ اللـهـنـاـ

أـرـدـدـ عـلـبـنـاـ شـبـخـنـاـ مـلـمـاـ

بـيـفـنـ ثـلـاثـ كـنـمـاـجـ جـمـ بـفـحـكـنـ عـنـ كـالـبـرـهـ الـمـنـهـمـ

بـاسـ الـذـيـ فـيـ كـلـ سـوـرـةـ سـهـ

وـعـامـنـاـ أـعـجـبـنـاـ مـقـذـنـةـ بـذـفـنـ أـبـاـ السـمـعـ وـقـرـضـابـ شـمـةـ

حرف الثون

وصالببات ئَكْمَا يُلْأَيْقِبْ

حرف الهاء

إِنْ أَبْعَامَارِبَابَاما نَدَبَلَنَا فِي الْمَجَدِ غَابَتِهَا ٦٠

حرف الياء

لَا هِبَشْ الْأَبْلَةُ فِي الْمَطْرَنِ وَلَا فَنَنْ مُشَلْ ابْنْ خَبْرَنِي ١٨٧

المسرد الخامس

مسرد الأعلام

- حرف الهمزة
- البغدادي (عبد القادر بن عمر): ٩٥
 - بكر بن محمد المازني: ٥٧
 - أبو بكر العازمي: ١٤
- حرف الثاء
- ثعلب (أحمد بن يحيى): ٩١
 - الثمانيني (عمر بن ثابت): ٢٢٤
- حرف الجيم
- العجمي (صالح بن إسحاق): ٦٤
 - جرول بن أوس (الخطيبية): ٢٤٥
 - جرير بن عطية: ٤٧ - ١٠٠
 - جميل بن عبد الله بن مغمر العذري: ١٨٧ - ١٠٩
 - ابن جنبي (عثمان بن جنبي): ٩٥ - ٢٢٤
- حرف العاء
- حاتم الطائي: ١٤٧
 - الحارث بن خالد المخزومي: ٩٦
 - حارثة بن بدر الغداي: ١٨١
 - حسان بن ثابت: ٩٠ - ٢٢٨ - ٢٥٠
 - الحسن بن أحمد: ١٥٧
 - الحسن بن عبد الله التبراني: ٥٨
 - الحسن بن محمد الصاغاني: ٢٨٣
- الأحوال
- إبراهيم بن السري (الزجاج): ١٤٦
 - إبراهيم بن علي (ابن هرمة): ٥٩
 - أحمد بن يحيى ثعلب: ٩١
 - الأحسون (عبد الله بن محمد الانصاري): ١٢٦
 - الأخطل (غاثة بن غوث): ٩٨
 - الأخفش الأوسط (سعيد بن معدة): ٦٤
 - الأصمuni (عبد الملك بن قریب): ١٤٣
 - الأعش (مبون بن قيس): ١٩٢
 - الأعلم الشنمرى (يوسف بن سليمان): ١٢٥
 - أمرؤ القيس: ١٩٨
 - أمينة بن أبي الصلت: ١٧٦
 - ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد): ١٣
 - الأنطاطي (أبو البركات): ١٤
 - أوس بن حبيه الشبيبي: ١٨١
- حرف الباء
- بشر بن أبي خازم الأسدى: ١٢٥
 - البميت المجاشعي (خداش بن بشر): ٤٧

- زيد الخيل بن مهلهل: ٢٦٧
- حرف التسين**
- ساعدة بن جُلتة: ١٤٣
- سعيم عبد بن العسحاس: ١١٩
- ابن السراج (محمد بن السري): ١٤٠ - ١٠٨
- السيرافي (الحسن بن عبد الله): ٥٨
- سعيد بن مسمدة (الأخش الأوسط): ٧٤ - ٦٤
- سيبويه (عمرو بن قبر): ٥٧
- حرف الشين**
- شمر بن العارت الصيني: ٢٧٢
- حرف الصاد**
- الصاغاني (الحسن بن محمد): ٢٨٣
- صالح بن إسحاق (الجرمي): ٦٤
- صخر بن جمد الخضراني: ١٢٨
- حرف الطاء**
- أبو طالب (عبد مناف بن عبد المطلب): ٢٢٨
- حرف العين**
- عامر بن الطفيلي: ١٤٣
- عبد الرحمن بن محمد (ابن الأباري): ٣٣ - ١٣
- عبد القادر بن همر البغدادي: ٩٥
- عبد الله بن رؤبة (المعجاج): ١٤٨
- عبد الله بن ماوية الطائني: ٢٨٣
- الخطيبة (جرول بن أوس): ٢٤٥
- حماد الزاوية (حماد بن سابور): ٢٠١
- حميد بن مالك الأرقط: ١٣٦
- حرف الغاء**
- ابن خيرون: ١٤
- أبو خالد القناني (هبان بن خالد): ٩٢ - ٣٨
- خداش بن بشر (البيث): ٤٧
- خطام المجاشعي: ١٩٢
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٢٣٣
- حرف الدال**
- دريد بن الصنة: ١٢٧
- حرف الراء**
- الزاهي التميري (عبد بن حصين): ١٣٣
- الربيع بن ضبع: ١١٤
- ربعة بن مالك: ١٥٣
- الزماني (علي بن عيسى): ٧٥
- ذو الرؤمة (غبلان بن عقبة): ١٠٢
- رؤبة بن العجاج: ١١٠ - ٨٧
- حرف الزاي**
- الظباء: ١٠٩
- زبان بن عمار (أبو عمرو بن العلام): ٢٩١
- زهير بن أبي سلم: ١٢٥
- زياد بن معاوية (التابعة الذبيانية): ١٥٥
- الزبيادي (إبراهيم بن سفيان): ٦٤

- حرف الفاء**
- فدك بن عبد الله المتفقي: ٢٨٣
 - الفراه (يعين بن زياد): ٥٠
 - الفرزدق (همام بن غالب): ٥٩
 - الفضيل بن قدامة (أبر السجع الغجلن): ٦٠ - ١٩١
- حرف القاف**
- القاسم بن علي العميري: ٢٠
 - القطامي (عمير بن شيم): ١٩٠
 - قطرب (محمد بن المستير): ٦٤
 - قطري بن الفجاعة: ١٩٠
 - قيس بن زهير: ٩٤
 - قيس بن الملحق: ١٥٠
- حرف الكاف**
- كثيير بن عبد الرحمن (كثيير عزة): ٥٧
 - الكساني (علي بن حمزة): ٣٨ - ٥٠
 - الكمبت بن زيد: ٤٤
- حرف اللام**
- لبيد بن ربيعة العامري: ١٥٢
- حرف الميم**
- المبرد (محمد بن يزيد): ٦٤ - ١٥٣
 - المخبل الشعدي (ربيعة بن مالك): ١٥٣
 - محمد بن علي (أبو بكر): ٢٨٧
 - محمد بن المستير (قطرب): ٦٤
 - محمد بن يزيد (المبرد): ٦٤
- ـ عبد الله بن محمد (الأحوص): ١٢٦**
- ـ عبد الله بن يوسف (ابن هشام): ٥٠**
- ـ عبد الملك بن قریب (الأصمی): ٢٥٠**
- ـ عبد الملك بن مروان: ٩٦**
- ـ عبد مناف بن عبد المطلب (أبو طالب): ٢٢٨**
- ـ عبید بن حصین (الزاهي التمیري): ١٣٣**
- ـ عثمان بن جئي: ٩٥ - ٢٢٤**
- ـ أبو عثمان المازني (بکر بن محمد): ٥٧ - ٢٣٨**
- ـ العجاج (عبد الله بن رؤبة): ١٤٨ - ١٨٠**
- ـ العجیر بن عبد الله السلوانی: ١١٤**
- ـ خصدا الذولة بن بوه: ١٥٧**
- ـ علي بن حمزة الكسانی: ٥٠**
- ـ علي بن عبس (الزماني): ٧٥**
- ـ أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد): ١٥٧ - ٢١٨**
- ـ عمر بن ثابت (الشماطین): ٢٢٤**
- ـ عمر بن الخطاب: ٢٤٦**
- ـ عمرو بن عثمان (سيوريه): ٥٧**
- ـ أبو عمرو بن العلاء (زيان بن عمار): ٢٩١**
- ـ خمير بن شيم (القطامي): ١٥٠**
- ـ عترة العبسی: ١١٨**
- ـ غیاث بن فروث (الأخطل): ٩٨**
- ـ غیلان بن عقبة (ذو الرمة): ٣١٦**

- المزار الأسدي: ١٤٨

- مروان بن سعيد التحوي: ١٩٩

- مزاحم العقيلي: ١٩١

- المستضيء: ١٥

- المنفلل بن أحمد (الظبي): ٢٠١

- سرهوب بن أحمد بن محمد

الجواليقي: ١٣

- بيمون بن قيس (الأعش): ١٩٢

حرف الثون

- النابغة الذبياني (زياد بن معاوية):

١٥٥

- أبو التّجم العجلني (الفضل بن قدامة): ٦٠ - ١٩١

- النعمان بن المنذر: ١٩٣

حرف الهاء

- هارون الرشيد: ٥٠ - ٢٠١

- هبان بن خالد الأسدي: ٣٨

- هبة الله ابن الشجري: ١٤

- هدبة بن خشم: ١٠٩

- هرم بن سنان: ٢٠١

- ابن هرمة (إبراهيم بن علي): ٥٩

- ابن هشام (عبد الله بن يوسف): ٥٠

- همام بن غالب (الفرزدق): ٥٩

حرف الواو

- وائلة بن الأسعف: ٦٢

حرف الياء

- يحيى بن زياد (الفزاء): ٥٠

- يزيد بن الطُّبرية: ١٩١

- يوسف بن سليمان (الأعلم

الشتمري): ١٢٥

- يونس بن حبيب البصري: ١٨٤

المسرد السادس

مسرد القبائل والجماعات

شقر: ٢٥٩	أسد: ٣٨
شيبان: ٢٧٩	بكر بن وائل: ١١٣ - ٢٩٣
طئي: ٢٦٧	بنو ذئير: ١٨٧
عامر بن صعصعة: ١٤٣	بنو ضبيس: ١٨٧
حبس: ٩٤	بنو عامر: ١٤٣
عدنان: ٢٩٣	بنو العبر: ٢٩٢
عذرة: ١٠٩	بنو مازن: ١٣٢
خُدَانة بن يربوع: ١٨١	بنو ثعير: ١٣٣
عطفان: ١٥١	تغلب: ١٩٠
قريش: ١٢١	تميم: ١٢١ - ١٣٦ - ٢٦٧
فُصاعة: ٣٨	نقب: ٢٥٩ - ١٧٦
كندة: ٢٨٦	جعفر (الجعافرة): ٩٦
مُضر: ٤٤	جميمة: ٢٥٩
ثُمَر: ٢٥٩	ذبيان: ١٥٥
هُذيل: ٢٥٩ - ٢٤٩	ذُقل بن شيبان: ١١٣
هَوَازِن: ١٢٧	ريعة: ١٣٦ - ٢٥٩
يربوع: ٢٦٧	سعد (السعديون): ٢٨٣

المسرد السابع

مسرد الأماكن والبلدان

الأنبار: ١٣	الطائف: ١٧٦
البصرة: ١٥٦ - ٦٤	العراق: ١٠٩
بغداد: ١٣ - ٥٠	عوارض: ١٤٣
٢٥٨ - ١٤٦	قنا: ١٤٣
٢٢٤	الكوفة: ٥٠ - ٤٤
الحجاز: ٢٧١ - ٢٧٠	مصر: ٢٥٨
٢٧١	مكة المكرمة: ٩٦
٢٤٦	الموصل: ٢٢٤
٩٦	نجد: ١٢٥
٢١٠	وادي القرى: ٢٠١
شيرانز	
١٤٣	

سرد المصادر والمراجع

حروف الهمزة

- الأَمْدِيُّ، الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ؛ تَحْقِيقُ عَبْدُ الصُّنَّارِ فَرْجٍ. مِصْرٌ: لَا. مَطْ., ١٩٦١م.
- ابْنُ الْأَثِيرِ، عَلَيْ بْنُ مُحَمَّدٍ. الْكَاملُ فِي التَّارِيخِ. مِصْرٌ: لَا. مَطْ., ١٣٠٣هـ.
- ابْنُ الْأَثِيرِ، الْلَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسَابِ. بَعْدَدَادٌ: مِنْ الْمِتْنِ، لَا. ت.
- الْأَزْهَرِيُّ، خَالِدٌ. التَّصْرِيفُ عَلَى التَّوْضِيْعِ. الْقَاهْرَةُ، مَطْ الْأَزْهَرِيَّةِ، ١٢٤٤هـ.
- الْأَزْهَرِيُّ، التَّصْرِيفُ عَلَى التَّوْضِيْعِ؛ تَحْقِيقُ أَحْمَدِ صَفَرٍ. بَيْرُوتٌ: دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ، ١٩٧٨م.
- الْأَشْمُونِيُّ، عَلَيْ بْنُ مُحَمَّدٍ. شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْفَيْهَةِ ابْنِ مَالِكٍ؛ تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ مُحَبِّي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدٍ. بَيْرُوتٌ: دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، ١٩٥٥م.
- الْأَصْفَهَانِيُّ، عَلَيْ بْنُ الْحُسَيْنِ. الْأَغَانِيُّ؛ تَحْقِيقُ إِبْرَاهِيمِ الْأَبِيَّارِيِّ. مِصْرٌ: دَارُ الشَّعْبِ، ١٩٦٩م.
- الْأَصْمَعِيُّ، هَبْدُ الْمُلْكِ بْنُ قَرِيبٍ. الْأَصْمَعِيَّاتُ؛ تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، مَطْ., لَا. مَطْ., ١٩٥٥م.
- الْأَعْشَى، مِيمُونُ بْنُ قَيْسٍ. دِيوَانُ الْأَعْشَى؛ تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدٍ حَسِينٍ؛ مِصْرٌ: مِنْ الْآدَابِ، لَا. ت.
- الْأَلْبَانِيُّ، مُحَمَّدُ الْجَامِعِ الصَّفِيرِ وَزِيَادَتِهِ؛ جَـ٢. بَيْرُوتٌ: الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، ١٣٩٩هـ.
- الْأَنْبَارِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ. الْإِنْصَافُ فِي مَسَائلِ الْخَلَافِ. ط٤٤٤، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ مُحَبِّي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدٍ. الْقَاهْرَةُ: مِنْ التَّجَارِيَّةِ الْكَبِيرِيَّةِ، ١٩٦١م.
- الزَّاهِرُ فِي الْلُّغَةِ؛ تَحْقِيقُ حَاتِمِ صَالِحِ الْفَسَامِنِ. الْعَرَاقُ: دَارُ الرَّشِيدِ، ١٩٧٩م.

- نزهة الالباء؛ تحق محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: مط نهضة مصر، ل.ت.
- الأهل، محمد ابن أحمد. الكواكب الذئنة؛ ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠ م.
- ابن أبيك (الصفدي) خليل. الوافي بالوفيات. بيروت: لا. مط، ١٩٦٢ م.

حرف الباء

- البغدادي. عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب. مصر: طبعة بولاق، ١٢٩٩ هـ.
- البغدادي. خزانة الأدب. ط١؛ تحق عبد السلام هارون. القاهرة: مك الغانجي، ١٩٨٦ م.
- البغدادي. شرح شواهد الشافية بتحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد. القاهرة: لا. مط، ١٣٥٦ هـ.
- البغدادي، هدية المارفرين في أسماء المصطفين. استانبول: لا. مط، ١٩٦٠ م.
- البكري، عبد الله بن عبد العزيز: سبط اللائي في شرح أمالى القالى. مصر: لا. مط، ١٩٣٦ م.

حرف الثاء

- الشيرازي، محمد بن عبد الله. مشكاة المصابيح. ط١؛ تحق. ناصر الدين الآلباني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٠ هـ/١٩٦١ م.

حرف الثاء

- ابن ثابت، حسان. ديوان حسان بن ثابت. بيروت: دار صادر، ١٩٦١ م.
- ثعلب، أحمد بن يحيى. مجالس ثعلب؛ تحق عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٣٦٩ هـ.

حرف العجم

- الجاحظ، عمرو بن بحر. البيان والثبيين. ط١؛ تحق. عبد السلام هارون. القاهرة: مط. لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٨ م.
- الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة؛ تعليق أحمد المراغي. القاهرة: مط الاستقامة، ١٩٥٠ م.

- ابن الجوزي، محمد بن محمد. *غاية النهاية*. ط١١ عن بشره برجستارس. القاهرة: مك العانجي، ١٩٣٢ م.
- ابن الجوزي، محمد بن محمد. *النشر في القراءات العشر*. بيروت: دار الفكر، لا. ت.
- ابن جئي، الخصائص؛ تحق. محمد علي التجار. القاهرة: دار الكتب، ١٣٧٦ هـ.
- ابن جئي، سر صناعة الإعراب؛ تحق. مصطفى السقا وأخرين. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٩٥٤ م.
- ابن جئي، المحتسب؛ تحق. علي التجدي ورفيقه. القاهرة: لا. مط، ١٣٨٦ هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. *صفوة الصنفوة*. حيدر آباد: لا. مط، ١٣٥٥ هـ.
- ابن جئي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوک. الهند، لا. مط، ١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م.

حرف العاء

- حاجي خليفة، مصطفى. *كشف الظنون*. استانبول: لا. مط، ١٩٤١ م.
- ابن حجر (المسقلاني) أحمد بن علي. *الإصابة في تمييز الصحابة*. القاهرة: ط. مولاي عبد الحفيظ، ١٣٢٨ هـ.
- ابن حجر (المسقلاني) أحمد بن علي. *تهذيب التهذيب*. حيدر آباد: لا. مط، ١٣٢٥ هـ.
- الحريري، القاسم بن علي. *شرح دزة الفوادح* ط١. القدسية: مط الجوائب، ١٢٩٩ هـ.
- الحريري، كتاب المقامات الأدبية ط١. مط الحسينية، ١٣٢٦ هـ.
- حسن، حسن إبراهيم. *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي* ط١. مصر: مك التهضبة المصرية، ١٩٦٧ م.
- حسن، عباس. *ال نحو الوفي* ط٥. القاهرة: دار المعارف، لا. ت.
- حسين، عبد الشعيم. *سلامة إيران والعراق*. القاهرة. لا. مط، ١٩٨٥ م.
- الحصري، إبراهيم بن علي. *زهر الأداب*؛ تحق. علي البحاوي. القاهرة. مط عيسى الحلبي، ١٩٥٣ م.

- الخطبنة، جرول بن أوس. ديوان الخطبنة؛ تحق. نعسان طه. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٩٥٨ م.
- الحموي، ياقوت. معجم الأدباء. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٩ م.
- الحموي، ياقوت. معجم البلدان. القاهرة: لا. مط، ١٣٢٣ هـ.
- الحموي، ياقوت. معجم البلدان. بيروت: دار صادر، لا.ت.
- أبو حيان، علي بن أحمد. البحر المحيط. القاهرة: مط السعادة، لا.ت.

حرف الخاء

- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. مختصر شواد القرآن. القاهرة: مك المنبي، لا.ت.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون. بيروت: لا. مط، ١٩٦١ م.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان؛ تحق إحسان عباس: بيروت: دار الثقافة، لا.ت.

حرف الدال

- الدجيلي، عبد الصاحب. أعلام العرب في العلوم والفنون؛ ط٢. العراق: مط الثuman، ١٩٦٦ م.
- ابن ذريد، محمد بن الحسن. الاشتقاد؛ تحق. عبد السلام هارون. القاهرة: لا. مط، ١٩٥٨ م.
- ابن ذريد، محمد بن الحسن. أمالى ابن دريد. ط١؛ تحق. السيد مصطفى السنوسي. القاهرة: لا. مط، ١٤٠٤ هـ.
- ابن ذريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. حيدر آباد: لا. مط، ١٣٥١ هـ.
- الذماميني، محمد بن أبي بكر. تعليق الفراند على تسهيل الفواند. ط١؛ تحق. محمد المفدى. بيروت: لا. مط، ١٩٨٣ م.
- الذهوري، أحمد بن عبد المنعم. حاشية الذهوري على متن الكافي. القاهرة: مط مصطفى الحلبي، ١٣٤٤ هـ.

حرف الدال

- ابن ذريع، قيس. ديوان ابن ذريع؛ تحق حسين نصار. القاهرة: مك مصر، لا.ت.

- الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ؛ تحق. عبد الرحمن المعلماني. حيد آباد: لا. مط، ١٣٧٧هـ.

حرف الزاء

- الزازي، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل؛ تحق. عبد الرحمن اليماني. حيد آباد: لا. مط، ١٣٧٣هـ.

- ذو الرؤبة، غيلان بن عقبة. ديوان ذي الرؤبة. كمبردج: لا. مط، ١٩١٩م.

حرف الزاي

- الزبيدي، محمد بن محمد. ناج العروس؛ ط١. مصر: مط الخبرية، ١٣٠٦هـ.

- الزجاج، عبد الرحمن بن إسحاق. أمالى الزجاجي؛ تحق عبد السلام هارون. مصر: مط الخبرية، ١٣٠٦هـ.

- الزجاج، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في التحو. ط١؛ تحق علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٧٦هـ.

- الزجاج، مجالس العلماء؛ تحق. عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٢هـ.

- أبو زرعة، طاهر بن محمد. حجة القراءات؛ تحق. سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرسالة، لا.ت.

- الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط٣. بيروت: دار العلم للملائين، ١٩٦٩م.

- الزمخشري، محمود بن عمر. المفضل في علم العربية. ط٢. بيروت: دار الجيل، لا.ت.

- أبو زيد الانصاري، سعيد بن أوس. نوادر أبي زيد الانصاري؛ تحق. سعيد الخوري. بيروت: لا. مط، ١٨٩٤م.

- أبو زيد القرشي. جمهرة أشعار العرب (ط. بولاق)، ١٣٠٨هـ.

- زيدان، جرجي. تاريخ أداب اللغة العربية؛ ط٣. بيروت: دار الهلال، ١٩٣١م.

حرف السين

- السجستاني، سليمان بن الأشعث. كتاب المعمّرين. مصر: لامط، ١٣٨٧هـ.

- ابن السراج، محمد بن سري. الموجز في التحود؛ تحق مصطفى الشريمي. بيروت: مؤسسة بدران، لا.ت.
- ابن السراج، محمد بن سري. الأصول في التحود؛ تحق عبد الحسين الفتلي. بغداد: لا.مط، لا.ت.
- الشكاكى، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. بيروت: مكتبة العلمية الحديثة، لا.ت.
- ابن السخنوي، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق؛ تحق أحمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥ م.
- ابن سعد، محمد. الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر، لا.ت.
- ابن سلام، محمد. طبقات فحول الشعراء؛ تحق محمود شاكر. القاهرة: مطب المدنى، لا.ت.
- السمعاني، عبد الكري姆 بن محمد. الأنساب، ط٢. بيروت: نشر محمد أمين دمج، ١٩٨٠ م.
- السهيلى، عبد الرحمن بن عبد الله. الرؤوس الأنف. القاهرة: الجمالية، ١٣٣٢هـ.
- سيبويه، عمر بن عثمان. كتاب سيبويه؛ تحق عبد السلام هارون. القاهرة: لا.مط، ١٩٦٦ م.
- ابن سيدة، علي بن إسماعيل. المخصص. مصر: لا.مط، ١٣١٦هـ.
- التبراني، الحسن بن عبد الله. أخبار التحريرين البصررين. الجزائر: لا.مط، ١٩٤٦هـ.
- الشبوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات التغريبين والنحوة. مصر: لا.مط، ١٣٢٦هـ.
- الشبوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات التغريبين والنحوة. ط٢ تحق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩.
- الشبوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. شرح شواهد المغني. القاهرة: مط. الهيئة، ١٣٢٢هـ.
- الشبوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. هموم الهوامش شرح جمع الجواب؛ عن بتصحيفه محمد العساني. القاهرة: مط السعادة، ١٣٢٧هـ.

حرف الشين

- ابن شاكر (الكتبي) محمد. فرات الوفيات ١ تحق إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٣هـ.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي. أمالى ابن الشجري. الهند: لا. مط، ١٣٤٩هـ.
- شلبي، أحمد. موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ٤ ط٣. القاهرة: مط نهضة مصر، ١٩٨٥م.
- الشنفري، أحمد ابن أمين. الذرر التوامع. القاهرة: لا. مط، ١٣٢٨هـ.

حرف الصاد

- الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني. بيروت: دار الفكر، لا. ت.
- ابن أبي الصلت، أمينة. ديوان أمينة بن أبي الصلت؛ تحق بشير يموت. بيروت: مك الأهلية، ١٩٣٤م.

حرف الطاء

- الطرماح، ديوان الطرماح؛ تحق عزة حسن. دمشق: ط. وزارة الثقافة، ١٩٦٨م.

حرف العين

- العباسى، عبد الرحيم بن عبد الرحمن. معاهد التنصيص، ط. البهبة، ١٣١٦هـ.
- ابن العبد، طرفة. ديوان طرفة بن العبد. بيروت: دار صادر، ١٩٦١م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. مصر: لا. مط، ١٩٣٩م.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. العقد الفريد. القاهرة: ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٣م.
- ابن عبد المجيد عبد الباقى. إثارة الشعيبين. ط١؛ تحق عبد المجيد دياب. السعودية: شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ.
- العسكري، الحسن بن عبد الله. التصحيف والتحريف ١ تحق. عبد العزيز أحمد. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٣٨٣هـ.

- العسكري، الحسن بن عبد الله. جمهرة الأمثال؛ تحق. محمد أبي الفضل إبراهيم. المؤسسة المصرية الحديثة، ١٣٨٤هـ.
- العسكري، الحسن بن عبد الله. المصنون في الأدب؛ تحق. عبد السلام هارون. الكويت: لا. مط، ١٩٦٠م.
- عزّة، كثيير. ديوان كثيير عزّة؛ تحق. إحسان عباس. بيروت: لا. مط، ١٩٧١م.
- ابن عطية، جرير. ديوان جرير (شرح الصاوي). القاهرة: مك التجارنة. ل.ت.
- ابن عقيل، عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ تحق. يوسف البقاعي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩١م.
- العكيري، عبد الله بن الحسين. إملاء ما من به الرحمن؛ ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م.
- العكيري، عبد الله بن الحسين. سائل خلافية في التحوا؛ تحق. محمد خير حلوانى. دمشق: دار المأمون، ل.ت.
- العكيري، عبد الواحد بن علي. شرح اللمع؛ تحق أحمد فائز. الكويت: لا. مط، ١٤٠٤هـ.
- ابن العماد، عبد الحنى. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. القاهرة: لا. مط، ١٣٥٠هـ.

حرف القاء

- الفارسي، الحسن بن أحمد. المسائل المنتشرة؛ تحق. مصطفى الحدري. دمشق: ط. مجمع اللغة العربية، ل.ت.
- الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن؛ ط٢. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م.
- فروخ، عمر. تاريخ الأدب العربي؛ ط٤. بيروت: دار العلم للملاتين، ١٩٨٤م.
- فروخ، عمر. الرسائل والمقامات. بيروت: لا. مط، ١٩٤٢م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. البلقة في تاريخ لغة اللغة؛ تحق. محمد المصري. دمشق: ط. وزارة الثقافة، ١٩٧٤م.

حرف القاف

- القالي، إسماعيل (أبو علي) أمالى القالى. القاهرة: دار الكتب، ١٣٤٤هـ.

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. تفسير غريب القرآن؛ تحق. أحمد صقر.
بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. الشعر والشعراء؛ تحق. أحمد محمد شاكر.
القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦م.
- القسطي، علي بن يوسف. إنباء الزواة على أنباء النهاة؛ تحق. محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.
- ابن قيس الرقيبات، عبيد الله. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيبات؛ تحق. يوسف نجم. بيروت: دار صادر، ١٩٥٨م.
- القبسي، مكى بن حموش. العمدة في غريب القرآن. ط٢٤ تحق. يوسف المرعشلي. بيروت: ملasse الرسالة، ١٩٨٤م.
- القبسي، مكى بن حموش. مشكل إعراب القرآن. ط١٢٤ تحق. ياسين التواس. دمشق: دار المأمون، لا.ت.

حرف الكاف

- كبرى زاده، طاش. مفاتيح السعادة ومصباح النياضة؛ ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
- ابن كثير، إسماعيل بن كثير. البداية والنهاية. القاهرة: لا. مط، ١٣٥٨هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن كثير. البداية والنهاية. بيروت: دار الفكر، لا.ت.
- كحالة، عمر رضا. معجم المعلّفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، لا.ت.
- كرد علي، محمد. كنز الأجداد؛ ط٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤م.

حرف الميم

- المالقي، أحمد بن عبد التور. رصف المباني في شرح حروف المعاني؛ تحق. أحمد الخراط. دمشق: ط. مجتمع اللغة العربية، ١٩٧٥م.
- العبرد، محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب، تحق. رليم رait. ط. ليسيك، ١٨٦٤م.
- العبرد، محمد بن يزيد. المتنصب؛ تحق. محمد عبد الغالق عصبيمة. بيروت: عالم الكتب، لا.ت.
- المتلمس، جرير بن عبد العزى. ديوان المتلمس؛ تحق. حسن كامل الصيرفي. بيروت: لا. مط. لا.ت.

- ابن مجاهد، أحمد بن موسى. *السبعة في القراءات*؛ تحق. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، لا.ت.
- المرادي، الحسن بن قاسم. *الجني الداني*؛ تحق. فخر الدين قبارة ومحمد نديم فاضل. حلب المكتبة العربية، لا.ت.
- المرتضى، أمالى المرتضى؛ تحق. محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة: ط. لجنة التأليف والنشر، ١٣٧٢هـ.
- ابن معمر، جميل. *ديوان جميل بن معمر العذري*؛ تحق. نصار. القاهرة: مك مصر، لا.ت.
- ابن الملوك، قيس. *ديوان مجذون لبلى*؛ تحق. فراج. القاهرة: مك مصر، لا.ت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، ١٩٥٥م.
- البيهانى، أحمد بن محمد. *مجمع الأمثال*؛ تحق. محمد محبى الدين عبد الحميد. بيروت: دار القلم، لا.ت.

حرف الثون

- النجاشي، محمد بن عبد العزيز. *ضياء السالك إلى أوضاع المسالك*؛ ط.١. القاهرة: مط الفجالة، ١٩٦٨م.

حرف الهاء

- الهروي. *الأزهية في علم الحروف*؛ تحق. عبد المعين الملوحي. دمشق: لا. مط، ١٩٨٢م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. *أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك*؛ تحق. محمد محبى الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر، لا.ت.
- ابن هشام عبد الله بن يوسف. *أوضح المسالك*؛ تحق. بركات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م.
- ابن هشام، *شرح شذور الذهب*؛ تحق. محمد محبى الدين عبد الحميد. القاهرة: مط الاستقامة، ١٩٤٦م.
- ابن هشام، *شرح شذور الذهب*؛ تحق. بركات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م.
- ابن هشام، *شرح قطر الثدى وبل الصدى*. ط.١١. القاهرة: مط السعادة، ١٩٦٣م.

- ابن هشام، شرح قطر الثدي وبل الصدئ؛ تحق. برکات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢ م.
- ابن هشام، مغني اللبيب. ط٤٣ تحق. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢ م.

حرف الواو

- ابن واصل، محمد بن سالم. تجريد الأغاني؛ تحق. مه حسين والأبياري. القاهرة: مط مصر، ١٩٥٥ م.

حرف الياء

- ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفضل؛ تحق. محمد منير. القاهرة: لا. مط، ١٩٢٨ م.



المسرد التاسع

مسرد الموضوعات

القسم الأول

٩	قسم الشهيد
١٣	أولاً: تعريف موجز بالأبجدي ثانياً: منهج الأبجدي التحوي في كتاب «أسرار العربية» ثالثاً: عملنا في الكتاب مصطلاحات ورموز معتمدة في التحقيق والتعليق
٢٦	

القسم الثاني

٢٧	الكتاب محققاً
٣٥	الباب الأول: باب علم: ما الكلم؟
٤٤	الباب الثاني: باب الإعراب والبناء
٤٧	الباب الثالث: باب المعرف والمبني
٥٤	الباب الرابع: باب إعراب الاسم المفرد
٦١	الباب الخامس: باب الثنوية والجمع
٦٨	الباب السادس: باب جمع الثالث
٧٠	الباب السابع: باب جمع التكبير
٧٢	الباب الثامن: باب المبتدأ
٧٥	الباب التاسع: باب خبر المبتدأ
٧٨	الباب العاشر: باب الفاعل
٨٣	الباب الحادي عشر: باب المفعول به
٨٥	الباب الثاني عشر: باب ما لم يُسمَّ فاعله
٩٠	الباب الثالث عشر: باب نعم وبش
٩٨	الباب الرابع عشر: باب حبذا

الباب الخامس عشر: باب التَّعْجِب	١٠١
الباب السادس عشر: باب عَسَى	١٠٨
الباب السابعة عشر: باب كَانَ وَأَخْوَانَهَا	١١٢
الباب الثامن عشر: باب مَا	١١٩
الباب التاسع عشر: باب إِنْ وَأَخْوَانَهَا	١٢٢
الباب العشرون: باب ظَنَّتْ وَأَخْوَانَهَا	١٢٧
الباب الحادي والعشرون: باب الإِغْرَاء	١٣١
الباب الثاني والعشرون: باب التَّحْذِير	١٣٥
الباب الثالث والعشرون: باب المَصْدُر	١٣٧
الباب الرابع والعشرون: باب الْمَفْعُولُ فِيهِ	١٤١
الباب الخامس والعشرون: باب الْمَفْعُولُ مَعَهُ	١٤٥
الباب السادس والعشرون: باب الْمَفْعُولُ لَهُ	١٤٧
الباب السابع والعشرون: باب الْحَالِ	١٥٠
الباب الثامن والعشرون: باب الشَّيْبِر	١٥٣
الباب التاسع والعشرون: باب الْإِسْتَنَاءِ	١٥٦
الباب الثلاثون: باب مَا يُجْرِيْ بِهِ فِي الْإِسْتَنَاءِ	١٦٠
الباب الحادي والثلاثون: باب مَا يُتَصَبِّبُ بِهِ فِي الْإِسْتَنَاءِ	١٦٣
الباب الثاني والثلاثون: باب كَمْ	١٦٥
الباب الثالث والثلاثون: باب العَدْ	١٦٧
الباب الرابع والثلاثون: باب الثَّدَاءِ	١٧١
الباب الخامس والثلاثون: باب الْثَّرْخِيم	١٧٨
الباب السادس والثلاثون: باب الثَّدِيبَةِ	١٨٣
الفصل السابع والثلاثون: باب «لَا»	١٨٥
الباب الثامن والثلاثون: باب حِروْفِ الْجَزِ	١٨٩
الباب التاسع والثلاثون: باب «حَتَّى»	١٩٧
الباب الأربعون: باب مَذْ وَمَذْ	٢٠٠
الباب الحادي والأربعون: باب الْقَسْمِ	٢٠٣
الباب الثاني والأربعون: باب الْإِضَافَةِ	٢٠٦
الباب الثالث والأربعون: باب التَّرْكِيدِ	٢٠٨
الباب الرابع والأربعون: باب الْوَصْفِ	٢١٤

الباب الخامس والأربعون: باب عطف البيان	٢١٦
الباب السادس والأربعون: باب البدل	٢١٧
الباب السابع والأربعون: باب المطف	٢١٩
الباب الثامن والأربعون: باب ما لا ينصرف	٢٢٢
الباب التاسع والأربعون: باب إهراط الأفعال وبناتها	٢٢٦
الباب الخامسون: باب العروض التي تنصب الفعل المستقبل	٢٣٣
الباب الحادي والخمسون: باب حروف الجزم	٢٣٦
الباب الثاني والخمسون: باب الشرط والجزاء	٢٣٨
الباب الثالث والخمسون: باب المعرفة والكرة	٢٤١
الباب الرابع والخمسون: باب جمع التكبير	٢٤٥
الباب الخامس والخمسون: باب التصغير	٢٥٣
الباب السادس والخمسون: باب التسب	٢٥٨
الباب السابع والخمسون: باب أسماء الصلات	٢٦٣
الباب الثامن والخمسون: باب حروف الاستفهام	٢٦٧
الباب التاسع والخمسون: باب الحكاية	٢٧٠
الباب السُّتون: باب الخطاب	٢٧٣
الباب الحادي والستون: باب الألفات	٢٧٥
الباب الثاني والستون: باب الإمالة	٢٧٩
الباب الثالث والستون: باب الوقف	٢٨٢
الباب الرابع والستون: باب الإدحاف	٢٨٦

المسرد العاشر

مسرد المسارد

القسم الثالث

٢٩٥	قسم المسارد الفئية
٢٩٧	المسرد الأول: مسرد الآيات القرآنية الكريمة
٣٠٤	المسرد الثاني: مسرد الأحاديث النبوية الشريفة
٣٠٥	المسرد الثالث: مسرد الأمثال
٣٠٦	المسرد الرابع: مسرد الأشعار
٣١١	مسرد الأرجاز
٣١٤	المسرد الخامس: مسرد الأعلام
٣١٨	المسرد السادس: مسرد القبائل والجماعات
٣١٩	المسرد السابع: مسرد الأماكن والبلدان
٣٢٠	المسرد الثامن: مسرد المصادر والمراجع
٣٣٠	المسرد التاسع: مسرد الموضوعات